بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها، عند سيبويه

إعداد الطالب

محمد علي السليم الحمدان

إشراف الأستاذ الدكتور
سمير شريف استيتيه

الفصل الثاني

٢٠٠٣-٢٠٠٤

أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها، عند سيبويه

إعداد الطالب

محمد علي السليم الحمدان

إشراف الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتيه

بحث مُقدم استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها،

تخصص: لغة ونحو، في كلية الآداب جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: سمير شريف استيتية رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد (الجامعة الأردنية) عضواً

الأستاذ الدكتور: حنا جميل حداد عضواً

الأستاذ الدكتور: عفيف عبد الرحمن عضواً

الأستاذ الدكتور: سلمان القضاة عضواً

٢٠٠٤/٥/٤

الملخص

الحمدان، محمد علي السليم. أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها، عند سيبويه. رسالة دكتوراه في جامعة اليرموك. ٢٠٠٤م. (المشرف: الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتيّه. العالمَ، الفاضلِ، الإنسانَ).

تمّ تحديد الغاية التي يسعى إليها المتكلمُ وهي التواصلُ مع المخاطبين، وإيصال المعاني التي يريدها. فالمعاني غايةٌ يُسْعَى إلى تحقيقها عن طريق اللغة. وتمّ تحديد أنّ اللغة حَدَثٌ دلاليّ. واللغة مجموعة تراكيب. فالتركيب حَدَثٌ دلاليّ. لأنّ المعاني هي الأساس التي تبنى عليه التراكيب، أو المحور الذي تَدور حَوله. وهذا ما فعله سيبويه في الكتاب، عند تحليله ومناقشته التراكيب اللغويّة في العربيّة. فأكّد أنّ المعنى وراء بناء التراكيب على هيئات مخصوصةٍ، ووراء مجيئها على إعرابٍ مُحَدَّد. كما أكدّ أنّ البناء التركيبيّ، والإعراب المخصوص يكشفان عن المعنى المراد. كما أن المعنى يبيح للمتكلّم أن يختار الوجه الإعرابيّ الذي يكشف عن ذلك المعنى، من بين الأوجه الإعرابيّة الجائزة والتي يتيحها النظام اللغوي في العربية. وأكد سيبويه أن العربية لغة الإعراب، ومن مظاهره الحركات الإعرابية التي لم تنشأ عبثا، وإنما نشأت لتفرّق بين المعاني الدلالية الدقيقة في التراكيب اللغوية المتشابهة كما في جواز قطع النعت المجرور عن المنعوت ورفعه على القطع، أو نصبه على المدح والثناء.

كما تمّ تحديد أن المعنى يؤدي إلى حذفِ أحد عناصر التّركيب اللغوي، لوجود قرينة لفظية، أو لدلالة الحال عليه، أو لوجود آية أو لكثرة الاستعمال، أو لعلم المخاطب.

الكلمات المفتاحيّة

المعنى. التراكيب اللغوية. الإعراب. العلامة الإعرابيّة. بناء التراكيب. دلالة الحال. علم المخاطب. الحذف. التقديم والتأخير. سيبويه. تحليل التراكيب.

الإهداء

الى والديّ مثال الصبر والتضحية والبذل والعطاء إلى والدتي، أحد أبواب الجنة، أطال الله في عمرها. وإلى والدي الذي ارتحل وترك في الروح جُرحاً متجدداً . . . فإلى روحه الطاهرة اسكنه الله فسيح جنانه (ثواب سورة الفاتحة) فإلى والديّ:

أهدي هذا الجهد الدؤوب، دعاءً متصلاً، واستغفاراً لهما دائماً جعله الله في ميزان حسناتهما.

محمد علي السليم الحمدان

١٨/٤/٢٠٠٤م

الشكر والتقدير

أتقــدم بالشكر الجزيل، إلى شيخي المشرف، الأستاذ الدكتور الفاضلَ العالمَ الإنســانَ ســمير شريف استيتية الذي رعى هذا البحث، منذ أن كان بذرةً، فرسمَ أبعاده، وحدد معالمه، وأعانَ بعد الله على إتمامه. فلم يبخل بوقته ولا بعلمه الغزير ولا بتوجــيهاته الصــائبة، ولا بنصائحه الموحية المؤثرة. فجزاه الله عني أحسن الجزاء وأفضله وحفظه وحماه وبارك الله فيه وفي وأهله.

كمــا أتقــدّم بالشــكر الخالص، والثناء الطيب إلى أعضاء لجنة المناقشة الفاضــلين، الأســتاذ الدكتور محمد حسن عواد والأستاذ الدكتور حنّا جميل حداد، والاستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن والأستاذ الدكتور سلمان القضاة على تجشمهم عــناء قراءة هذه الرسالة- مؤكداً أنني سأفيد إنْ شاء الله مِن كل ما سوف يبدونه عليها من ملاحظات، آخذاً بجملة الآراء العلمية السديدة التي سوف يُوجّهونها إليّ.

كمــا أتقدّم بالشكر الخالص الى أشقائي محمود توأم الروح، وإبراهيم شِقَ الــنفس، وأحمــد شــرايين القلب، وناصر عصب الحياة الذين (آزروني) بكل ما يستطيعون ووقفوا إلى جانبي بما يطيقون ولا يُطيقون.

أمّــا زوجتــي الدكــتورة مــاجدة التي تبنّت هذا القرار، ونفذّته، وصبرت وكافحت وناضلت، وأعانت بكل السبل على إنجاحه فلها الإخلاص صافيا، والوفاء نقــياً مُتصلاً، ولأحبائي الدكتور علاء والمهندسة رشا والمهندس حسام والنسمات الرقيقات والوردات العطرات، رؤى، هلا، آية، الشكر صافيا، وتحقيق الوعد بإذن الله والتعويض عن سني انشغالي عنهم بالبحث والتحصيل والله ولي التوفيق.

محمد علي الحمدان

اربد في ١٧/٤/٢٠٠٤م

مَسْرد الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	*الصفحة*

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع *الصفحة*

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم . وبه نستعين وبعدُ:

فاللّغـةُ مجموعــة تراكيــب لا حصــر لها. أو هي (تركيب معقّد متشابك الأصول والفــروع)[1]. ويــتجزّأ هــذا التركيب، عند النطق، إلى وحدات لغوية قد تطول أو تقصر، حسـب المعــنى الذي يبتغيه المتكلّم. واللغة كما يقول أستاذي العالم الفاضل سمير شريف اسـتيتيّة: جـزءٌ من الكينونةِ العقلية للإنسان. وبالتالي فهي ظل لعقله لذلك يعد البحث في اللغــة، تراكيــبها، وجُملها، ودلالاتها متعة كبيرة، وميداناً خِصباً فسيحاً للتعرف إلى أنظمة التراكيــب فــيها، والــدلالات التــي تحملها، والأوجه الإعرابية المحتملة في أحد مكوناتها التركيبية.

وعــندما كُنــت أُعِــدُ (أطــروحة الماجســتير) كانت تستوقفني ظاهرة تعدّد الأوجه الإعرابــية، في لفظ من الألفاظ، في كتاب سيبويه، كما في (باب من الفعل يبدل فيه الآخر مــن الأول، ويُجرَى على الاسم كما يُجرَى أجمعون، ويُنصب بالفعل لأنه مفعول)[2]. وكما فــي قول سيبويه: (فالنصب عربي كثير والرّفع أجود)[3]. وغير ذلك كثير. وعندما اقترح عليّ أستاذي الفاضل الدكتور سمير استيتيّة أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة الدكتوراة (أثــر المعــنى فــي تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه). صادف اقتراحه في نفسي قبولاً. لأنَ الموضوع يلمسُ رغبةً كبيرة لدي، في معرفة سبب تعدد الأوجه الإعرابية.

وتهــدف الدراســة إلى تقصّي أسبب بناء التراكيب اللغوية، على طريقة مخصوصة، وإعــراب محدّد. وإلى معرفة أسباب تعدد الأوجه الإعرابية، لبعض المفردات في التراكيب المتشابية، وبخاصّة أنه يجوز في بعض الألفاظ ثلاثة أوجه إعرابية.

---

[1] د. محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص١٩.

[2] سيبويه، الكتاب، ١٥٨/١.

[3] السابق، ٨٢/١.

وكـــان منهجي في البحث استقصائياً. إذ عُدْت للكتاب فقرأته مرات متتالية، للتعرّف إلـــى التراكيب التي تتعددُ أوجهها الإعرابية وجمعها. فتجمّعت لدي مادة غزيرة، وتراكيب كثـــيرة، كان المعنى سبب بنائها على طريقة محدّدة، وسبب تعدّد أوجه إعرابها. ثم استعنت بشروح كتاب سيبويه المتيسرة، وبأمّهات المصادر القديمة والمراجع الحديثة التي تعين على فهم مقاصد سيبويه.

واعتُمِدَ تحقيق عبد السلام محمد هارون لكتاب سيبويه، مطابع الهيئة المصرية العامة، الطبعة الثانية. عام ١٩٧٧.

وجاءت الدراسة في مقدّمة وبابين وخاتمة.

الباب الأول: اقتران التركيب والدلالة، واشتمل على أربعة فصول هي:

- *الفصل الأوّل: من أثر المعنى في بناء بعض التراكيب في الإرث النحوي. واشتمل على موضوعات فرعية هي:*

أ- المعنى يفسّر البناء التركيبي ويؤدي إلى الإعراب.

ب- دلالة العلامات الإعرابية على المعاني النحوية والدّلالية.

ج- تغيّر الدلالة يتبعها تغيير في أنماط بناء التراكيب وتعدّد أوجهها الإعرابية.

د- المعنى وراء حذف بعض أجزاء التراكيب اللغوية، وتغيير البناء والإعراب.

الفصـــل الثانـــي: الرتـــبة. وقـــد جعله الباحث لأثر المعنى في بناء التراكيب على شكل مخصوص من التقديم والتأخير.

الفصل الثالث: التقدير.

وقـــد بين فيه الباحث حاجة اللغة إلى التقدير، بسبب بناء قسم كبير من تراكيبها على الحذف. وأن تقدير المحذوف أمر ضروري لا بد منه، لاستقامة المعنى.

الفصل الرابع: التركيب اللغوي.

حدّد فيه الباحثُ المقصود بالتركيب اللغوي لغة واصطلاحاً

الباب الثاني: اقتران الدلالة والتركيب في الكتاب.

ويُعدّ هذا الباب دراسة استقصائيّة تطبيقيّة في الكتاب. جمع فيه الباحث التراكيب التي بُنيت وأُعربت على معنى، ثم تغيّر بناؤها وإعرابها بسبب تغيّر معناها. ويشمل هذا الباب أربعة فصول:

أ- الرفع أصلاً ويجوز النصب والجر.

ب- الرفع الأصل ويظل الرّفع باختلاف الأوجه الإعرابية .

- الرفع أصلاً ويجوز الجزم أو النصب.

٢- *الفصل الثاني:*

أ- النصب أصلاً ويجوز الجر أو الرفع.

ب- النصب الأصل ولا يجوز إلا النصب.

ج- البناء على الفتح أصلاً ويجوز النصب أو الجر أو الرّفع.

- نصب الفعل المضارع أصلاً ويجوز الرفع أو الجزم.

٣- *الفصل الثالث.*

أ- الجر أصلاً ويجوز النصب أو الرفع.

ب- الجر أصلاً ولا يجوز إلا الجر.

-الجزم أصلاً ويجوز الرفع.

٣- *الفصل الرابع: موضوعات مبنيّة أصلاً على تعدد الأوجه الإعرابية*

ويشـمل موضـوعات مبنـية أساساً على تعدد أوجهها الإعرابية كالنعت الذي يتبع المـنعوت فـي إعرابه، أو البدل الذي يتبع المبدل منه، ويتغير إعراب هذه التراكيب بسبب تغيّر المعنى. ويشمل الموضوعات الآتية:

أ- العطف على التوهّم.

ب- بدل الغلط.

ج- جواز الإتباع أو النصب على المدح و الذم والترحّم أو الرفع على الابتداء.

د- الحمل على المعنى.

الخاتمة:

وفيها يذكر الباحث أهم النتائج التي توصّل إليها.

الباب الأوّل

اقتران الدلالة والتركيب

الفصل الأوّل

أثر المعنى في بناء بعض التراكيب في بعض الإرث النحويّ

أ- المعنى يُفَسِّرُ البناء التركيبي ويؤدّي إلى الإعراب :-

يتّفق أبناء اللغة الواحدة، في أنّهم يتعرّضون لأمثلة لغة قومهم، في استعمالاتهم المتباينة، في المواقف المختلفة، فيستخلصون لأنفسهم نظام لغتهم، يُمَيّزون فيه حدود الوحدات اللغوية، ويُميّزون دلالات الألفاظ، ووجوه استعمالاتها، ويُميّزون أصول تركيب الجمل والتراكيب فلا يُركّبون جملة، إلاّ أنْ تكون مقبولة لدى غالبيّة أبناء اللغة، أو حسب مقتضى النظام اللغوي الذي يسلكون في وحيه وظلاله، فلا يخلطون بين الإيجاب والنفي والاستفهام، ولا يخلطون بين مستوى البنى الصرفيّة حتى على مستوى الازدواج اللغويّ - إنْ وجدت لغة فصيحة- وأخرى أقلُّ منها فصاحةً، أو عاميّة. ولا يخلطون في استخدام حروف المعاني، فهم يُميّزون بين رغب في، ورغب عن. ويُميّزون بين حمل في، وحمله على، وحمل إلى، وحمل عليه.. إلى غير ذلك ممّا في اللغة.

ونهج العرب في استعمالاتهم لغتهم، نهجا واضحا، وسننا محدّدا، وبخاصة في التعبير عن المدح والذم، وعن الاستفهام، وفي التعبير عن الاختصاص، والاستثناء، والبدل والتوكيد، والنعت، وغير ذلك مما جعل السبيل واضحاً، والطريق ممهدا، لمن أراد أن ينحو نحو العرب في استعمالاتهم اللغويّة.

وتمتاز اللغة العربيّة، بأنها لغة الدين والدنيا، نزل بها القرآن، وظهر فيها أكمل الأديان، فأراد العرب إمعانا في فهم لغتهم التي صارت لغة القرآن، والعبادات، والشريعة، ولغة الحياة باختلاف نواحيها، ولغة العلوم والثقافة والآداب والمشاعر، وفهم خصائصها، ونواحي إعجاز القرآن. يضاف إلى ذلك، أن الإسلام للناس كافة، فدخل في الإسلام أعداد كثيرة من أمم شتّى، لم تكن اللغة العربيّة لغتهم الأصليّة، فأرادوا معرفتها، لأنها لغة القرآن، من أجل تأدية عباداتهم بالصورة المقبولة، مما دفع ذلك علماء العربيّة، إلى دراسة اللغة، وجمعها عن طريق العيش مع أهلها الناطقين بها، في مناطق عيشهم وتحليلها، واستخلاص قواعدها، وتقنينها، مراعين في ذلك، الحرص على سلامتها، حتى يظلّ النصُّ القرآنيّ سليماً

خاليا من أي عيب في النطق كما كان، وكما ظل، وكما سيكون حتى يرث اللهُ الأرض ومَن عليها. وحتى يسلم لسان الناطقين بلغة العرب من أي خطأ وبخاصّة، أولئك الذين دخلوا في الإسلام، وتعلّموا العربيّة، وصاروا يستعملونها

عــاش العلماء بين أهل اللغة، في مناطق سكناهم، في البادية، لأخذ اللغة عنهم، كما فعــل الكسائيّ (ت ١٨٩هــ) الذي أنفذ خمس عشرة قنينة من الحبر – غير ما حفظ – في التسـجيل عــن الأعراب. وكما كان سيبويه (ت ١٨٠هــ) يحفظ كلّ ما يسمع من أساتذته، ويدوّنــه. وكان العلماءُ يتعمّدون ملاقاة الأعراب، في المدن، والأسواق التي يقدمون إليها، لــيأخذوا عنهم اللغة. فأخذ العلماء اللغة عن العرب الفصحاء، وسمعوا تراكيبهم وألفاظهم، ودوّنوهــا، ثمّ ناقشوها، وتوصّلوا منها إلى قواعد مُيَسّرة، وبحثوا عن مثيل لها، في القرآن الكــريم، والحديــث النــبويّ الشريف ليكسبوها قوّة وتأكيدا. هذا مع الإشارة إلى أنّ رغبة العلمــاء، فــي فهــم القرآن وتفسيره، واستخلاص طرق إعجازه وتبصّرها، هو الذي دفع العلماء، إلى دراسة اللغة دراسة مستفيضة، غنية بالبحث العلميّ المميّز.

يحتاج الإنسان في حياته للتعبير، عمّا يدور في نفسه، عن حقائق الكون، والإنسان، والموجودات حاجته للأكل والشراب والهواء. فالإنسان بطبيعته التي أوجدها ربُّ العزة يتأثر بمن، وما حوله ويؤثر فيها جميعا أيضاً. وحتّى يتمّ التأثر والتأثير لا بُدّ من التواصل، واللغة أهــمّ أســباب التواصل بين بني البشر. فاللغة هي التي تنقلُ الأفكار والمعتقدات والمذاهب والآراء، وتــنقلُ المعارف البشريّة، والآداب، والعلوم، والفنون، والمواهب المختلفة. وتنقلُ أدق المشــاعر الإنســانية بين الناس. وعن طريق اللغة يتصالح أهل الكون، وعن طريقها يقــيمون المعــارك ويشــنون الحروب، ويقومون بالعدوان أو صدّه. فما الدلالة التي حملها التركيــب؟. ومــا الســياقات المخــتلفة التي تحيط بالتركيب حتى يصبح من نتائجه حرب ضروس، تغير وجه التاريخ على هذه البسيطة؟ ثمّة تركيب يحمل رسالة، معنى معيّنا، من مرســل إلــى مُتَلَقّيــن.. عــبر قنوات التواصل، فيحدث التفاهم، وتؤدّي الرّسالةُ غرَضها،

وغايــتها. فــتقوم الحـــرب، أو تتحقّق أشياء، أو غير ذلك من الأمور التي تحملها الرسالة اللغويّة. فالإنسان يُفكر لغةً، وينطق فِكراً. ومهما يكن من أمر هذه اللغة، أو أمر هذا الفكر، فإن الإنسان عندما يتهيّأ لنطق اللغة، يستحضر في ذهنه المعنى الذي يريد إيصاله للآخرين، ثمّ يلبسه الألفاظ التي تدُلُّ عليه، وتنقله للآخرين. فالمعنى هو الأساس الذي يبني عليه المتكلم ألفاظه وتراكيبه. مع أنه ليس هناك فصلٌ بين الدال والمدلول في عقل الإنسان. وهذا المعنى المـــراد قـــائمٌ في النفس. وهو نفسه الذي يقتضي ترتيب الألفاظ والمفردات بطريقة معيّنة حســـب ترتيبها في النفس. مما يوجب اعتبار ضم الأجزاء بعضها مع بعض، بحيث توضع كـــل مفردة في موضع لعلّة تقتضي وضعها في الموضع الذي وضعت فيه (وحتى لا يجوز نقلها إلى مكان آخر، وحتّى ولو وضع – بعض منها– في مكانٍ غيره لم تصح[١]).

وبعـــد تتـــبّع الباحـــث، التتبع الدقيق، في كتاب سيبويه، وفي بعض الكتب النحويّة الأخرى، يرى أن المعنى يُؤثر في ترتيب كلمات التركيب والجمل، كما أن التراكيب والجمل تؤثـــر في ترتيب بعض الكلمات ومعانيها، فالجملة تؤثر في معنى الكلمة، والكلمة تؤثر في معـــنى الجملة والتركيب، وهذا ما يُعْرف "بالمعنى السياقيّ"[٢]. يتضح هذا في قوله تعالى : (فَلَـــوْلا إذا بلغت الحلقوم) [٣]. فالمعنى المراد في الآية الكريمة، هو الذي جاء بصورة بنائه علـــى مـــا جاء عليه. ووراء تأثير معنى الجملة في اللفظ واللفظ في الجملة يعرف المعنى المـــراد مـــن التركيـــب، دون أن يجري له ذكر في التركيب، ولا فيما سبقه، ولكن المعنى المراد يستنتج من السياق اللغوي كله. فالمقصود الروح.

وابتداءً بقول الباحث : إذا كانت اللغة نفسها نشأت من أجل إيصال المعاني. واللغة مجموعـــة تراكيـــب. فالمعنى وراء اللغة والمعنى أساس بناء التركيب الواحد، وأساس بناء

---

[١] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٩٤.

[٢] د. محمد علي الخولي، علم الدلالة، علم المعنى. ص٦٩.

[٣] الواقعة آية: ٨٣.

الجملــة الواحــدة، لأن المعــنى سبب وغاية، فالمعنى يؤدّي إلى بناء التركيب، على هيئة مخصوصة بترتيبها وإعرابها، والتركيب يكشف عن المعنى.

وبناء التراكيب يعني ثباتها ودوامها، وذلك لأن البناء (وضع شيء على شيء، على وجــه يُــراد بــه الثبوت والدوام) [١]. فبناء التراكيب يشبه بناء العمارات (الذي يتمّ بالطين والآجــرّ، ويلزم موضعه لا يزول عنه) [٢]. ويرى الباحث أن بناء التراكيب رغم مرونته، أثبت وأكثر استمراراً من بناء العمارات. لأنّ لبناء التراكيب معنى وهدفا تُحقّقه عن طريق بــنائها على نَسَق خاص، وطريقة محددة، قلما تتغيّر إذا أريد منها ذلك المعنى نفسه. وهذا يعنــي إطــرادها في الاستعمال، واستمرارها مع الأيام، وأنها تنطق على حسب ما نطق به أهــل اللغــة.. (ألا ترى أنّه لما ثبت في كلامهم ارتفاع الاسم في إسنادهم الفعل إليه، لتقدم اســتعمالهم له كذلــك). من هنا دوّناه وانتفعنا به وصار له وجه وفيه فائدة. فاستعملناه كما استعملوا[٣].

إذن للعــرب طريقــتهم في بناء التراكيب، حسب المعاني وحسب مقتضيات ترابط العناصــر اللغويّــة، وطريقة تآلفها معاً، بناءً على خواصّها ومميزاتها البنائيّة والتركيبيّة، وحســب مقتضيات المباني النحويّة. كلّ ذلك يشكل أسساً عامة لبنائها. وأهمها الإسناد الذي به تتركب كلمة مع أخرى، تنسب إحداها إلى الثانية، إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على الســبيل الــذي به يَحْسُنُ موقع الخبر وتمام الفائدة[٤]. وهذا ما عناه سيبويه في باب المسند والمســند إلــيه (وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّمُ منه بُدّا) [٥]. هذه الطــريقة والأســس في بناء التراكيب ميّزتها بميزة الثبوت رغم مرونتها، وسهولة حركة كلماتهــا. وصار للعرب أنماط شكلية وصور محددة في بناء تراكيبها. وساعد نزول القرآن

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصّل ٣/٨٠.

[٢] عبد الله بن حمد الدايل. البناء في اللغة العربيّة، قسم الإعراب. ص١٥.

[٣] يُنظر أبو علي الفارسي. المسائل البغداديّات، ص٣٠٦.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصّل ١/٢٠.

[٥] سيبويه، الكتاب ١/٢٣ طبعة هارون.

الكريم بلغة العرب، في تكوين أنماط لغويّة، اتّخذ منها العرب مُثلاً عليا في البلاغة يحتذونها، ويتطلّعون إليها. وفي تكوين وحدة لغوية ارتبطت بها عواطف القوم ارتباطاً وثيقاً، ممّا وضع حدّاً لاختلاف اللهجات وتشعبّها[1]. وها نحن نستخدم تراكيب تشبه في طريقة بنائها وإعرابها ما استعمله امرؤ القيس والنابغة وإن اختلفت بعض الألفاظ في الاستعمال هذه الأيام بسبب زوال دواعي استعمالها.

ويقصد بالتراكيب (الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة) [2]. سواءٌ أكانت هذه الجمل مكتملة أم غير مكتملة العناصر؟. فالفعل اللازم يقتضي فاعلاً، ويكتفي به. والفعل المتعدّي يقتضي فاعلاً ومفعولاً به. و (إنّ) تقتضي مسندا ومسند إليه. و(كان) تقتضي اسمين الأوّل منهما يجيء مرفوعاً. ويجيء الثاني منصوباً. وإذا كانت كان وما جرى مجراها تامة اكتفت بمرفوعها، والأفعال القلبيّة تقتضي مفعولين ولا يجوز الاقتصار على واحد منهما نحو حسبتُ العدلَ أماناً، ورأيتُ الله أكبر كلِّ شيء. كما أن علاقات العطف والتمييز والاستدراك تشترك في أنها تُعطي تركيبا من عنصرين على الأقلّ. فلا يوجد معطوف دون أن يتقدّمه معطوف عليه. ولا يوجد تمييز دون أن يسبقه مُميَّز. ولا يوجد استدراك إلاّ إذا وجد قبله ما يكون ما بعده استدراكاً عليه. والمبتدأ يقتضي خبراً. وحرف الجر يقتضي اسماً مجروراً، كما أنّ المضاف يستدعي المضاف إليه. هذه بعض المقتضيات التي يجب الأخذ بها، عند النظر في التراكيب اللغويّة.

والمعاني هي عمدة بناء التراكيب، فالتراكيب تعتمد في بنائها على أقسام الكلم في العربيّة، الأسماء والأفعال والحروف. ولكن كيف يتمُّ الربط بين هذه الأقسام الثلاثة حتى تتكون الجمل والتراكيب التي نريدها ونتوخّاها؟. إنّ عمليّة ضمّ الألفاظ بعضها إلى بعض

---

[1] د. فؤاد حنا ترزي. في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت. ص٣٩.

[2] ينظر سيبويه، الكتاب ٢٣/١. وابن يعيش، شرح المفصّل ٢٠/١. و د. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربيّة. ص ٢٩٥، ود. محمد علي الخولي، علم الدلالة. ص٢٢٢-٢٢٤.

والربط بينها يتم من خلال (ترتيب معانيها في النفس. بتوخي معاني النحو[1]. وحقا، لا تتم عملية ضمّ الألفاظ أو ترتيبها متجاورة بطريقة عشوائية. لصياغة تركيب أو جملة، وإنما تتم عملية ترتيب الألفاظ حسب ترتيب معانيها، وتناسق دلالاتها في العقل[2]. ولا تُنظم الألفاظ في جملة من حيث هي ألفاظ، وبمعزل عن دلالاتها، ومعانيها. وذلك يدلّ على أن الترتيب والتركيب يكون بين المعاني لا بين الألفاظ، لأن الألفاظ أوعية للمعاني[3]. ولكن المعاني لا تظهر إلاّ بالألفاظ.

ويؤمن الباحث بأن اللغة حدث دلالي، أو نظام دلالي اجتماعي يقيمه أصحابه لتفسير العالم[4]. واللغة مجموعة تراكيب وجمل. وبذا يكون التركيب حدثاً دلالياً تقوم الدلالة فيه بدور الباعث والمنظم والفاعل للحدث الكلامي. والتركيب اللغوي، والتراكيب اللغوية تستمد قيمتها من الدلالة التي تنظّم حدوثها. ويصير للمقصد الدلالي أثره الكبير في بناء المكوّن النحوي الذي به تُنَظَّمُ الجمل والتراكيب وهذا يجعل الكلام مطابقاً لمقاصد المتكلم، وغاية تعبيره. (فإذا كان ذلك فإن النحو يصبح تبعا للدلالة ومنجزا بها، أو بعبارة أخرى تلازم النحو والدلالة وهذا يدلّ على أن وجود النحو والدلالة قائم على التلازم ضرورة. أي يتم وجود مكون منهما بوجود المكوّن الآخر)[5].

وهذا يعني بالضرورة ترتيب الكلمات متجاورة تربطها علاقات حسب مقتضيات المباني النحوية. وهذا (يؤدي إلى معرفة موقع الكلمات الإعرابي)[6] عند التركيب لاختلاف المعاني[7] المرادة فيها. لذلك يجب على الناظر في التراكيب اللغوية لإعرابها، أن يتمثل

---

[1] يُنظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص ٤٠٠.

[2] يُنظر السابق. ص ٩٤، ٩٥، ٩٨. ويُنظر د. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط. ص ١٠.

[3] السابق، ص ١٢١، ١٢٢.

[4] د. منذر عياشي. اللسانيات والدلالة، ط١ ٩٦. ص٤٦. ود. شكري عياد – اللغة والإبداع. ص٤٠.

[5] د. منذر عياشي. اللسانيات والدلالة. ص٤٧.

[6] عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل. البناء في اللغة العربية قسم الإعراب. ص٢٥.

[7] الزجاجي. الإيضاح في علل النحو. ص٦٩.

معانيها أصدق تمثيل، حتى يستطيعُ معرفة إعرابها (لأن أول واجب على المعرب، أن يفهم ما يعربه، مفرداً أو مركبا) [١] وعدم فهم المعنى يؤدي إلى فساد الإعراب.

ولهذا فرّق سيبويه بين قول القائل (من كان أخاك)، ومن كان أخوك؟ كما تقول من ضـرب أباك، ومن ضرب أبوك؟. إذا جعلت الأخ والأب مفعولا بهما نصبَ، وإذا جعلتهما فاعلين رفعتهما، ومثل ذلك: أيّهم كان أخاك، وأيُّهم كان أخوك، وتقول : ما كان أخاك إلاّ زيـدُ كقولـك، ما ضربَ أخاك إلاّ زيدُ[٢]. ومثل ذلك قوله تعالى : (ما كان حُجّتُهمْ إلاّ أن قـالوا) [٣]. وقولـه تعـالى : (ومـا كان جوابُ قومه إلاّ أن قالوا) [٤]. فالمعنى أصل بناء التراكيب وإعرابها.

ولَعلّ السرَّ، في إبداع وخلود عبد القاهر الجرجانيّ، أنّه (انطلق في دراسة تراكيب العربيّة، مِن المعنى إلى المعنى) [٥]. وهو جوهر نظرية التعليق والنظم عنده. ومدار تعليق الكـلام بعضـه ببعض يكون في العقل. أما النظم فهو ترتيب الألفاظ المنطوق على صورة جُملٍ وتراكيب، ولكن حسب ترتيبها في العقل. وحسب معاني النحو والمعاني غير النحويّة التي يريدها المتكلم من التركيب. وحقيقة تتجاور الألفاظ والكلمات. وتستند في ذلك التجاور إلى معانيها، وإلى علاقات نحويّة تربط بينها. لتُعبّر عن معنى. لذلك جاء معنى الاستدراك في العربيّة، بناءً على ما سبقه مِن معنى كما في قول الشاعر :

بِكُـلٍّ تداويـنا فلـم يُشـفَ مـا بِـنا   علـى أنّ قُـرْبَ الـدّار خـيرٌ من البعد

ثمّ استدرك الشاعر وقال :

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب ٥٢٧/٢.

[٢] سيبويه، الكتاب ٥٠/١.

[٣] الجاثية، آية :٢٥.

[٤] الأعراف، آية : ٨٢.

[٥] د. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط. ص٣.

علـى أنّ قُـربَ الـدّارِ لَـيْسَ بِـنَافِعٍ   إذا كَـانَ مَـنْ تَهـوَاه لـيس بِذي ودّ[1]

والأصلُ في بناء التراكيب أنْ تُذكرَ العناصر الأساسيّة في التركيب، ليتّضح المعنى. ويُخـرَج علـى هذا الأصل بالإضمار أو الحذف المراد وغير المراد، ولكنّه يبرز المعنى. وهـذا الحذف بنوعيه من شجاعة العربيّة التي يُحذف فيها أحد عناصر التركيب، غير مراد أو مراداً : وهو عندما يُحذف وهو في النيّة مراد لأن المحذوف في المعنى مقدّر ومَنْوي[2]. والأصل في بناء التراكيب ترتيب وتخرج التراكيب على هذا الترتيب بالتقديم والتأخير. (أي هـناك عوارض تعرض لمكوّنات التراكيب اللغويّة، في العربيّة حسب منطقها الخاص. هذا المـنطق الذي لا يدرك إلاّ بالتزام منهج التحليل الذي به وحده يمكن الوقوف على مفردات التركيب اللغوي، وما يطرأ عليها من تغيّر بالتركيب) [3]. وهذا المنهج قد التزم به سيبويه، في تحليله تراكيب العربيّة، وفي تأصيله أسس بنائها، وتواجد عناصرها، وتقدير ما حُذف أو أضمر فيها. وفي إعراب أي عنصر من عناصرها، في خضمّ المعنى الكبير.

ويـتحكمُ المعـنى في نوع الوظيفة التي تقوم بها الكلمات في التراكيب. لأن بعض الكلمـات قد لا يتغيرُ لفظها، وتتنوّع وظيفتها من تركيب إلى تركيب، وهذا التغيرُ ناتج عن تغـيّر معناها. فكان الناقصة تختلف عن كان التامة[4]. فكان الناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ولا يـتمّ معناها إلاّ به. أما كان التامة فتكتفي بالاسم المرفوع بعدها، ولا تحتاج إلى خبر. وذلـك إذا كانت بمعنى وقع أو حَدَث أو خُلِقَ[5]. وهذه المعاني لا تنكشف إلاّ بالتركيب لأن التركيـب حتمـيّة لغويّـة، حتى تؤدي اللغة وظائفها عن طريقه، وذلك (بتأليف الصيغ من الأصوات، ثمّ تركيبها في جمل) [6]. ويتمُّ هذا التركيب ضمن مقتضيات علم النحو، وقوانينه.

---

[1] د. محمد علي الخولي. علم الدلالة. ص١٦١.

[2] ابن جني، الخصائص ١/٣١٣-٣١٤، ويُنظر ٢/٣٦٠.

[3] د. علي أبو المكارم. الظواهر اللغوية في التراث النحوي. ١/٧٢.

[4] د. محمود شرف الدين. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبية. ص٢٦.

[5] نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا، المنصف في النحو واللغة والإعراب. ص١٥٢.

[6] د. علي أبو المكارم. الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/٢١٨.

وبالـرجوع إلـى معانيه[١]. ومحور الكتب النحوية تحليل مبادئ النحو، وفصوله ووجوهه، للنظر في الكلام، ومجاريه النحويّة، (في إطار نظرية جوهرية تتمثل في العلاقات التركيبية داخـل الجملـة، بتوخـي المعاني النحوية المتولدة عن نظرية الإعراب والعامل) [٢]. لأنّ الإعراب، ونظم التركيب، والظواهر المتبدلة في التراكيب العربية هي (الدعامة أو المحور المستخدم في اللغة) [٣].

والإعراب ميزة خاصة للغة العربيّة، والالتزام بموافقة الإعراب للمعنى منهج سار علـيه النحاة[٤]. وهو الذي دفع الخليل (ت ١٧٥هـ) إلى ملاحظة اختلاف وجهة الكلام في الـرؤية في قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرّةً) [٥]. فقال : هذا واجب، وهو تنبيه كأنك قلت : أتسمع أن الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا، وإنما خالف الواجبُ النفي لأنّك تنقض النفي إذا نصبت وتغيّرُ المعنى[٦].

واللغـة العربيّة تتبع نظاماً خاصاً في تركيب جملها وتراكيبها (يقوم على الائتلاف بيـن المعانـي الجزئية) [٧] للألفاظ والمفردات. وطرق التركيب والعقد بين مكونات الجمل والتراكيـب ترجع إلى العامل النحويّ وإلى السياق الدلالي، والعقل، واختيار المتكلم. (وهو ضـرب مـن البـيان والإعـراب) [٨]. مع أن للعربية (شجاعة كبيرة) [٩] في طرق بنائها تراكيـبها، مراعـية في ذلك (معاني النحو) [١٠]. وتعرض لمكونات التركيب اللغوي أحكام

---

[١] عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز.ص ٢١٧-٢١٨. الخصائص ١/١١٠.

[٢] المنصف عاشور. بنية الجملة العربيّة بين التحليل والنظرية. ص١٧.

[٣] عبد الله بن حمد الخثران. مراحل تطور الدرس النحويّ. ص٢٦.

[٤] د. محمد المبارك. النحو العربي. ص٥٨.

[٥] الحج، آية : ٦٣.

[٦] سيبويه، الكتاب ٣/٤٠. و د. محمد المبارك، النحو العربي. ص٥٨.

[٧] د. مصطفى حميدة. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. ص٢.

[٨] السابق، ص٢.

[٩] ابن جني، الخصائص. ٢/٣٦٠.

[١٠] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٢١.

جديــدة، لــم تكن لــه من قبل بسبب العقد والتركيب، كما يحدث من رفع الفعل المضارع ونصبه بعد الفاء نحو قوله تعالى : (لَعلّي أبلغُ الأسباب أسباب السموات والأرض فاطلعَ إلى إلــه موسى) [١]. والسبب في ذلك أن المعنى في النصب غير المعنى في الرفع. وإنما كان ذلك لأن الفاء ليست هي الناصبة للفعل بذاتها. (بل قد تضمرُ بعدها أن فتنصب، وتجيء ولا إضــمار بعدهــا فــلا ينصب الفعل المضارع) [٢] بل يكون مرفوعاً. وهذا يعني أن الكلام المــنطوق يُمكن أن يتصوّر أفقياً على شكل سلسلة من الوحدات المتعاقبة (تنتظمها علاقات مرتبطة بمساحات زمنية متنوعة، تُسمى التراكيب[٣].

والعربيّة تمتلك الكلمات ذوات الصورة التعريفيّة المناسبة، لكي تأخذ المكان المناسب فــي التركيــب اللغويّ. أو الجمل. وكثيرا ما استعمل سيبويه لفظ الكلام للتعبير عن مفهوم الجملة. وحللّها وفسرها على مبدأ اكتمالها الشكلي والمعنوي، وحلل المسند والمسند إليه في نوعــي الجملــة العربــيّة الاسمية والفعليّة، وجعل سيبويه جوهر نظريته النحويّة العلاقات التركيبية المتحققة بالمعنى الذي يريده المتكلم حسب نظرية العامل مع اهتمامه الكبير بدور المتكلم والمخاطب في بناء الجمل والتراكيب المختلفة بمعانيها المتوخاة منها. وأنّ معناها لا يــتمّ إلا بذكر عناصرها لفظاً أو تقديراً، فإذا لم تكتمل عناصرها لجأ إلى تقدير المضمرات والمحذوفــات اعتماداً على المعنى. لذلك تعد ظاهرة الاعراب من أوضح الظواهر في اللغة العربــية[٤]، وهذه الظاهرة تنشأ من (مضامّة اللفظ للفظ) [٥]. وهذه المضامّة أو التعليق هي النظام اللغوي بأوسع معانيه. إذ ليس كل لفظ بوسعه أن ينضم إلى لفظ آخر عشوائيا، وإنما ينضم اللفظ المخصوص، إلى لفظ مخصوص بهيئة مخصوصة، وترتيب معين، وعلامة –

---

(١) غافر / آية ٣٦ و ٣٧ .

(٢) كمال الدين علي بن مسعود الفَرْخان/ تحقيق محمد بدوي المختون، المستوفى في النحو، ص٥٦.

(٣) د. محمد فتيح، في الفكر النحوي، ص٦٣.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢٣،٣٣/١، ٣٦. د. محمد حماسة عبد اللطيف. العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص١١٩.

(٥) ابن جني، الخصائص، ١١٠/١.

إعرابــية- مخصوصة. وهذا هو جوهر تركيب الجملة أو تأليفها، والعرف اللغوي العام هو الــذي يضــع هــذه القواعد[1]، وبَدَ هيَّ أن تتوغل قضية الإعراب في صميم علوم القرآن، وعلوم اللغة، والبلاغة، والإعجاز، وليست قصرا على علم النحو[2].

ويرى الباحث أن مدلول الإعراب أوسع من مدلول الحركة الإعرابية. لأن الإعراب كما يقول شيخي الجليل الأستاذ الدكتور سمير استيتية (قضية عقلية) تتضمن التبصّر في كل المكونات اللفظية للتركيب اللغوي، لإدراك أثر هذه الألفاظ بعضها في بعض. ويفيد الباحث ممّــا يــراه ابــن فارس في الإعراب، في تأكيد هذا المدلول. فالإعراب عند ابن فارس من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعــرف الخــبر الــذي هو أصل الكلام. ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مــنعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد[3]. وهذه إشارة ذكــية مــتقدمة مــن ابن فارس يرى فيها أن الإعراب، أوسع من العلامة الإعرابية. لأن الإعراب يكشف عن المباني النحوية والتي يراد بها دلالات حياتية. ولا تظهر هذه الدلالات إلا بالتركيب، (والتركيب في العربية مَرِنٌ، لا يلتزم حدودا صارمة في بناء مكوناته لارتباط الإعــراب ببنــية الجملــة والتركيــب في العربية، ممّا جعله عنصرا بنيويًا هامًا، إذ لولاه لأصــبحت الجملــة عناصر متجاورة هامدة لا سبيل إلى اتصال معانيها، لأنه لا سبيل إلى تحديد وظائفها)[4].

ورغــم أن فكرة العامل كانت محور التفكير النحوي، في زمن سيبويه. وهي فكرة نظرية محضة، (نبعت من سعي النحاة، لإقامة نظام دلالي ذهني قادر على أنْ يفسّر اللغة. إلا أن ســيبويه استخدم فكرة العامل استخداما وظيفيا، كتفسير ارتباط أجزاء الجملة بعضها

---

(1) عــبد القاهــر الجرجانــي دلائل الإعجاز، ص٩٨. د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص١٧١.

(2) د. منيرة بنت سليمان العلولا، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، ص٨٨.

(3) ابن فارس الصاحبي، ص٧٢.

(4) د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي، ص١٢٦ ، ١٢٧.

ببعض)[1]. ويظهر هذا في مسألة عدم جواز الفصل بين الجار والمجرور، أو بين الحروف العاملة في الفعل، والفعل. أمّا كلام سيبويه عن المصادر المنصوبة حالا فليس فيها كلام عن عـــامل، وإنما فيه إشارة إلى أصل تركيبي، وهو مجيء اسم الفاعل حالا. أما المصدر الذي يجيء حالا، فعلى معنى اسم الفاعل. وليس كل مصدر يجوز أن يجيء حالا[2].

فارتباط النحو بالمعنى عند سيبويه أمر في غاية الوضوح وعندما ناقش سيبويه قول ذي الرقة[3]:

لَقَــدْ حَمَلَــتْ قَــيْسُ بنْ عَيْلانَ حَرْبَها	علـــى مُسْـــتَقِلٍّ للنوائـــبِ والحَـــرْبِ
أخاهـــا إذا كانَـــت عِضاضَـــا سما لها	علـــى كُــلِّ حـــالٍ من ذَلولٍ ومنْ صَعْبِ

قـــال: يـــرى الخلـــيل أن نصب (أخاها) على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما[4]. ونصبه علـــى الفعـــل، كأنـــه قـــال: أذكر أهل ذاك، ثم ربط سيبويه ليبيّن هذا البناء التركيبي في الاســـتعمال وبيـــن قوله تعالى: (والمقيمين الصلاة) [5]، يبين أن المقصود، وأذكر المقيمين. ولكنه نصبه على فعل لا يستعمل إظهاره[6].

فالنصـــب تـــم على إرادة المتكلم، وعلى شيء معلوم عند الناس. وهو للدلالة على الثـــناء والمـــدح. وهذا ربط بين الحركة الإعرابية والإعراب وبين المعنى والتركيب. وهذا يفسر مدى التداخل بينها. ومن المسلمات البدهيّة أن يؤدي التركيب كله بما فيه من مكونات لفظـــية وإعـــراب وحـــركات إعرابية، المعنى الدلالي والنحوي. وهذا هو مفهوم الإعراب

(1) د. شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي، ص١٠٤.
(2) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/٣٧٠ – ٣٧١.
(3) السابق، ٦٥.
(4) السابق، ٢/٦٥.
(5) النساء آية / ١٦٢.
(6) سيبويه / الكتاب، ٢/ ٦٥ – ٦٦.

الواسع. وهذا يستدعي إعادة النظر في بعض الأحكام التي أطلقت على بعض التراكيب نحو ما تكررت في بعض كتب النحو من تراكيب، على أنها من النوع الذي اتفق إعرابه واختلف معناه. وتكرر ذكرها والترويج لها لإثبات دعوى – لا تقوم أساسا – مفادها أن علامات الإعراب والإعراب لا يدل على المعنى، ومن التراكيب التي اتفق إعرابها واختلف معناها[1].

إن زيدا أخوك   لعل زيدا أخوك   وكأن زيدا أخوك.

ويرى بعض الباحثين المعاصرين[2] أن المعاني المختلفة في هذه الأمثلة هي معاني الأدوات. فالتوكيد تفيده إن. والرجاء تدل عليه لعل. والتشبيه يستفاد من كأن. بينما يرى الباحث أن التراكيب السابقة تراكيب اختلف معناها، فاختلف إعرابها لذلك. وذلك لما يلي:

- الإعراب لا يُقصَر فقط على الحركة الإعرابية وحدها. أو على الحرف الذي ينوب عنها. فالحركات الإعرابية إمارات وعلامات ودلائل على الإعراب، وليست الإعراب. لأن الحركات لو كانت الإعراب لما حصلت الإضافة بينهما نحو (حركات الإعراب). وهذا يعني أن الإعراب قضية عقلية أوسع من الحركة.
- الإعراب يعني وصف اللفظ المعرب وصفا كاملا دقيقا "تاما".
- يختلف معنى التراكيب السابقة اختلافا كبيرا، وهذا الاختلاف في المعنى أدى إلى اختلاف بناء التراكيب. وهذا الاختلاف ذو تأثير مزدوج. يتضح ذلك في أن معنى أن غير معنى لعل، غير معنى كأن.

وهذا الاختلاف في معانيها مجمع عليه في كل كتب النحو، قديمها وحديثها، ولم يخرج أحد من النحاة على هذا الإجماع. فإن للتوكيد ولعل تفيد الترجي وكأن تفيد التشبيه. ولإفادة هذه المعاني في التراكيب دخلت إن في التركيب الأول لتأكيد الخبر والحكم. ودخلت

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠، و د. محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص٢٦٧.

[2] د. محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص٢٦٧.

لَعَل في التركيب الثاني لإفادة الترجي. ولإفادة معنى التشبيه دخلت كأن في التركيب الثالث. وبصورة أدق، فإن قائل التركيب الأول يعلم علم اليقين أن زيدا أخوك، ويؤكّد هذا العلم بـ إن ، كأن السامع يشك أو يتردد ولهذا يؤكد له الخبر بأداة من أدوات التوكيد. أما قائل التركيب الثاني فهو لا يعلم أن زيدا أخوك. فالقائل لا يعلم حقيقة اسم الأخ، ولكنه يعرف شخصا اسمه زيدا. ويعلم أن للمخاطب أخا. ولكنه لا يعلم أن الأخ هو زيد الذي يعرفه. ولعدم زيدّ المعرفة هذه بنى تركيبه على الرجاء، فأدخل لعل على التركيب على رجاء أن يكون الأخ هو زيد. وهذا الرجاء لا ينفي ولا يثبت على وجه اليقين أن يكون زيد هو الأخ. فقد يكون ولا يكون. ويظل المعنى رجاء، والرجاء قريب الوقوع، وإن غدا في بعض الأحيان مستحيلا. أما التركيب الثالث فيقينا ليس زيد هو الأخ. فالأخ شخص غير زيد. ولكن المتكلم بنى كلامه على معنى التشبيه. فشبه زيدا لقوة علاقته بالمخاطب كأنه أخ. وزيد شخص والأخ شخص آخر يؤكد هذا قولنا: كأن زيدا أسد، فزيد ليس الأسد حقيقة، ولكنه مشبه بالأسد قوة وصلابة.وعلى هذا فزيد ليس أخا، ولكنه بمنزلة الأخ انتماء..

أما اختلاف الإعراب فقضية واضحة كل الوضوح. لأن الإعراب الدقيق التام ما يلي:

أخوك في التركيب الأول خبر إنّ مرفوع. وفي دمج التركيب الثاني خبر لَعَل مرفوع. وفي التركيب الثالث خبر كأنّ مرفوع.

وغني عن الذكر أن خبر إن غير خبر لَعَلّ، غير خبر كأنّ. لذلك اختلفت المعاني فاختلفت الأبنية في التراكيب. فاختلف الإعراب.

ويتساءل الباحث.. هل التركيبان الآتيان متساويان في المعنى والإعراب؟ وهما: إن زيدا أخوك. وزيد أخوك. وكلمة (أخوك) فيهما خبر مرفوع ولكنها في التركيب الأول خبر إن، وفي التركيب الثاني خبر للمبتدأ. ويرى الباحث أن الفرق بينهما كبير في المعنى والإعراب.

وتســـاؤل آخر. هل نستطيع أن نخترع لكل إعراب علامة خاصة؟ مع أن علامات الإعــراب ثلاث. وهل نمنع أن تنتقل معاني الأدوات إلى التراكيب كاملة كما في إن وكأن ولعل، ولم ولن ولا الناهية؟

وتساؤل آخر: هل تقوم العلامة الإعرابية وحدها بدون ألفاظ أو بناء؟

إنــنا لا نستطيع أن نقيم علامات إعرابية دون ألفاظ يَتمُّ بناؤها حسب أنظمة النحو المعمــول بها في اللغة. لأن المعاني النحوية معاني أنظمة. ولكن المعاني النحوية لا تطلق لذاتهــا أي لــتكون غايــة في التركيب اللغوي. وإنما نبني كلامنا عليها لتبين عن المعاني الدلالية.

وهــذا يؤكد أنّ الدلالة (هي أداة النص في إنتاج نفسه. كما أن الكلام يتمثل في أداء المــتكلم نسقا كليا تنتجه الدلالة وتعطيه شكله الدال[1]. لأن المتكلم مهما تكن صفته كاتبا أو صحفيا أو مؤرخا أو شاعرا، فإنه يقوم بنشاط حقيقي في تركيب المعاني[2].

ومــيزة التراكيب اللغوية لا تكون لتركيب على آخر حتى يكون له في المعنى تأثير لا يكون لصاحبه[3].

---

(١) د. منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، ط١، ١٩٩٦، ص١٩.

(٢) د. جوزيف ميشال شريم، دليل الدراسات الأسلوبية، ط١، ١٩٨٤، ص٢١.

(٣) ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٥٥.

يفكر القائل بمعنى مُعيّن عن طريق اللغة، وحتى ينقل هذا المعنى يؤلِّف تركيبا يتمتع بحـــرية واســـعة في تشكيله، وبنائه اعتمادا على خاصية الإعراب في اللغة، لذلك يتضح أثر المعـــنى في اختيار أنواع التراكيب التي تبرزه. فجاء عن العرب نحو ما أحسنَ زيدا !. وما أحسنُ زيدٌ. ما أحسنٌ زيدٍ ؟[١]. فالمعاني المختلفة التي أرادها القائل، أثّرت في بناء التراكيب وإعـرابها. وهـــي التـــي أثـــرت في بناء تراكيب نحو: أكرم سعيد أباه. وشكر سعيدا أبوه.

فالمعـــنى المـــراد فـــي التركيب (أكرم سعيد أباه) والاهتمام بمَن قام بالحدث (سعيد) والتركيز عليه، أدى إلى مجيئه مرفوعا على أنه فاعل. بينما في التركيب الثاني (شكر سعيدا أبوه) كان اهتمام القائل بمَن وقع عليه. الحدث، مما سوغ مجيئه منصوبا على أنه مفعول به. لـــذا يقول ابن جني (علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول. ولو كان الكلام شرجاً واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه. فالإعراب : الإبانة عن المعاني بالألفاظ[٢]).

فالإعراب أثر للمعاني التي تقتضي مجيء التراكيب علي هيئة مخصوصة في إعراب مكوناتهـــا اللفظية. والحركات التي تظهر على أواخر الكلمات تُمّيز بين تلك المعاني المرادة. لـــذا عرّف النحاة الإعراب بأنه الإبانة عن المعاني. فكأن العلاقة بين المعنى، وبناء التراكيب علاقـــة ســـبب بالنتيجة. والإعراب تغذيه راجعة كاشفة عن ذلك الأثر فالإعراب والحركات نتـــيجة للمعاني، وسبب في تفسيرها أيضا. يؤكد ما سبق قوله تعالى **"وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمّهنّ"**[٣].

ويقـــول الباحث: كيف نقرأ هذه الآية، لتدل على المعنى الذي أراده رب العزة فيها؟. فلـــولا الإعـــراب وحركاته كما استطعنا ذلك لأن هذه الآية (لا يمكن أن تكون إلا في لغة لا

[١] السيوطي، الاقتراح، ص ٦٩.

[٢] ابن جني، الخصائص ١/٣٥. وابن يعيش، شرح المفصل ١/٣٩.

[٣] البقرة، آية / ١٢٤.

يــزال الإعــراب فيها حيا صحيحا)[1]. وهذا يعني أن إبراهيم مفعول به مقدم. ولفظ الجلالة (رب). مرفوع على التعظيم فاعلا.

فكمــا كــان المعــنى رائد أبناء اللغة، في استعمالاتهم اللغة، وفي بناء تراكيبها، كان المعنى رائد علماء العربية في دراستها، في أغلب جوانبها. ومع أن النحو صناعة لفظية، إلا أنها ليست مطلقة. وإنما مقيدة بالمعنى. فالمعنى هو أساس هذه الصناعة ومرتكزه. والاهتمام بالمعــنى يشكل جزءا كبيرا من الأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة، في تفسير وتحليل التراكيب اللغوية، يظهر ذلك في أماكن متعددة، في أي كتاب نحوي، ومن أمثلة ذلك، ما قاله النحاة في قول عمرو بن أحمر[2]:

أو مِسْــحلٌ شَــنِجٌ عِضَــادةَ سَــمْحجٍ　　　　بسَــرَاتِه نَــدَبٌ لهــا و كُلُــوم

وقول الشاعر ساعدة بن جؤية[3]:

حــتى شــآها كلــيلٌ مَوْهِــنا عَمِــلٌ　　　　باتــت طِــرابا وبــات الليلُ لــم يَنَمِ

إن (عضادة) في الأول، مفعول به منصوب (لشنج) وإن (مَوْهنًا) في الثاني، مفعول به منصــوب (لكلــيل). لأن فــي نصبهما تقوية للمعنى الذي أراده الشاعر. بينما يكون عدُّهما منصوبين على الظرفية يؤدي إلى فساد المعنى[4].

فالمعنى في النحو أهم القرائن التي تؤثر في بناء التراكيب، وتؤثر في تحديد موقع كل لفظ من الألفاظ التي تدخل في تكوينها، وبنائها، وإعراب مكوناتها. لذا قال الفراء: (فإذا رأيت الفعل منصوبا، وبعده فعل قد نسق عليه بـــ (واو) أو (فاء)، أو (ثم)، أو (أو)، فإن كان يشاكل

---

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص١٣٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/١٠٢. هارون القيسي، شرح عيون كتاب سيبويه ١/٣٥.

(٣) السابق، ١/١١٣ ، ١١٤. والسابق ١/٣٥ ، ٣٦.

(٤) السابق ، ١/١١٣ حاشية رقم (٢) و ١١٤ هامش رقم (١).

معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه، وإن رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته، فرفعته[1]. من هذا، فالمشاكلة في المعنى بين الفعلين، هي سبب نسق الفعل الثاني على الأول. وعدم المشاكلة هي سبب القطع، ورفع الثاني على الاستئناف. فالإعراب والمعنى يتجاذبان الألفاظ في التراكيب. شعرا ونثرا، فمتى اعتورا كلاما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب[2]. هذا ما قاله ابن جني. وهذا القول يعتمد على واقع اللغة، في بنائها التركيبية، وإعرابها حسب المعنى. والإعراب مفهوم جوهري في التصرف على بنية الجملة العربية، لقيام تحليل النحاة على المركبات الظاهرة في الكلام، وغير الظاهرة فيه، على أساس مبدأ العامل النحوي في مفهومه الشامل الذي يتحقق من خلاله المقاصد الإبلاغيّة[3]. لذا يقرر ابن جني تصحيح الإعراب. لما يتطلبه المعنى، والمعنى لا يبيح للمعرفة أن تكون حالا، كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. وعلى هذا فإن معنى التباس المعرفة بالنكرة يمنع أن تأتي المعرفة حالا. نحو: هذا أخوك عبد الله. إذا كان عبد الله اسمه الذي يعرف به. (وهذا الكلام خبيث يوضع في غير موضعه. إنما تكون المعرفة مبنيا عليها، أو مبنية على اسم، أو غير اسم. وتكون صفة لمعروف تبينه، وتؤكده، أو تقطعه من غيره. فإذا أردت الخبر الذي يكون حالا، وقع فيه الأمر، فلا تضع في موضعه الاسم الذي جعل ليوضح المعرفة، أو تُبيَّن به. فالنكرة تكون حالا، وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك[4].

(هذا أخوك عبد الله) هذا التركيب، على نصب عبد الله حالاً، وصفه سيبويه بأنه كلام خبيث يوضع في غير موضعه لأن عبد الله اسم الأخ الذي يُعْرف به، والمعرفة تصلح أن تبنى أو يبنى عليها، وأن تصف أو تؤكد، أو تُستأنف، أما أن تكون حالاً فهذا لا يجوز، ويتساءل

---

[1] الفراء، معاني القرآن ٢/٦٨.
[2] ابن جني. الخصائص ٣/٢٥٥.
[3] المنصف عاشور. بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية. ص٢٥ – ٢٦
[4] سيبويه، الكتاب ٢/١١٤.

الباحث : على أي هيئة يكون (عبد الله)، الاسم العلم، حالاً من الأخ؟ لهذا وصفه سيبويه بالخبث كما ذكرنا.

والمعنى هو الذي دفع المتكلّم إلى بناء مثل هذا التركيب "فيها قائماً رجل" و "فيها قائم رجل" مع أن المعنى يرجّح التركيب الأول. لأن المتكلم يكون بين أن يرفع (قائما)، فيقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يجوز، لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وبين أن ينصب (قائماً) على الحال من النكرة (رجل)، وهذا على قلته جائز، فحمل المسألة على الحال فنصب[1]. فالمعاني مؤثرات بناء التراكيب وإعرابها. يتضح ذلك في ما ينقله الجرجاني عن ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس المبّرد، وقال له : إني لأجد في كلام العرب حَشْوا. فقال له أبو العباس : في أي مَوْضع وجدت ذلك؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم، ثمّ يقولون : إن عبد الله قائم. ثمّ يقولون : إنّ عبد الله لقائم، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد. فقال له أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم : إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم : إنّ عبد الله لقائم، جواب إنكار منكر قيامه. فقد تكررت الألفاظ لتكرّر المعاني. قال : فما أحار المتفلسف جواباً"[2].

والمبّرد (ت ٢٨٥هـ) في هذا متأثر بما قاله الخليل وسيبويه، في باب عدة ما يكون عليه الكلم. وأما قد فجواب لقوله، لما يفعل فتقول قد فعل. ويرى الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر أي إذا كان السائل يتوقّع حدوث الخبر، وينتظره، فلا بد للمسؤول أن يراعي ذكر التأكيد في إجابته. ويأتي بقَدْ التي تفيد هذا التأكيد، فالسائل لا يطلب مجرد العلم فهو يعلم. ولو أجيب بكلام مبتدئ به لكان الجواب عبثا. وإنّما يطلب التحقيق، فينتظر التأكيد، وهذا أدخل ما يكون في البلاغة، وفسرّ القيسيّ، هذا بقوله[3]، إذا سأل الإنسان عن فعل فاعل، أو كان

---

[1] ابن جنّي، الخصائص ٢١٣/١، وينظر سيبويه الكتاب، ٢١٣/١ ١١٢/٢، ١٢٢، ١٢٦.

[2] عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز، ص٢٩٨.

[3] هارون بن موسى القيسيّ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٠٧/١.

يتوقع أن يخبر به قيل له قد فعل. وإن كان المخبَر مبتدئا قلت : فعل كذا، وإن أردت أن تنفي والســـامع يـــتوقع إخبارك عن ذلك قلت : لما يفعل، وهو نقيض قد فعل، وإذا ابتدأت قلت لم يفعـــل، فإذا كنت مبتدئاً فالإجابة فَعَلَ، أو لم يفعل اثباتاً ونفياً. وإذا أردت التأكيد فالإجابة قد فعـــل أو لما يفعل إثبَاتَ ونفيا – مراعاة مقتضى الحال عند من يريد أن يسلك طريق البلاغة، ويدخل في عِداد البلغاء.

والباحث يقول : إن ما ذكره المبّرد، وما قاله الخليل وسيبويه، وما فسّره القيسيّ يدخل في علم البلاغة، لأن مقتضى الظاهر وإلقاء الخبر حسب مقتضى الظاهر، وخروج الخبر عن مقتضى الظاهر هي من المصطلحات البلاغية التي نضَجَت وتحددت عند متأخري البلاغيين. وهـــذا يُفسر تلاحم المعاني النحوية والبلاغية في دراسة التراكيب اللغوية. كما يوضح اهتمام علمـــاء اللغة والنحو بالمعاني التي تبرزها التراكيب اللغوية. لأن المعنى هو الصورة الفعلية لها. وفي هذا يقول منذر عيّاشي[1] : فنحن نجد أن العرب وقديماً، وخاصة علماء الأصول قد لاحظوا أن ثّمة ارتباطا بين بنية القول صوتا، وصيغة وتركيبا، وبين دلالة القول، كما لاحظوا أن للسياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة، وتوجيه المعنى.

وقديمـــاً قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : (فإن العرب – فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصـــرُّف مذاهبها، عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها، وإن سبب إصلاحها ألفاظها.. إنمـــا هو لتحقيق المعنى وتشريفه. ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول إنّما هو للفـــرق بينهما وهذا الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ له، وقيد مَقادة الأوفق من أجله. فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم[2].

إذاً فالمعنى الذي يريده المتكلم، والغاية التي يسعى لتحقيقها، يضاف إلى ذلك ما لبعض المفـــردات مـــن تأثير كبير في ترتيب الجملة العربية هو أساس بناء التراكيب والمعنى الذي

---

[1] منذر عياشيّ، اللسانيات والأسلوبيّة. ص٧.

[2] ينظر ابن جني، الخصائص ١/ ١٥٠.

يخـــتار وينتقـــي المفردات ذو تأثير في العامل. وعند النظر، في نصوص اللغة العربية، يجد الباحث، أن تراكيبها قائمة على العامل، والعمل؛ بعيدا عن الفلسفة، والمنطق والتعليل الأبعد. وذلـــك لأنّ تلك التراكيب مبنيّة على أساس وأصول يجب مراعاتها. فعندما نقرأ قوله تعالى: **(الحـــج أشـــهر معلومات)**[١]. يقفز إلى ذهن القارئ أن مكونات التركيب اللغوي الكريم هي الحـــج.. وهـــو اسم مذكر معرف بأداة التعريف، وجاء في أول الكلام، وهو مسند إليه، وجاء مـــرفوعاً، وذلـــك لـــتعريه من العوامل التي تؤثر في حركته الإعرابية، وهو محور العناية والاهتمام لأنا ابتدأنا به.

والمكـــون الثاني. أشهر وهو جمع تكسير مرفوع مسند إلى الحج وهو يتضمن حكماً علـــى الحـــجّ، ويعطي السامع معنى لا يعرفه. وجاء مرفوعاً.. ووصف بكلمة معلومات التي جـــاءت جمـــع مؤنث سالما، لتضيف تحديدا دقيقاً للأشهر التي يَتِمُ فيها الحجّ، من بين أشهر الســـنة، وجاءت مرفوعة لأنها تابعة لكلمة (أشهر) المرفوعة.. هذا البناء للتركيب اللغوي لا يـــتأتى وفقا لرغبة المتكلم أو المنشئ له. ولكنه يبنيه وفق سنن العربية في بناء تراكيبها، التي وصـــلت إلـــينا عن طريق القرآن العظيم دستور المسلمين وكلام النبيّ صلى الله عليه وسلم، وكـــلام العـــرب الموثـــوق بفصـــاحتهم، وشعرهم، مع مراعاة الحدّ الزماني والمكاني اللذين وضـــعهما النحاة لنصوص العربية التي يجوز الاحتجاج بها في اللغة والأدب. ولا يغيب عن بـــال الباحـــث أن أصل التركيب اللغوي الحج وقت أشهر معلومات، حذف المضاف فاكتسى المضـــاف إلـــيه بحالـــته الإعرابـــية فبعد أن كانت (أشهر) مجرورة بالإضافة إليها، صارت مـــرفوعة على أنها خبر للمبتدأ بعد أن حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه (المجرور) مكانه وكأن أصل التركيب : (الحج وقت أشهر معلومات، فحذف المضاف من الكلام. فالمتكلم وهو ربّ العزّة يُحدد على وجه الدقة وقت الحج أي؛ إخبار الناس، وتعليمهم الوقت الذي تؤدى فيه

---

[١] البقرة، آية : ١٩٧.

فريضة الحج. لذا جاء التركيب جملة اسمية لتدل على الثبات والدوام والاستمرار، فمنذ نزول القرآن، ووقت الحج ثابت معلوم مستمر ما تغيّر فيه شيء.

وهـذا المعنى، بما فيه من إعلام ودوام وثبات واستمرار، أدّى إلى بناء مخصوص. فـارتفع الحج بالابتداء، وأشهر بالخبر – لأن "وقت" حذفت من التركيب – فأخذت كلمة أشهر إعـرابها. وجـاءت الحـركة الإعرابـية الضم دلالة على الرفع، وكما يرى فليست "الحركة الإعرابية الأثر الوحيد الذي يتركه المعنى – أو العامل – في معموله وإنما هي رمز لتغييرين يحدثان في المعمول بعد تسلط العامل عليه.

أولهما التأثر الذي يلون اللفظ وهو التغير الحركي الظاهر أو المقدر[١].

وهذا واضح في أنّ كلمة أشهر كانت مجرورة بالإضافة، لأن البنية الأساسية للتركيب اللغوي هي (الحج وقت أشهر معلومات) فلما حذف المضاف من التركيب، حل المضاف إليه محله، فأخذ حكمه الإعرابي، فصارت كلمة أشهر مرفوعة على أنها خبر للمبتدأ.

وثانيهما التأثر الذي يلحق المعنى[٢].

والهـدف الرئـيسُ للّغة، هو نقل المعاني من المتكلم إلى السامع، أو من الكاتب إلى القـارئ. ونحـن نسـتخدم الجمل في الاتصال أكثر من استخدامنا الكلمات منفصلة. وحتى الكلمـات التـي قد تبدو مفردة أو منفصلة ما هي في الواقع اللغوي التطبيقي الاستعمالي إلا جمـل، حـذف أحـد عناصرها. لأنها قد تكون إجابة عن سؤال، أو قيلت في حال يدل على العنصر المحذوف. وللجملة الواحدة ثلاثة معان[٣].

---

(١) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/ ٩٠.

(٢) السابق ١/ ٩٠.

(٣) د. محمد علي الخولي، علم الدلالة علم المعنى، ص ١٦.

أولا: المعـــنى المحايد. وهو معنى الجملة الذي لا يعتمد على موقف محدد. أو على متكلم أو مخاطب. وهو معنى الجملة كما تدل عليه مفرداتها.

ثانيا: معنى المتكلم: كما يقصده المتكلم منشيء الجملة.

ثالثا: معنى المخاطب: كما يفهمه المخاطب.

وليت علم الباحث يحيط بحقيقة ما أحاط بالشاعر عند قوله:

وقَـــدْ يَجْمَـــعُ اللهُ الشَّـــتِيتَينِ بَعْدَمَـــا يَظُـــنَّانِ كُـــلَّ الظَّـــنِ ألاّ تَلاقِـــيا

هـــذا التركيب اللغوي المبدوء بالواو، متبوعة بـــ قد التي تجيز لها اللغة أن يكون لها معنـــيان، معنى التحقيق، في مجيء الفعل الماضي بعدها في الكلام، ومعنى التشكيك إذا وليها فعل مضارع في الكلام.

وهـــنا أفـــادت "قد" التحقيق رغم وجود الفعل المضارع بعدها في الكلام، وأُسْنِدَ الفعل المضـــارع، إلى لفظ الجلالة، الله، وتعدّى الفعل إلى الشتيتين، في ظرف زماني هو (بعدما). وفعـــل مضارع مسند إلى ألف الإثنين (يظنان) ونائب عن المفعول المطلق (كل) مضافا إلى المصـــدر الظن. ومعمول الفعل يظنان، ألا تلاقيا، المكون من أن المخففة، ولا النافية للجنس، واسم لا النافية للجنس الملحقة به ألف الإطلاق. (تلاقيا).

والذي يؤكد عند الباحث، أنّ قَدْ تُفيد التحقيق، في التركيب اللغوي قول الشاعر: بعدما يظنان كل الظن ألا تلاقيا، فكأنه قال: يجتمعان. كما بدأ في أول البيت الشعري.

فالمعـــنى الـــذي أراده الشـــاعر، هـــو الذي أوحى إليه، أن يختار ألفاظه وأن يرتبها بالصـــورة التي جاءت عليها، لتأخذ الإعراب المناسب لها، بناءً على ذلك المعنى، وبناءً على تجاورها، أو تضامها، أو ترتيبها. والمعنى هو الذي جعله يختار لا النافية للجنس (لا تلاقي). والمعنى هو الذي جعله يختار (يظنان)، وأن يختار المفعول (كل) مضافا إلى الظن المصدر،

ليصير المعنى: كل الظن ينفي أي جزئية تلاق، ومع ذلك يلتقيان، ويجمعهما الله. وإذا كان الحدث يتعلق بمشيئة الله، وإرادته، جل وعلا، تزول من أمامه العقبات.

ومن الأمور التي لها أثر فاعل، في معرفة صورة بناء التراكيب، وفهم معانيها، ما يراه ابن جني، من أن الإنسان العادي يفيد من ظروف الكلام أكثر مما يفيده العالم الغائب، يقول: فالحمالون، والحماميون، والساسة، والوقادون، ومن يليهم، ويعتد منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يُحَصِّله أبو عمرو من شعر الفرزدق، إذا أخبر به عنه ولم يحضره ينشده[١]. وقد سبق سيبويه إلى هذا باعتماده دلالة الحال، في تفسير بعض التراكيب.

فالمعنى هو الموضوع الأول والأخير، في دراسة اللغة، أو لابد أن يكون المعنى هو الأول والأخير في دراسة اللغة، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة. فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة. فالمعنى هو الذي سوغ دخول الفاء في الخبر نحو: (الذي يأتني فله درهم). لأن الذي يأتيني في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبر الاسم الموصول (الذي) كما تدخل في خبر الجزاء[٢]. وما هذا إلا رعاية للمعنى. كأن العلاقة بين الذي وبين (من) التي تأتي موصولة وشرطية. أو جعل إعطاء الدرهم بسبب الإتيان.

ولذلك كان المعنى الذي أراده الشاعر، وهو نفي جميع أنواع الذنب عنه، سبب رفع كلمة (كله) في قول الشاعر[٣]:

قد أصبحَت أُمُّ الخِيارِ تدّعي ... عليَّ ذَنْبا كلُّهُ لَمْ أصنعِ

فالشاعر يريد أن ينفي عنه، جميع جزيئات الذنب، لذلك، جاء رفع (كله) على أنه مبتدأ. وليس الرفع ضرورة. ولو نصب لما كسر الوزن. ولكن نَصبَ (كله) على أنه مفعول به منصوب، للفعل (أصنع) لا ينفي عنه جميع أجزاء الذنب، بل ينفي عنه جزءا كبيرا، ويض

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢٤٦/١.

(٢) سيبويه، الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٠

(٣) ابن جني، الخصائص ٣٠٣/٣.

علـيه جزء آخر من الذنب. (كأنه يقول: لم أصنع كل الذنب. بل صنعت جزءا منه، وهذا لا يريده الشاعر. وإنما يريد أن ينفي كل الذنب عنه.

ومن العطف على المعنى قول الشاعر[1]:

لـك الويـلُ حُـرَّ الوجْهِ أويبكِ من بكَى   عَلَـى مِـثْلِ أصْحَابِ البَعوضةِ فاخْمُشي

فالشـاعر عطـف (يبك) مجزوما على معنى (اخْمُشي لأن اخْمُشي ولتَخْمُشي بمعنى واحد[2].

يوجد في دراسات اللغويين صور من التطابق بين الأصوات ومدلولاتها، وما تقرر في بحـوث الـنحاة مـن تحتم هذه الصور بين أجزاء التركيب اللغوي. ثم ما تأخذ به الدراسات البلاغـية، مـن ضرورة وجود تطابق بين التركيب ككل، وبين الموقف المقول فيه، والمعبر عنه[3].

وناقش سيبويه التراكيب الآتية (له صوتٌ صوتَ حمار) و (له علمٌ علمُ الفقهاء)، وله (رأيٌ رأيُ الأصلاء) [4].

ويرى سيبويه جواز نصب (صوت) في تركيب (له صوتٌ صوتَ حمار) ويختاره لأن الصـوت فعل علاجي. ولأن المتكلم أخبر أنه مر به، وهو يصوت صوت حمار. ويتبين أن سيبويه قد اعتمد في تحليل التراكيب، وفي اختيار الإعراب على ضوابط منها سياق الحال، أو الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، أو المقام الخارجي، وما يكتنفه من ملابسات، وعلى قصد المـتكلم، وعلـى دلالة الكلمة المعجمية. لذلك يُرَجح النصب ويختاره في تركيب (له صوت صوتَ حمار) لأن المتكلم مر به وهو في حال تصويت. ولم يرد أن يجعل من (صوت) صفه

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ١/٢٢٥.

(٢) السابق ١/٢٢٥.

(٣) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/٣٢٩.

(٤) سيبويه. الكتاب ١/٣٦١.

للأول، ولا بدلا منه.ولكن القائل عندما قال: له صوت عُلِمَ أنه قد كان ثمة عمل، فصار قوله: له صوت بمنزلة قوله: فإذا هو يصوّت. فحمل الثاني على المعنى[1].

ويفرّق سيبويه بين (له صوتٌ صوتَ حمار) وبين "له علمٌ علْمُ الفقهاء" وله رأيٌ رأيُ الأصلاء" يقول سيبويه في تعليله اختيار الرفع في نحو التركيبين السابقين.

وإنمــا كان الرفعُ في هذا الوجه، لأنّ هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والفضل. ولــم تــرد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلّم أو تفهّم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، كقولك : له حسبٌ حَسَبُ الصالحين، لأنّ هذه الأشــياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت"[2]. ويســتكمل الحديــث عن المعاني التي تكمن وراء الرفع بقوله : إذا قال : له عِلمٌ عليمُ الفقهاء فالمعنى أنه :يُخبر عما قد استقرّ فيه قبل رؤيته، وقبل سمعه منه، أو رآه يتعلم فاستدلّ بحسن تَعَلُّمِهِ على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حالة لُقيّه إيّاه، لأن هذا ليس مما يثنى به، وإنما الثناء في هذا الموضع أن يخبر بما استقر فيه، ولا يخبر أن أمثل شيء كان منه التعلمُ في حال لقائه"[3].

أمــا النصب نحو : له علمٌ علمُ الفقهاء، فهو على معنى أنّك "مررت به في حال تعلم وتفقــه، وكأنــه لم يستكمل أن يقال له عالمٌ. وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت عــلاج، وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، ويدلك على ذلك قولهم : له شرفٌ، وله ديــن، وــله فَهْمٌ. ولو أرادوا أنه يدخل نفسه في الدين ولم يستكمل أن يُقال : له دين، لقالوا : يتديّن وليس بذلك، ويتشرف وليس له شرف، ويتفهم وليس لهم فَهم، فلما كان هذا اللفظ للذين لم يستكملوا ما كان غير علاج، بَعُدَ النصب في قولهم : له علمٌ علمُ الفقهاء[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣٥٦/١ ، ٣٥٧، ٣٦٠ ، ٣٦١، ٣٦٢.

[2] السابق، ٣٦١/١-٣٦٢.

[3] السابق، ٣٦٢/١.

[4] السابق، ٣٦٢/١.

والعــرب تُصْــلح ألفاظها "لأن الألفاظ للمعاني أزمّة، وعليها أدلّة، وإليها موصلة"[1].

وعــندما يصلح حال الألفاظ يتغير بناؤها في التركيب، ويتغير الإعراب بناء على ذلك ومن إصلاح اللفظ أن قول العرب كان زيدا عمرو، له صورة أصلية في الكلام هي : زيد كعمرو والتشبيه في التركيب واضح، وإعرابه : زيد مبتدأ، والكاف حرف جر، وعمرو اسم مجرور، والجار والمجرور في محل رفع خبر.

ثمّ أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه إنّ فقالوا : إن زيدا كعمرو، ثمّ إنّهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهــي جارة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأن زيدا كعمرو[2].

وبعــد النظر إلى صورة التركيب النهائية التي جاء عليها، يلاحظ الباحث أن صورته قد تغيرت إلى (كان زيدا عمرو) فدخلت كأن .. المبنية من الكاف التي تفيد التشبيه، ومن أن التــي تفيد التوكيد، وتحولت حالة الرفع في زيد على الابتداء إلى حالة النصب على أنه اسم "أن" وتحول المجرور من مجرور بحرف الجر، إلى مرفوع على أنه خبر أن.

ويتضــح أن المعــنى في "زيد كعمرو" هو إخبار عن زيد، الذي جاء مقدما في أول الكلام للعناية والاهتمام، فابتدأ به الكلام على معنى أنه شبيه بعمرو، أو أن مثيله عمرو. وهذا الخــبر خــبر ابتدائــي، ويلقى هذا الخبر، بهذه الصورة إلى إنسان يجهل حقيقة زيد، وجهل المخاطــب بالحقيقة مصطلح بلاغي هو أنّه خالي الذهن، لذلك يعطى له الخبر بهذه الصورة الابتدائية، وتعني خلو الخبر من أدوات التوكيد مع أن معنى زيد كعمرو قوي، ومقول بثقة أما المعنى في التركيب كان زيدا عمرو. فدخل فيه إن التي تفيد التوكيد، ولما سبقت (إن) بالكاف

---

[1] ابن جنّي، الخصائص ٣١٢/١.

[2] السابق، ٣١٧/١.

فتحت همزتها. واجتماع الكاف وأن مبالغة في التشبيه. وكان المخاطب يتردد في إثبات الشبه بين زيد وعمرو لذلك يؤكد له الخبر بأداة من أدوات التوكيد (ويسمى الخبر طلبياً).

وباب التنازع مبني على مشيئة المتكلم والتي هي مبنية على المعنى الذي يريده – إن تطلب المعنى إعمال العامل الأول، أو إعمال الثاني .. أعمله منهما لأن المعنى يقتضي هذا الإعمال. كقول امرىء القيس:

ولو أنّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي   ولَمْ أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ

فالشاعر أعمل العامل الأول كفاني فارتفع (قليل) على أنه فاعل للفعل. وهذا الإعمال لم يجب في هذا البيت لشيء يرجح إلى العمل اللفظي، وإنما هو شيء راجع إلى المعنى[1]. لأن الشاعر يريد أن يقول : أنا لا أسعى لأقل أنواع العيش لأنني لو أردت هذا كفاني قليل من المال. ولكنني أطلب شيئا آخر غير قليل من المال؛ لذلك جاء بعد هذا البيت ما يوضح المعنى.

ولَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤثَّلٍ   وقَدْ يُدْرِكُ المجدَ المؤثلَ أمْثالي

وهذا التحليل الذي يعتمد المعنى، ويلتفت إلى ما التركيب ككل ويربطه بما سبقه ولحقه يدفع ما يتهم به البحث النحوي العربي بأنه ظل قرونا طويلة يهتم بدراسة المفردات. دون أن يعطي قدرا كافيا من الاهتمام لدراسة التراكيب والجمل. ومعنى هذا أن دراسة النحو كانت دراسة تحليلية تهتم إلى حد كبير بالجزئيات وتُهمل التراكيب التي هي جوهر الدرس اللغوي[2].

وهذا الرأي ليس دقيقا. ويستدل الباحث على عدم دقته بأن نظرة سريعة إلى كتاب سيبويه، وأخرى إلى مغني اللبيب، وغيرهما من الكتب النحوية تبين أن النحو العربي لم يهمل

---

[1] ابن جني، الخصائص ٢/٣٨٧. وينظر أبو البركات الأنباري. الإنصاف مسألة (١٣).

[2] د. نور الدين الخويسكي. الجملة الفعلية بسيطة وموسعة ص د المقدمة.

دراسة الجمل والتراكيب، وأثر المعنى في بنائها، وإعرابها. ويَستَدرك على الاتهام الذي وجه للبحث النحوي العربي أنه لم يخل من الجهد العلمي والعملي في دراسة الجملة (فللنحاة العرب جهــود مشكورة في هذا المجال. ونظرة إلى كتاب سيبويه، أقدم مؤلف نحوي وصل إلينا، في القرن الثاني الهجري، توضح لنا ذلك. إلا أننا لا نجد في كتاب سيبويه، ومن نحا نحوه أبوابا مســتقلة لدراســة الجملــة تبين لنا أنواعها، ووظائفها، وأهم أنماطها المختلفة، ومدى كفايتها التعبيرية [١]).

يقــول الباحــث: إنّ ســيبويه درس بناء التركيب والجمل، قبل أن يشغل ذلك جهود العلمــاء المعاصــرين، أما عن الدراسة التصنيفية للجمل والتراكيب، فيكفي أن سيبويه درس ظواهر بنائها في أبواب مستقلة.ويعد هذا من سيبويه سبقا وإبداعا.

ويــبدو من ملاحظة التراكيب اللغوية، في العربية، أن ظاهرة الاعراب أو التصرف الإعرابــي، (تكاد تكون خاصة من خصائص العربية. بهذه الصورة الدقيقة المتبعة في اللغة العربية)[٢].

والإعراب " الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها"[٣].

فمهمــا اختلفت حركات أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا، فإن الإبانة عن المعانــي هي التي تؤدي إلى تغيير حركات أواخر الكلم. ومراعاة هذا المعنى هو الذي جعل ســيبويه يُقدّر أفعالا تعمل النصب في الأسماء التي جاءت منصوبة في تراكيب نحو: راشدا مهديا، فأنهم أضمروا (اذهب).

والمعــنى هو الذي يجعل سيبويه يُقدّرُ (أنت) فيما لو جاءت مرفوعة في نحو (راشد مهــدي). و (راشد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنت. والنصب والرفع جائزان، ولكن المعنى

---

(١) د. نور الدين الخويسكي ، الجملة الفعلية بسيطة وموسعة، ص د المقدمة.

(٢) د. علي أبو المكارم. الظواهر اللغوية في التراث. ٢٧/١.

(٣) ابن يعيش شرح المفصل ٧٢/١ والزجاجي الإيضاح في علل النحو، ص٧٠.

هــو الذي يتحكم في إرادة المتكلم فيختار النصب حالا أو الرفع خبرا لمبتدأ محذوف[١]. وهذا التغير ناتج عن تغير موقع المكونات اللفظية من الجملة. وتنوع علاقاتها مع الصيغ المجاورة لها. على حين أن المبني (هو ما يلزم حالة واحدة من حركة أو سكون) [٢]، وإنْ تغير موقعه في الجملة، وتعددت علاقاته بصيغها. ولكن المبني وإن لم تتغير حركته الإعرابية، فإن حالته الإعرابــية، تتغــيّر حسب موقعه من التركيب اللغوي، أو الجملة، وكذلك تقدر حركة إعرابه تقديرا حسب المعنى الذي يراد من التركيب تأديته.

ويــرى الباحث أن الإعراب لا يتناول كلمة بمفردها، بل يتناول التركيب اللغوي كله. ومكونات التركيب اللغوي لا تأخذ حكمها الإعرابي، من حيث كونها مفردات منفصلة حسب. وإنمــا تــأخذ حالتها الإعرابية، وحكمها الإعرابي، وحركتها الإعرابية من التركيب اللغوي نفســه، مــع اعتماد كل ما سبق، من حالة إعرابية، أو حكم إعرابي، وحركة إعرابية، على المعنى الذي يؤثر في كيفية بناء التركيب اللغوي نفسه، على طريقة مخصوصة فيأخذ كل لفظ حكمه الإعرابي الذي يوضح ذلك المعنى المراد.

مع أن سيبويه آمن بنظرية العامل. ورأى أن الإعراب، وحركة الكلمات تتوقف على العامل الذي يدخل عليها، إذ إن هذه الحركات تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها[٣]، ولكنّه لم يبتعد عن العرف اللغوي، ولا عن علاقة الشكل بالمعنى، إلى المنطق الذي مُني به النحو فيما بعــد. ودلّــت تحليلاته على أن هذا العامل محكوم بالمعنى الذي يفرض على المتكلم اختيار العــامل الذي يناسب المعنى الذي يريد. ومثال ذلك: كان تأتي تامة، بمعنى وقع، أو حدث أو خُلــق، ولا تحتاج إلى خبر. وتأتي بحاجة إلى خبر حتى يتم معناها. وتأتي زائدة وتكون غير

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٧١.

(٢) السيوطي همع الهوامع ١/٤٥.

(٣) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/١٣

عاملـــة. ويجـــيز ســـيبويه في كان وجهاً رابعا: أن تكون متصرّفة (فتقول كنا هم كما تقول ضربناهم. وتقول: إذا لم نكُنْهم فمن ذا يكونهم، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربهم) [١].

وجواز الحالات الأربعة السابقة أمر تستسيغه اللغة، لأنها تعبر عن معان مختلفة. لذلك يفرض المعنى الذي يريده المتكلم عليه، اختيار نوع العامل المناسب الذي يؤدي ذلك المعنى. ولهـــذا قـــدّر سيبويه كان بمعنى خُلق في قول العرب: (قد كان عبد الله، أي قد خُلق عبد الله، ويُغْـــرَب عـــبدُ الله: فـــاعلا مرفوعا لكان لأنها بمعنى خُلق، وتأتي بمعنى وقع نحو: قد كان الأمر [٢].

وعندما ناقش سيبويه قول الشاعر [٣]:

إذا مِـــتُّ كـــانَ الـــناسُ صِـــنفَانِ: شامتٌ   وآخَـــرُ مُثْـــنٍ بـــالّذي كُنْـــتُ أصْـــنَعُ

عـــدَّ كان غير تامة، وتحتاج إلى اسم وخبر. وحتى يستقيم المعنى الذي أراده الشاعر (أضمر اسم كان) [٤]. كأنه قال: كان الأمر أو الشأن. الناس صنفان. فاسم كان مضمر تقديره الشأن أو الأمر الناس مبتدأ صنفان خبر. والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان.

والـــناظر فـــي الإرث اللغـــويّ العربيّ بأنواعه المختلفة يجد أن العلامات الإعرابية المعـــتمدة علـــى المعنى تتجلى فيه بشكل كبير، بحيث إذا اضطربت الحركة مثلا في الشعر الجاهلي، اضطربت هذه القصائد فنيا، وتخلخلت في الوقت نفسه تراكيبها وتناقضت معانيها، وكذلـــك الأمر في مقطوعات هذا الشعر إذ تقوم الحركة الإعرابية فيها بدور أساسي في بناء الموســـيقى، وفـــي تحديد المعنى الوظيفي جميعا. لدرجة وهي أنه بدون الالتزام بما يفرض التصرف الإعرابي من قواعد لن نجد شعرا بل نجد في أحيان كثيرة رصفا لألفاظ متجاورة لا

---

(١) سيبويه، الكتاب ٤٦/١

(٢) السابق ٤٦/١

(٣) السابق ٧١/١

(٤) السابق ٧١/١

سبيل إلى اتصال معانيها، لأنها لا سبيل إلى تحديد وظائفها[١]. ومن الأدلة على أن المعنى هو الذي يبني التراكيب بصورة خاصة ما يقوله المهلهل بن ربيعة في رثاء كليب[٢]:

نُبِئْتُ أنّ النارَ بَعْدَكَ أُوقِدَتْ   واستبَّ بَعْدَكَ يا كليبُ المَجْلِسُ

فالتركيب (واستَبَّ بعدك يا كليب المجلس، على هذه الصورة الإعرابية له معنى أقل ما يقال فيه إن الشاعر يتحسر على موت كليب ويتعجب الشاعر كيف تستتب الأمور بعد موت قائد كبير مثل (كليب، وكليب منادى مبني على الضمة علم في محل نصب والمجلس فاعل.ترى لو جاء التركيب على صورة أخرى جائزة في النظام اللغوي العربي نحو: واستَبَّ بَعْدَك يا كليب المجلس لا نقلب المعنى من المدح والفخر والتحسر إلى الذم والهجاء.وتغير الإعراب بناء هذا المعنى، فصار كليب منادى منصوبا لأنه مضاف، وصار المجلس مضافٌ إليه مجروراً.

ب- دلالة العلامات الإعرابية على المعاني النحوية والدلالية.

تظهر علامات الإعراب أمارات على الإعراب الذي ينشأ عن المعنى الذي يظهر بعد عقد الكلام وتركيبه. ومع أن الباحث يؤمن بأن الإعراب والعلامات الإعرابية لا ينظر إليهما إلا من خلال التركيب اللغوي نفسه. فإن الفصل بين الدلالة والإعراب وعلامات الإعراب لا تكون إلا لغايات البحث العلمي فقط. وهذا الفصل بينهما لا يضير التداخل الدائري بين التركيب بأجزائه اللفظية وبين حالات إعرابها، وحركاتها الإعرابية.

لأن العلامات الإعرابية (أمارات على معان وظيفية. فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة) [٣].

---

[١] د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/٣٤ - ٣٥

[٢] السابق، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/٣٥

[٣] ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ١/٧٣

وترتــبط العلامــات الإعرابية بالمعاني على إطلاقها نحوية وغير نحوية. لأن إرادة الفــاعل والمفعول والحال والتمييز لا تراد لذاتها عند تركيب الكلام، وإنما يُقصَد إليها للتعبير عن معان أخرى غير نحوية.وهذه المعاني يكشف عنها التركيب بكيفيّه ترابط أجزائه وبنائها معــا، وبحركاتها الإعرابية. وهذا الارتباط بين العلامات الإعرابية والمعاني من أدق أسرار العربــية ونظمها. (إنه اقتران المعنى الصحيح – الدقيق- بالحركة المناسبة لذلك المعنى، في العــبارة العربــية، إنّــه التزاوج بين شيئين هما الحركة الإعرابية والمعاني. لأن الحركات الإعرابية لم تكن تستعمل عبثا في اللغة، لأنها حركات كما يقتضيها التركيب النحوي. لذا فإن أبــرز استعمالها هو الكشف عن المعاني والإحاطة بها[١]. فالعلاقة العضوية التي تربط النحو والحركة الإعرابية بالأفكار والمعاني. فالحركة لمعنى، والمعنى نتاج لفظ وتركيب. والتركيب هــو الــنحو. والحــركة تعطي الفارق المعنوي في تركيب الجمل[٢]. ولهذا يجب على المرء مَعــرفة التركيــب وأثر الحركة الإعرابية فيه لأن هذه المعرفة وهذه الحركة يبلغان إلى أدق المعانــي. وقد يتساءل المرء، عن المسؤول في تغيير المعنى، بين التركيبين الآتيين. أنا قاتلٌ أباك، وأنا قاتل أبيك. ما الذي جعل معنى التركيب الأول تهديدا، ومعنى التركيب الثاني إخبارا واعــترافا والتركيــبان اللغويان مكتملا العناصر ليس فيهما حذف. وعند معاودة النظر، في مكونــات التركيبيــن السابقين، نجد أنهما يتكونان من مسند إليه، وهو ضمير الرفع المنفصل "أنــا". ومــن مسنده وهو اسم الفاعل "قاتل"، المصوغ من الفعل الثلاثي المتعدي "قتل" ويلحظ الباحث، أن اسم الفاعل في التركيب الأول، جاء منوّنا. لذلك نصب لفظ "أباك" على أنه مفعول به لاسم الفاعل. بينما جاء اسم الفاعل في التركيب الثاني غير منوّن؛ ولذلك أضيف إلى كلمة "أبيك" التي جاءت مضافا إليها.

ويعجب الباحث لعبقرّية هذه اللغة، في تقديم دلالتين متغايرتين، إلى درجة التضاد، في مــثل ذيــنك التركيبين السابقين. ولكن السؤال يظل يُلح عن سبب تغير الدلالتين. أهو التنوين

---

[١] د. كامل جميل ولويل. عودة للنحو العربي الأصيل، ص٤٧-٤٨

[٢] ينظر ابن جني الخصائص ٧٦/١. ود. كامل ولويل، عودة للنحو العربي الأصيل، ص٩.

وعدم الإضافة، في التركيب الأول، وعدم التنوين والإضافة، في التركيب الثاني؟ وما يتبع ذلك من أثر، في باقي مكونات التركيب اللغوي، مثل كلمة أب، مضافة إلى ضمير المخاطب المفرد المذكر المتصل. كما في المثالين السابقين؟.

وعند النظر في التركيبين السابقين، يجد الباحث أن التركيب الأول يدلّ على زمن الاستقبال. بينما يدلّ التركيب الثاني على زمنٍ مضى وانتهى. وكما أشار الباحث سابقا إلى أن التركيب الأول يدلّ على تهديد. بينما يتضمّن التركيب الثاني معنى الإخبار والاعتراف لذلك. يحكم عليه القانون بتبعة حكم القاتل، بينما يبرئ قائل التركيب الثاني، من تهمة القتل وتبعاتها.

لقد نظر علماء العربية، في تراكيبها المستخدمة على ألسنة أبنائها، وهم يستخدمون لغتهم، يحذفون وينوون بقاء المحذوف، وبخاصة في استعمال اسم الفاعل. فإنهم يحذفون التنوين وهم يقصدون الإبقاء عليه في التركيب اللغوي الذي يجيء فيه. لذلك يبقون الأثر الإعرابي الذي يحدثه اسم الفاعل في الاسم الذي يليه فيما لو كان منونا. ويذكر أن من العرب من يقرأ قول الله سبحانه وتعالى: "ولا الليل سابقُ النهارَ"[١]. بدون تنوين سابق ونصب النهار. فيُقال له: ما تريد؟. فيقول أردت "سابقٌ النهارَ". فيقال له: فهلاّ قلته: فيقول: لو قلته لكان أوزن. فعدل عن التنوين طلبا للخفة. وقد تنطق العرب بالشيء وغيره في أنفسها أقوى منه، إيثارها التخفيف[٢].

والمعنى هو الذي يجعل المتكلم يبني تراكيبه اللغوية على نحو: أنا قاتلٌ غلامك، أو أنا قاتل غلامك. والمعنى هو الذي يجعل القاضي يحكم على قائل التركيب الثاني بقتل الغلام لأنه قال أنا قاتل غلامك بإضافة قاتل إلى الغلام. ويدل هذا على أنه فعل ماض. أما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك، بنصب غلام –وتنوين – قاتل فلا يؤخذ بشيء لأنّه مستقبل لم يكن بعد[٣].

---

[١] يس / ٤٠

[٢] ينظر ابن جني، الخصائص ١/٢٤٩ ، ٣٧٣ ٢/٤٩٢. وينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٤٥.

[٣] أبو حيان، تذكرة النحاة، ص١٦٢. في مجلس الكسائي مع أبي يوسف القاضي عند الرشيد.

والحجـة في ذلك قوله تعالى: "ولا تقولن لشيء إني فاعلٌ ذلك غدا إلا أن يشاء الله"[١]. ومثل هذا يروى أن قائلا لو قال: أنا قاتلٌ فلانا، لكان هذا وعدا بالقتل. بينما لو قال: أنا قاتل فلانٍ، لوجـب أن يُنظر في قرائن هذا الكلام، لأنه يحتملُ أن يكون إقرارا بأنه قد فعل، ويُحتمل أن يكون وعدا بأنه سيفعل[٢]. وهذا تأكيد لمقالة سوسير (اللغة نسق لا يعترف إلا بترتيبه الخاص)[٣]. وهذا النسق الخاص مرتكزه ومكونه المعنى.

والعـرب الذين استعملوا اللغة، وعبروا بها عن أغراضهم. والعلماء الذين فسروا استعمالات اللغة باللغة، سواء أكانوا عرباً صلبية أم عرباً بالدين واللغة والانتماء؟. جعلوا همهم الأول في كـل مسـتويات الدرس اللغوي هو المعنى. ويستوقف المرء كيف أن الاستعمال اللغوي في العربـية قصـر العدل على المتاع والعديل للمعادل من الناس؟ وكيف خص الحصن بالبناء، ومـيز المرأة بالحصان؟ وكيف وصف الثقيل من الحجارة والأثقال الأخرى بالرزين، وخص المـرأة برزان.؟!. وهذا يشير إلى أن ما وصلت إليه اللغة العربية، من نضج واكتمال، وقت نـزول القـرآن، وما كان عليه أبناء اللغة العربية، من قدرة واقتدار، على أدائها واستعمالها وفهمها، يستدعى من الباحث في اللغة أن يكون على قدر تلك القدرة، والاقتدار، والأداء، حتى يسـتوعب الاستعمالات اللغوية المختلفة، وحتى يستطيع تفسيرها. وإن لم يكن ذاك كذلك فإن الـناظر فـيها يعجز عن إدراك أسرارها. بل وأكثر من ذلك يعجز عن تفسير الواضح منها. "لأن النظام اللغوي في العربية يعمل على الإيضاح، وعدم اللبس، أحيانا، ويعمل أحيانا أخرى على تعدد الاحتمالات"[٤]. فلو نظرنا في قوله تعالى: "**وما يَعلَم تأويله إلا الله والرّاسِخون في العلم يقولون آمنا به كلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِنَا**"[٥]. لوجدنا أن الواو التي تسبق " الراسخون" بحاجة إلى تحديد نوعها. والنظام اللغوي في العربية يجعل للواو أقساما كثيرة، منها العاطفة والاستئنافية،

---

(١) الكهف / ٢٣، ٢٤.

(٢) علي بن فضال المجاشعي. ، شرح عيون الإعراب، تحقيق الدكتور حنا حداد ، ص٣٧ – ٣٨.

(٣) د. منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، ص٨٥.

(٤) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص١١٢.

(٥) آل عمران / ٧

والحالية، والمعيّة.. فأيُ قسم من تلك الأقسام الكثيرة، يصلح أن يكون في هذه الآية الكريمة؟. وقـد نظر إليها قسم من علمائنا على أنها حرف عطف، تعطف (الراسخون) على لفظ الجلالة الله، وجملة (يقولون آمنا به) حال من (الراسخين) في العلم به[1].

أما الفراء (ت ٢٠٧هـ) فاختار الوقف عند لفظ الجلالة (الله). واختار الابتداء. وجملة آمنا به في محل رفع خبر[2].

ويميـل الباحث إلى الأخذ بالتفسير الأول، على أن الواو عاطفة، عطفت الاسم المفرد (الراسـخون) على لفظ الجلالة (الله) فاعل الفعل يعلم. أي وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فـي العلـم، في حال قولهم: آمنا به. لأن الله وصفهم بالرسوخ في العلم. وهذا يعني معرفتهم تأويله.

ويفـرق ابـن فارس (ت ٣٧٧هـ) بين معنى تركيبِ نحو: وجهك وجه حرٌ. ومعنى التركيب نفسه نحو: وجهك وَجْهُ حرٍّ. ويَذكُر أنّ الإعراب هو الذي يكون الفارق بين المعاني فيهما[3].

ويـرى الباحـث أن المعـنى بين التركيبين مختلف، فأدى اختلاف المعنى إلى تغيير الإعـراب. والتغيير حصل في لفظ (حر). فهي في التركيب الأول مرفوعة، على أنها صفة للوجه المرفوع خبرا، بينما هي في التركيب الثاني مضاف إليه مجرور. والذي دل على رفع الصفة، تنوين الرفع، كما أن تنوين الكسر هو الذي دل على المضاف إليه. وهذا يتبعه اختلاف دلالـي. وهو على النحو الآتي: فالحديث في التركيب الأول عن شخص واحد وهذا الشخص مـن صفة وجهه وملامحه رفض الذل. وهذا من المجاز المرسل. ذكر الوجه وأراد الشخص فعلاقته الجزئية. لأن الوجه جزء من الإنسان. بينما يكونُ المقصود في التركيب الثاني شخصا

(١) الزمخشري، الكشاف ٣٨٣/١.

(٢) الفراء، معاني القرآن ١٩١/١، وينظر تفسير القرطبي، ١٢٥/٨.

(٣) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها. ص٥٥.

آخـــر كأنّ القائل قد قال: وجهك وجه إنسان حر. فالحديث عن شخصين. بينهما علاقة تشبيه من حيث الوجه.

ومـــن التراكيـــب التي جرت على سنن العرب في كلامها وتختلف معانيها: ما أحسنَ زيداً ! وما أحسنُ زيدٌ. وما أحسنُ زيدٍ؟.

أبـــان الإعراب الذي تُوِّج بنصب (زيدا) في التركيب الأول مفعولا به على التعجب. وبـــرفع (زيـــد) فـــاعلا علـــى الذم، في التركيب الثاني وبجر زيد مضافا إليه مجرورا على الاستفهام في التركيب الثالث.

ويـــرى الباحـــث أن الدلالة أوضح ما تكون في علامات النصب والرفع والجر فيها بدلالـــة مـــا. ولا يغيب عن بال الشادي في اللغة أنّ مِن معاني ما النفي والتعجب والاستفهام وغـــيرها. ولكن المعنى الذي يراد من التركيب يقتضي اختيار نوع ما دالة عليه، كما يقتضي الإعراب المناسب والحركة الإعرابية الدالة. كما أن الحركة الإعرابية التي على (أحسن) هي التـــي فرّقـــت بين أن يكون فعلا أو اسما. وبخاصة عند مراعاة تضامّه مع الاسم الذي بعده (زيد).

ويروى أنّ الفرزدق، سئل عن كيفية إنشاده البيت الآتي[1]:

وعَيْـــنَانِ قَـــالَ اللهُ كُونَـــا فَـــكَانَـــتَا فَعُـــولانِ بِالألْـــبَابِ، مـــا تَفْعَـــلُ الخمـــرُ

فأنشده الفرزدق هكذا (فعولان). فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟. فقال الفرزدق: لو شئت أن تسبح لسبّحت. ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس قوله: لو شئت. فقـــال: الحضـــرمي: لـــو قـــال: فعوليـــن، لأخبر أن الله خلقهما، وأمرهما، ولكنه أراد أنهما فعولان[2].

---

(1) ينظر ابن جني، الخصائص ٣/٣٠٢، والسيوطي الاقتراح ص ٩٦

(2) السابق ٣/٣٠٢ ، والسابق ص ٩٦-٩٧

ويتضح الفرق في المعنى، بين حالة الرفع وحالة النصب. فالمعنى المراد عند الشاعر، هو الذي جعله يبني التركيب اللغوي برفع (فعولان) وجعله يَفِرُّ عامدا من نصبهما. لأن المراد والمعنى في حالة الرفع أن الله سبحانه قال للعينين: "احدثا فحدثتا، أو أخرجا إلى الوجود، فخرجتا، وكان هنا تامة، بمعنى الوجود، غير محتاجة إلى خبر. وتكون (فعولان) من صفة العينين، أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر. وفي حالة النصب، يكون الشاعر قد أخبر أن الله خلق العينين، وأمرهما بأن تفعلا بالألباب ما تفعل الخمر[1]. وهذا المعنى لا يريده الشاعر، بل يريد أن صفة العينين أنهما فعولان، دون أمر من الله الواحد الأحد جلّت قدرته. وبناء على المعنى الذي أراده الشاعر، بني التركيب اللغوي على رفع (فعولان)، على أنهما صفة مرفوعة وعلامة رفعهما الألف، وكان من الممكن أن تأتي (فعولان) منصوبة، على أنها خبر كان. ولكنّ الشاعر أراد معنى كان تامة، وأن فعل العينين صفة فيهما، وليس بأمر من الله. فارتفعت لفظة (فعولان).

فلا مناص لأي ناظر في اللغة من أن يتعرف إلى التركيب اللغوي، وإلى أثر الحركة الإعرابية فيه، للوصول إلى أدق المعاني. لأن العلاقة التي تربط بين الإعراب والأفكار والمعاني علاقة عضوية، فالحركة الإعرابية توضح معنى. والمعنى نتاج لفظ وتركيب، وكل تركيب لغوي تركيب نحوي في الوقت نفسه. ومن تلك التراكيب اللغوية نصل إلى كل المعاني التي نريدها، متكلمين أو باحثين أو علماء. والإعراب يميز بين المعاني في التراكيب. يظهر ذلك في ما رواه ابن جنّي عن الأعرابي (محمد بن العساف التميمي عندما سأله كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأداره ابن جنّي على الرفع، فأبى. وقال: لا أقول: أخوك أبدا. قال ابن جني: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فرفع. فقال له: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدا؟. فقال: إيش هذا! اختلفت جهتا الكلام[2]. وهذا يدل على أن العرب (يتأملون مواقع الكلام ويعطون إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب،عن ميزة، وعلى بصيرة،

---

(١) ابن جني ، الخصائص ٣/٣٠٢،والسيوطي، الاقتراح ص ٩٦.

(٢) السابق ١/٧٦.

وأنـــه ليس استرسالا ولا ترجيحا)[١]. ومهما يكن من شيء، فالحركة الإعرابية في (ضربت أخاك) وفي (ضربني أخوك) هي التي تفرق في المعنى بينهما، أو على الأصح إن المعنى هو الذي يؤدي إلى بناء التراكيب وإعرابها، فيؤدي المعنى إلى مجيء الإعراب على (أخوك) أو (أخيك).

وفرّق ابن فارس في المعنى بين التركيبين الآتيين: هذا غلاما أحسن منه رجلا. وهذا غـــلام أحسن منه رجل[٢]. والفرق بينهما في المعنى كبير أدى إلى اختلاف الإعراب. فالغلام والـــرجل منصـــوبان في التركيب الأول على الحال. والكلام والمعنى فيه عن شخص واحد، فالغلام نفسه في سلوكه وتصرفاته وأخلاقه حال كونه غلاما، أحسن منه حال كونه رجلا. أما فـــي التركيب الثاني فالكلام والمعنى عن شخصين مختلفين هما غلام ورجل. والرجل أفضل من الغلام. فالمعنى المراد هو الذي جعل المتكلم يبني كلا من التركيبين على الشكل الذي جاء عليه. ودلت حركة الفتح على الحال، كما أن حركة الضم دلت على الخبر أو المبتدأ.

كمـــا أن الفرق في المعنى كبير بين قولنا: (جاء حامد مسرعا) و (جاء حامدا شاكرا) فحـــركة الضـــم دلت على أن (حامد) فاعل. بينما دلت حركة الفتح على أن (حامدا) حال في التركيب الثاني. والفرق في المعنى بين الفاعل والحال كبير. وهذا يدل على أن لُغتنا ذات دقة وذلاقة [٣]. لأن الحركات الإعرابية ترتبط ارتباطا عضويا بالمعنى.

ومجـــيء إلا بمعـــنى لكن هو الذي سوغ نصب الأسماء وبعدها كما في قوله تعالى: "فلولا قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس) [٤]. جاءت كلمة قوم في الآية منصوبة (لأن إلا إذا كانت بمعنى لكن نصبت) [٥].

---

(١) ينظر ابن جني ،الخصائص ٧٦/١ بتصرف يسير

(٢) ينظر: ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة ص٣٠٠. وينظر د.كامل جميل ولويل. عودة للنحو الأصيل، ص٣٨.

(٣) د. كامل جميل ولويل. عودة للنحو العربي الأصيل، ص ٣٨

(٤) يونس / ٩٨

(٥) أبو حيان الأندلسي تذكرة النحاة، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ص١٥٩.

نعـم إنـه المعنى. (لأن الجمل أو الكلام بوجه عام ربط بين الكلمات من جهة. ومنه تأتي حركة المعنى) [1]. ولهذا عندما نظر علماء العربية في بعض تراكيب العربية نحو:

يـا لَيـتَ زَوْجَـكِ قَـدْ غَـدا مُـتَقَلِّدا سَـيْفاً ورُمْحـا [2].

قدّروا فعلا مناسبا من حيث المعنى يقوم بنصب (رمح). لأنّ الرمح لا يُتقلد. ومثله نحو:

عَلَفْـتُها تِبْـناً ومـاءً بـارِدا حـتّى شَـتَتْ همّالـةً عَيْـناها [3].

فقدروا فعلا مناسبا يعمل النصب في (ماء). هو (سقيتها). لأن عطف ماء على نفظ تبن لا يستقيم. لأن اشتراك التبن والماء بالتعليف لا يستقيم. وغير ذلك من الشواهد التي تؤكد أهمـية المعـنى في نظر علمائنا الأقدمين. وهذا الاهتمام يدفع مقولة: (أصبح من الممكن أن نعرب النص بنجاح. والنص هو:

قـاص التحبيـن شـحاله بتريسـة الـفا خـي فلـم يسـتف بطاسة البرن) (٤).

فـأي إعراب يمكن أن يعرب به هذا النص،؟ إلا إذا تخيلنا معاني لهذا النسق النطقي الهرائـي. ونحـن نعلم أن وضع اللغة يتم بالاصطلاح على المعاني. فإذا ما اصطلحنا على معانـي لهـذا النسـق، تم الإعراب. وإلا فأن تركيبه يكون مستحيلا، فكيف بإعرابه؟. ومن سيعربه؟. يؤكد هذا ما جاء عن علمائنا عندما تأملوا قول الشاعر:

أَفـاءَتْ بَـنو مَـروانَ ظُلْمـاً دِماءَنـا وفـي الله -إنْ لَـمْ يَعْدِلـوا- حَكَمٌ عَدْلُ

---

(١) د. صلاح فضل، بلاغة الخطاب ولغة النص، ص١٨ .

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/٤٣١.

(٣) السابق، ٢/٤٣١

(٤) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٣

قالوا: ألا ترى أنه لا يجوز أن يُعتقد أن الله سبحانه وتعالى. ظرف لشيء ولا متضمن له، فهو إذا على حذف المضاف. أي في عهد الله،أو حكم الله[1]. وهذا في غاية البيان والكشف.

كل ذلك يقود إلى أن المعنى كان أساسيا في نظر النحاة العرب، في تحليلهم وتقعيدهم. وأن فهم المعنى أساسي للإعراب. يؤكد هذا ما نقله (ابن هشام من سؤال أبي حيان عن عطف (بِحَقَلَّد) من قول زهير:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمةً ... بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبى ولا بِحَقَلَّدِ

<u>فقال:</u> حتى أعرف ما الحقلد، فنظرناه فإذا هو سيئ الخلق. فقلت: هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك[2].

يؤكّدُ هذا أن غاية الدرس النحوي المعنى، والكشف عن المعنى، ويعتمد الدرس النحوي في كل موضوعاته، على المعنى الذي يحتم بناء التراكيب، على حالة إعرابية محددة، تنقل ذلك المعنى. وبدون الإعراب يصبح المعنى غامضا فاسدا. ومن الأدلة على أن المعنى هو الذي يؤدي إلى بناء التراكيب، على هيئة مخصوصة من الإعراب، ينقل ذلك المعنى نحو قوله تعالى: "**إنما يخشى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ**"[3].

ويقول الباحث قبل التعرض لمعنى الآية: تقوى الله أساس التفاضل بين الناس وأن تعبد الله كأنك تراه، أو كأنه يراك. ويختلف الناس في فهمهم لهذه المعاني، وأقدرهم على إدراكها وإبصارها العلماء، لما يتمتعون به من صفات أخصها البحث عن الحقيقة، ولهذا فهم يدركون حقيقة فحوى خشية الله وتقواه، لما يدركون من أسرار عظمته، وحكمته، وقوته، وبدائع صنعه في خلقه كالإنسان والأكوان. لذا فهم أكثر الناس خشية لله وبناء على معنى أن العلماء أكثر خشية لله من غيرهم. جاء تركيب الآية الكريمة (إنما يخشى الله من عباده

---

(1) ابن جني، الخصائص ٢/٤٧٥.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٥٢٨.

(3) فاطر/ ٢٨.

العلماءُ) برفع كلمة العلماء، على أنها فاعل للفعل يخشى، ونصب لفظ الجلالة (الله) على التعظيم على أنه مفعول به. وهذا من باب قصر الفعل في الفاعل. قصر الخشية من الله على العلماء، بسبب إدراكهم وفهمهم الأمور، على حقيقتها. في حين، لو قرئت الآية، بنصب كلمة العلماء، ورفع لفظ الجلالة (الله) على أنه فاعل، لتغيَّر المعنى، إلى درجة أنه يصبح فاسداً[1]. لأن تعظيم العلماء عند الله، وأن يكون لهم حُظْوَةَ وهيبة عند رب العزة، لا يعني بالضرورة أن يخشاهم الله.

وكل ما سبق أدلة على أن علم النحو يبحث في الألفاظ والمعاني التي تدل عليها في حالة تركيبها. أو هو علم يجمع بين الصناعة اللفظية، والمعنى الذي هو قوامها ومحورها وعمادها. أو هو العلم الذي يجمع بين المعنى واللفظ بانسجام كبير.

تحتمل كلمة حمالة حركتين إعرابيتين هما الضمة والفتحة في قوله تعالى: "وامرأته حمالة الحطب"[2]. فالتركيب القرآني الكريم معطوف بالواو على قوله سبحانه وتعالى السابق حكما على أبي لهب بأنه (سيصلى نارا ذات لهب) [3]. فالواو حرف عطف عطفت (امرأته، بالرفع، على الضمير المستتر هو (الدال على أبي لهب)، في الفعل سيصلى، وتحتمل كلمة حمالة الرفع صفة لامرأته المرفوعة بالعطف كما ذكرنا. ولكن المعنى الذي أراده رب العزة – وحاشا لله أن نقول عليه أو فيه ما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه- غير وصف امرأة أبي لهب بحمالة الحطب، وكثرة ذلك، ورميه في طريق الرسول، وأمام داره. لأن كل الذين كانوا مجاورين لهما يعرفون ماذا كانتْ تصنع زوج أبي سفيان، من رمي الأوساخ والأشواك والحطب في طريق الرسول. وإنما أراد رَبُّ العزَة أن يَذُمّ تلك المرأة المؤذية لخير الناس كلهم. هذا المعنى أثر في بناء التركيب، فجاء على نصب (حمالة). مفعولا به منصوبا لفعل

---

[1] د. مصطفى الحلوة. الدرس النحوي في النحو الأساسي والنحو التطبيقي والنحو الوظيفي، ص٤٠.

[2] المسد /٤

[3] المسد / ٣

محـــذوف تقديره (أذم) [١]. وكشفت حركة الفتح التي تظهر على كلمة حمالة، عن معنى الذم، وأدت إلى تقدير الفعل المحذوف أذم، وجعلت الاحتمال الثاني مستبعدا. وهو رفع حمالة صفة لامرأته المرفوعة –والله أعلم بمراده–.

يتّضـــح ممّــا ســـبق أن حركات الإعراب تكشف عن المعاني التي يبتغيها القائل من التراكيـــب. فالمعانــــي موجودة أولا في الفكر. يربط بينها المتكلم، ثم ينطقها تراكيب مُعربة حســب المعانـــي. والإعراب يكشف عن المعنى، فعلاقة المعنى في بناء التراكيب وإعرابها، علاقـــة مـــزدوجة، كعلاقـــة الفيروس الذي يؤثر في الإنسان، فيسبب له الرشح والانفلونزا. فالفيروس موجود أولا في الجسم، وهو الذي يسبب الانفلونزا وظهور علامات الانفلونزا على الإنســـان يكشف عن وجود الفيروس. لذلك قيل (إن الإعراب وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة) [٢].

---

[١] سيبويه ، الكتاب ٢/٧٠

[٢] د.عبد الحميد السيد. التطبيق النحوي، ص١٢٦.

وقد سبق أنّ ابن جني يقرر تصحيح الإعراب لما يتطلّبه المعنى. بينما يتطلب المعنى أكثر من هذا، "فالمعنى يحتلُّ محلاً حسنا في الوسائل التي يسلكها النحويّ لتخريج تركيب من التراكيب، وحقا يتبوأ المعنى مكانة عالية في التحليل النحوي، فهو الوجه الآخر للأحداث اللغوية، وما تقدّم الألفاظ إلا تعبيرا عنه، فالمعنى إذن مسؤول عن كثير من أوجه السلوك التركيبي"[١]. نعم إنّ للمعنى أثراً كبيراً في ترتيب الكلمات المختارة، وإعرابها في التركيب. وهذا يدفع إلى القول بأن الدرس النحويّ (في كل موضوعاته يعتمد على المعنى قبل أن يلجأ إلى نظام الإعراب، وبدونه يصبح المعنى غامضاً فاسداً)[٢].

ويؤدي اختلاف المعاني، إلى اختلاف الإعراب الذي يُعَبّرُ عنه اختلاف بناء التراكيب المتشابهة، (لأن الإعراب إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني، ولهذا يقوم موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا، ليُعَبر عن المعاني المختلفة) [٣].

ومن المعاني التي أدّت إلى بناء التراكيب لتؤدي تلك المعاني قول العرب : أين بيتك فأزورك؟ وكم مالك فأزيدك عليه؟ ففي التركيبين السابقين ورد الفعلان : أزورك، أزيدك معطوفين بالفاء، وليس قبلهما فعل ولا مصدر، وجاءا منصوبين. والسببُ في ذلك أنه كلامٌ محمولٌ على معناه. فقولهم : أين بيتكَ دخله معنى أخبرني. فصار ليكن منك تعريف لي، ومني زيارة لك[٤].

فالمعنى هو ما يدور في ذهن المتكلم وعقله، والمتكلم يحوّل المعاني إلى مبان تركيبية، فيشكلها المعنى بالصورة والإعراب الذي يبرز ذلك المعنى.

---

(١) محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة. ص٢٢، ٢٣.

(٢) د. مصطفى الحلوة، الدرس النحوي. ص١٤.

(٣) ابن جني، الخصائص ١/١٧٥.

(٤) ينظر السابق ٣/٤٨.

كما أن إعراب الفعل المضارع يُفرق بين المعاني التي تراد به ومنه. وبيان ذلك قولك : "أريدُ أنْ أصالحك فيمنعني الحياء" إذا رفعت (يمنعني) كان له معنى، وإذا نصبت كان له معنى. كما في باب الجواب بالفاء والواو: "لا تهجرْ حبيبتك وتشتمها" وهو المضارع في ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى، وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر[1]. وبديل الجر في الاسم الجزم في الفعل.

وبمعنى آخر إنّ المعاني التي تتوارد على الفعل المضارع، والاسم هي التي تدفع المتكلم إلى بناء تراكيبه على رفعهما أو نصبهما أو جزم الفعل أو جر الاسم، ولولا الإعراب لالتبست تلك المعاني التركيبية المتواردة على كليهما. فالمعنى الذي يريده المتكلم في "مُضامّة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[2].

وقد ذكر ابن جني صراحة أن التراكيب اللغوية تتأثر بإرادة المتكلم عند بنائها، أي؛ إن ثمة تداخلاً بين إرادة المتكلم وبين القواعد التركيبية يقول ابن جني: فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه[3].

ويعتقد الباحث جازماً أنّ الذي يقصده ابن جني بعمل المتكلم هو المعنى وليس غيره نحو أن المتكلم يرفع وينصب كيف يشاء، بل للمتكلم مرجعية في ذلك، هي المعنى، والمعنى هو الذي يؤثر في كيفية اختيار مُضامّة اللفظ اللفظ، لاشتمال المعنى على اللفظ، وبأنّ للألفاظ عند تركبها وعقدها، تأثيراً في بعضها البعض.

---

(1) المبرّد،المقتضب ٢/د١٣٥.و د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٩٦/١.

(2) ابن جني، الخصائص ١١٠/١.

(3) السابق ١١٠/١.

ومن المعاني التي أثرّت في بناء التراكيب وإعرابها ما يلي :

النهي عن شيئين مجتمعين أو منفردين تؤثر في بناء التركيب اللغوي بجزم الأول بـــ لا الناهـــية والثاني بحرف العطف كقول العرب : لا تأكلْ السمك وتشربْ اللبن. "بجزم الأوّل والثاني".

أما معنى النهي عن فعلين معاً ولا بأس بأنْ يقوم الإنسان بأي منهما على انفراد، أثر في بناء التركيب بجزم الفعل المضارع بـــ لا الناهية ونصب الثاني بتقدير أنْ فقالوا.

لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن. بجزم الأول ونصب الثاني.

أمـــا إذا أراد المـــتكلم معنى النهي عن الأول وإباحة الثاني فهذا المعنى يؤثر في بناء التركيـــب فيأتـــي الأول مجـــزوماً والثانـــي مـــرفوعاً كقولهـــم : لا تـــأكلْ السمك وتشربُ اللبـــن.فالمكونات اللفظية للتراكيب هي هي، أما المعاني فَمُختلفة وهذه المعاني المختلفة أثرت فـــي بـــناء التراكيب حتى جاءت على ما جاءت عليه لتُمَثِل تلك المعاني. لأن هذه المعاني لا تتميز إلا بالإعراب [1]. والإعراب هو الذي يكشف عن المعنى أيضا.

ويؤكّد الزمخشري وابن يعيش أنّ مجيء الفعل المضارع مجزوماً في أسلوب الطلب "من جهة المعنى لا من جهة اللفظ"[2].

وبعد، فكيف يستسيغ الباحث مقولة :إن النحو صناعة لفظية" هكذا على إطلاقها، دون تقييدها بالمعنى ؟. والأصح والأرجح أنّ النحو صناعة لفظية قوامها، أو محورها المعنى، أو صناعة معنوية تؤدي وتبنى بصورة لفظية لأنّ المعاني لا تنقل إلا بها.

---

[1] د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأهدل، النحو المستطاب ٢٢/١، ٢٣.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ٤٩/٧.

ج- تغيير الدلالة يتبعها تغيير في أنماط بناء التراكيب، وتتعدّد أوجهها الإعرابية:-

من الظواهر اللغوية في العربيّة، تعدّد الأوجه الإعرابية، لبعض المكونات اللفظية، في التراكيب اللغوية، وهي ميزة من مميزات العربية، وهذه الظاهرة لم يأت بها علماء اللغة، ولا علماء النحو، وإنما هي جارية على ألسنة الناطقين بالعربية، في تراكيبها المستعملة، فمرة ينصبون ومرة يرفعون وحتى على ألسنة الناطقين بالعربية، لم يكن رفع الألفاظ أو نصبها يتم بصورة عشوائية، وإنّما يتم هذا بناء على أسس ومرتكزات وأصول تراعى في الكلام. أهمها المعنى يتبعه طريقة تعليق الألفاظ، بعضها ببعض، ونوع الألفاظ ذاتها، وجوهرها، وطريقة سلوكها وتصرفها التركيبي. كل ذلك يؤدي إلى تعدّد الأوجه الإعرابية. (وهذا التنوّع في المواضع الإعرابية. إنما يرد لحمل دلالات، وإيراد معان متنوعة تقتضي التنوع والاختلاف[1]. وبسبب اقتضاء بعض التراكيب من ضرورة التقدير، لفهم المعنى يبدو ذلك في قوله تعالى : "**إما أن تُعذّب وإما أن تتخذ فيهم حُسنا**" [2].

في التركيب اللغوي الكريم جاءت أن مسبوقة بأما لذلك يجوز في أن وما بعدها أن تكون في موضع نصب على تقدير (تفعل) فأمّا تفعل أن تُعذّب، أي تفعل العذاب. وقيل في موضع رفع على تقدير هو، مبتدأ وأن تُعذب في محل رفع خبر، وهو أبين[3].

ومثله على الرفع قول الشاعر[4] :

فسيرا فإمّا حاجةٌ تقضيانها ... وإمّا مَقيلٌ صالحٌ وصديقُ

فعندما تركبت حاجة مع أما أدى هذا التركيب إلى معرفة إعراب (حاجة) ويجوز فيها النصب على تقدير فعل ينصبها، والرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي). وهذان

---

(1) عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل، البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، ط١، مكتبة الرشيد. ص٢٨.

(2) الكهف، آية: ٨٦.

(3) أبو محمد مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن. ص٤٤٦. وينظر هامش رقم (٢).

(4) السابق. ص٤٤٦.

وجهان إعرابيان جائزان، وإنّ كان الرفع أبين وأوضح. ولكنّهما وجهان ظهرا في الاستعمال اللغوي. ومن تعدّد الأوجه الإعرابية مجيء المصدر منصوباً أو مرفوعاً. وفرّق النحاة في المعنى بين مجيء المصدر مفعولاً مطلقاً منصوباً أضمر عامله وتقديره من لفظ المصدر. وبين مجيئه مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا. فإرادة معنى الحدوث أو التجدّد الكامنة في عقل المتكلم هي التي أدت إلى النصب. أما إرادة معنى الثبوت والدوام فتؤدّي إلى الرفع وفي قول العرب : سلاماً أو سلامٌ عليك. مع أن الأصل التركيبي لهما هو : سلّمك الله سلاماً. وفيه معنى الدعاء. وفي رفع المصدر معنى آخر وهو الإعراض لأن استعماله مرفوعاً عند المفارقة كثير. يريد القائل أنّك إذا دمت على هذا فسلام عليك. لأنّك أتيت بما أكره. وهذا سبب للمفارقة[1].

ويرى الدكتور سمير استيتية أنّ مجيء مثل هذا المصدر مرفوعاً فهو خطاب للملائكة بما يتناسب وطبيعتهم الثابتة الدائمة كما في قوله تعالى: "**فقالوا سلاماً. قال سلام**"[2]. وعلى أي معنى كان الرفع أو النصب فالوجهان الإعرابيان جائزان لأنّ الدلالات التي تتوالد (تتوالد عن العلاقات النحوية، والوجوه الإعرابية)[3].

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أنّ تعدّد وجوه الإعراب (من نتائج تطبيق نظرية العامل في النحو، وتعني أن الكلمة الواحدة، في التركيب الواحد، يمكن أن تحتمل أكثر من علامة إعرابية، ومن ثم أكثر من موقع إعرابي، ويرجع هذا إلى الاختلاف في تقدير العامل من حيث كونه اسماً أو فعلاً أو حرفا)[4].

---

(1) يُنظر الاستراباذي شرح الكافية ١/٩٦-٩٧. وابن الحاجب الأمالي النحوية – ١/٨٠. ود. عبد الحميد السيد التطبيق النحوي ص١٥٣.

(2) الذاريات آية ٢٥.

(3) د. عباس بيومي عجلان. الأداء الفني للنص. دار المعرفة الجامعية ١٩٩٤. ص١٣.

(4) يُنظر د. محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين. ص١٠٥.

كمـــا أنّ بعــض الأوجه الإعرابية المتعدّدة تعود إلى تعدّد اللهجات[١]. ولكنّ اختلاف اللهجات نفسه يفسر بإختلاف المعاني.

المــتكلّم لا يــتكلمْ هكذا إلا لغاية من المعنى، لذلك تعد الجملة – أو التركيب – (هي التعبــير اللغويُ الذي يعبر عن قضيةٍ ما) [٢]. وهذا يؤكد أن اختلاف المعاني يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة.

وينشـــأ تعـــدد الأوجـــه الإعرابـــية، لبعض عناصر الجملة أو التركيب عندما ترشح العناصـــر اللفظية المتوافرة (الكلمة لوظيفتين أو أكثر في الجملة بحيث يكون اختيار كلّ وجه مـــنها له مـــا يســـنده مـــن البناء اللغوي. الذي أدى إليه المعنى المراد فيه. ويكون هذا ثراءً وخصـــوبة في البناء اللغوي، وقُدرةً على العطاء الذي يتنوع بتنوع التفسير، لأن المعول في اختيار أحد التفسيرات على الآخر يكون على فهم السياق، والمعنى الذي يحدده. وهذا ينفي أن يكــون تعدد الأوجه الإعرابية غموضاً أو تلبيساً أو قصوراً في التفسير النحوي. أو نقصاً في وسائل الترابط بين عناصر الجملة. ولكنه يقدم بابا مفتوحاً لعبقرية المبدعين باللغة، والشارحين لهـــا جميعاً، للإبداع) [٣]. وهذا يؤكد أن التراكيب اللغوية ليست محددات ثابتة، أو منوالاً، أو قوالب مصبوبة لا تتيح حرية الخروج عليها بالإبداع.

كمـــا أن للاســـتئناف دوراً كبيراً في تعدّد الأوجه الإعرابية (ويعتمد على تأويل معنى الحروف في تقدير حركة الإعراب) [٤]. نحو قال الشاعر ابن مروان النحوي[٥] :

أَلْقَـــى الصَّـــحِيْفَةَ كَـــي يُخَفِّـــفَ رَحْلَـــه   والـــزَّادَ حَـــتّى نَعْلِـــهِ أَلْقَاهَـــا

---

[١] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو. ص٧٠، ود. محمد حماسة العلامة الإعرابية. ص٢٦٨.

[٢] د. سعيد بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات. ص٢٣.

[٣] ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية. ص١١١.

[٤] د. محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحويّ بين القدماء والمحدثين. ص٧٧.

[٥] سيبويه، الكتاب ٩٧/١.

واستشهد سيبويه بكلمة (نَعلِه) مجرورة في التركيب (حتى نَعلِه ألقاها). ثمّ قال والرفع جائز. مع أن الحديث قبل الجر والرفع كان عن النصب. ويفهم من كلام سيبويه أنه يجوز في كلمة (نَعل) ثلاثة أوجه إعرابية.

الأول : النصب على أنها مفعول به منصوب للفعل ألقى. وحتّى بمعنى الواو.

الثاني : الجرّ على أن حتى حرف يعمل الجر بمعنى (إلى).

الثالث : الرفع على أن نَعْلاً مستأنفة مرفوعة مبتدأ[١].

وسبب تعدّد الأوجه الإعرابية التفريق بين الحمل على اللفظ أو على المحل ومن ذلك تابع المجرور بحرف الجر الزائد، وتابع المضاف إلى المصدر أو إلى اسم الفاعل، ويجوز في تابعهن الجر على اللفظ أو النصب أو الرفع على المحل. وقد سمّى سيبويه هذا باب ما يجري علـــى الموضـــع لا على الاسم الذي قبله[٢]. كما أن تعدد الأوجه الإعرابية ضرورة وحتمية لغويـــة وذلك بسبب كثرة المباني النحوية، وقلة العلامات الإعرابية. مما جعل المباني النحوية المختلفة تشترك في علامة إعرابية واحدة.

وأيا كانت الأسباب الداعية إلى تعدّد الأوجه الإعرابيّة فهي ظاهرة لغوية في العربية، وعـــرض لها سيبويه في كثير من المباحث النحوية في الكتاب كما في تقديره مبتدأ وخبراً في قوله تعالى: **(طاعةٌ وقولٌ معروف)** [٣].

---

[١] ينظر سيبويه، الكتاب ٩٧/١، وينظر د. محمود سليمان ياقوت. قضايا التقدير النحوي ص٧٧.

[٢] سيبويه، الكتاب ٦٦/١-٦٩.

[٣] محمد، آية ٢١.

وكذلك يجوز رفع ونصب الأسماء بعد أدوات مخصوصة نحو إذا وحيث.

إذا خالدٌ تلقاه فأكرمه وحيث خالداً تلقاه فأكرمه

إذا زيدٌ تلقاه فأكرمه وحيث زيدٌ تلقاه فأكرمه

وهنا يبدو تعدد الأوجه الإعرابية بسبب الاختلاف في تقدير المحذوف فجواز الرفع والنصب آتٍ من تقدير المحذوف اسما أو فعلا. فإن قدر المحذوف اسما فالمذكور خبر، وإن قدر المحذوف فعلا، فالاسم المذكور مفعول به أو حال.

وقد يكون تعدد أوجه الإعراب، في بعض آيات القرآن الكريم وجهاً من وجوه إعجازه، ودليلاً على ثراء نصه، وتعدد إشعاعه بحيث تبدو الآية القرآنية كالماسة المشعة أنّى استقبلتها ألقت عليك بأضواء[1].

ومن الأسباب التي تؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية فيما يرى الباحث، سهولة حركة الألفاظ داخل التراكيب، وجواز إلغاء بعض الأفعال عن العمل، وجواز إلغاء الجار والمجرور والظروف، من أن يكون عنصراً رئيسياً في التركيب اللغوي، خبراً مثلا، فجواز اعتمادهما وعدمه يجعل لأحد المكونات اللفظية حالتين إعرابيتين. النصب حالاً والرفع خبراً كما في : فيها عبد الله منطلقاً .وفيها عبد الله منطلق.

هكذا جاءت التراكيب اللغوية عن العرب مَرِنة تتعدّدُ الأوجه الإعرابية في بعض مكوناتها، حسب المعنى، وحسب القدرة التعبيرية للغة العربية. وكما يحصل في النعت وقطع النعت عن المنعوت إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت جاز في النعت ثلاثة أوجه إعرابية. الاتباع لما قبله في الإعراب. أو القطع عن المنعوت لعدم إضافة شيء جديد له. ومعنى القطع

---

[1] د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص ٢٩٤.

أن يُـرفع النعـت على أنّه خبر لمبتدأ محذوف. أو النصب على أنه مفعول به منصوب لفعل محذوف لإرادة المدح[1].

لذلـك يظل الغرض من الإعراب (الفصل بين المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية وغـير ذلـك. وهذه المعاني مختصة بالأسماء، لذا صار الإعراب أصلاً لها)[2] ويبدو هذا المنطق واضحاً في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم.

فالسّـنة المأخوذ بها اتباع الصفتين : الرحمنِ الرحيمِ إعراب اسم الله سبحانه والقياس يبيح أشياء. نعم وهناك من قوة غير المقروء ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه. كـأن يقـرأ (بسـم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصّفتين على المدح. ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما على المدح.

ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني. ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفـع الثانـي. كـل ذلك على وجه المدح، وما أحسنه ههنا!. وذلك أن الله تعالى إذا وصـف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفة، لأن هذا الاسم الذي لا تشارك فيه على وجه، وبقيّة أسمائه عزّ وجلّ كالأوصاف التابعة لهذا الاسم. لا يُعترض شك فيه، فيحتاج إلى وصف لتخليصه، لأنه الاسم. وإذا لم يعترض شك فيه لم تجيء صفته لتخليصه، بل للثناء على الله تعالى. وإذا كان ثناءً فالعدول عن إعراب الأول أولى به.. فإذا هو عدل عن إعرابه علـم أنـه للمدح.. فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها. ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة[3].

---

[1] سـيبويه، الكـتاب ٦٥-٦٦. ويـنظر د. عبد الرحمن بن شميلة الأهدل النحو المستطاب ... وجواب وإعراب. ١٧٤-١٧٦.

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو. ص٦٩-٧٠.

[3] ابن جني، الخصائص ٣٩٨/١-٣٩٩.

كما أنّ منطق اللغة العربية الخاص، هو الذي يستدعي تقدير فعل لدلالة قرينة التفسير عليه بعد أدوات مثل إن وإذا، أو أنّ هذه الأدوات تستدعي دخول أفعالٍ على أسماء منصوبة نحو : (هلاً خيرا من ذلك) [١].أو أسماء مرفوعة.

ويؤكد النظر في تراكيب العربية أنه يجوز تغيير بنائها لما فيها من سهولة التقديم والتأخير، أو حذف أحد عناصرها مع نية تقديره، أو زيادة بعض الحروف التي تؤثر في بناء التركيب اللغوي فتغيِّره وتغير إعراب بعض مكوناته. ويكون المعنى المراد هو الذي سبب زيادة أحد الحروف، وزيادة الحرف أدت إلى تغيير البناء التركيبي والإعراب. يبدو ذلك في قوله تعالى : "**ما جاءنا من بشير**" [٢]. فحرف الجر (من) دخل على الاسم (بشير) فتحول الاسم من الرفع على الفاعلية إلى الجر بحرف الجر الزائد، لأن البنية الأساسية للتركيب: ما جاءنا بشير. ويعتقد الباحث أن استغراق النفي لعموم أفراد جنس المبشّرين، لغرض التوكيد بزيادة من في قوله تعالى (ما جاءنا من بشير) لا يتساوى مع قوله ما جاءنا بشير. لأن من تزاد في النفي خاصة لتأكيده وعمومه والاستفهام مثل النفي[٣].

وكما قيل في الآية السابقة يقال في قوله تعالى: "**أليس الله بأحكم الحاكمين**"[٤]. حاشا لله أن يقول الباحث في الله إلا ما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. ويبدو سرُّ بلاغة التركيب القرآني، وإيحاءاته بتلك الباء الزائدة. التي غيرت شكل التركيب وبناءه وإعرابه. فدخلت كلمة أحكم حالة الجر، على أنها اسم مجرور بعلى بناءً على ذلك المعنى الذي لا يؤديه مجيء التركيب على الصورة الأصلية التي كان من الممكن أن يجيء بها (أليس الله أحكم الحاكمين) ويكون أحكم خبر ليس منصوبا. والمعنى في النصب لا يتساوى مع الغرض البلاغي مع زيادة الباء في خبر ليس، والذي يفيد إضفاء ما يليق بالله من مدْح وتعظيم، وقدرة وحكمة،

---

(١) سيبويه. الكتاب ١/٢٦٨؛ وينظر المبرد المقتضب ٢/٧٥-٨٠.

(٢) المائدة، آية : ١٩.

(٣) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم د، علي بوملحم، دار الهلال، ط١، ٩٣. ص٤٢٤.

(٤) التين، آية : ٨.

وكأن إدخال الباء على أحكم تنقلها إلى معنى القصدية والعلمية، بما عهد عند الناس من حكمة الله سبحانه وتعالى. وبخاصة إذا تذكرنا سياق الآية القرآني، وما بها من قَسَم مُتوال، على أن الله خلــق الإنسان في أحسن تقويم، ثمّ رده إلى أسفل سافلين عندما يستحق ذلك، لأنه يستثني مــنهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، كل ذلك بما عرف عن الله جلت قدرته، من أنه يختار الأفضــل والأنســب عن قدرة ولطف وحكمة لأنه خبير بخلقه. لذلك لا يمكن الاستغناء عن حــرف الجر الزائد في التركيبين دلالياً ولا بلاغياً، ولا معنى. لأنه ليس في القران حرف لا يجيء لغير معنى. فالمعنى يستدعي زيادة حرف الجر في التركيبين استدعاء. لكي يتم بزيادة من معنى استغراق نفي عموم أفراد الجنس في التركيب الأول. وكي يتم بزيادة الباء تخصيص الحكمــة في الله وحده. في خلق الإنسان في أحسن تقويم، ثم رده إلى أسفل سافلين، كما يبدو فــي كــل شــيء خلقــه وقدره، ولذلك جاء الاستثناء الرائع الذي أخرج الذين آمنوا وعملوا الصــالحات مــن الذين ردوا إلى أسفل سافلين. وجاء التعقيب القرآني الكريم يقتضيه السياق اللفظي (أليس الله بأحكم الحاكمين).

إن تجــزئة السلسلة اللغويــة المتصــلة إلــى تراكيب لغوية وجمل لتحمل دلالات ومضامين؛ تنقلها من المتكلم إلى السامع. فالإنسان عندما يتكلّم لا يُفكر بالألفاظ من حيث هي ألفاظ، وإنّما يفكر بالمعاني التي يريدها، ثمّ يلبس المعاني الألفاظ التي تناسبها مخرجا التراكيب اللغويــة إلى السامعين حسب المعاني، وعلى هذا يتفسّر ما قاله الأعرابي عندما كان في ليل. فســمع هرير الكلب، فأخافه، وأراد أن ينقل هذا المعنى مُعبّراً عما في نفسه قائلا (شرٌّ أهرَّ ذا نــاب). وجاز الابتداء بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي؛ ما أهرّ ذا ناب إلا شــرّ وإنما كان المعنى النفي، لأن الخبرية عليه أقوى، ألا ترى أنك لو قلت : أهرّ ذا ناب شــرٌّ. لكنــت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت : ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ.كان ذلك أوكــد : ألا ترى أن قولك : ما قام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيدٌ. وإنما احتيج إلى التوكيد فــي هذا الموضع من حيث كان أمراً عانيا مُهماً. وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير الكلب

فأخـاف منه، وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر. فقال : شرٌ أهر ذا ناب، أي، ما أهرّ ذا نـاب إلا شرٌ تعظيماً عند نفسه، أو عند مستمعه، وليس في نفسه كأن يطرق بابه ضيف، ويلم بـه مسترشد، حتى عنده وأهمه، وكذ الإخبار عنه، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه[1].

فالمعـنى ومـا فيه من رهبة تقتضي المتكلم تعظيم ما حوله من خطر. فابتدأ بالنكرة علـى تقديـر النفـي (لأنّ المراد أن يعلم أن الذي أهرّ ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخـير.. لأنـه بمعـنى ما أهرّ ذا ناب إلا شر)[2]. وفيه قصر الهرير على الشر. وهو من البلاغة لما فيه من ذكر هول المتحدث عنه (وحسن الابتداء بالنكرة، لأنه أريد به الجنس. أن معنى شرّ والشر سواء. فالذي أهر ذا الباب من جنس الشر)[3].

وينبغـي التأكيد أن الأعرابي قد فكّر في المعنى بعقله، وبفكره قبل أن ينطق به لسانه علـى تلـك الصورة. ومن المحال أن يفكر الإنسان بمعانٍ مجردة من معاني النحو؛ لأنه لا يمكن أن تترابط معاني الألفاظ بدون أن تترابط ضمن معاني النحو (لأنه لا يتصوّر أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يـتفكر متفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولاً، أو يـريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يجعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك)[4].

وتألـيف الألفاظ أو نظميا أو ترتيبها يكون في معانيها، وأن معانيها هو توخي معاني الـنحو فيها لتكون قادرة على نقل المعاني المختلفة. وتتم هذه العمليات في الفكر الإنساني قبل

---

(1) ابن جني، الخصائص ٢٠ ٣١٩.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص١٦١.

(3) السابق. ص١٦١.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص٣٦٨-٣٦٩.

أن تخرج في صورة تركيب لغوي (ومن المعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يخبر عن شيء بشيء، أو يصف شيئاً بشيء، أو يضيف شيئاً إلى شيء، أو يشرك شيئاً في حكم شيء. أو يخرج شيئاً من حكم قد سبق لشيء، أو يجعل وجود شيء شرطاً في وجود شيء) [1].

فالإنسان يفكر بمعاني الألفاظ تحت مظلة المعاني النحوية سواء في ذلك أكان متكلماً أو مستمعاً! يؤكد هذا ما جاء في قصة الأعرابي الذي سمع مؤذنا يقول : أشهد أن محمداً رسول الله، بنصب رسول. وظل المعنى في ذهن الأعرابي غير تامّ: فصاح قائلاً: ويْحَك. رسولَ اللّه ماذا ؟ نَعَم لقد أنكر الإعرابي نصب رسول. لأن النصب يجعل من رسول والاسم الأول محمد بمنزلة اسم واحد، وأنه إذا صار هو والاسم الأول بمنزلة اسم واحد، احتيج إلى اسم آخر، أو فعل حتى يكون كلاماً ذات فائدة، لذلك صاح الأعرابي بالمؤذن كأنه يطلب منه أن يذكر ما يكون خبراً، حتى يتم المعنى[2].

ومن الدلائل على أن المعنى هو الذي يؤدي إلى بناء التراكيب وإعرابها على شكل معين، ما حدثه أبو حاتم عن الأصمعي – أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلاً كان يرى رأي الخوارج، رأي شبيب. فقال له : ألست القائل[3]؟! :

وَمِنّا سُوَيْدٌ والبَطينُ وقعْنَبٌ ... ومِنّا أميرُ المؤمنين شَبيبُ

فقال : إنما قلت : ومنا أميرَ المؤمنين شبيبُ. بنصب (أمير) فأمر بتخيلته.

يجوز في كلمة أمير وجهان إعرابيان. الرفع مبتدأ مؤخرا. والجار والمجرور منا (خبر مقدم). والنصب على أنها منادى مضاف والفرق في المعنى كبير بين الرفع والنصب. أما وجه الرفع فَيَدُلُّ على أن الشاعر رفع كلمة أمير مبتدأ. يثبت أن أمير المؤمنين من

---

[1] عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص٣٧٣.

[2] ينظر السابق. ص ٣٧٤، ٣٧٥.

[3] ابن قتيبة، عيون الأخبار. ٢/ ١٥٥.

الخــوراج وهو شبيب. وشبيب بدل من أمير المؤمنين. أما وجه نصب أمير فعلى أنه منادى منصـــوب. وأمير المؤمنين هو عبد الملك نفسه. وعلى هذا المعنى يكون شبيب شخصاً عادياً من الخوارج وليس أميراً.

إن المعـــنى الـــذي يريده المتكلم يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية. يبدو ذلك في قوله تعالى : "**فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج**"[1]. حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو "فلا رفثٌ ولا فسوقٌ" بالرفع والتنوين وقرأ الباقون بالنصب من غير تنوين. أما (لا جدالَ) فلا خلاف في قراءتها بالبناء على الفتح[2].

والفـــرق بيـــن معنى (لا) التي لنفي الجنس، و (لا) التي لنفي الوَحْدة كبيرٌ عند جميع الـــنحاة. إذ (لا) التـــي لنفي الوحدة لا تنفي كلّ جزئية من جزئيات الشيء الذي تنفيه. وعلى قراءة رفع وتنوين (رفث ولا فسوق) فالمعنى أن الرّفث لم يُنفَ كله، بل بقي منه جزء يتمثل فـــي القبلة أو الملامسة أو الملاعبة. وكذلك الفسوق لم يُنفَ كله. بل بقي منه جزء[3]. ويكون إعراب فسوق : اسم لا النافية العاملة عمل كان (مرفوع) ولا نافية للوحدة.

أمـــا علـــى قراءة البناء على الفتح "فلا رفث ولا فسوق ولا جدال" فالمعنى أن النفي يســـتغرق جميع جزئيات الشيء المنفي. فكل جزئيات الرفث والفسوق والجدال منفية بكاملها ولم يبقَ منها شيء. أي لم يبقَ ملاعبة ولا مداعبة ولا قبلة. ولم يبقَ أي شيء من الفسوق أياً كـــان معـــناه. ولـــم يبقَ أي جزء يسير من الجدال في شعائر الحج لأنه لا يجوز للإنسان أن يتســـاءل عن شعائر الحج، لم الحج، لمَ السعي؟ لِمَ الإحرام؟ لِمَ الطّواف؟ لِمَ الرّجم؟ لِمَ المَبيتِ بالمُـــزدَلِفة؟ كلّ هذه التساؤلات لا يجوز التطرق إليها، لذلك أدى هذا المعنى إلى عدم اختلاف

---

(1) البقرة، آية ١٩٧.

(2) الداني التيسير في القراءات السبع. ص٨٠.

(3) د. كامل ولويل. عودة للنحو العربي الأصيل، ص٤٤.

القُـرّاء في قراءة لا جدال. فالمعنى يؤدي إلى الإعراب، وتعدد الأوجه الإعرابية لذلك تُعرَب كلمة (رفث) اسم لا النافية للجنس مبنياً على الفتح في محل نصب.

إن اخـتلاف المعانـــي يؤدي إلى اختلاف بناء التراكيب وإعرابها يبدو ذلك في قوله تعالى : "**وحَمَلْنَاهُ على ذَاتِ ألْواحٍ وَدُسُرٍ تَجْرِي بِأعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ**" [١]. فسمع أعرابيٌ مـــن يقرؤها (كَفر) بفتح الكاف والفاء. فقال : لا يكون. والفرق في المعنى بين مجيء الفعل (كفــر) مبنــياً للمعلــوم، أو مبنياً للمجهول كبير جداً، بل إن مجيء الفعل مبنياً للمعلوم يقلب المعـنى. لذلــك حق لهذا الأعرابي أن يرفض التغيير الحاصل في حركات بناء الفعل، لأن مجــيء الفعــل مبنياً للمعلوم، بفتح الكاف والفاء يقلب المعنى ليصير أن الكافر ينجيه الله من الطوفــان بسـفينة تجري برعايته ورحمته وعنايته سبحانه وتعالى. بينما يكون المعنى على القــراءة الصحيحة (لمن كانِ كُفِر) أي أن هذه السفينة تجري برعاية الله وعنايته بالداعية إلى الله (نــوح علـيه السلام) النبيّ الذي جَحَدَ قومُهُ دعوته وكفروا به وبها. فلما سمع الأعرابي القراءة الصحيحة قال : يكون) [٢].

هــذه هـــي العربية تُميّز بين تلك المعاني المختلفة بتلك الضمة أو الفتحة أو الكسرة. وهذا التمييز يؤكد أن الإعراب عَلَمُ المعنى. وأن المعنى يؤدي إلى الإعراب. واهتمام العرب بالمعـــنى كبير وأن عنايتها به أقوى وأنها سعت إلى تحصين المعنى وتشريفه. وتُمثل كل ذلك فـــي تراكيبها. فالمعنى هو الذي سوّغ دخول (إن) على (ما) المصدرية لشبهها بـــ (ما) النافية التي تؤكد بـــ (إنْ) [٣].

والمعنى هو الذي يجيز تعدد الأوجه الإعرابية المختلفة، إذا وقعت النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها. لأن النكرة هي المعرفة في المعنى. (فإن شئت جعلت النكرة حالاً فتقول :

---

(١) القمر، آية :١٣، ١٤.

(٢) ينظر الجاحظ، البيان والتبيين ٣٢٧/٢.

(٣) ابن جني، الخصائص ١١٠/١.

مــررتُ بــزيدٍ رجــلٍ صالحاً. وإن شئت جعلتها بدلاً فتقول : مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ) [١].

فالمعــنى هو الذي يؤدي إلى مجيء (صالح) مَرّةً حالاً وأخرى بدلا. والفرق في المعنى بين البدل والحال كبير. فمعنى الحال أنني مررت بزيد رجلٍ وهو في هذه الحالة من الصلاح. وقد تتغــير هذه الحال بعد مروري عنه مباشرة. أما على البدل أي إنني مررت بزيد رجل أعْرِف صلاحه والذي يستمر ويمتد ما دام هو نفسه موجوداً على هذه البسيطة. وهذا يؤكد أن المعنى يــؤدي إلـــى الإعـــراب وأن الإعراب يفتح معاني الألفاظ، ويستخرج أغراضها وأنه معيار الكلام[٢].

كما أدى اختلاف المعنى إلى تعدد حركات كلمة براءة، فتعددت أوجهها الإعرابية. في قولِـــه تعـــالى : "**بَرَاءةٌ مِنَ اللهِ ورَسولِهِ إلى الّذينَ عَاهَدْتُمْ من المُشْرِكِينَ**" [٣]. في هذه الآية الكـــريمة جـــاءت كلمة براءة مرفوعة، وعليها المصحف الشريف، وقرأ بها جمهور العلماء. والـــرفع إخبار (والخبر من الأخبار الربانيّة القرآنية المقدسة. لذلك يقتضي بناء التراكيب أ ن يكـــون هذا الاسم براءة محتاجاً إلى ما يسنده. البراءة وحدها مركز التنبيه، والمعنى المحيط بها فيه القوة. والاتجاه الذي يخدم هذا الاسم المرفوع. فجاءت جملة من الله تخدم المعنى الذي تريده البراءة) [٤]. فالرفع على أن براءة مبتدأ . وخبره من الله والرسول معطوف عليه. وهذا حكم يجهله السامعون فعرَّفهم الله سبحانه وتعالى به. وأعطاهِ القوةِ بحكمه على البراءة أنها منه ســبحانه ومـــن رســـوله. (بينما قرأ عيسى بن عمر بالنصب) [٥]. على أنها مفعول به لفعل محـــذوف تقديـــره اسمعوا براءة. أو على الإغراء الزموا براءة. فالحركات الإعرابية ترتبط بالمعانـــي ارتـــباطا عضـــويا. والحركات الإعرابية من أدق أسرار العربية ونظمها، في كل المباحـــث الـــنحوية المختلفة. وكثيرا ما يؤدي اختلاف المعاني إلى اختلاف الإعراب وتعدد

---

(١) ابن جني، الخصائص. ١/٣٦٥.

(٢) ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص٨٠.

(٣) التوبة، آية : ١.

(٤) د. كامل جميل ولويل، عودة للنحو العربي الأصيل. ص٤٣-٤٤.

(٥) السابق، ص٤٣.

الأوجـــه الإعرابية. ومن أمثلة ذلك ما ناقشه سيبويه في قولهم : (مررت به المسكين). وتبنّى فـــي تحلـيل هــذا التركيب وإعراب المسكين رأي الخليل ويونس، مضيفا رأيه إلى رأييهما. فيتحصّل أنه يجوز في المسكين ثلاثة معانٍ مختلفة. تؤثر هذه المعاني في المتكلّم فيبني كلامه على ما يريد من معنى، ويختار للمعنى الوجه الإعرابي المناسب. منها (مررت به المسكين) بجـر المســكين بدلاً من الضمير الهاء في به. والبدل فيه كالبدل في مررت به أخيك فتجيء الكســرة بسبب البدل، ويبنى التركيب على جر المسكين. ويجوز في المسكين معنى الترحم. وبســبب الترحم يبنى التركيب على نصب المسكين على تقدير فعل محذوف (أذكر). ويجوز فـــيه معـــنى الابتداء. فيبنى التركيب على رفع المسكين. مررت به المسكينُ ويكون المسكين مبتدأ مرفوعاً على التقديم والتأخير والمعنى لا يجيز أن يكون المسكين في حالة النصب حالاً. لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً وفيه الألف واللام[1]. ويتأكد لدى الباحث مما سبق، أن الحركات الإعرابية، وأبنية التراكيب اللغوية منبثقة عن المعاني، أو وليدة عنها. المعاني بإطلاقها نحوية وغير نحوية.

ويدل على أن المعاني تؤدي إلى بناء التراكيب وإعرابها قول الرسول صلى الله عليه وسلم، إلى أهل مكة بعد فتحها: (لا تثريب عليكم، اذهبوا فأنتم الطلقاء) ويقف الباحث عند قوله (لا تثريـــبَ عليكم) فيقول : إن المعنى الذي أراده نبي البشرية – عليه السلام – وهو نفي أي جزئـية لوم أو تثريب على أهل مكة. هو الذي جعله يختار لا النافية للجنس، وجاء (تثريب) اسمها مبنياً على الفتح، لنفي وإزالة كلّ أجزاء التلويم لأهل مكة. وهذا ما يختلف فيه التركيب عن مجيئه على رفع وتنوين تثريب. باختيار لا النافية للوحدة العاملة عمل ليس. وحينها يظل جزء من اللوم والتأنيب على أهل مكة. وقد تنبّه علماء العربية ونحاتها إلى الفرق في المعنى بين رفع جناح وبين بنائه على الفتح في قوله تعالى "**فلا جناح عليكم**"[2]. وقالوا : (إن المعنى

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب ٢/٧٤-٧٦.

[2] النساء، آية : ٢٣.

في البناء على الفتح إزالة لأي جناح أما في حالة الرفع والتنوين، فقد يبقى جناح ولكنه يسير)[١].

ومن الأدلة التي يذكرها الباحث، على أن المعنى هو الذي يؤثر في كيفية بناء التراكيب، وفي مجيء بعض مكوناتها على حالة إعرابية محددة توضح ذلك المعنى. مع احتمال وجود وجه إعرابي آخر. آية الوضوء قال تعالى : "**فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين**" [٢].

وردت كلمة (أرجلكم) في التركيب القرآني الكريم مسبوقة بحرف العطف الواو وبذلك يجوز عطفها على أيديكم أو على رؤوسكم الواردتين قبلها. ويختلف إعرابها بين النصب عطفاً على أيديكم. أو الجر عطفاً على رؤوسكم. وبناء على هذا يختلف أمر الرّجلين في الوضوء. أهو مَسْحٌ أم غَسْلٌ؟. فتجر عطفاً على رؤوسكم يؤدي إلى مسح الرجلين في الوضوء[٣]. بينما يرى الباحث أن غَسْل الرجلين هو المعنى المراد. وهو الذي بنى التركيب على نصب أرجلكم عطفاً على أيديكم. ويرى أستاذي الدكتور سمير استيتية أنّ رواية الجرّ منسوخة. فالمعنى محور بناء التراكيب، (والكشف عن المعنى المراد غاية الدرس النحوي) [٤].

وتتعدد الأوجه الإعرابية بناء على ما يريد المتكلم من معنى وبخاصةٍ في العطف. مع أن الأصل العطف على اللفظ، إلا أنه يجوز العطف على المحل. في نحو قولهم: لست بزيدٍ ولا شبيهٍ به، ولا شبيهاً به:

---

[١] د. كامل جميل ولويل. عودة للنحو العربي الأصيل. ص١٥٩.

[٢] المائدة، آية : ٦.

[٣] ينظر القرطبي التفسير الكبير ٦/٩٤، وينظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ص١٩٩٤. ص١٧٣-١٧٤.

[٤] د. مصطفى الحلوة. الدرس النحوي والنحو الأساسي والنحو التطبيقي والنحو الوصفي، ط٩٣. ص١٤.

يجـــوز فـــي كلمة شبيه وجهان إعرابيان. الجر عطفاً على لفظ زيد المجرور بالكاف ومجيء شبيه مجروراً يثبت أن لزيد شبيهاً. ويجوز العطف نصباً على محل زيد لأنه في محل خبر ليس. ومجيء شبيه منصوباً يثبت معنى أنه ليس لزيد شبيه.

كمـــا أن قطع النعت عن المنعوت وإعرابه خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به للمدح والثناء، أو للترحم يزيد من إمكانية تعدد الأوجه الإعرابية التي ترتكز على المعاني.

د- المعنى وراء حذف بعض أجزاء التراكيب وتغيير بنائها وإعرابها :

العـــرب قد يستغنون بعلم المخاطب عن ذكر بعض عناصر التراكيب اللغوية. فهم قد يـــتركون الخـــبر في كلامهم، لعلم المخاطب لأي شيء وضع هذا الكلام[١]. ويحذفون خبر لا النافـــية للجنس استخفافاً كما تقول : لا مال. ولا تذكر لك[٢]. ويحذفون اسم لا النافية للجنس لكـــثرة اســـتعمالاتهم إياه في الكلام وذلك في قولهم: لا عليك، وإنما يريدُ لا بأس عليك، ولا شـــيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه[٣]. إن سبب حذف اسم لا النافية للجنس كثرة الاستعمال، وذلك حيث يَعْلَمُ المخاطب ما يعني المتكلّم. نحو : لا كزيدٍ، والتقدير لا أحد كزيد. ومـــنه لا كزيد فارسا. كأنك قلت : لا فارس، أو لا أحد كزيد فارساً[٤]. كما أكثر العرب من حذف الخبر في النفي، وذلك أن يكون مبنياً على كلام متقدم، أو قد ذكر فيه الخبر، كأن قائلاً يقول : هل من غلام؟ فتقول لا غلام[٥].

كمـــا حذف العرب الفعل والمضاف من الكلام لحالٍ حاضرةٍ، ودلالة بينة. كأن ترى الـــرجل قدم من سفر فتقول : خير مقدم. فتحذف الفعل، أو تتسع في الكلام فتحذف المضاف.

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣/١٠٣.

[٢] السابق، ٢/٣٣.

[٣] السابق، ٢/٢٩٥.

[٤] ينظر السابق، ٢/٢٩٤.

[٥] ينظر السابق، ٢/٢٩٥، ٢/٢٧٥-٢٧٦.

لأن العرب اعتمدوا سياق الحال وعدوه يدل دلالة اللفظ المحذوف ويغني عنه كأن المحذوف مذكور. وسياق الحال أو المقام هو (كلُ ما يحيط باللفظ من ظروف، تتصل بالمكان أو المتكلم أو المخاطب أثناء النطق، فتعطي اللفظ دلالته، وتوجّهه باتجاه معين، وذلك يعني أن سياق الحال أو الموقف يوضح معنى اللفظ، ونجده يسدّ مسد كلام محذوف) [1].

وكما قال سيبويه في (غضب الخيل على اللُجم) كأنه قال غضبت أو راه غضبان فقال : غضب الخيل. فكأنه بمنزلة قوله : غضبت غضب الخيل على اللُجم[2]. لقد فسّر سيبويه التركيب بدلالة الحال . وهو أنه رآه غضبان. وهذه الرؤية في حال غضب تسدُ مسد الفعل غضبت. وتفسير سيبويه بعض أنواع حذف الكلام بدلالة الحال التي تسدُ مسد ذكر اللفظ، يلتقي مع بعض أوجه النظر الحديثة في تحليل النتاج الأدبي من أجل الكشف عن المعنى. وذلك بدراسة علاقة المنتج بنتاجه، فيتم رصد المؤثرات الشخصية والبيئية والمرامي وراء التأليف، وبدراسة تأثير المنتج على المتلقّي[3].

ويتفق علماء النحو واللغة، على وجوب أو جواز حذف أحد عناصر التركيب اللغوي، إذا دلت عليه قرينةٌ لفظية أو معنوية[4].

وكثيراً ما فسّر سيبويه الإضمار بعلم المخاطب، أو بوجود دليل من الحال، والظروف المشاهدة، التي تغني عن ذكر المحذوف كقولك لمن سدد سهما.. القرطاس، أي؛ تحذف الفعل

---

[1] د. فريد عوض حيدر. علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية. ص ١١٠.

[2] سيبويه، الكتاب ١/٢٠٣.

[3] ينظر د. فريد عوض حيدر. علم الدلالة. ص١٦١-١٦٢.

[4] ينظر على سبيل المثال - سيبويه الكتاب ١/٢٥٣، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، وغيرها والإسفراييني كتاب فاتحة الإعراب ص٨٩، ٩٢. أبو حيان تذكرة النحاة. ص٣٠٢. د. طاهر سليمان حمودة ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. ص٣١، ٣٧، ٣٩.

لوجــود دليل من الحال يغني عن ذكر الفعل المحذوف (تصيب) [1]. فالأحوال المشاهدة قامت مقام الأفعال الناصبة.

وكذلــك قولــك لرجل يهوي بالسيف ليضرب به، عمراً أو زيداً، وللرامي إذا أرسل الــنزع فسمعت صوتاً: القرطاسَ. أي أصبت القرطاسَ والله. ويلاحظ اختلاف تقدير الفعلين عــند التسديد، وعند سماع الصوت. فعند التسديد يقدر سيبويه فعلا مضارعاً أي تُصيب. لأن السهم لم يُرْمَ، والهدف لم يُصب. والرامي في وضع استعداد فهو يسدد نحو الهدف.

أما بعد الرمي وسماع الصوت، فقدر سيبويه فعلاً ماضياً ليدل على أن الحدث قد تم، والقرطاس قد أصيب.

ويرى الباحث أن هذا التقدير بين الماضي والمستقبل بين تصيب وأصبت، ما هو إلاّ التفات كبير لأثر المعنى في بناء التراكيب وإعرابها، عند سيبويه.

وهذا يؤكّد أن دلالة الحال تصبح عنصراً في بناء التراكيب، وتؤدي إلى إعراب مخصوص. وذلــك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجها وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت : مكة ورب الكعــبة، حين زكنْتَ أنه يريد مكة. كأنك قلت يريد مكة والله[2]. فحاسة البصر التي تؤدّي إلى الإبصار والهيئة التي عليها المتحدّث عنه تسدان مسدَّ عنصرٍ لفظي في بناء التراكيب اللغوية في العربية.

فالعرب يضمرون، وينصبون ويرفعون ويجرّون أحياناً ما يبقى والعلماء يفسّرون كلام العرب علــى طريقــتهم فــي تألــيفه. فسيبويه يفسر حذف بعض أجزاء الكلام لكثرة استعمالهم إياه

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/١٣٧ – ١٣٨، ٢٩٥.

[2] السابق، ١/٢٥٧.

وتصـــرّفهم حتى استغنوا عن الكلام المحذوف بما يبقى .ومن ذلك قولهم : مَرْحَباً، وأهلاً وإن تأتني فأهل الليل والنهار[١].

وينقل سيبويه رأيَ الخليل ويبيّناه و يشبّهه بتفسير رؤية رجلٍ قد سدّد سهمه فقلت القرطاس.. ومَرْحَـباً، وأهلاً، وإن تأتني فأهل الليل والنهار، فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان، أو طالباً أمراً فقلت : مَرْحَباً وأهلاً، أي أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صـــار بـــدلاً من رَحُبَت بلادك وأهِلتَ، كما الحذر بدلاً من احذر، ويقول الرّادُ : وبك وأهلاً وســـهلاً، وبك أهلا. فإذا قال وبك وأهلا، فكأنه قد لفظ بـــ مَرْحَبا بك وأهلا. وإذا قال : وبك أهلاً فهو يقول : ولك الأهلُ إذا كان عندك الرُّحْبُ والسعة. فإذا رَدَدْت فإنما تقول : أنت عندي ممّن يقال له هذا لو جئتني. وإنما جئت بـــ بك لتُبيِن من تعني بعد ما قلت مَرْحَبا كما قلت لك: بَعْـــد سُقيا.و منهم من يرفع فيجعل ما يضمرهُ هو ما أظهر[٢].ومِنْهُم مَن يرفع. كما قال طفيل الغنوي[٣]:

وبالسُّـــهْبِ مَـــيمُونُ النَّقِيـــبةِ قَوْلُـــهُ ... لِمُلْـتَمِسِ المَعْـرُوفِ : أهـلٌ ومَرْحَـبُ

أي هذا أهلٌ ومَرْحَبُ.وقال أبو الأسود[٤]:

إذا جِئْـــتُ بوّابَـــاً لَـــهُ قَـــالَ : مَرْحَـــبا ... ألا مَرْحَـــبٌ واديـــكَ غَـــيْرُ مُضَيـــقِ

وهذا التفسير والتعليل والإحاطة بظروف الكلام. تجليات من الأستاذ المعطاء، وتلميذه الذكي النجيب. فهذه العبارات تقال من زائر لمزور. ويجري بينهما حوارٌ يتبادلان فيه الكلام على اوجه مختلفة. ويدرك الخليل وسيبويه ظروف الكلام، وملابساته الخارجية. ويؤكدان أن الحذف هنا بسبب دلالة الحال، وكثرة الاستعمال.

---

[١] سيبويه، الكتاب ، ١/٢٩٥.

[٢] السابق ١/٢٩٥.

[٣] السابق ١/٢٩٥-٢٩٦.

[٤] السابق، ١/٢٩٦.

وشـــيء هام أيضاً يقال في هذا المقام وهو أن العرب يقولون هذه التراكيب بالنصب والرفع. فأما النصب في قول المزور مرْحبا، وأهلاً، وإن تأتني فأهلَ الليل والنهار فعلى أنّ – مَرْحبا وأهلا وأهل الليل منصوبات على أن كلّ واحدةٍ منهن مفعول به منصوب، لفعل مضمر لكثرة الاستعمال ودلالة الحال تقديره أصبت.

أمـا الـرفع فعلـى أن المحذوف (مبتدأ) وما بقي في كل تركيب يعرب خبرا. لمبتدأ تقديره (هذا) [1]. ويجوز أن يعرب المرفوع مبتدأ وخبره (بك) والفرق بين النصب مفعولاً به، والـرفع خـبرا، هـو أن النصب بفعل مضمر والفعل غير المفعول به. وعلى الرفع فيكون المضمر المحذوف والمتبقي شيئا واحد أو شخصاً واحدا، فعندما تقول : (هذا أهل) فهذا وأهل شخص واحد. وبذا يتفسر قول سيبويه : (ومنهم من يرفعُ فيجعل ما يُضمِرُه هو ما أظهر) [2].

وعلـى هـذا يتفسر ويُعْرب قول طفيل الغنويّ (أهل ومَرْحبُ) فـ (أهل) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا.

أما قول أبي الأسود (مَرْحبا) فهو مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره أصبت.

إذا يجـوز فـي كـل مـا سبق، – وغيره كثير– وجهان إعرابيان، الرفع والنصب، والمعنى هو سبب اختيار حالة الرفع أو النصب. فالنصب على تقدير فعل أصبت، والفعل ليس الفـاعل ولا المفعـول به. أما الرفع فعلى أنّ المبتدأ هو الخبر كأنْ تقول : (هذا قاضٍ) فاسم الإشارة والقاضي يدلان على شخص واحد. أو هما شخص واحد. ومثله أن تقول : هذا طالب، هذا أهلٌ. وغير ذلك.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢٩٦/١.

[2] السابق، ٢٩٥/١.

ومثله أبواب كثيرة أفردها سيبويه في مجيء المصادر منصوبة، ويجوز فيها الرفع[1].

كما يجوز الرفع والنصب في أسماء ليست بمصادر. ويذكر سيبويه[2]، أنه سمع من العرب الموثوق بهم، يقال له : كيف أصبحت؟ فيقول : حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته.. (كأنه يقول أمري وشأني حمد الله وثناء عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ يبني عليه. ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر). وتجدر الإشارة إلى أن إرادة المتكلم، معنى من المعاني القائمة في عقله، تؤثر في كيفية بناء التركيب الذي يظهر ذلك المعنى – لذلك تعد المعاني المرادة عند المتكلمين سبباً في مجيء التراكيب على نمط محدد مخصوص. ويعد الحذف من الأساليب التي يلجأ إليها المتكلمون لتحقيق التطابق بين المعنى الذي يريدون وبين التركيب اللغوي الذي يبنون. فعندما يريد المتكلم إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق والإجمال، من غير أن يكون هناك تعرض لحديث عن المفعول به. وفي هذا يذكر الفعل، ولا يقصد له مفعولاً، لفظاً ولا تقديراً. كقولهم فلان يحل ويربط "ويأمر وينهى". في هذين التركيبين حذف المتكلم المفعول به منهما، لفظاً وتقديراً، لأنه يريد إثبات الحل والربط والأمر والنهي فيهما للفاعل ، دون التعرض إلى ذكر المفعول به، لأنّ ذكره يقلل من تركيز الحدث وقيمته، بتخصيصه بمفعول به محدد ومنه قوله تعالى : "**قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**"[3]. ومعنى ذلك : هل يستوي من له علم، ومن لا علم له. من غير أن يقصد النص إلى معلوم معين.

ومثله قوله تعالى : "**وأنه هو أضحك وأبكى. وأنه هو أمات وأحيا. وأنه هو أغنى وأقنى**"[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٣١١-٣٥٣.

[2] السابق، ١/٣١٩.

[3] الزمر، آية : ٩.

[4] النجم، آية ٤٣-٤٤. ٤٨ .

والمعـــنى فـــي التراكيب اللغوية، في الآيات القرآنية على عدم القصد إلى مفعول به، لفظــاً وتقديــراً هو إثبات معنى الإضحاك والإبكاء، ومعنى الإماتة والإحياء، ومعنى الإغناء والإقناء، لله تعالى في أي وقت يشاء وبمن يشاء. "وهكذا كل موضع، كان القصد فيه، أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض، وتفسد المعنى"[1].

فعـــبد القاهر لا يرى تقدير مفعول به هنا، لأن القصد لم يكن إلى ذلك من أول الأمر، ولو كان الفعل متعدياً، لأن الغرض منه إثبات الفعل في نفسه.

فعندما يكون القصد إثبات معنى الفعل للفاعل فقط، فالمتكلم يقصر الفعل على الفاعل، ولا يعديــه لأن تعديته تنقض الغرض – وتقلِّلُ المعنى – ألا ترى أنك إذا قلت : فلان يعطي الدنانـــير كان المقصود بيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا بيان حال كونه معطيا[2]. هكذا على الإطلاق دون أن يكون القصد التباس بمفعول. وهذا يحقق عدم تعلق غرض المتكلم به.

وكمـــا قـــيل عن إرادة إثبات المعنى للشيء، إنها تؤدي إلى حذف المفعول به، لفظاً وتقديــراً. يقال عن معنى الاستغناء إنه سبب لاختصار الكلام في التركيب، ويؤدي إلى حذف المفعول به.. استغناءً عن ذكره لوضوحه نحو : "أصغيت إليه أي أذني، وأغضيت عليك، أي: جفنـــي". ومنه قوله تعالى : "**وأوتينا من كل شيء**"[3]. والتقدير : أوتيت من كل شيء علماً. وحـــذف المفعول من الفعل الذي له مفعول به، وقصده معلوم، إلا أنه يحذف لدليل الحال عليه وفيه هذا القسم، وهو قسم واضح جلي، عارٍ من الصنعة"[4].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص١٦٩.

[2] عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص١٦٩. وينظر د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية ١/٤٠٠.

[3] النمل، آية : ١٦.

[4] ينظر ابن جني الخصائص ٢/٣٧٢. الجرجاني. دلائل الإعجاز. ص١٦٩.

وهناك قسم آخر من حذف المفعول به "وهو الخفي الذي تدخله الصنعة، ولذلك؛ يتفنن ويتـنوع"[١]. وتخـتلف قيمة المعنى الذي يقوم بتأديته المفعول به في التركيب اللغوي وتشتد الحاجـة إليه في الأفعال التي تنصب مفعولين، أصلهما مبتدأ وخبر، فلا يمكن الاستغناء عنه، ويجوز حذفه في غير تلك المواضع لغرضٍ لفظي أو معنوي. كما في قوله تعالى : "**ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى**"[٢].

فـي التركيب القرآني الكريم حذف المفعول به للمحافظة على تناسب الفواصل، وذلك لكي ينتهي بكلمة مناسبة لكلمة تشقى. فحذف المفعول من تخشى[٣]. مع أن المخاطب يعلم من الـذي يستحق الخشية، لعظمته سبحانه وتعالى. ولأحقيته بالخشية والتقوى، علاوة على ما في التركيب القرآني، "من تناسب الفواصل"[٤].

ويحـذف المفعـول بـه تحقيقا للرغبة في الإيجاز وذلك نحو : ناديت فلم تسمع، أي ناديـتك، فلـم تسمع النداء. كما أن معنى استهجان المفعول به، أو الترفع عن النطق به، أو احتقاره أو الاستهانة به تدعو إلى حذفه كقول عائشة "ما رأى منى ولا رأيت منه"[٥].

ومـن المعاني التي تؤثر في بناء التراكيب، فتأتي على صورة حذف المفعول به في اللفظ، وإرادته في التقدير، تبيين حال الفاعل فقط، وأن ذلك الحال واقع منه على سبيل العادة والدأب. ويحذف المفعول به، كأن الفعل فيه إبهام أمر، ولم يقصد به قصد شيء يقع عليه، كما تقـول : "قد ملّ فلان" تريد قد دخل عليه الملالُ، من غير أن تخص شيئاً بل لا تريد على أن

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص١٦٩.

(٢) طه، آية : ٢، ٣.

(٣) د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي. ص٢٨٨.

(٤) السابق، ص٢٨٨.

(٥) د.نور الدين الخويسكي. الجملة الفعلية بسيطة ومركبة. ص٤٣٢.

تجعــل المــلالَ، من صفته ودأبه، ولو أضاف المتكلم الفعل (ملَّ) إلى مفعول معين لبطل هذا الغرض"[١].

والقصــد إلــى الإبهام من المعاني التي تجعل المتكلم يعمد إلى حذف المفعول به في اللفــظ، وإرادتــه في التقدير. فالإبهام بعدم قصد المفعول "وذلك أنك تذكر الفعل، وفي نفسك مفعول مخصوص، قد علم مكانه، إما لجري ذكر، أو دليل حال، إلا أنك تنسيه نفسك، وتخفيه، وتوهــم أنــك لــم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه، من غير أن تعديه إلى شيء. أو تعرض فيه لمفعول[٢].

ومــا قــيل عن المعاني التي أرادها المتكلم فأثرت في بناء التركيب فجاء على حذف المفعــول بــه، يقال عن معنى الخوف سببا لاختصار التركيب في التحذير فيحذف الفعل في اللفظ ويراد في التقدير.

كما أن معنى رغبة المتكلم في حث المخاطب على الالتزام بِعَملٍ محدد والقيام بحدث معيــن جعلــته يحذف الفعل اختصاراً بناء على ذلك. كما يحذف الفعل في الاختصاص، على تقديــر فعل (أخصُّ) أو أعني كما يحذف الفعل في المدح والثناء والتعظيم والذم والشتم على تقدير فعل (أذكر).

ويحــذف الفعل وجوبا للاستغناء بالمصدر الذي يؤدي معناه، ثم يرتفع المصدر ليكون أوقع في التعبير ويدل على الدوام والثبات.

والعــرب في تراكيبها حذفت الفعل والفاعل معه. من باب حذف الجملة وذلك نحو : زيــداً ضــربته. لأنك أردت : ضربت زيداً ضربته. فلما أضمرت "ضربت" فسرت بقولك : ضــربته. وكذلك قولك : أزيدا مررت به؟ وقولهم : المرء مقتول بما قتل به. إن سيفا فسيف.

---

[١] د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي. ١/١٤٠.

[٢] الجرجاني، دلائل الإعجاز ص١٦٩ – ١٧٠.

وإن خـــنجرا فخنجر. أي؛ إن كان الذي قتل به سيفا، فالذي يقتل به سيف، فكان واسمها، وإن لم تكن مستقلة فإنها تعدّ اعتداد الجملة[1].

وحذفـــت العرب الفعل وحده. وذلك أن يكون الفاعل مفصولاً عنه، مرفوعاً به وذلك نحو قولك : أزيد قام؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل لأنك تريد أقام زيد؟ فلما أضمرته فسرته بقولك : قام[2]. ومثله في التنزيل قوله تعالى:

"**إذا الشـــمسُ كـــوِّرت**"[3]. وقوـــله تعالى : "**إن امروٌ هلك**"[4]. في التراكيب القرآنية الكريمة، حذف الفعل لدلالة قرينة التفسير عليه، وتعرب كل من الشمس، (امرؤ). فاعلاً لفعل محذوف لفعل دل عليه ما بعده.

ويحـــذف المبتدأ من التركيب اللغوي ليُعبِّر بذلك عن استحقاقه الوصف – الحكم الذي حكم به عليه بحيث يعلم بالضرورة أنّ ذلك الوصف ليس إلا له[5]. ومنه قوله تعالى : "**سورةٌ أنزلناها وفرضناها**"[6]. والتقدير هذه سورة. وهذا الحذف كثير.

ومـــن المواضـــع التـــي يكثر ويطرد فيها حذف المبتدأ، القطع والاستئناف، وذلك أن المتكلمين يبدؤون بذكر الرجل، ويقدمون أمره، ثم يدعون الكلام الأول، ويستأنفون كلاماً آخر، وإذا فعلوا ذلك، جاءوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ[7].

ويمـــتدح الحذف، ولولا المعاني التي تظهر بالحذف لما قيل فيه (رب حذفٍ هو قلادة الجـــيد، وقـــاعدة الـــتجويد. وذلك أنك أحياناً تروم أن تنسى هذا المبتدأ، وتباعده عن وهمك،

---

(1) ابن جني، الخصائص ٣٧٩/٢.

(2) السابق، ٣٨٠/٢.

(3) التكوير، آية : ١.

(4) النساء، اية : ١٧٦.

(5) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي. ١٤٤/١.

(6) النور، آية : ١.

(7) ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص١٦٣.

وتجـتهد أن لا يدور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك، وتراك كأنك تتوقاه توقّي الشيء لكره مكانه، والثقيل يخشى هجومه) [١].

طـريق الحذف في كل شيء هو أن النفس تتفادى إظهار المحذوف، وكيف أنها تأنس إلى إضماره، وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت إلى التكلم به[٢].

والحـذف فـي اللغة العربية (باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسِّحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة. وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ)[٣].

وأيُّ وصفٍ للحذف أجمل من هذا الوصف! وكم هي المعاني الثرة المختلفة التي تكمن وراء الحذفْ! فتحاشي ذكر المحذوف وعدم الأنس بإظهاره وتذكّره، وأن الفصاحة في حذفه.

هـذه المعانـي التي أدّت إلى أن يقال في الحذف "إنه من شجاعة العربية. فالعرب قد حذفت الجملة، والمفرد، والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب، في معرفته[٤].

ومن حذف المبتدأ قولُ الشاعر : عمر بن أبي ربيعة[٥].

اعْـتَادَ قَلْـبَكَ مِـنْ سَـلْمَى عَوائِـدُهُ	وهَـاجَ أهْـواءَكَ المَكْـنُونَةَ الطَّلَـلُ
رَبْـعٌ قَـواءٌ أذاعَ المُعْصِـراتُ بِـهِ	وَكُـلُّ حَـيْرانَ سَـارٍ مَـاؤهُ خَضِـلُ

---

[١] الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص١٦٦، ١٦٧.

[٢] السابق. ص١٦٧.

[٣] الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص١٦٢.

[٤] ابن جني، الخصائص. ٢/٣٦٠.

[٥] سيبويه، الكتاب. ١/٢٨١. وينظر النحاس شرح أبيات سيبويه ١/٣٩١.

في التركيب اللغوي "ربع قواء" وهما "صفة وموصوف"ويعد هذا التركيب غير مكتمل، ويحتاج – تقديرا – إلى مكون لفظي يتمّمه. ويتنازع هذا التركيب معنيان.. الأول – المعنى الذي في نفسك، وهذا المعنى يؤدي إلى الرفع، كأنه قال : وذاك رَبْعٌ، أو هو ربْع (فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت"[١]. ويكون إعراب (ربع) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره ذاك، أو هو. والمعنى الثاني : أن تظهر غير الذي في نفسك، وهذا المعنى يؤدي إلى النصب على تقدير فعل مضمر (أذكر) "وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت"[٢]. ويكون إعراب "ربع" مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره (أذكر) ومثله قولُ عمر بن أبي ربيعة[٣].

هلْ تَعْرِفُ اليومَ رَسْمَ الدّارِ والطَّلَلا ... كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا
دَارٌ لِمَرْوَةَ إذْ أهْلِي وأهْلُهمُ ... بالكانِسِيّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ والغَزَلا

ويقال في التركيب اللغوي "دار لمروة" إن (دار) يجوز فيها وجهان إعرابيان بناءً على معنيين مختلفين، أديا إلى بناء التركيب على صورة الرفع أو النصب. فالرفع على أنّ (دار) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : تلك . كأنه قال : تلك. ونصب (دار) على أنها مفعول به لفعلِ مضمرٍ تقديره (أذكرُ).

ومع أنه يلوح مع الأوجه الإعرابية وجه ثالث "وهو البدل" بدل (ربع) من الطلل. ولكن ذلك مستبعد. "لأنّ الربَع أكثرُ من الطلل، والشيء مبدل مما هو مثله أو أكثر منه. فأما – إبدال الشيء ممن هو أقل منه ففاسد، لا يُتَصوَّر"[٤].

وطريقة العرب، في بناء التراكيب، إذا ذكروا الديار والمنازل أن يضمروا الفعل فينصبوا، كما يضمرون المبتدأ فيرفعون.

---

[١] سيبويه، الكتاب ٢٨٢/١.

[٢] السابق ٢٨٢/١ .

[٣] السابق. ٢٨٢/١.

[٤] الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص١٦٢- ١٦٣

أمّـا حـذف المضاف من الكلام، لوجود قرينة، منها علم المخاطب، أو دلالة الحال، فكـيفما تصرفت الحال، فالاتساع ماضٍ فيه، كما هو ماضٍ في جميع أجناس شجاعة العربية. (وحذف المضاف قد كثر، واتسع، وبلغ في القران نيفاً على ألف موضع وذلك أنه على حذف المضاف لا غير) [١]. وحذف المضاف في الشعر أكثر من أن يحصى.

وتكلـم سـيبويه في حذف الموصوف (ويحذف الموصوف تخفيفا) ومنه قول النابغة الذبياني [٢].

كَـأنَّكَ مِـنْ جِمَـالِ بَنـي أُقَـيْشٍ يُقَعْقَـعُ خَلْـفَ رِجْلَـيْهِ بِشَـنْ

والـتقدير : كأنك جمل من جمال بني أقيش [٣]. نعم إن حذف الموصوف، كان تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب، بما يعنيه المتكلم.

وحذف الموصوف يدخل في باب الفصاحة والبلاغة ومنه قوله تعالى : "**وهم بالآخرة هم يوقنون**" [٤].والتقدير : وبالدار الآخرة هم يوقنون.

والحـذف يَـدُلُّ على ذوق اللغة العربّية، وطابعها الخاص المميّز في طريقة صياغة تراكيـبها وبنائها، وميلها الشديد إلى الإيجاز، حتى يحفظ عنها، وأن المحذوفات في كتاب الله تعـالى، لعلـم المخاطبين بها كثيرة جدا، وهي إذا ظهرت تمّ بها الكلام، وإنما حذفها أو جز وأبلغ.

وقد يمتنع حذف الفعل أحيانا، ولا يجوز بحال من الأحوال فالفعل لا يحذف إذا كان لا يخطـر علـى بال المخاطب، كأن يكون غافلاً أو أن الحال لا تلفت إليه. أو أن يكون داعي

---

(١) ابن جني، الخصائص. ٢/١٩٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/٣٤٥.و المبرد المقتضب ٢ / ١٣٨.

(٣) السابق. ٢/٣٤٥.

(٤) النمل، آية :٣.

تأليف الكلام يقتضيه (نحو : قد، أو أن وغير ذلك من الحروف الداخلة على الفعل في الكلام.
وأما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رَجُلٍ لم يكن في ذكر ضرب، والضرب لم يخطر بباله فتقول : زيداً. فلا بدّ له أن يقول : اضرب زيدا، وتقول له : قد ضربت زيدا، أو يكون موضعا يقبح أن يُعَرّى من الفعل نحو : إن وقد، وما أشبه ذلك[1].

يقــول شوقي ضيف[2] : ويخيل لمن يتابع سيبويه أنه ليس في اللغة معمول لا يحذف وحــتى الجملة تحذف. وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتّجه مع ما يراد لألفاظها من إعراب.

وتــابع الباحث شوقي ضيف في ذلك، وتبنى رأيه والرأي السابق صواب .لأنّ واقع اللغــة فــي ظواهــر تراكيبها وجملها جاء وفيه حذف كثير. وعدّه ابن جني من باب شجاعة العربية .كما انّ سيبويه لم يأت بالحذف وإنما علل لهذا الحذف. فإذا كان الإعراب علم المعنى أو فــرع المعــنى، والمعنى هو الأصل. فالمعنى الذي يمكن وراء بناء العبارة والتركيب هو الذي دفع إلى الحذف في بنائها. وهذا يؤثر في كيفية البناء، ويؤدي إلى تغيّر الإعراب.

فالبحــث عــن المعــنى الــذي يكمن وراء العبارة هو دافع سيبويه للتعليل والتحليل والتقدير، وسيبويه مبدع في ذلك :

(فلــو أخذ الباحث هذا التركيب البسيط : "زيد منطلق وعمرو" لوجدنا ما يلي : هناك معنى يريد قائل هذا التركيب أن ينقله للآخرين. رسالة لغوية تحمل مضموناً ما.

هــذا المعــنى دفع المتكلم إلى بناء تركيبه على الوجه الآتي زيد مسند إليه ومنطلق : مســند. وهما المبتدأ والخبر. وبعدهما حرف عطف.(الواو) واسم معطوف على زيد.. ويظل

---

[1] ينظر سيبويه. الكتاب ١/٢٩٦، ٢٩٧.المبرد، المقتضب، ١٣٩/٢.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية. ص٧٣.

الســؤال معلقا. عمر ما شأنه؟ ماذا به؟ ماذا فعل؟ فيأتي الجواب على تقدير سيبويه : وعمرو منطلق على تقدير خبر محذوف دل عليه الخبر الأول) [١].

أمــا الباحث فيقول : إنّ سيبويه يغوص إلى أعماق التراكيب اللغوية العربية، وصولاً إلــى المعنى الذي أدى إلى بناء التركيب اللغوي على صورةٍ مخصوصة، فالمعنى يؤدي إلى بـناء التركيب عند المتكلم، وبناء التركيب وإعرابه يكشف عن المعنى المراد. فالتركيب ظل للمعــنى. والتركيــب كاشــف عــن المعنى، عند السامع، أو المخاطب أو الباحث، أو العالم كســيبويه. وعندما ناقش سيبويه. النصب على إضمار الفعل المتروك إضهاره. كما في قوله تعــالى : "انــتهوا خيرا لكم"[٢]. ووراءك أوسع لك، وحسبك خيرا لك، إذا كنت تأمر. قال : وإنمــا نصــبت خــيراً لك، وأوسع لك، لأنك حين قلت : إنتهِ "فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر"[٣].

صــحيح تفسير سيبويه لنصب "خيرا" في الآية الكريمة، وتقديره وأتِ أجمل؛ لأنه من الواقــع اللغــوي عند الاستعمال. ولا يزال مثل هذا التركيب مستعملاً في أيامنا هذه. فعندما نحــدث إنسانا، ويكون كلامه سيئاً نقول له : اسكت خيرا لك، أي نأمره بالانتهاء عما هو فيه من ثم نأمره أن يقول خيراً مما كان يقول. أي؛ اسكت وقل خيرا من ذلك. وما أجمل أن نأمر الإنسان، بالكف عن السوء. والأجمل منه أن نطلب منه أن يعمل ما هو أفضل وأحسن.

ويمضــي سيبويه في تفسير – انته وأت خيرا – على أنك تريد أن تخرجه من أمر، وتدخلــه في آخر، وأنّ هذا المعنى، لا يجيز لك أن تقول : ينتهي خيرا لــه، ولا انتهى خيراً لــي؛ لأنك إذا نهيت فأنت تزجيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلــك، إنما تعلم خبرا، أو تسترشد مخبرا، والخير والشر لا يكون محمولاً على ينتهي وشبهه،

---

[١] د. محمد عبد القادر هنادي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم. ص٧٣.

[٢] النساء، آية : ١٧١.

[٣] سيبويه، الكتاب ١/٢٨٢.

ولا تستطيع أن تقول : انتهيت خيرا، كما تقول: قد أصبت خيرا[1]. وقد وصف أحد الباحثين المعاصرين هذا التقدير بقوله : ما أجمل هذا التقدير فعلا. فليس المهم أن يقف الإنسان عند حد معين من عمل السوء، والأهم من ذلك أن يعمل خيرا فيما يأتي من أيام[2].

ومن ذلك قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة[3].

فَواعِدِيهِ سَرْحَتَي مَالِكٍ أو الرُّبا بَيْنَهما أَسْهَلا

في البيت السابق "جاء التركيب اللغوي، بينهما أسهلا" بنصب أسهلا على أنه مفعول به، لفعل محذوف تقديره "وأتي أسهل الأمور" لما سبق من أمر بالمواعدة في قوله : فواعديه. وأتي أسهل الأمور.

ونظير ذلك من الكلام قوله : انته يا فلانِ أمراً قاصداً. فإنما قلت : انته وأتِ أمراً قاصداً، إلاّ أنّ هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل. وذكره لتمثيل الأول به، لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، فحذف[4].

فالمعنى هو الذي يؤدي بالمتكلم إلى بناء التركيب اللغوي، على نمط معين، وهو الذي يؤدي إلى إعراب التركيب، وإلى رفع أو نصب أو جر الألفاظ التي يتكون منها التركيب، أمارات على الإعراب والمعاني، وهو الذي يسوغ الحذف، وهو الدليل الذي يقود إلى التقدير المناسب، وهو الذي يجعل التركيب ظلاله ليعود التركيب ويكشف عن المعنى عند السامع والمخاطب والباحث. ويظهر هذا كله في قول سيبويه : وقد يجوز أن تقول : ألا رجلَ إما زيدٌ وإما عمرو، كأنه قيل له : من هذا المتمنى؟ فقال : زيدٌ أو عمرو"[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/٢٨٩.

(2) د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم. ص٧٩.

(3) سيبويه، الكتاب ١/٢٨٢-٢٨٣.

(4) السابق، ١/٢٨٤.

(5) السابق، ١/٢٨٩.

فالتركيب إما زيد وإما عمرو.. برفع زيد وعمرو دون وجود ما يرفع في التركيب. ولكن المتكلم يتمنّى، وهذا المتكلم يوجد معه سامع، وهذا السامع، يوجّه تساؤلاً للمتكلم مفاده : من هذا المتمنّى؟ – كما قال سيبويه – فلا يملك المتكلم إلا أن يجيبه على النحو الآتي : زيدٌ أو عمرو. ويحذف المبتدأ لأنه جواب على سؤال ويكون تقدير المبتدأ "المتمنى". ويظل من التركيب الخبر المرفوع. لأن معنى التمني، وتلقي سؤال يبيح حذف المبتدأ.

والتركيب الذي ظل بعد الحذف يكشف عن المعنى. فالمخاطب أو السامع أو الباحث عندما ينظر في تركيب مثل هذا (ألا رجل إما زيدٌ وإما عمرو) يكشف له عن أن معنى التمني أدى إلى حذف المبتدأ. ويكشف أن (عمرو وزيد) خبران بدون أن يكون لأي واحد منهما مبتدأ في التركيب.

وهذا هو سيبويه في تفسير ظواهر التركيب اللغوي في العربية، يتنبه إلى كل الظروف المنظورة وغير المنظورة التي تحيط بالكلام. ويدرك أبعاد كل المكونات اللفظية في التركيب اللغوي، ويدرك كل أبعاد السياقات المقالية والاجتماعية المختلفة التي تحيط بالتركيب اللغوي. ويجعلها أصولاً من أصول تقعيده اللغة، وأسساً من أسس بنائها التركيبي والإعرابي، جاعلا في ذلك كله – همه الأول والأخير المعنى المراد من التركيب اللغوي. المعنى الذي يؤثر في المتكلم، فيبني تركيبه، ويعربه، لإيصال ذلك المعنى. والمعنى الذي يكشفه التركيب والإعراب فيفهمه الباحث والسامع والعالم.

يتأتى للمشتركين في حديث ما معرفة مشتركة في ملابسات الحديث، وظروفه، ومناسباته، وأحواله، فيرون أن تلك القرائن قد تغني عن ذكر بعض الألفاظ. يقول ابن يعيش :

(إنّ قرائـــن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فـــإذا ظهر المعنى بقرينه حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز)[١].

وعـــدم ذكر اللفظ في التركيب استغناء عنه بمعاني دلالة الحال، أو علم المخاطب، أو وجـــود ايـــة أو علامة. أو معنى الدعاء له أو عليه أو إرادة معنى المدح والثناء والتعظيم أو التحذير والإغراء، أو الذم والشتم.. كل تلك المعاني تغير في بعض أبنية التراكيب، وتغير في إعـــراب بعـــض مكوناتيـــا حسب المعنى المراد. وتتعدد الأوجه الإعرابية في أحد مُكوّنات التركيب اللّغوي. وتتساوى هذه الأوجه الإعرابيّة من حيث القوة والضعف في بعض التراكيب وهـــذا يعني أن كل تلك الأوجه الإعرابية جائزة، حسب المعاني المرادة، ولكن المستخدم منها فـــي التركيب اللغوي واحد. لأن تساويها لا يعني استخدامها معاً في تركيب واحد، لأن هذا لا يقـــبله منطق اللغة. مثال ذلك الاتباع والرفع على القطع والنصب على المدح والتعظيم والثناء أو الرفع على الخبر. أو النصب على الاختصاص. أو الاتباع أو الرفع على القطع بين المبتدأ والخبر. مع أن بعض التراكيب اللغوية تتعدد فيها الأوجه الإعرابية المختلفة وإن كان بعضها أقوى من بعض كما يبدو في إعمال العامل الثاني أو الأول، أو الرفع على الخبرية أو النصب على الحال. وذلك مراعاة للمعنى. فقوة بعض الأوجه الإعرابية، لا تلغي إجازة مجيء الوجه الثاني الأضعف في تركيب آخر، في موقف كلامي آخر. لأنّ ذلك يقتضيه المعنى الذي يريده المـــتكلم من التركيب نفسه. وتقتضيه أيضاً دلالة الحال، وعلم المخاطب فيحذف المتكلم الخبر استغناء بعلم المخاطب كما في قول قيس ابن الخيطيم[٢].

نَحْـــنُ بِمَـــا عِـــنْدَنَا وَأَنْـــتَ بِمَـــا ... عِـــنْدَكَ رَاضٍ والـــرأيُ مُخْـــتَلِفُ

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل ١/١٢٥.

[٢] سيبويه، الكتاب. ١/٧٤، ٧٥.

وعن حذف خبر لا النافية للجنس أو اسمها نحو : لا بأس .. لا عليك. وحذف الخبر يكـثر فـي النفي، وذلك أنه يكون مبنياً على كلام متقدم .. أو قد روى، أو قد جرى فيه ذكر الخـبر، كـأنّ قائلاً يقول : هل من طعام عندك؟ فتقول لا طعام. ومن الباب الذي يجوز فيه الإظهار والإضمار لحالٍ حاضرةٍ ودلالة بينة أن ترى الرجل قدم من سفر فتقول. خير مقدم. فـتَحْذف الفعـل، أو تتسـع في الكلام فتحذف المضاف من الكلام[1]. كقوله تعالى : "واسأل القرية"[2].

والمعنى الذي يريد المتكلم جعله يبني كلامه على نحو قول العرب : (كليهما وتمرا)، فذا مثلٌ قدْ كثر في كلامهم واستعمل، وتُرِك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام : كأنه قال : أعطني كليهما وتمرا[3].

وتعرب (كليهما) مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره (أعطني). وسيبويه يذكر أنّ مـن العـرب من يقول : كلاهما وتمراً. وعلى هذا البناء التركيبي يختلف التقدير والإعراب. فكـأن القائل قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا[4]. وعلى هذا التقدير تعرب (كلاهما) مبتدأ مـرفوعاً وخـبره محـذوف تقديره (ثابتان). كما أن إعراب (تمرا) مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره (زدني)[5].

ولا داعـي للإطالـة، وإن كـان بهـا، ترسيخ الأفكار، وحصول الفائدة فإن الحقيقة الواضـحة هـي أن المعانـي التي يريدها المتكلمون، تجعلهم يبنون تراكيبهم على حذف أحد عناصرها. وبناء على تقدير العنصر المحذوف تتعدد الأوجه الإعرابية.

---

(1) سيبويه الكتاب ١/١١٢، وابن يعيش شرح المفصل ٣/٢٣.

(2) يوسف، آية : ٨٢.

(3) سيبويه، الكتاب ١/٢٨٠-٢٨١.

(4) السابق، ١/٢٨١.

(5) ينظر السابق ١/٢٨١.

فالغايـــة من التراكيب اللغوية الإبانة وإيصال المعنى، أو الإفهام، فإذا فهم عن المتكلم بقوله "أكلت الطعام أنه أكل نصفه لم يحتج إلى البدل، وإن لم يفهم عنه، وأراد إفهام المخاطب إيـــاه لـــم يجد بدا من البيان أن يقول : بعضه أو نصفه أو نحو ذلك[1]. فالمعنى غاية المرسل بشتى أنواعه. المرسل المثقف والعادي، والعالم والشاعر والخطيب والجاهل. وباختلاف أنواع الرســـالة. وكثـــيرا ما يتعثر المستقبل في فهم مضمون العبارة، أو التركيب، أو النص فيسأل المرســـل عن المقصود. لذلك يتحرى المتكلّم الألفاظ المعبرة عن المعاني التي يريدها، ويربط بين هذه الألفاظ بطرق الربط المختلفة، ليكّون تراكيب لغوية متنوعة مخصوصة، تنقل ما يريد مـــن معانٍ للآخرين، والعرب في ما عرف عنها وفي ما أُخذ عنها، وفي ما تصرفت فيه من مذاهب الكلام كانت عنايتها بمعانيها قويّة.

والمعـــنى – كمـــا قـــال الباحث غير مرة –هو الأساس في بناء التراكيب حتى على الأصـــل الأول الذي جاءت عليه، دون حذف، أو تقديم وتأخير، فحرف النداء ينقل الجملة من الخـــبر إلى الإنشاء، أي تتحول الجملة الخبرية أنادي، أو أدعو خالداً إلى جملة إنشائية، ولذا يحـــذف الفعـــل، ويسد مسده حرف النداء، ويأتي متصدراً الجملة، كما تأتي حروف وأسماء الاستفهام، في بداية الجملة، لأنها تنقل معنى الجملة من الخبر إلى الاستخبار، والفاعل لا يتقدم علـــى الفعـــل إلا ويتحول من الفاعلية إلى الابتداء فيصير (مبتدأ مرفوعاً)، وفرق في المعنى كبير بين المبتدأ والفاعل، وما تقديم الشيء في العربية إلا لأغراض بلاغية ودلالية.

والمعـــنى هو محور وعماد بناء التراكيب اللغوية، وإعرابها الإعراب الذي يبين عن ذلك المعنى المراد، ولهذا قالت العرب : "إن زيدا ظريفٌ وعمرو.." فعمرو يرتفع من وجهين .. أحدهما حَسَن والآخر ضعيف. أما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى

---

[1] ابن جني، الخصائص، ٢/٤٥٢.

إنّ زيــدا ظريف. زيدٌ ظريف، وإنّ دخلت توكيداً[1]. ولأن الأول هو الآخر (أي زيد وظريف شخص واحد. بذلك جاز حمل (عمرو) على الابتداء ويقدر له خبر دلّ عليه الخبر السابق.

وأمــا الوجه الضعيف فأن يكون (عمرو) محمولاً على الاسم المضمر في الظريف، فــإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : إن زيداً منطلق هو وعمر[2]. فكلمة ظريف صفة مشبهة تحــتمل ضــميراً مســتتراً فيها، لذلك يجوز عطف عمرو على الضمير المستتر في الصفة المشبهة بعد إبرازه.

وإن شــئت – مــتكلما أو باحثا – جعلت الكلام على الأول، فقلت : إن زيدا منطلق وعمــراً ظــريف. أي عطفت على اسم إن المنصوب بالنصب. فحملته على قوله عز وجل: **"ولــو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ، والبحرُ يمده من بعده سبعةُ أبحر ما نفدت كلمات الله"[3].**

وقــد حملــه قــوم على الرفع فالواو واو الحال على معنى كأنه قال : ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام (والبحر هذا أمره أو في هذه الحال، ما نفدت كلمات الله[4].

أورد سيبويه لكلمة البحر قراءتين الأولى النصب، وعده معطوفا على اسم إن (ما) في أول الآية الكريمة. أما الرفع فعلى أن الواو للحال. ويرى الباحث أن المعنى في نصب البحر عطفــاً على اسم إن.. هو لو أن أشجار الأرض كلها أقلام، والحبر بحر مُمَدّ بسبعة أبحر ما نفدت كلمات الله.

أمــا المعنى في النصب فهو لو أن أشجار الأرض أقلام، والحبر بحر في حالة كونه ممدوداً بسبعة أبحر ما نفدت كلمات الله. والله وحده يعلم.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/١٤٤.

(2) السابق، ٢/١٤٤.

(3) لقمان، اية : ٢٧.

(4) سيبويه، الكتاب ٢/١٤٤.

ويؤكـد العلماء المعاصرون أهمية المعنى، وأثره، في بناء الجمل والتراكيب، وعلى سـبيل المثال : يتساءل الدكتور شكري محمد عياد عن علاقة الأشكال اللغوية بالفكر، وعندما تُنظمُ الجملة بحسب مقاييس النحو، ويؤكد "أن أشكال الكلام – صور التراكيب – تتبع أغراض المتكلم"[1]. وأشكال الكلام تعني طرق الصياغة، وطرق التأليف.

لذلك يعد التصرف الشديد في بناء الجمل والعبارات والتراكيب بتقديم أو تأخير بعض العناصـر، والوصل والفصل، والقصر والحصر، والحذف والإضمار وغير ذلك "حتى تكون العبارة صورة صادقة لما في النفس من المعاني، ولما في الوجدان من تصور.."[2].

واهـتمام العلماء بالمعنى ناشيء عن اهتمام العرب الذين تكلموا اللغة، وبنوا تراكيبها حسـب المعانـي في عقولهم. ولاهتمام العرب بالمعاني أصلحت ألفاظها "لأن الألفاظ للمعاني أزمّة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها محصلّة"[3]. والحرص على المعاني دفع العـرب إلى العناية بألفاظها وتثقيفها وإصلاحها ومن إصلاح اللفظ قولهم (كان زيدا عمرو). يقول ابن جني "اعلم أن أصل هذا الكلام : زيدٌ كعمرو ثم أرادوا توكيد الخبر، فزادوا فيه إنّ. فقالوا إن زيداً كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلامـاً أن عقد لكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر إنّ، لأنه ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا كأن زيداً كعمرو[4].

وبعبارة موجزة إن المعاني المختلفة، جعلت العرب يبنون تراكيب بصور مختلفة تُعبّر عـن تلك المعاني، فالإعلام والإخبار العادي.. بصورة (زيد كعمرو)، والتوكيد بزيادة إن في

---

(1) شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي. ص٧.

(2) شكري محمد عياد، مبادئ علم الأسلوب العربي ، ص ٣٠.

(3) ابن جني، الخصـائص. ٣١٢/١.

(4) السابق، ٣١٧/١.

أول التركيـــب، ومعنى المبالغة في توكيد التشبيه بإدخال الكاف على التركيب مع تغيير حركة همزة إن إلى أن.

يؤمـــن ســـيبويه أن تراكيـــب العربية، لا بدّ أن تجيء على هيئة مخصوصة، حسب مقتضيات قواعد محددة. هذه الهيئة هي الأصل التركيبي الذي سماه العلماء المعاصرون (بنية أساسية مفترضة، وهي تمثل الصورة النظرية للجملة)[١]. وهذه البنية الأساسية ذات تراكيب لغوية تكون القاسم المشترك الأعظم للاستعمالات المختلفة في اللغة العربية. وهي محدودة جداً بالقـياس إلى التراكيب الممكنة. لأن القائل يَتَمَتعُ بحرية واسعة في تشكيل الجملة اعتماداً على خاصية الإعراب[٢].

وبـناءً علـى الحـرية المـتاحة فإن القائل يستطيع إنتاج ما لا حصر له من الجمل والتراكيـب –حســب قوانين اللغة والنحو أفقياً ورأسياً– وعندما تجيء جملة حذف منها أحد عناصرها كان سيبويه يقدر العنصر المحذوف بالنظر إلى الأصل التركيبي.

كما يتضح أن للعامل أثراً كبيراً في مسائل الحذف المختلفة. نحو حذف الفعل وفاعله أو حـذف الفعل وبقاء فاعله. أو حذف حرف الجر، أو حذف المبتدأ، أو إضمار أنْ مما يؤكد الـتداخل بيـن المعـنى والعامل والمعمولات والإعراب والحركة الإعرابية .وهذا يجلّي أثر المعنى في بناء التراكيب وإعرابها. وفي تقدير المحذوف المناسب كما في حذف الفعل في مثل قوله تعالى : "**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره**"[٣]. ونحو : "**إذا السماء انشقت**"[٤].

ويكون إعراب (أحد) و (السماء) في التركيبين القرآنيين الكريمين فاعلاً لفعل محذوف وجوبــا يفسره الفعل الواقع بعدهما. ويدل تقدير فعل بعد أداة الشرط (إذا) على تركيز وعناية

---

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية ص٩٤. ١٩٠.

(٢) د. شكري محمد عيّاد. مبادئ علم الأسلوب العربي ط١،٩٩. ص٥٧.

(٣) التوبة، آية : ٦.

(٤) الانشقاق، آية : ١.

بالحدث وبالفعل نفسه. وذلك لغرابة معنى أن يستجير أحد من المشركين بالمؤمنين. وأن تنشق السماء انشقاقا، لهذا يعد تقدير فعل بعد أداة الشرط تأكيدا لمعنى الحدث والفعل، وهو معنى استجارة المشرك، وانشقاق السماء، ثم يأتي الفعل بعد الاسم فيؤكد معنى الفعل المقدر. (بينما لو أعرب الاسم بعد أداة الشرط مبتدأ فليس فيه مثل هذا المعنى من التأكيد) [١]. والتزام العربية بالفعل بعد أدوات مخصوصة يدل على (ذوق اللغة العربية الخاص في بناء تراكيبها) [٢]. لأن الأصل في بناء الجملة الفعلية في العربية الفصيحة هو فعل ففاعل فمفعول به.

وإذا حذف الفعل – وبقي الفاعل – فيقدر الفعل وذلك إذا وقع الفاعل بعد أداة تختص بالأفعال، أو يغلب دخولها عليها كأدوات الشرط نحو : (إن اللهُ أمكنني من فلان) لأنك تضمر الفعل لأن الفعل أولى[٣].

وعرض سيبويه لكل أنواع الحذف الذي جاء في تراكيب العربية في الكتاب وعلل الحذف بكثرة الاستعمال. واستغناء بما بقي بعد الحذف عن المحذوف كاستغنائهم بـ (إمّا لا) عن قولهم. افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره. ولكنهم حذفوا – افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بـ هذا (إمّا لا)[٤]. لأن العرب قد يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا[٥]. فدلالة كثرة الاستعمال أدت إلى بناء التركيب ليصير رمزاً تكثيفياً لتركيب كبير، حُذِفَ وكثف على شكل (إمـا لا) ليسد مسد فعل الشرط وجوابه. ليضفي على المخاطب معنى التقصير وعدم الاهتمام بالعمل وإنجازه. كما يضفي على المتكلم معنى الحرص على المخاطب. وتركيب (إمّا لا) يُذَكر بالتركيب : إن كنت لا تجاهد بالنفس فجاهد بالمال، إما لا.

---

[١] د. محمد عبد القادر هنادي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم.

[٢] د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي. ص٢٥٣.

[٣] سيبويه، الكتاب ١/١٠٠. وينظر د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي. ص٢٤٩.

[٤] السابق، ١/٢٩٤-٢٩٥، ٢/١٢٩.

[٥] السابق، ١/٢٥، ٣/١٢١.

كمــا يــرى ســيبويه استغناء العرب بقولهم : اللهم غلاماً عن قولهم : اللهم هب لي غلاماً[1].

ويحــذف المضاف إذا لم يلتبس على المخاطب. وكان الكلام مفهوماً وينوى المضاف في التركيب كما في قول أبي دؤاد الإيادي[2].

أكُــلَّ امــرئٍ تَحْســبِيْنَ امْــرَءاً وَنَــارٍ تَوَقَّــدُ بِاللّــيلِ نَــارَا

فالشــاعر حذف المضاف ونواه في التركيب. فظل أثره ماثلاً في مجيء نارٍ مجرورة بإضــافة كل إليها. والذي سوّغ هذا الحذف الاستغناء بكل الأولى عن كل الثانية، ولقلة التباس ذلــك علــى المخاطب (فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب) [3]. وجاز هذا كما جاز في قولك : ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه. وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه. فكما جازَ في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه. وتفريقه أن تقول : ما مــثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك ومثل ذلك في جمع الخبر. ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك[4].

فحذف المضاف يعتمد على مشيئة المتكلم بناء على أنظمة التراكيب في العربية. ولكن مشيئة المتكلم تعتمد على المعنى.

وتقــول : ما كلُّ سوداء تمرةٌ، ولا بيضاءُ شحمةٌ[5]. فالقائل رفع شحمة على أنها خبر المبــتدأ بيضــاء، ولــو شاء نصب شحمة على أنها خبر لا العاملة عمل ليس، وحذف اسمها وتقديــره (كــل). وجاءت بيضاء مجرورة لأنها مضافة إلى المضاف المحذوف المنوي (كلّ)

---

[1] سيبويه الكتاب ٢/٣٠٩.
[2] السابق، ١/٦٦. والإسفراييني كتاب فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة. ص٧٨.
[3] السابق، ١/٦٦.
[4] السابق، ١/٦٦.
[5] السابق، ١/٦٦.

كـأن القـائل أظهر (كلّ) فقال : (ولا كلُّ بيضاء)[١]. وعلى ما سبق يجوز في بيضاء وجهان إعرابيان الرفع اسم لا. أو الجر على أنها مضاف إليه مجرور لكل المحذوفة.

أمـا حـذف المضـاف وإقامـة المضاف إليه مقامه، فيأخذ حُكْمَه الإعرابي وتحوّل المضـاف إليه من حالة الجر إلى الرفع خبرا لمبتدأ. نحو الليلة الهلالُ، والتقدير : الليلة رؤية الهلال. فلما حذف (المضاف رؤية) ارتفع الهلال خبرا للمبتدأ (الليلة). وتغيّر الحكم الإعرابي للكلمـة مـن المجـاز. كما أن مسوغ الحذف توقع حدوث أمرٍ، لأنهم يتوقعون رؤية الهلال. وينـتظرونها. فدلالة الحال الحاضرة دالة على معنى المضاف[٢]. وقد أفاد الكلام رؤية الهلال يقيناً.

وتَحُول الكلمة من حالة إعرابية إلى أخرى. ومن حكم إعرابي كان لها إلى حكم آخر، لـيس هو بحقيقة فيها من المجاز[٣]. كما يكتسي المضاف إليه إعراب المضاف المحذوف في نحـو (واسـأل القرية) [٤]. وبنو فلان يطؤهم الطريق. وعلل سيبويه هذا الحذف بالاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار لِعلْم المخاطب[٥]. والحذف إيجاز، والبلاغة في الإيجاز. والإيجاز أدعـى للحفظ. والعرب يلجأون إلى الإيجاز حتى يحفظ عنهم[٦]. كما أن في الحذف دعوة من المتكلم للسامع حتى يشارك في تكملة الكلام. وفي هذا استدعاء لأعمال الفكر، وحصر الذهن.

وفسـر سـيبويه حذف المبتدأ لوجود آيةٍ تدل عليه. (وذلك أنك رأيت صورة شخصٍ فصـارت الصـورة آيـة على معرفة الشخص. فقلت : عبد الله وربي) [٧]. فالصورة أمارة

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/٦٦.

[٢] الصيمري، التبصرة والتذكرة ١/١٠٣.

[٣] عبد القاهر الجرجاني أسرار البلاغة ص٣٦٢.

[٤] يوسف، آية : ٨٢ .

[٥] سيبويه الكتاب ١/٢١٢.

[٦] ابن جني، الخصائص ١/٨٣. بتصرف.

[٧] سيبويه الكتاب ٢/١٣٠.

وعلامة تجيز إضمار المبتدأ، وتغني عن ذكره، ومن الأمارات التي تجيز حذف المبتدأ أن تسمع صوتاً فتعرف صاحب الصوت، لأنه أية لك على معرفته فقلت : زيدٌ وربي. أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً فقلت : زيد، أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت : العسلُ[١].

هذه العلامات تدخل في مجال خبرة الحواس، وتغني عن ذكر المبتدأ. كما أن الحديث عن شمائل شخص (فيصير الحديث آية لك على معرفته فتقول : عبد الله، كأن رجلا قال : مررت برجل راحم للمساكين، بارٌ بوالديه، فقلت : فلان والله[٢].

هذا هو استكناه التراكيب. والإحاطة بأسرارها والظروف المحيطة بها. وظروفها وملابساتها. والمزج بين عناصر غير لغوية وعناصر لغوية ليتم الكلام، وتتم فائدته ومعناه. وما ذكره سيبويه من وجود آية أنه يسد مسد ذكر المبتدأ يستعمل في أيامنا هذه. فعندما نسمع صوت إنسان نعرف اسمه نقول : خالد أي هذا خالد. لأن دلالة الصوت أغنت عن ذكر المبتدأ.

كما فسر سيبويه أسباب حذف المبتدأ بقيام قرينة كقول المستهل : (الهلالُ والله)[٣] وهنا جاز حذف المبتدأ لدليل حالي. لأن الناس يترقبون الهلال. فعندما يقول القائل : الهلالُ. يكون قد حذف المبتدأ وتقديره ذاك أو هذا[٤]. ويحذف المبتدأ لوجود قرينة لفظية تدل عليه إذا قال قائل كيف أنت؟ قلت : صالح. فتحذف المبتدأ وتقديره : أنا صالح.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١٣٠/٢.

(٢) السابق، ١٣٠/٢.

(٣) السابق ١٣٨/١. والاستراباذي شرح الكافية ١٧٠/١.

(٤) السابق ١٣٨/١، والسابق ١٧٠/١.

ويحذف اسم كان، إذا وجد في السياق اللفظي ما يدل عليه، كما في قول العرب : (من كذب كان شراً له) يريد كان الكذب شراً إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب، لقوله : كذب في أول حديثه[١].

فوجود دليل لفظيّ أو مقامي، وعلم المخاطب تجيز حذف أحد عناصر التركيب اللغوي.

ومن الحذف الذي يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية، حذف حروف الجر وعدم نيتها في الكلام. وقد ذكر هذا فيما أصله الجر ويجوز فيه الرفع والنصب. أما حذف حرف الجر وإبقاء عمله فقد ناقشه سيبويه[٢]. ومنه ما يجوز فيه وجهان إعرابيان نحو قول امرئ القيس[٣]:

وَمِثْلِكِ بِكْراً قَدْ طَرَقْتُ وثَيِّبْاً فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ

ويجوز في كلمة (مثل) الجر بحرف الجر المحذوف مع إبقاء عمله. ويجوز نصبها مفعولاً به مقدما للفعل الذي بعده (طرقت)[٤].

ويُفسر سيبويه حذف حروف الجر، وإبقاء عملها، بكثرة الاستعمال إلاّ أن سيبويه ينبه إلى أن كثرة الاستعمال ليست سبباً قياسياً يَطَّرِدُ مَعَه الحذف دائماً. وإنما هو سماعيّ. أي موقوف على النقل عن العرب. أي كلّ ما وقع فيه الحذف على هذه الشاكلة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال. وهنا يبدو سيبويه لغوياً وصفياً تفسيرياً[٥].

---

[١] سيبويه الكتاب ٢/٣٩١.

[٢] السابق ١/٢٦٣، ٢/١٦٢-١٦٤ ٣/١٢٨.

[٣] السابق ٢/١٦٣.

[٤] السابق ٢/١٦٤.

[٥] د. طاهر سليمان حمودة. ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ. ص٣٣.

إنّ إضمار اسم كان وليس وكاد يجعل الاسم الذي بعدهن مرفوعاً على أنه مبتدأ، مع أنـــه كان خبرا لهن. لأنّ الإضمار فيهن (أن يليهن اسمان مرفوعان. ويعربان مبتدأ وخبرا).

وعلى إضمار اسم ليس جاء قول حميد الأرقط [1].

فأصْـبَحُوا والـنَّوى عَالــي مُعَرَّسِـهِمْ ولَـيْسَ كُـلُّ الـنَّوى تَلْقَــى المَسَـاكِيْنُ

حيــث جاءت كلمة كل منصوبة، لأنها ليست محمولةً على ليس. لأن (كلّ) لو حملت علـــى لـيس ولا إضمار فيها، لوجب الرفع في (كل) ولكنها جاءت منصوبة حملا على الفعل المــتأخر (تلقــي). كما أنه لا يجوز أن يحمل المساكين على ليس، وقد قدمت (كلّ) الذي يلي لـيس، وجعلته منصوبا بـــ تلقي. وكان وليس له يليهن منصوب بغيرهن. لأن ليس وكان وما جــرى مجــراهما تعملان الرفع والنصب، فلا يجوز أن يليهما إلا شيء يعملان فيه، أو في موضـــعه[2]. وعلى هذا فإن اسم ليس مضمرٌ فيها تقديره الأمر أو الشأن. كأن الشاعر قال : وليس الشأن، أو الأمر. وخبر ليس الجملة الفعلية (كل النوى يلقى المساكين).

ومثل ما سبق من إضمار اسم كان في قول العجير[3].

إذا مــتُّ كــانَ الـنَاسُ صِـنْفان شامِتٌ وآخَــرُ مُثْــنٍ بــالَّذي كُنْــتُ أصْــنَعُ

والتقدير علىّ (إضمار اسم كان) [4]. كان الأمر الناس صنفان. فالناس مبتدأ. وصنفان خبر. والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان.

ومــنه قول بعضهم : كان أنت خير منه[5]. والتقدير كأنه قال : كان الأمر أنت خيرٌ منه.

---

[1] سيبويه الكتاب ٧٠/١.

[2] السابق ٧٠/١، وهامش رقم (٢).

[3] السابق، ٧١/١.

[4] السابق ٧١/١.

[5] السابق ٧١/١.

وقال هشام أخو ذي الرُّمَّةَ[١] :

هِـيَ الشِّـفَاءُ لِدَائِـي لَـوْ ظَفِـرْتُ بِهَا   وَلَـيْس مِـنْهَا شِـفَاءُ الـدَاءِ مَـبْذُولُ

وقال عمرو بن شأس[٢]:

بَنِـي أسَـدٍ هَـلْ تَعْلَمُـونَ بَلاءَنَـا   إذا كَـانَ يومـاً ذا كَواكِـبَ أشْـنَعَا

لـيس فـي قول هشام مبنية على إضمار اسمها وتقديره الأمر. وكذلك كان في قول عمـرو بن شأس مبنية على إضمار اسمها، وتقديره الأمر ويكون إعراب شفاء مبتدأ. ويكون إعراب مبذول خبرا، والجملة الاسمية في محل نصب خبر ليس.

ويقول سيبويه في البيت الثاني : وسمعتُ بعض العرب يقول : أشنعا، ويرفع ما قبله، كأنه قال : إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعا وقدروه على مجيء كان تامة.

أدرك سيبويه القواعد والضوابط التي تحكم بناء وطريقة تنظيم التراكيب اللغوية. لأن فـي العربـية أصـولاً تركيبـية يجب مراعاتها. وعندما ناقش سيبويه قول الشاعر مزاحم العُقَيْلِيّ[٣]:

وقَـالوا تَعـرَّفْها المَـنازِلَ مِـنْ مِـنَى   ومَـا كُـلُّ مَـنْ وَافَـى مِنىً أنا عَارِفُ

وتروى كلمة (كلّ) بالرفع والنصب. ويفسر سيبويه رواية الرفع على أن الشاعر لزم اللغـة الحجازيّـة في "ما" وأعملها عمل ليس، فرفع (كلّ) على أنه اسم "ما" مرفوع، وأضمر (الهاء) الضمير العائد من عارفٍ إلى كُلّ؛ لأن الأصل التركيبيّ أن يقول أنا عارفه لأنّه الوجه إذ لم يعمل عارف في كلّ. وهذا أحسن من التقديم والتأخير (لأن العرب قد يَدعون هذه الهاء فـي كلامهم، وفي الشعر كثيرا. أما أن يكون (كلّ) مفعولاً به مقدما لاسم الفاعل عارف، فهذا

---

[١] سيبويه، الكتاب ٧١/١.

[٢] السابق ٤٧/١.

[٣] السابق ٧٢/١، ١٤٦.

ليس من كلام العرب ولا يكاد يكون في شعرٍ) [١]. ورأي سيبويه يؤكدّ إدراكه النظام التركيبي في العربيّة.

ويجــوز أن يــرفع (كلاً) على أنه مبتدأ وجملة أنا عارف في محل رفع خبر المبتدأ كلّ[٢].

ومــن الحذف الذي ناقشه سيبويه وأدّى إلى تعدّد الأوجه الإعرابية. ما جاء في حديث شريف رواه البخاري في كتاب الجنائز وكتاب القدر، ورواه مُسْلم في كتاب القدر[٣]. والحديث هــو : (كــلّ مولــودٍ يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه وينصّرانه) [٤]. ويجوز فيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان، والنصب وجه واحد[٥].

فــأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون. والأبوان مبتدأن، وما بعدهما مبنيّ عليهما، كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يُهوّدانه ويُنصرّانه[٦].

وعلــى هــذا يُعْرب المولود اسم يكون وهو مضمر. الأبوان مبتدأ وجملة يُهوّدانه في محل رفع خبر. والجملة الاسمية (الأبوان يهوّدانه) في محل نصب خبر يكون.

ومن ذلك قول الشاعر من بني عبْس[٧] :

إذا مَــا المَــرْءُ كَــانَ أبُــوهُ عَــبْسٌ   فَحَسْــبُكَ مَــا تُــرِيدُ إلــى الكَــلاَمِ

وقال آخر[٨] :

---

[١] سيبويه الكتاب ٧٢/١. وينظر ١٤٦/١.

[٢] السابق، ١٤٦/١.

[٣] السابق، ٣٩٣/٢ هامش رقم (٤).

[٤] السابق ٣٩٣/٢.

[٥] السابق ٣٩٣/٢.

[٦] السابق ٣٩٣/٢-٣٩٤.

[٧] السابق ٣٩٤/٢.

[٨] السابق ٣٩٤/٢.

مَـتى مَـا يُفِـدْ كَسْـباً يَكُـنْ كُلُّ كَسْبِهِ   لَـهُ مَطْعَـمٌ مِـنْ صِـدْرِ يَـومٍ ومَأْكَلِ

والـتقدير في البيت الأول (كان المرء أبوه عبس) فالمرء اسم كان مضمر وأبوه مبتدأ وعـبس خبر. والجملة في محل نصب خبر كان. كما يكون التقدير في الثاني يَكُن الكسبُ كلّ كسبه له مطعم. فالكسب اسم يكن مضمر. وكل مبتدأ، وخبره الجملة الاسمية له مطعم. له خبر مقدم. ومطعم مبتدأ مؤخر. وجملة (كلُّ كسبه له مطعم) في محل نصب خبر يكن.

وأمَـا الوجه الآخر من وجهي الرفع فعلى أن تُعمل يكون في الأبوين. ويكون إعراب (أبـواه) اسـم يكون مرفوعاً. (وهما : مبتدأ مرفوع. وخبره ما بعده)[1]. من الاسم الموصول وصـلته (اللذان يهودانه. والفرق في المعنى بين المبتدأ واسم يكون كبير). كما أن الفرق في المعنى بين أن يكون المولود اسم يكون، أو يكون الأبوان.

أمـا وجـه النصب فعلى أن يكون هما ضمير فصل. لغواً له تأثير وله أثر في بناء التركيـب اللغـوي وإعرابه. فيجيء التركيب على بناء (حتى يكون أبواه – هما – اللّذين..) وعلـى هـذا البناء التركيبي يُعرب (أبواه) اسم يكون مرفوعاً. ويعرب (اللذين) خبراً ليكون منصوباً.

والعرب كما رأى سيبويه يُضمرون الرّافع والنّاصب والجار. تقول : وبلدٍ تريد، ورب بلـد. وتقـول زيداً، تريد عليك زيداً، وتقول : الهلالُ تريد هذا الهلالُ. فالهلال : خبر لمبتدأ محـذوف تقديره هذا. وتفسير ما سبق أن العرب إذا أعملت شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع[2].

يعمـل اسـم الفاعل عمل فعله، إذا كان فعله لازماً يرفع فاعلاً، وإذا كان فعله متعدياً يتعدى اسم الفاعل إلى مفعول به فينصبه. ومن شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله أن يكون مـنوّناً. وقد يحذف التنوين استخفافاً، ويظلُّ اسم الفاعل على بابه في العمل. وقد يكون مضافاً

---

(1) سيبويه الكتاب ٢/٣٩٤.

(2) السابق ١/١٠٦.

فيجوز العطف على المعنى[١]. تقول في هذا الباب : (هذا ضاربُ زيد وعمرو إذا أشركت بين عمرو وبين زيد في الجار وهو الإضافة؛ لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف، فيَمْتَنِعُ أن يشرك بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر ناصباً، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا، لأنه قال : ويضرب عمرا، أو وضاربٌ عمرا) [٢].

يجوز في عمرو وجهان إعرابيان. الجر عطفا على زيد المجرور بإضافة اسم الفاعل ضارب إليه. والنصب مفعولاً به على تقدير اسم فاعل منوناً أو على معنى اسم الفاعل فيكون التقدير ويضرب عمرا[٣].

ولــو قلــت : (هذا ضاربُ عبد الله وزيدا، جاز على إضمار فعل أي وضربَ زيدا. وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ. هذا ضربَ زيدا، وإن كــان لا يعملُ عمله فحمل على المعنى) أي يجوز نصب زيد مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره (ضرب) [٤]. على معنى اسم الفاعل ضارب. ويجوز جَرُّه عطفاً على عبد الله المجرور بإضافة اسم الفاعل ضارب إليه.

ويجوز في "عمر" وجهان : إعرابيان الجر والنصب في تركيب نحو : عجبتُ له من ضــرب زيــدٍ وعمروٍ، بجرّ عمرو عطفاً على زيدِ المجرور بإضافة المصدر (ضَرْب) إليه. ويجــوز أن يأتــي التركيــب : عجبتُ له من ضرب زيدٍ وعمراً. بنصب عمر. على معنى المصـــدر (ضَرْب) فتضمرُ ناصباً لعمروْ. فتقول عجبتُ من ضرب زيدٍ، ويضرب عمراً، أو ضرب عمرا[٥].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/١٦٤-١٦٩.

[٢] السابق ١/١٦٩.

[٣] السابق ١/١٦٩.

[٤] السابق ١/١٧٠.

[٥] ينظر السابق ١/١٩١.

وعليه قول رؤبة[1] :

قَـــدْ كُنْـــتُ داينْــتُ بهَـــا حَسَّـــانَا مَخَافَـــــةَ الإفْــــلاسِ واللَّـــــيَّانَا

يُحْسِـنُ بيــعَ الأصْـلِ والقِيانـــا

فـي بيت الشعر السابق يجوز في كلمتي (الليانا والقيانا الجر والنصب أما الجر فعلى أن اللَّيَّانا معطوفة على لفظ الإفلاس المجرور بإضافة المصدر مخافة إليه وأنّ ألقيانا معطوفة على لفظ الأصل المجرور بإضافة المصدر (بيع) إليه.

أمـا النصب فعلى أن اللَّيَّانا مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره وأن يخاف أو أن خفـت، على معنى المصدر (مخافة) وأنّ القيانا مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره وأن بعـت، أو أن يبـيع. على معنى المصدر بيع. ويجوز أن يكون نصبهما على حذف المضاف (مخافـة، وبـيع) وحلول كل واحدٍ منهما محل المصدر الذي كان مضافاً إليه. وأخذ حركته الإعرابية النصب وكأن الأصل مخافة اللَّيان، وبَيْع القِيان.

وعلّـل سـيبويه أسـباب حذف الكلام بالطول. كحذف الخبر من جملة القسم، وعائد الصـلة، وحــذف النون من الاسم الموصول. وحذف التنوين من بعض الأسماء، والنون من جمع المذكر السالم[2].

وعلّـل حذف خبر إن وما جرى مجراها بقوله : هذا باب ما يحْسنُ عليه السكوت في هــذه الأحـرف الخمســة لإضمارك ما يكون مستقراً لها[3]. فكأنّ حذف خبر إنّ وما جرى مجراها يعد من الفصاحة.

كما علّل بقاء الفعل المنفيّ في القسم على حاله التي كان عليها قبل القسم نحو : والله لا أفعل مع جواز حذف لا النافية لأن أبناء العربيّة يعلمون أن القسم على الفعل الموجب تلزمه

---

(1) سيبويه، الكتاب، ١/١٩١-١٩٢.

(2) السابق، ١/٨٧، ١٨٦، ١٨٧، ٢/٣٨. وينظر الزجاجي الجمل ص٨٩. وابن يعيش شرح المفصل ٩/٩١.

(3) السابق، ٢/١٤١، ١٣٦، ١٤٢، وينظر دلائل الإعجاز ص٣٠٤.

اللام والنون، فإذا جاء الفعل المقسم عليه خالياً منهما في الكلام عُلِمَ عندهم أن الفعل منفي[1].
وهــذا الحــذف مــراد في المعنى. وسببه يعود إلى علم المخاطب بكيفية بناء الكلام. وسبب الحذف هو أن المخاطب يعلم ويدرك المقصود بالكلام، لأنّ الكلام واضح ويخلو من اللّبس.

ويرى سيبويه كما يرى الخليلُ أنّ علم المخبرِ، لأيّ شيء وضع الكلام يؤدي إلى أن العــرب يبــنون التراكيب اللغوية على حذف الجواب في كلامهم. لأن العرب في مثل هذا – الخبر – الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام[2].

وهذا يؤكد أن علم المخاطب – عند سيبويه – أصل من أصول بناء الكلام والتقعيد له. فــالكلام يوضــع لغاية ومعنى. وعلم المخاطب بالغاية والمعنى سبب يؤدي إلى حذف بعض أجزاء التراكيب. لأن المخاطب يعلمه. وما فائدة ذكر شيء يعلمه المخاطب.

ويذكــر سيبويه أن الخليل يرى أن رُبَّ لا جواب لها لعلم المخاطب بجوابها في قول الشاعر الشمّاخ :

وَدَوِّيَّــةٍ قَفْــرٍ تَمَشّــى نَعامُهــا كَمَشْــيِ النَّصــارَى فــي خِفافِ اليَرَنْدَجِ

وقــال سيبويه تعقيبا على بيت الشعر : وهذه القصيدة لم يجيء فيها جواب لرُبَّ، لعلم المخاطب أنه يريد قطعتها وما فيه هذا المعنى[3].

وفــي كــلام سيبويه على مجيء رب في القصيدة لا جواب لها. تأكيد على أن نظر الــنحاة العرب لم يكن فقط في الكلمة المفردة وعلامة الإعراب وتفسيرها، وإنما كان نظرهم شمولياً، ولكن الوقوف عند الكلمة المفردة أحياناً مطلب لغوي.

---

(١) ينظر سيبويه ٣/١٠٥.

(٢) ينظر السابق ٣/١٠٣ – ١٠٤.

(٣) ينظر السابق ٣/١٠٤.

الفصل الثاني

الرتبة

الرتبة

يتعامل ابن اللغة مع الألفاظ، فيختار منها ليؤلف جملا وتراكيب، تقوم فيها الألفاظ، بوظائف، تكتسب بها معاني جديدة لأن "الألفاظ تُعْرَف معانيها عن طريق ضم بعضها إلى بعض[١]" وعن طريق ضم الألفاظ تحصل الفائدة. فترتيب الألفاظ على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة[٢]" هو الذي يكون فيه المعنى. هذا الترتيب الظاهر مبني على ترتيب المعاني في النفس، وعلى تنظيمها في العقل، ولهذا خصصت العرب، في كلامها أماكن محددة لبعض أجزاء الكلام. فهناك ماله حق الصدارة، ومن حق المسند إليه أن يسبق المسند في الأصل التركيبي، ومن حق الفعل أن يسبق الفاعل، وأن يتأخر عنهما المفعول. ليتحدد بذلك الحدث، ومن قام بالحدث، ومن وقع عليه الحدث. وحق المضاف أن يسبق المضاف إليه، لأن المضاف إليه داخل في المضاف، ومن حق الموصوف أن يسبق الصفة، والموصول الصلة، وغير ذلك من أصول ترتيب الكلام في النطق، على أساس ترتيبها في النفس والعقل معا. كل ذلك مضاف إليه المعاني المتوخاة لدى المتكلم، يؤدي إلى بناء نماذج تركيبية لا حصر لها. كأنها ناتجة عن "دارة" نظمية، تبدأ بترتيب الحروف، أي تواليها في النطق، فتنتج بذلك الكلمة، وهذه الكلمة تقف بجوار كلمة أخرى.. وأخرى. وهذا الوقوف مرتب حسب ترتيب المعاني في النفس.. فتلفظ الجملة المنطوقة.. [٣]. وتترتب على ذلك الأساس ألفاظها.

فالمتكلم يتأثر عند اختيار كلماته ليضم كلمة إلى كلمة، ويضعها في أماكنها المخصصة لها من التركيب، بالمعنى الذي يريد نَقله أو التعبير عنه، وبالسامع الذي يوجه إليه المعنى المقصود من التركيب، والحدث الكلامي نفسه. وجميع الظروف المحيطة به، كالمقام مثلا،

---

[١] عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز، ص١٢١.

[٢] عبد القاهر الجرجاني. أسرار البلاغة، ص٢.

[٣] محمد خليل محمود الخلايلة، بنائية اللغة الشعرية عند الهذليين، ص١٤.

وقديمــا قالــت العرب: لكل مقام مقال. والحالة التي يكون عليها المتكلم والمخاطب.. فيرتب كلماته لتبين عن ذلك المعنى، ومن هذا الترتيب تنشأ علاقات نحوية، فيكتمل الإعراب، وتظهر الحــركات. وحيــن النظر في بعض التراكيب التي جاءت على نمط صورتها الأساسية دون تقديــم أو تأخــير، يوجد أن أمن اللبس في الجملة الاسمية تلزم المتكلم، بناء مفردات تركيبه اللغــوي، علــى تقديم المبتدأ أو تأخير الخبر، وبذلك لكي يعرف السامع -كما يعلم المتكلم- المقصود بالحكم، ولكي يعلم المحكوم عليه، من المحكوم به.

ويخــتلف ترتيــب مكونات التركيب اللغوي، باختلاف المعنى والغرض الذي يبتغيه المــتكلم. فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف السامع اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأراد المتكلم أن يعرفه ذلك: قال له: زيد أخوك. ولا يصح أن يقول أخوك زيد.

أمــا إذا عرف أخاه، ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأراد أن يعينه عنده قال: أخوك زيد، ولا يصح أن يقول له: زيد أخوك[1]. وهذا من مقتضيات أسس بناء التراكيب، في منطق اللغــة العربــية اللغوي. وذلك أن يبدأ بالمعرفة، حتى يفيد الإخبار عنها. لذا يقول الباحث إن الترتيب الأصلي للكلمات يكون لمعنى، كما أن الخروج عن ذلك الترتيب، يكون لمعنى أيضا. فــإذا أراد المــتكلم معــنى التوكيد، ونفي الحيرة عن السامع، بني كلامه، على تقديم المبتدأ. وإدخال لام الابتداء عليه نحو: لعلي مجاهد[2].

ومــن المعاني التي تؤثر في بناء التراكيب، وإعرابها، وتجريها على نسق محدد من الترتيــب بيــن مكوناتها، وتوجب تقديم المبتدأ على الخبر اقتران الخبر بـــ (إلا) وإنما نحو: " **وما محمد إلا رسول**"[3].

وهــذا أسـلوب مــن الأساليب التي يشترك في تشقيق معانيها البلاغة والنحو. فالآية الكريمة أسلوب قصر وحصر، وفيها معنى حصر المبتدأ في الخبر، أي حصر محمد -صلى

---

[1] د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص٨٤.

[2] السابق، ص ٨٥.

[3] آل عمران / ١٤٤.

الله عليه وسلم- في الرسالة. ولهذا يجب أن يتقدم المبتدأ لئلا يلتبس المحصور فيه، وهو الخبر هنا، بالمحصور وهو المبتدأ. والحصر معنى من المعاني التي يريدها المتكلم أثناء بنائه تركيبه اللغوي.

كمـا أن الـنظام اللغوي والنحوي، في العربية، لا يبيح في مثل ذلك المعنى أن يتقدم الخبر، لأنه إن أباح هذ تقديم الخبر، لا نعكس المعنى المقصود، ولأشعر حينئذ، أن المبتدأ هو المحصور فيه، وأن الخبر هو المحصور، أي "عكس المعنى"[1].

يتميز الكلم في اللغة العربية، بأن لكل كلمة مكانا في التركيب. ويكون للنحو أثر كبير فـي تحديد مكانها، وتحديد كيفية استخدامها. وتحديد وظيفتها. ويتوقف هذا على نوع الكلمة. هل هي اسم أم فعل أم حرف؟. وهل تقوم بوظائف الأسماء أم الأفعال أم الحروف؟. فالأسماء مـثلا يمكـن أن تقوم بوظيفة المبتدأ، أو الفاعل أو المفعول به، أو المنادى، أو المجرور، أو الـبدل أو التميـيز أو الحـال، أو الصفة، أو نائب الفاعل، وغير ذلك من الوظائف النحوية الأخرى. وهذا التوزيع لا يكون عشوائيا، بل يعتمد على المعنى اعتمادا كليا أو كبيرا، إذ لكل كلمـة معـنى، والمعـنى يؤثر في التوزيع النحوي، بل إن المعنى هو المحور والأساس في الـتوزيع النحوي، إذ المعنى هو الذي يحدد الوظيفة النحوية للكلمة من حيث نوعها، إذا كان اسما أو فعلا أو حرفا. " فالمعنى يحدد الوظيفة النحوية للكلمة، والوظيفة النحوية تحدد التوزيع النحوي للكلمة في الجملة"[2] أو التركيب. ولكل لغة من اللغات نظام خاص في ترتيب كلماتها بشكل أفقي مراعاة لمبدأ التوزيع بين الكلمات، حتى تتكون الجملة الواحدة، أو الجمل المتعددة، والتراكيـب المتـنوعة، حسب المعنى المراد. ومن مسلمات اللغة العربية أنها لا تقبل الإسناد القـائم بين فعلين. مثل "هجر، خاصم" إذا أردنا بـ "هجر" الحدث الهجر. وأردنا إيقاعه على خاصـم الحدث الدال على المخاصمة في زمن مضى. بينما تقبل في مواقف مخصوصة مثل

---

[1] د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص٨٤ – ٨٥. وينظر: د. محمد يوسف حَبَلَّص البحث الدلالي عند الأصوليين، ص٢٩-٣٢.

[2] د. محمد علي الخولي، علم الدلالة، ص١٩٠.

هذا التعبير "كتب رَحمَ". إذا أردنا بـ كتب حدث الكتابة.. و بـ رحم " اللفظ". وبهذا يتضح أن اللغـة نسق لا يعترف إلا بترتيبه الخاص"[١]. وهذا يدل على أن معاني الكلمات ووجودها لا يتحقق إلا مـن خلال علاقتها مع الكلمات الأخرى ضمن نظام معين بما فيه من قيم تبادلية، وتوزيع، وترتيب معين، وبهذا نحصل على المعنى المراد في التعبير اللغوي.

وكان لعبد القاهر الجرجاني معالجات، ونظرات صائبة في فائدة الكلام، ومعانيه التي لا تـتأتى ولا تتضح. وتكاد لا توجد في الألفاظ إلا بعد أن " تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمـد بها إلى وجه دون وجه من التركيب، والترتيب"[٢]. فخصوصية الترتيب، وخصوصية النسـق يبيـنان الفائدة، ويحققان الغاية، ويوضحان المراد. ويحصل المعنى من الترتيب على طـريقة معلومـة، وهـذا الترتيـب يضع الألفاظ حسب أقسامها، ويحصل منه على صورة مخصوصـة من التأليف، والترتيب. وهذا الترتيب يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة فـي الـنفس، المنتظمة فيها على قضية العقل. فالألفاظ خدم المعاني، والمتصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها"[٣].

ولو أراد متكلم بناء تركيب ما، كأن يشترط سببا لحصول جزاء عليه. يفكر في عقله فـي المعنى الذي يريده، ثم يلبس هذا المعنى اللفظ الذي يحقق له هذا المعنى، ويُرتب كلماته ترتيـبها النحوي حسب مقتضى المعنى. وكما قال الباحث: الإنسان يفكر لغة، وينطق بالألفاظ فكرا ومعنى. وبناء على ما ذكر فإن التركيب المنطوق سيُحقق الصورة الذهنية المجردة عند المتكلم فيخرج تركيب الشرط مثلا.

لـو صالحتني ليلى أكرمتها". أو إن قَدَرَتْ ليلى أحاسيسي حلقت بها في الآفاق" أو " متى مدت يدها للصلح أطر إليها بالقلب فرحا".

---

[١] منذر عياش، اللسانيات والأسلوبية، ط١، ص٨٥.

[٢] عبد القاهر الجرجاني. أسرار البلاغة، ص٢.

[٣] ينظر السابق ، ص ٣ ، ٤

يلاحظ من الأمثلة السابقة أنها رتبت بطريقة مخصوصة، وأنها رتبت في النطق حسب ترتيب المعاني في النفس أو العقل. وأن المعنى الذي يسعى المتكلم إلى إيصاله إلى السامع هو الذي دفعه إلى بناء تلك التراكيب على تلك الصورة. وتقتضي طبيعة النظام اللغوي العربي أن أدوات الشرط يليها الأفعال. ولو وليها الاسم في بعض التراكيب، لقُدِّرَ الفعل بين الأداة والاسم الذي يليها. كما في قول العرب: لو ذات سوارٍ لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوارٍ لطمتني. لأن مجيء الفعل بعد إن ولو واجب. ولا بد منه[1]. هذا هو النسق الخاص باللغة الذي تقتضيه المعاني التي يريدها أبناؤها.

إن اختلاف المعاني التي يريدها المتكلم تؤدي إلى اختلاف وتغيير في ترتيب وحدات الكلام. فالمعنى في تركيب مرتب على تقديم الفعل يختلف عن معنى التركيب نفسه، مرتبا على تقديم الاسم. (لأن هذا يعني اختلاف في ترتيب وحدات الكلام. واختلاف العلاقة بينها يعني اختلاف المعنى) [2]. فالتركيب (اسكتي يا ليلى) وهو تركيب فعليّ يفيد معنى التركيز على الحدث، وهو السكوت. بينما يكون المعنى هو التركيز على الشخص في نحو : يا ليلى اسكتي. لتسكت ليلى خاصة ولا يقصد غيرها بالسكوت.

والقول بالتقديم والتأخير يعتمد على فكرة البنية الأساسية للجملة، فلا يمكن الحكم على عنصر ما، في الجملة بأنه مقدَّم من تأخير، أو مؤخر من تقديم، إلاّ إذا كانت البنية الأساسية للجملة تحكم بوضع هذا العنصر، أو ذاك في موضع معين أو رتبة معينة. وهذا ما يعبّر عنه النحاة بالرتبة، فرتبة المبتدأ التقديم ورتبة الخبر التأخير[3]. وتتغير هذه الرتبة فيأتي الخبر

---

[1] الزمخشري، المفصل في صفة الإعراب ، ص ٤٤٤. ط١ ١٩٩٣. وبذيله المفضل في شرح أبيات المفصل.

[2] ينظر د. شكري محمد عياد، اللغة والإبداع. ص٣٣.

[3] د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية. ص١٩٤.

مقدماً والمبتدأ مؤخراً بالنظر إلى الرتبة المقررة. وهذا التغيير سببه المعنى، فالمعاني تعلم على كل حال من ترتيب الألفاظ ومن الإعراب"[1].

ويرى معظم النحاة أن رتبة الفاعل هو التأخر عن فعله؛ (لأن الفاعل جزء أو كالجزء من فعله) [2]، كما أن الفعل عامل في الفاعل. ويجب الرعاية في الترتيب بين الفعل ومعموله، وكما لا يجوز تقديم بعض الجملة على بعض لتبرز المعنى المعنى المقصود، كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل. وإن اقتضى المعنى، تقديم الفاعل على الفعل، فإنه لا يتقدم ليبنى عليه الكلام. وإن يتقدم للدلالة على أنه قام بالحدث أو وقع عليه الحدث. فعلى إضمار فعل يرفع الاسم فاعلاً، ويُفسر الفعل بمظهر بعد الاسم نحو قوله تعالى "**وإن أحد من المشركين استجارك**"[3]. وقد سبقت مناقشتها.

وكذلك ("إن" لا يرتفع بعدها شيء، ولا ينتصب إلا بفعل؛ لأنّ "إن" من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي " إن" المجازاة وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء، ليبنى عليها) [4].

وهذا الإيضاح من سيبويه بيان لأهمية الترتيب الذي يجب مراعاته، وإيضاح لوسائل الترابط اللفظية و "إن" لا يذكر بعدها الاسم على أنه مبتدأ، أو مسند إليه. بل يذكر على أنه قام بالحدث، أو وقع عليه الحدث. فالرتبة تأتي لمعنى، وتغيير الرتبة يأتي لمعنى آخر. لأن ترتيب الكلمات في أماكنها أمر ضروري بالغ الأثر في تأدية المعنى المقصود ويشمل الترتيب (ترتيب الصيغ والمفردات ذواتها، ينظم بينها، وينسق صلاتها) [5]. حتى يحقق التركيب غايته، والمعنى المراد منه.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز . ص٣٩٩

[2] ابن الأنباري، الإنصاف مسألة (١١) ٧٩/١. ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٤٦٥/١.

[3] التوبة، آية : ٦.

[4] سيبويه، الكتاب ٢٦٣/١.

[5] د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٢١٨/١.

والرتبة ملمح من الملامح الهامة التي يقوم عليها تحديد الوظائف النحوية في العربية. والرتبة هي الموقع الذي تشغله الوظيفية النحوية في التركيب وفي العربية رتبة محفوظة، وهي التي لا يطرأ عليها تغيير في موقعها نحو صلة الموصول لا تتقدم على الموصول، ولا الموصوف على الصفة، وتقدم أدوات الاستفهام، والشرط في التراكيب وغيرها[١]. ورتبة غير محفوظة وهي التي تتغير مواقعها، وفقا لمقاصد المتكلم ومن أمثلتها رتبة المبتدأ، ورتبة الخبر، والمفعول به. وعندما تتغير الرتبة، ويتقدم ما حقه التأخير يكون هذا المعنى[٢]. لأن هذا التقديم لا يكون عشوائياً فالتقديم لا على نية التأخير. ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه نحو : ضربت زيدا، وزيدٌ ضربته. لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر[٣]. والتقديم يكون للعناية والاهتمام، ولمعاني أخرى غيرها. كالتوسعة وغيرها.

والمعنى هو الذي يفرض شكل أو نمط التركيب اللغوي، مع أنه يتصدر التراكيب العربية الخبرية اسم أو فعل. (وليس التركيبان سواءً في المعنى. بل لا يلجأ المتكلمُ إلى تأليف جملة اسمية أو فعلية إلا مراعاةً لما يتطلبه الموقف اللغوي)[٤]. مع أنّ ترتيب الكلمات، والرتبة المحفوظة وغير المحفوظة، ولزوم ترتيب الكلمات، تساعد في إيصال المعنى، ولكنها لا تفي بالغرض، وذلك لأنها تتم بالمشقة، كما يوجد في نظام ترتيب خاص للكلمات تضييق على المتكلم المبدع، وإخلال بمفهوم التأليف، والإبداع، إذ يقتضي من المتكلم ألا يتصرف بمكونات التركيب اللغوي، حسب المعاني التي يريدها، وهذا يسبب العجز في الأداء الفني، كما أن في لزوم ترتيب معين مشقة وأي مشقة؟ كما أن جمال تعبير بعض التراكيب، إنما يتضح بما فيها

---

[١] ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر ٢٤٣/١.

[٢] الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٢١ – ١٣٦.

[٣] سيبويه، الكتاب ٨١/١.

[٤] د. علي أبو المكارم الظواهر اللغوية في التراث ١٣٦/١.

من تقديم وتأخير. مع حفظ الإعراب لكل لفظ مكانته. وعلى هذا يتجلى جمال التعبير القرآني الكريم، في قوله تعالى: "**ولم يكن له كفواً أحد**"[١]. نعم يتجلى جمال التعبير بما في هذه الآية الكريمة من تقديم وتأخير. وبخاصة تقديم الجار والمجرور بما فيه من ضمير يعود إلى رب العزة، على خبر يكن الذي تقدم أيضاً على اسمها الذي جاء نكرة بلفظ (أحد)، ليدل دلالة قاطعة على أنه لا معادل ولا مكافئ ولا مساوي لله. بدلالة القطع في تقديم لم يكن له.

ولو نظرنا إلى هذا التركيب (متعبا أمشي ويقتلني الحنين) لوجدنا أن جمال هذا التركيب بتقديم الحال على عامله وصاحبه. لأن العناية والاهتمام ينصبان في التركيز على التعب. وقد أشار سيبويه إلى أن سبب التقديم أن العرب إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم)[٢]. وبخاصة تقديم المفعول به على الفاعل.

وقيل (إن معنى ذلك أنه يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه. كقصة الخارجي الذي يريدون قتله ولا يهمهم من قتله، فقتل الخارجي معنى –وقضية– يبنى التركيب على نحو قتل الخارجي زيد. بتقديم المفعول على الفاعل. لأهمية القتل ذاته. أما إذا كان زيد جبانا وليس من عادته الشجاعة والجرأة، وقتل رجلا، فيقدمونه على المفعول، لأهمية ذلك المعنى. فيقولون: قتلَ زيدٌ رجلا[٣]. لأن حدوث القتل من زيد لأحد، معنى فيه طرافة وندرة من حيث إنه واقع من الذي أوقعه وهو زيد.

ويقدم الاسم للدلالة على أحد معنيين الأول الحصر أي تخصيص الفعل بالاسم المتقدم .. نحو "أنا أُصلي" فدل التركيب على حصر الصلاة في الضمير. والثاني التأكيد تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم نحو: عليٌ يصلي". فقد دلّ هذا الترتيب على أن الصلاة من عادة عليّ ومن دأبه دون نفيه عن غيره[٤].

---

(١) الإخلاص، آية : ٤.

(٢) سيبويه الكتاب ١/ ١٥.

(٣) ينظر: عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ص١٣٦-١٣٧.

(٤) ينظر د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/ ١٣٦-١٣٧.

وترتيب المكونات اللفظية للتركيب اللغوي، أمر ضروري، وبالغ الأثر في تأدية ما يقصد به من التعبير، عن المعاني والأفكار والعواطف والأحاسيس المختلفة، والانفعالات المتنوعة، والعلاقات المتباينة والترتيب يشمل "تأليف الأصوات في صيغ بحيث تعبر عن الدلالات المختلفة المقصودة، ويشمل ترتيب الصيغ والمفردات ذواتها، ينظم بينها، أو ينسق صلاتها"[1]. حتى يحقق الترتيب غايته.

ومضمون التركيب، أو معناه، أو غايته يؤثر تأثيراً كبيراً في ترتيب مكوناته اللفظية والذي يُحقق المضمون أحياناً بعض الأدوات نحو : أدوات الاستفهام، والشرط، والنفي، والاستفهام التخصيص، إن وأخواتها، وغير ذلك وهذه المكونات لها حق الصدارة في الكلام "لأن سبيل العرب، تجعل صدر الكلام، لكلّ شيء دلّ على قسم من أقسام الكلام، كالاستفهام، والنفي والتحضيض، وإن وأخواتها"[2]. ويمكن أن تقع هذه الأدوات في أثناء الكلام، كحروف النفي مثلاً، وإن وأخواتها. ومع أن في اللغة العربيّة ترتيباً حتميًا بين بعض المكونات اللفظية في التركيب اللغويّ، كالجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف والصلة والموصول، والفعل وفاعله. إلا أن صور الخروج على الترتيب كثيرة منها الحذف والتقديم.

وقد أشار سيبويه إلى أن تقديم المفعول به على الفعل فيرتفع بالابتداء، ويبنى الفعل الذي كان ناصبا له عليه، ويتعدى إلى ضميره نحو أزيدٌ ضربته؟ فزيدٌ لم يتقدم ليظل مفعولاً به[3]. وهذا يفيد أهمية المفعول به ليصبح مبتدأ. فإذا قلت : (زيدٌ فقد أشعرت أنك تريد الحديث عنه، فيحصل للسامع الشوق إلى معرفته، فإذا ذكرته قبلته النفس قبول العاشق معشوقه، فيكون ذلك أبلغ في التحقيق، والتأكيد، ونفي الشبهة)[4].

---

(١) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي،١/ ٢٢٠.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/ ٢٤٣.

(٣) سيبويه الكتاب ١/ ٨١، وينظر الجرجاني دلائل الإعجاز ص١٣٦.

(٤) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/ ١٣٧.

لـــذا فتقديم الاسم في نحو : أرجلٌ جاءك؟ يعني أنك تسأل من تخاطب عن جنس من جاء، أرجل هو أم امرأة؟ ويكون هذا من السائل إذا كان عالماً أن المخاطب قد أتاه آتٍ، ولكنه لـــم يعلم جنس ذلك الآتي، فسبيله في ذلك سبيل الذي يريد أن يعرف عين الآتي في نحو أن: أزيدٌ جاءك أم عمرو؟ ولا يجوز تقديم الفعل في المسألة الأولى. لأن الجواب سيكون بـــ (نعم) أو (لا). وأجاءك رجل؟ تسأل عن المجيء، لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل. والسؤال عن الفاعل : إما عن عينه، وإما عن جنسه، ولا ثالث لهما، وإذا كان ذلك كان محالاً أن يتقدم الاسم النكرة، وأنت لا تريد السؤال عن الجنس، لأنه لا يكون لسؤالك متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين[1].

ولأن العربـــية لغـــة معـــربة. جعل هذا الإعراب حركة المفردات والألفاظ في بناء التراكيـــب سهلة ومرنة مع ثبات موضعها الإعرابي المخصوص المتعين من دور كل مفردة بـــإزاء المفردات الأخرى في التركيب. وهذا الموضع ليس متعيناً على وجه الثبوت في اللغة العربية، لأنها لغة معربة[2].

أمـــا الفـــاعل بالذات فإذا تقدم على فعله لم يرتفع به. وكما قال البصريون فإنه يرتفع بالابـــتداء ويصير الفعل خبرا له. وعلى هذا فالتركيبان البسيطان الآتيان ليسا متشابهين وهما محمد قد نجح. وقد نجح محمد . للأسباب الآتية :

محمد مبتدأ. والتركيز عليه كأن القائل قد قال : محمد – بنبرة عالية لا أقصد غيره قد نجح بتميز والجملة اسمية. أما إعراب محمد في التركيب الثاني فهو فاعل والتركيز على كلمة نجح مؤكدة بقد. وقد نجح معه أناس كثيرون.

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص١٦٠.

(2) د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي. ص٤٢.

ويحق للباحث أن يتعجب من بلاغة هذا التركيب (سبق السيفُ العذلَ) مع تركيز القائل علـــى الفعل لأهمية الفعل. لأن الحدث قد تَمّ فعلا. وتمت عملية القتل ظلماً ولهذا فلا نفع للوم ولا للتقريع ولا للتأنيب لأنهن لا يفدن.. لأن سبق السيف عليها قد تَمّ.

ولـــن يستطيع قائل أن يقول سبق العذل السيف بنفس القوة من الحرارة التعبيرية، كما أنـــه لا يمكـــن أن نقول (سبق العذلُ السيف) بتغيير الحركات ونحن نقصد المعنى الأول في التركيـــب الأول علـــى ترتيـــبه السابق فإذا ما قلنا (سبق العذلُ السيف) ينعكس المعنى تماماً. ويكون اللوم والتعنيف والتقريع قد أجدت نفعاً، فمنعت عملية القتل وسبقها قبول الأعذار. كما لا يمكـــن نفي أن تلك المعاني هي التي جاءت بالتراكيب على نمطها البنائي والإعرابي. لأن في تغيير المعنى يتغير البناء والإعراب فكأنها دوائر متماسة متقاطعة متداخلة، والفصل بينها إلا لغايـــات البحـــث، لأن التركيب اللغوي والنحوي حدث دلالي. وهذا يعني تلازم التركيب والدلالة والإعراب، وأي تغيير في الدلالة يتغير البناء والإعراب.

ولذلك يبدو أثر الترتيب في تغيير الإعراب، في الفصل بين لا النافية للجنس والنكرة، فإذا فصلت بين لا والنكرة، لم يجز إلا الرفع نحو لا فيها غولٌ ولا عندك رجلٌ[١].

وإلـــى الترتيب بين أجزاء الكلام يرجع الفضل والمزية فيه (إنه خصوصية النظم في كيفية النظم، وطريقة مخصوصة في نَسَق الكلم بعضها عن بعض) [٢]. لأن المتكلم يقتضي في ترتيـــبها أو نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس[٣]. لأن القصد والغـــرض من تأليف الكلام، وترتيبه، ونظمه (أن تتناسق دلالات الألفاظ، وأن تتلاقى معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، لا أن تتوالى ألفاظها في النطق) [٤].

---

[١] علي بن فضال المجاشعي، تحقيق د. حنا حداد، شرح عيون الإعراب. ص ١١٩.

[٢] ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص٨٥.

[٣] ينظر السابق، ص٩٤.

[٤] ينظر السابق ص٩٥.

ولأن المعنى هو الذي يؤثر في اختيار المتكلم كلمات محددة للتعبير عمّا يريد، ويربط بينها بروابط تجعليا واضحة في تأدية المعنى وهذا يجعل مكونات التركيب تأخذ شكلاً إعرابياً محدداً يعبر عن ذلك المعنى المراد. حسب مقتضيات تألف الألفاظ معاً) [١]. ولهذا لا يجوز في أنظمـــة العربية، ولا عند النحاة، تقديم الاسم المميز وإن كان ناصبه فعلا متصرّفاً، وذلك لأن الممـــيز هو الفاعل في المعنى، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز إذ كان هو الفاعل في المعنى) [٢].

بينما يرى غيره أن (التمييز في المعنى موصوف، قُدمت صِفَته لغرضٍ، فإذا قدم زال ذلك الغرض، فيفوت ذلك المعنى) [٣].

وسواءٌ أكان التمييز فاعلاً في المعنى، أو موصوفاً قدمت صِفَته لغرضٍ، وإذا قدم زال ذلـك الغــرض، أو كلـيهما معــاً فإن ما قاله النحاة يؤكد حرصهم واعتمادهم على المعنى. وانطلاقهــم منه في التحليل والإعراب، ووضعهم القواعد النحوية المستنبطة من كلام العرب على وحي المعنى وظلاله. أما بالنسبة للتمييز فجودة المعنى في مكانه الذي وضع فيه كما في نحو قوله تعالى : "**واشتعل الرأسُ شيبا** " [٤].

– حاشـــا لله أن نقـــول علـــى الله ما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. إن جمال التعبير القرآني آتٍ – إلى جملة معطيات أخرى – من هذا الترتيب المبدوء بالواو ثم الفعل – لأهمـــية معـــنى الانتشار أو الاشتعال ثم الفاعل (الرأس) ثم التمييز. ولذلك بلغ هذا التركيب الغايـــة فـــي جماله، وما يثيره في النفس من أحاسيس ومشاعر بعد انتشار الشيب في الرأس. ويتساءل الباحث قائلاً : لو جاء التركيب بتقديم الشيب على الرأس نحو : واشتعل شيب الرأس فـتحول التمييز إلى فاعل والفاعل إلى مضاف إليه. أليس في تغيير الترتيب تغيير في المعنى

---

[١] د. كمال بشر، اللغة العربية، بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب ١٩٩١، ص٣١.

[٢] ابن جني، الخصائص ٢/٣٨٤.

[٣] ابن الحاجب، الأمالي النحوية تحقيق د. هادي حسن حمودي ٢/١٢٢.

[٤] مريم، آية : ٤.

والإعــراب؟ ثم ما الذي يمنع أن يكون التركيب اشتعل شيب الرأس حقيقياً؟ ألا يشتعل الشيب بالنار؟ بلى إنه يشتعل كما يشتعل الشعر. ولكن إسناد الفعل اشتعل، إلى الشيب، إسناد فيه كسر لقوانين الإسناد الاختيارية، ومن هنا تحول التركيب إلى مجاز (فهو استعارة تبعية) [١].

والتقديم، دون تغيير في الإعراب، يفيد غرضاً بلاغياً في ما قاله المتقدمون مثلاً : إن في قوله تعالى : "**إياك نعبد وإياك نستعين**"[٢]. تقديماً للمفعول به، وحقه أن يتأخر، وليس ذلك إلا لغــرض مــن الحصــر والقصــر، إذ إن العــبادة مقصورة عليه – جل وعلا– وكذلك الاستعانة[٣].

والتقديم والتأخير في الظروف والجار والمجرور والأسماء، للعناية والاهتمام[٤].

ويتضــح ممــا سبق، أن ظاهرة الإعراب لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظــية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية، والالتزام بالحركات التــي تفرضــها ظاهــرة الإعراب جزءًا لا يتجزأ من بنية التراكيب، ولو فقدت هذا الالتزام لاضطربت معانيها، واختلطت، وفقدت خصوصية من خصائص التركيب اللغوي[٥].

والمعنى هو الذي يؤثر فيقتضي التقديم والتأخير (إن كان هناك دلالة من المعنى، وقع التصــرف – فــي الكلام – والتركيب بالتقديم والتأخير) [٦]. وذلك أن يكون للكلمة تأثير في لاحقاتهــا مــن الكلمات، يعطيها حركة تناسب وتعبر عن تعلق إحداهن بغيرها، يجعل حرية الكلمات في التراكيب اللغوية سهلة ومرنة.

---

[١] محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ٤١/٨.

[٢] الفاتحة، آية : ٥.

[٣] د. إبراهيم السامرائي. التطور اللغوي التاريخ. ص٨.

[٤] سيبويه، الكتاب ٥٦/١، ٥٨.

[٥] ينظر د. محمد خير حلواني أصول النحو العربي ص١٣١، د. علي أبو المكارم الظواهر اللغوية في التراث ٣٧/١، ود. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي، ص٥٦.

[٦] ابن جني، الخصائص ٣٥/١.

ولأن العربية لغة الإعراب (ممثلة في لغة التنزيل الكريم هي العربية التي تعدّ العربية الجاهلية جزءً منها. وهي التي نقيم عليها البحث والدرس، وهي لغة احتفظت بظاهرة الإعراب) [1]. والإعراب حفاظاً على المعنى يجيز التغيير في رتبة وترتيب الكلمات.

---

[1] د. إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي ص ٥٢، ٥٧، ٦٧.

الفصل الثالث

التقدير

التقدير

بعـد جمـع المادة اللغوية، وتصنيفها، وتبويبها، واستنباط قواعد العربية منها، لاحظ العلمـاء أنماطـا من التراكيب اللغوية، والجمل تأتي تامة العناصر اللغوية. ووجدوا تراكيب أخـرى غـير تامـة. أي؛ حذف منها أحد مكوناتها الرئيسة، أو القيود الأخرى، كالمفعول به والمضاف، والحال... وغير ذلك.

فالتقدير: هو إرجاع المحذوف إلى الصورة اللغوية التامة، التي كان من المفروض أن يأتـي علـيها التركيب الذي جاء غير تام الألفاظ. وهذا يعني أن التقدير: هو افتراض صيغة لغوية تامة العناصر، وهي البنية المحورية، أو البنية الأساسية"[١]. التي كان من المفترض أن تأتي عليها التراكيب اللغوية. وبناء على هذا، فالتقدير يفسر جميع الأنماط التركيبية التي على صورة مغايرة ومختلفة عن الأنماط الأساسية، أو المحورية أو المفترضة.

وعـند تتـبع بعض كتب النحو العربيّ، على امتداد الزمان والمكان يجد الباحث أن الـتقدير يُشكّل جزءاً كبيراً، يعتمد عليه النحاة في تفسير الأنماط التعبيرية، والتراكيب اللغوية التـي تأتي في إطار جمل وتراكيب مختلفة الطول. وتُمثّل غالبية التقديرات طبيعة اللغة. مما يجعـل الباحـث أن يقول: إنه تقدير تفرضه طبيعة اللغة نفسها وبخاصة في مثل قولهم في المدح: نعم القائد صلاح الدين، أو الذم: لا حبذا الغدر. "وهذا يدعو علماء العربية إلى القول: إن التقدير لا يرتبط بنطاق العامل فقط، بل بنطاق أكثر سعة من ذلك[٢].

وذلك؛ لأن التقدير، يمتد ليشمل قضايا أخرى غير العامل منها الحذف لعلم المخاطب، الحـذف للإيجـاز، أو الاختصار، أو الاستهجان أو الاستهانة.. كما في حذف المفعول به في

---

[١] د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية. ص١٩٨.

[٢] د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين ص١٤٤. وينظر د. محمد عبد القادري هنادي. التأويل النحوي في القرآن الكريم ص٧٩. إذ يرى أن للعامل أثراً كبيراً وواضحاً في بناء التراكيب.

قولـه تعـالى: "كتـب الله لأغلبن أنا ورسلي"[1]. في هذا التركيب القرآني المقدس. تمّ حذف المفعـول به. والباحث يقول : إن المعنى هو الذي أدى إلى حذف المفعول به. وذلك للأسباب الآتية :

- أن الذي كتب هو الله. وكتب هنا بمعنى قضى وحكم وهذا حكم إلهي.

- والمكتوب هو لأغلبن. الخبر مؤكد باللام، وبنون التوكيد الثقيلة.

- صـيغة الفعـل تدلُّ على الاستمرار، وهذا يعني أن دوام الغلبة سيظل على طوال الزمان، وعلى اختلاف الرسل.

- والذيـن كتـب الله ليم الغلبة هم – الله جلّت قدرته، وتقدّست أسماؤه، ورسلُ الله. ما أجمل الإضافة في هذا التركيب.

- وتم تأكيد الضمير المستتر في الفعل (أغلب) بالضمير البارز "أنا".

فالغلبة لله .. وهذا لا شك فيه.. لأن الله هو القاهر فوق عباده، ويظل بعض من الشك في أن تكون الغلبة للرسل. وهنا يأتي تأكيد غلبة الرسل بالإضافة الموحية وهي إضافة الرسل إلى ياء المتكلم الدالة على الذات الإلهية فقال تعالى وقوله الحق : "ورسلي". وهذا تقوية للخبر أن الرسل سيغلبون، لأن الله يمدهم بالعون والتأييد والنصر. وفي الإضافة طمأنة الرسل بأنهم سـيغلبون، مهمـا كانت المواجهات فوق حد الاحتمال. وفيها تحبب وتقريب الرسل إلى الله.. فكأنه يقول : "أنتم رسلي" فلا تخشوا شيئاً دوني.

وبعـد كلّ ما سبق يسأل الباحث ما الحاجة إلى ذكر مفعول به .. تقديره .. الكافرون مثلاً؟!

نعم إن المعنى هو الذي دعا إلى مثل هذا الحذف، وهو حذف المفعول به، لأن الغلبة لله ولرسله مهما يكن المفعول به.

---

[1] المجادلة/ آية ٢١.

والتقدير يشمل الحذف طلبا للخفة أو التخفيف، أو لوجود علامة أو آية. أو الإضمار لدليل حال، أو ظروف أو الإضمار في حال الدعاء له أو عليه. وغير ذلك.

وهناك نوعٌ من التقدير يجيء، لكي تتسق الاستعمالات اللغوية التركيبية مع القواعد النحوية. لأن لكل معمول عاملا. فإن لم يوجد المعمول أو العامل فلا بد من تقديرهما لتفسير الحذف، وتغيير الرتبة الأصلية والفرعية والإضافة[١].

ولهذا يقوم التقدير. بتفسير كثير من التراكيب اللغوية التي وجد في كثير منها، أسماءٌ منصوبة أو مرفوعة، والناصب والرافع مضمر في التراكيب اللغوية.

ومن الأسماء التي جاءت منصوبة في التراكيب قوله تعالى : "**فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرّقاب**"[٢].

فكلمة "ضرب" في الآية الكريمة جاءت منصوبة بعامل محذوف كما يقول الدكتور سمير استيتية لتعليم المؤمنين هيئة الضرب وكيفيته؛ فهو ضرب الرّقاب لا أي ضرب. أي إذا أردتم أن تتعلموا الضرب فالضرب ضرب الرقاب. وأيضاً يظل المجال مفتوحا، أو تبقى فسحة لتقدير معنى الأمر من الله للمؤمنين، وهو تعليم المؤمنين، قتال الكافرين بضرب أعناقهم لإزالتهم عن الوجود.

وفي قوله تعالى : "**فإما منّاً بَعْد، وإمّا فداء**"[٣]. جاء في التركيب القرآني الكريم، كلمة منّا وكلمة فداء منصوبتين فما الذي نصب الكلمتين؟ لقد قدر علماء النحو العربي، واللغة العربية وجود فعلٍ يؤدي إلى نصبها، فقدروا الفعل تمنّون مضمر قبل (منا) وقدروا الفعل تفدون قبل (فداء)، وهذا التقدير يؤدي إلى إعراب كل من (منا) أو (فداء) مفعولاً مطلقاً منصوباً.

---

(١) د. جلال شمس الدين. التعليل النحوي عند الكوفيين. ص١٤٥.

(٢) محمد، آية : ٤.

(٣) محمد، آية : ٤.

ولعلّ السبب الذي جعل علماء العربيّة، يقدرون أفعالاً تنصب الأسماء التي جاءت منصوبة دون ناصب في التراكيب، هو وجود تراكيب لغوية في اللغة العربية جاءت كاملة بدون حذف. وهذه التراكيب تتضمن وجود الفعل والمفعول المطلق حقاً معاً، فإذا جاء الاستعمال اللغوي، في بعض التراكيب، بوجود المفعول المطلق منصوباً بدون وجود الفعل قدر ذلك الفعل، من جنس المصدر المنصوب، وبذلك يتم التركيب اللغوي.

وتقدير بناء التراكيب، على صورة أخرى، غير الصورة المنطوقة أو المكتوبة، ليس ضرباً من التخرّص أو الخيال. "ولكنه فهم لبنية الكلام الأساسية التي يُرَدّ إليها التعبير المنطوق. ومعالجة التفسير النحوي، في العربية، تقوم من قبل النحاة على مراعاة البنية الأساسية، والبناء المنطوق"[1].

يقول سيبويه : وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ :

"وما كان لبشر أن يكلّمه الله إلاّ وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء"[2].

فالفعل يرسل في ظاهره فعل، ولكنّه في بنيته الأساسية ليس فعلاً، بل هو جزء من مركب اسمي، هو المصدر المؤوّل (أن والفعل) وهو معطوف بالحرف المُؤَول (أو) على المصدر الصريح السابق وحيا، وليس معطوفاً على أن يكلمه؛ وذلك لأن المعنى يمنع عطف يرسل على يُكَلِّمَ، واللفظ أو الصورة المنطوقة تمنع عطف الفعل على الاسم الجامد، وإذن لا بدّ من تقدير أنْ وبهذا التقدير يستقيم المعنى، ويصحُّ اللفظ، مع أن الصورة المنطوقة لم تتغير مطلقاً، غير أن نصب الفعل يرسل دليل لفظي يساعد على التقدير بالإضافة إلى تلك القرائن الصريحة التي تساعد على ذلك.

---

(1) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية ص٢٠٣.

(2) الشورى، آية : ٥١.

ويرى الخليلُ أن النصب محمولٌ على أن سوى هذه التي قبلها لأنه لما قال : إلاّ وحياً أو من وراء حجاب كان في معنى إلاّ أن يوحي، وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على إلاّ فأجرى على أن هذه كأنه قال : إلا أن يوحي أو يرسل رسولا بمعنى الإرسال. فحملوه على أن، إذ لم يجز أن يقولوا : أو إلاّ مرسل فكأنه قال : إلاّ وحيا أو أن يرسل[1].

والتقدير مبني، على أن لكل تركيب، يحتاج إلى تقدير عنصر محذوف، أصلاً لغوياً – ربما جاء تاما في بعض المواضع. والأصل سماه العلماء المعاصرون (بنية عميقة، أو بنية أساسية، أبو بنية محورية) [2]. ويرى البصريون أن جملة (لا رجل في الدار، على تقدير "لا من رجل في الدار" لأنه جواب من قال : "هل من رجل في الدار؟ فلما حذفت من اللفظ. وركبت مع لا، تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى[3].

وافتراض أصل كما قال علماء العربية الأوائل، للتراكيب المنطوقة، مسوغ للتقدير، لاختلاف صور التراكيب المنطوقة عن أصل الجملة والتركيب. وهذا يدل من جديد، على أن المعنى، هو الذي يراعى عند بناء التراكيب، وعند تحليلها لأن اعتماد المعنى في تأليف النصوص، يقتضي اختيار الألفاظ التي لها تأثيرات في بعضها، فيكون الإعراب. وهذه الألفاظ في تركيبها معا، تكشف عن المعنى، وفي التركيب : "لله دره فارساً" جاء لفظ (فارساً) منصوباً. ونصبه إما على إعرابه حالا منصوبا على اعتبار أن هذا الرجل اختص بالمدح واستحقه وتَقَيّدَ هذا المدح بحال فروسيته. ولأن الموقف يكشف عن أن (فارساً) حال، لا تحتاج عندئذ إلى رابط. وإما أن يكون التركيب مقدرا ب "من" وقد تظهر "لله دره من فارس" وهذا يعني مدحه مطلقاً بالفروسية[4]. ليس تقدير محذوف في الكلام إلا لغايات المعنى، أو لحاجات التركيب اللغوي إلى تقدير عنصر محذوف، به يتم ترابط العناصر ويكتمل كما أنه أحياناً لا

---

(1) سيبويه، الكتاب ٤٩/٣. وينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية ص٢٠٤.

(2) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية. ص١٩٨، ود. مصطفى حميدة. نظام الارتباط.ص٩٢.

(3) الأنباري، الإنصاف ٣٦٦/١-٣٧٠. (مسألة رقم (٥٣).

(4) ينظر الرضي، شرح الكافية ٢٢٢/١. وينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف بناء الجملة العربية. ص١٣٦.

يجوز حمل الكلام على ظاهر لفظه، وهذا ممّا يجب ضبطه، فإذا امتنع حمله على ظاهره دعا ذلك إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور، ويكون ذلك على وجهين :

أحدهمـــا : أن يكون امتناع تركه على ظاهرة لأمر يرجع إلى غرض المتكلم، ومثله الإتـــيان بقوله تعالى : "**واسأل القرية**"[1]،{**ليس كمثله شيء**}[2]. "**ألا ترى أنك لو رأيت "سل القــرية**" في غير التنزيل لم تَقْطَع بان هينا محذوفا، لجواز أن يكون كلام رجل مرّ بقرية قد خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظا ومذكراً أو لنفسه متعظاً ومعتبراً : سل القرية عن أهلها، وقل لي ما صنعوا .. فإنها إن لم تجبك جوازاً، أجابتك اعتبارا. وكذلك إن سمعت الـــرجل يقول : ليس كمثل زيد أحد. لم تقطع بزيادة الكاف وجوزت أن يريد : ليس كالرجل المعروف بمماثلة زيد أحد"[3].

وإرجـــاع تقديـــر الحـــذف أو الزيادة، أو امتناع الزيادة والحذف إلى غرض المتكلم، والمعـــنى الـــذي يريد، وإلى بعض الملابسات التي تحيط بالحدث الكلامي، كلُّ ذلك يؤكد أن المعنى والمعنى نفسه هو الذي كان وراء بناء التراكيب في العربية على كافة الصور والأنماط التـــي تم بناؤها عليها. وهذا ما نراه في مكانه إن شاء الله. والوجه الثاني : "أن يكون امتناع تـــرك الكـــلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة، من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غـــرض المـــتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى : "**فصبر جميل**"[4]. وقوله : "**متاع قليل**"[5]. وفي هذا لا بدّ من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه.

---

[1] يوسف، آية : ٨٢.

[2] الشورى، آية : ١١.

[3] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة. ص ٣٦٦-٣٦٧.

[4] سورة يوسف، آية ١٨، ٨٣.

(٥) سورة آل عمران، آية ١٩٧. سورة النحل، آية ، ١١٧.

فقولـــه سبحانه وتعالى : فصبر جميل، يقتضي تقدير محذوف، لأن الداعي إلى تقدير محـــذوف هـــو المعـــنى. لأن الاسم الواحد كما يقول النحاة، وكما هو معلوم، لا يفيد والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، و "صبر موصوف وجميل صفة للصبر. وهذا لا يفي بالمعنى فلا سبيل إذن إلى أن يكون لهذا "فصبر جميل" معنى إلا بتقدير عنصر محذوف. وهذا التقدير سببه المعنى، كما أن المعنى نفسه هو الذي كان وراء الحذف. فحذف المبتدأ على نية إرادتـــه والاكـــتفاء بقـــول سيدنا يعقوب عليه السلام – كما قال الله تعالى على لسانه "فصبر جمـــيل". تفخـــيم وتعظـــيم ومبالغة وإيحاءات لا حصر لها بينما لو ذكر المبتدأ لتلاشت تلك المعاني. مع أن المبتدأ من عمد الكلام، ولا يتم للكلام فائدة ومعنى إلاّ به، كما أن جواز حذفه لمعنى آخر وليس في هذا تناقض. فالمعاني كثيرة ومختلفة، فالمعنى الذي يكون سبباً للحذف، لـــيس هـــو المعنى الذي يراد عند الذكر. هذا من حيث الحذف "أما عن الزيادة، فيتّضح القول بوجـــوب زيادة بعض الحروف أو الأفعال مثل – كان – وذلك راجع إلى المعنى أيضاً. نحو قـــول العرب : – بحسبك أن.. فالباء حرف جرّ زائد لأنها داخلة على المبتدأ حسب وليس لها معـــنى تقـــوم بـــه كالـــتعدية مثلا.. أو إذا جاءت قبل الفاعل نحو قوله تعالى : "**وكفى بالله شـــهيدا**"[1]. فـــالله لفظ الجلالة فاعل والفاعل لا يحتاج إلى واسطة الباء، ومع زيادتها فقد تُفيد معـــنى التوكيد. وهذا يعني أن هناك حاجة لتقدير محذوف، كما أن هناك واجب لتقدير زيادة. لأن تألـــيف الجمـــل والتراكيب لا يتم بالمصادفة "بل تحكمه مبادئ وقواعد تتوقف عليها إفادة الكـــلام"[2]. فالكلمة في الجملة يغلب أن تستدعي كلمة أخرى تقع في جوارها أو تتضامُ معها، بناء على أسس منها الإعراب[3].

---

[1] النساء، آية ٧٩، ١٦٦، والفتح، آية : ٢٨.

[2] تمام حسان، الخلاصة النحوي. ص٨٠.

[3] السابق، ص٨٠.

أمـا قولُـه تعـالى : "ليس كمثله شيء"[1]. فالمعنى يقتضي زيادة الكاف ليكون بناء التركيب ولـيس مثله شيء. وذلك حتى يتم نفي شبيه لله سبحانه وتعالى، يتفرد رب العزة، بمعنى الوحدانية، ويتضح أنه الصمد، الذي يحتاجه كل المخلوقات، ولا يحتاج لأحد، إذن هو لا شبيه له على الإطلاق أي، ليس مثله شيء.

لـيس الغـرضُ من تقدير العامل المحذوف – أو المعمول المحذوف– في التراكيب اللغويـة، الصناعة اللفظية، وإنما كان الاهتمام بالمعنى هو السبب والغاية. فقد بلغ من عناية النحويـين، أنهـم كانوا يراعون، في تقدير المحذوف، المعنى الذي أراده المتكلم من الحذف وكـانوا يقـدرون العـامل المناسب للمعنى ولغرض الشاعر. فتقدير العامل ليس عملاً لفظياً لمجرّد الصناعة، وإنما يراعى فيه المعنى[2].

وبهـذا تعـد ظاهرة تقدير بناء التراكيب، ظاهرة مقررة في التحليل النحوي العربي (وعـند التحويليـين)[3]. وترتبط قضية التقدير بالعامل، وكثر الحديث عن العامل، في النحو العربي، ومهما كان رأي القدماء في فكرة العمل، أهي للمتكلم نفسه، أم هي من مضامة اللفظ، أو باشـتمال المعـنى علـى اللفـظ[4]، فإن العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي[5]. ويظل المعيار ناتجاً عن خص المعيار بأدوات معينة، كما في تقدير أن المخففة بعد لام التعلـيل، وفاء السببية، ولام الجحود، وغيرها لاختصاص نصب الفعل المضارع بـ "أن" وما جرى مجراها، ولا يتحقق هذا المعيار إلا بتقدير "أن" في بعض المواضع المخصوصة[6].

---

(1) الشورى، آية :١١.

(2) صالح عمر عبد الله بايعير، ظاهرة النيابة في العربية. ص٢٩.

(3) ينظر د. عبده الراجحي. النحو العربي الدرس الحديث، ص١٤٩.

(4) ينظر ابن جني، الخصائص ١/١١٠.

(5) ينظر د. عبدة الراجحي. النحو العربي والدرس الحديث ص١٤٧.

(6) السابق. ص ١٥١، ود. حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي. ص١٨٨.

ومع ثورة ابن مضاء القرطبي ت ٥٣٤هـ على التأويل، والحذف، إلا أنه لم يستطع أن يرفض تقدير المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به، وإنما حذف لعلم المخاطب، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً؛ أي أعط زيداً فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تمّ الكلام به[١].

يرى الباحث أن التقدير ضرورة كبيرة، تحتاجه اللغة إذ هو من نظامها، وبنيتها الأساسية. وذلك يبدو، كما يرى الباحث، في قوله تعالى : "**وعلى الذين يطيقونه فدية**"[٢].

في التركيب القرآني الكريم معنى، وهذا المعنى يتوقف على فهمنا لمكوناته اللفظية. وظاهر المعنى أن الذين يقدرون على الصيام فدية. ويسأل الباحث كيف يقدم الصائم فدية صيامه وقد أدى الفريضة، والفدية تجب على الذي لا يقوى على أداء الفريضة. أما معنى التركيب القرآني فهو : وعلى الذين يطيقون الصيام بصعوبة فائقة كبيرة، تضمحل له قواهم، ويضعفون وتضعف عزيمتهم، ومعنوياتهم، والصيام إرادة وعزيمة وقوة. ولا يريد رب العزة، من باب رحمته بعباده، وإكرامه لهم، أن يصابوا بتلك المشاعر، فقد رخص للذين يستطيعون الصيام مع المشقة بسبب الشيخوخة أو الضعف، أن يفطروا، وإذا أفطروا عليهم فدية بقدر طعام مسكين لكل يوم[٣].

وربُّ العزة لم يشأ أن يقول : "لا يطيقونه" تكريماً لهم، لأنهم يستطيعون الصيام بمشقة.

ومع أن التقدير في اللغة ضروري، إلا أن بعض العلماء والباحثين رفض قسماً منه وهو الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو فذهب إلى أن المقدّر في الكلام نوعان :

---

(١) ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة. ص٧٨-٧٩.

(٢) البقرة، آية : ١٨٤.

(٣) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير ، ١٠٧/١.

النــوع الأول : مــا يكون قد فهم من الكلام، ودلّ عليه سياق القول، فترى المحذوف جزءاً من المعنى، كأنك نطقت به، وإنما تخففت بحذفه، وأثرن الإيجاز بتركه، وهذا أمر سائغ في كل لغة، بل هو في اللغة العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يُفهم[1].

وأمــا النــوع الثاني : وهو الذي يعيبه الأستاذ إبراهيم مصطفى فهو الذي يتمثل فيه اجتلاب الكلمات لتصحيح الإعراب، ولتكتمل به نظرية العامل[2]. مثل قولهم " وإن استجارك أحد من المشركين استجارك تأويلاً لقوله تعالى : "**وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره**"[3]. ولا مــبرر للاســتاذ إبراهــيم مصــطفى لإعابة مثل هذا التقدير، وليس فيه اجتلاب للكلمات لتصحيح الإعراب، لما يلي:

المعــنى في التركيب القرآني قائم على استجارة الكافر الذي ليس بينه وبين المؤمنين عهد بالمؤمنين، يطلب منهم الحماية والأمان. والتقدير وإن استجارك أحد.. وحذف الفعل على نــية التفســير "إن" من الحروف التي تقتضي طبيعتها اللغوية أن تدخل في الكلام على الفعل. والتركيز على دخولها في الكلام على فعل لئلا تلتبس بــ إن النافية.

حذف الفعل على إرادته في الكلام، وإبراز الاسم مقدما للعناية والاهتمام، وذلك يعني للمؤمنيــن ضرورة قبل استجارة من يستجير به، مهما يكن أمره، لذلك جاءت كلمة "أحد" بهذا الشــياع والتنكير لتؤكد هذا المعنى. حتى لا يبادر المؤمنون إلى قتله، وقد أمرهم الله بذلك - والله وحده يعلم. وقد وصفت كلمة (أحد) بــ (من المشركين).

---

(1) ينظر د. إبراهيم مصطفى إحياء النحو ص٣٥. و د. جلال شمس ، التعليل اللغوي عند الكوفيين. ص١٤٨ .

(2) ينظر السابق. ص ٣٤-٣٥. والسابق ص١٤٨.

(3) التوبة، آية : ٦.

ولقد ذهب إلى مثل ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى، مهدي المخزومي، وعبد الرحمن أيوب، وصبحي خليل، ومحمود السعران الذي استبعد التقدير بشقيه اللغوي والعقلي"[1].

أما محمود سليمان ياقوت، فقد قبل التقدير بشقيه اللغوي الذي يبتغي تفسير الكلام، والعقلي الذي يبغي الاتساق مع قواعد اللغة يقول : "إننا لا نرفض التقدير باعتباره أساساً من الأسس التي أقيم عليها النحو العربي، وهذا نابع من الاعتبارات الآتية، ومنها اهتمام الدرس الوصفي بالمتكلم، واستعانتهم براوية، أو مصدر بشري..، وما يحصل عليه من الرواة لا بد أن تعتريه بعض القضايا التقديرية : فيكفي أن يقال : إن الخبر محذوف لدلالة الحال عليه مثلاً. وإن في الكلام تكراراً للتوكيد وغير ذلك"[2]. مع قبول الباحث محمود ياقوت للتقدير بشقيه، إلاّ أن مبررات قبوله غير جادة، فليس سبب قبول التقدير أن ما تحصل عليه من الرواة، لا بدّ أن تعتريه بعض القضايا التقديرية.. ويكفي أن نذكر سبباً واحداً يتبين عدم جدية ذلك التبرير. والدليل هو أن في القرآن الكريم وحده[3] أكثر من ألف موضع على حذف المضاف. فماذا يقال عن الحذف في القرآن الكريم، المحفوظ من الله تعالى، من التحريف والتغيير.

ويرى الباحث أن الحاجة للتقدير حاجة معنوية، لإبراز المعاني التي تحتويها التراكيب اللغوية، وما يعتري التراكيب من الحذف بناءً على المعاني التي يتوخاها قائلوها منها.

ويعد من الضرورة بمكان، أن يقبل التقدير بكل أنواعه "طالما أنه مرتبط بكلام الناس أنفسهم. ولأن التقدير يفسر كثيرا من الشواهد التي يلمح فيها خروج على القاعدة النحوية،

---

[1] د. جلال شمس الدين، التعليل النحوي عند الكوفيين. ص١٤٩. وينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو. ص٣٥.

[2] ينظر محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير اللغوي. ص١٩٨. ود. جلال شمس الدين، التعليل النحوي عند الكوفيين. ص١٤٩.

[3] ابن جني، الخصائص ١٩٢/١.

فيستعان بالتقدير، من أجل أن تتسق التراكيب اللغوية، مع القواعد النحويّة، إذ عادت قضية التقدير لتكون شيئاً مقرراً في التحليل النحوي عند التحويليين، بل إنهم يرون أن هناك قواعد نظميه كلية يمكن أن تفيد على ضوئها الظواهر اللغوية المشتركة في اللغات. ومنها ظاهرة الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك[١].

والباحث يرى ما يراه الراجحي من قبول التقدير بكل أنواعه، لأنه مرتبط بكلام الناس، والعرب استعملت اللغة وحذفت أجزاء من التراكيب، وقدمت ما حقه التأخير وأخرت ما حقه التقديم قبل أن يؤلف في النحو، وتستنبط القواعد بمئات السنين، ولكن قد تضيق القواعد عن الاستعمال اللغوي. لأن الاستعمال قد يأتي بجديد، غير مألوف، ولكنه يتسق مع البنى الرئيسة، للجمل والتراكيب، ضمن النظام اللغوي نفسه، والسبب في ذلك، أن اللغة بتراكيبها وجملها وصيغها، قبل القواعد، كما أنها أكبر من القواعد التي وضعت باستقراء اللغة، استقراءً تاماً غير كامل، وكلُّ ذلك يدل على أن القواعد في اللغة، لم تكن مطردة اطّراداً كاملاً، وهذا يدل على أن نظرية العامل "عجزت عن تفسير كثير من التراكيب العربية، أي لم تستطع هذه النظرية أن تفسر لنا العديد من التراكيب العربية"[٢]. لذلك وجد التأويل والتقدير لسد الثغرات في نظرية العامل.

كما أن اللجوء إلى التقدير ضرورة، عندما يكون (تفسير الكلام على ظاهره فقط قد يؤدي إلى فساده، وعدم إفادته)[٣]. فإذا امتنع حمل الكلام على ظاهره، حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور نحو امتناع تركه على ظاهره، لأمر يرجع إلى غرض المتكلم. وهذا يعني أن ترك الكلام على ظاهره، يتعارض مع غرض وغاية المتكلم من بنائه التركيب اللغوي، لذلك يلجأ الناظر في الكلام والجمل والتراكيب إلى التقدير.

---

(١) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث. ص١٤٩.

(٢) د. جلال شمس الدين، التعليل النحوي عند الكوفيين. ص١١٢.

(٣) د. محمد حماسة عبد اللطيف. بناء الجملة العربية ص٢٠٣.

الفصل الرابع

التركيب اللغوي

التركيب اللغوي

جاء في معاجم اللغة "ركّب الشيء"، وضع بعضه على بعض، وقد تَّركب وتراكب.." [1].
أو وضع بعض الشيء فوق بعض[2].

ولا يُفاد من هذا المعنى اللغوي، في تحديد المعنى الاصطلاحي "للتركيب اللغوي"، إلا من معنى (الوضع) ويعني أن الألفاظ توضع بالقصد والاختيار بجانب بعضها بعضا، أي توضع اللفظة بجوار اللفظة التي تسبقها. وبهذا يكون من معنى التركيب ضم الأشياء إلى بعضها، لتصير شيئا واحدا، في المنظر يقال: "ركّب الفصَّ في الخاتم، وركّب السنان في الرمح، وركَّبَ الكلمة أو الجملة"[3].

وضم الأشياء إلى بعضها في الحياة يعني في التركيب ضم الكلمات إلى بعضها لتصير جملا أو تراكيب. ويؤكد هذا قولهم: التركيب (جعل الشيء في مرتبته)[4]. ويقصد من هذا أن توضع الألفاظ مرتبة في أماكنها المخصصة، في التركيب اللغوي. فالمبتدأ يأتي أولا، وأسماء لها حق الصدارة، ويأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، وهذا على الأصل، مع وجود الخروج على هذا الأصل المفترض، وكل ذلك لتأدية المعنى المراد بوضوح. (و هو أن تجعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض نسبته إلى البعض الآخر، بالتقدم والتأخر. والتركيب كالترتيب لكن ليس لبعض أجزائه نسبته إلى بعض تقدما وتأخرا) [5].

فالتركيب ترتيب الأشياء، وهذا يعني ترتيب الألفاظ بشكل مناسب، وبطريقة فيها ألفة لغوية بين الألفاظ ليشكّل تركيباً. مع وجود التقديم والتأخير على هذا الترتيب فالتركيب جمع

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ر ك ب).
(2) ابن منظور، لسان العرب. المعجم الوسيط (ر ك ب) ٣٦٧/١ وما بعدها.
(3) السابق، رك ب ٣٦٧/١ وما بعدها
(4) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص٦٤.
(5) السابق، ص ٦٤ – ٦٥.

الألفـــاظ، وضمها إلى بعض بصورة أفقية، بشكل منتقى لذلك قيل: إن الترصيع هو التركيب. وقـــيل في تركيب الفص في الخاتم والنصل في السيف، ركّبته فتركّب، فهو مركّب وتركيب. وتقول": فلان كريم المركّب: أي الأصل والمنبت. مريم أصل منبته في قومه(١).

وعلـــى هذا يكون تركيب الكلمات، أن توضع في مكان ما مع كلمة بجانبها فتتركبان معا ونحصل على تركيب لغوي، من كلمتين مختلفتين بينهما ألفة وتناسب. كما يتناسب أصل الأب والأم فيحصل منهما على أصل كريم المنبت لمن يأتي منهما من أبناء وبنات.

فالتركيـــب: وضـــع الألفاظ، بصورة أفقية، بجانب بعضها لوجود تآلف وتناسب بينها لتؤلف تراكيب لغوية.

والتركيب بهذه الصورة يشمل الكلام والجمل. والكلام: هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهمـــا إلى الأخرى(٢). وذلك لا يتحصّل إلا في اسمين كقولك: عبد الله أخوك، أو في فعل واســـم نحو: يذهب عبد الله. فالمسند إليه يحتاج إلى المسند، ولا يتم للكلام فائدة إلا بوجودها معـــا، لفظـــا أو تقديرا، سواء أكان اسمين، أو كانا اسما وفعلا. يقول سيبويه في باب المسند والمســـند إلـــيه (وهما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاســـم المبـــتدأ، والمبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء(٣).

وبهذا يكون سيبويه أول من اشترط في بناء الجملة وجود ركنين هما المسند والمسند إلـــيه. وبذا يكون أول من حدد معالم نظرية استطاعت أن تفرض نفسها على البحث النحوي، وأن تلـــزم النحاة بما تسلم إليه من نتائج، وفي مقدمتها اشتراط وجود ركنين في كل جملة. أو

---

(١) اسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ر ص ع و ر ك ب.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ١/١٠٨. وينظر أحمد الأبدي، كتاب الحدود، ص٦٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١/٢٣. وينظر أحمد الأبدي، كتاب الحدود، ص ٦٦.

الكلام: (كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه) [1]، ويريدون بالمفيد ما يفهم معنى يحسب السكوت عليه، ويريدون، يَحْسُن السكوت عليه، ألا يكون محتاجا في إفادته – المعنى– للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضرّه احتياجه إلى المتعلقات ونحوها[2]. فاللفظ المستقل بنفسه المفيد لمعناه، هو ما يسميه النحويون الجمل.. لأنّه لفظ يستقل بنفسه ولا يحتاج لغيره، وتجني منه ثمرة معناه[3].

ولكـــن لماذا علل السيوطي اشتراط ركنين في كل جملة بالإفادة؟. أولا تحصل الإفادة بالاســـناد، وهو ما لا بد له من طرفين. مسند ومسند إليه فالفائدة لا تتوقف على وجود ركنين فـــي الجملـــة أو التركيـــب، بل قد يوجد في الجملة ركنان، ولا تفيد. ومن ذلك جملة الشرط، وجملـــة الصلة. وكذلك قد تفيد الجملة، دون وجود ركنين فيها، ومن ذلك مثلا و أسفاه . لا ، نعم، تعال– صه. فكل واحدة من هذه الألفاظ تؤدي معنى كاملا يكتفي بنفسه[4]. أي كل واحد لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه.

ونجـــد في اللغة نماذج كثيرة، من ذات الطرف الواحد، وكلها لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعـــناه. وذلـــك لأن الفـــائدة ترتبط أوثق الارتباط، بالموقف اللغوي، إذ العلاقة بين المعنى المقصـــود، وبين المنطوق علاقة يُحدّدها الموقف اللغوي. ومن ثم فهي لا ترتبط بعدد ما في الجمل من أركان، وإنما ترتبط بالموقف اللغوي[5].

---

(1) ابن جني، الخصائص ١/١٧.

(2) ينظر: السيوطي، الهمع، ١/٢٩.

(3) الخصائص ١/١٧.

(4) ينظر: ابن جني، الخصائص ١/١٧و ٣/١٧٨.

(5) د. علي أبو المكارم. الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١/٧٠.

وحدّ الكلام بأنه القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة: عبارة عن الفعل والفاعل وبهذا يظهر الخلاف بين الجملة والكلام. أي أن الكلام أخص من الجملة[1].

وبهذا يكون بعض النحاة قد فرق بين الجملة والكلام. أما سيبويه فقد استخدم مصطلح الكلام في الكتاب. ويقصد به النثر، أو اللغة أو الجملة، أو التركيب. وبذا يكون أول من استخدم مصطلح الجمل والجملة وليس المبرد.

فالكلام عند سيبويه هو الجمل المستقلة بأنفسها، المستغنية عن غيرها، في إتمام معناها يقول: إنما تحكي بعد القول. ما كان كلاما لا قولا: نحو قلت: زيد منطلق[2]. وزيد منطلق عند سيبويه كلام تام. مستقل بنفسه. وبهذا يكون سيبويه قد ساوى بين الجملة والكلام. ويرى سيبويه أن ما يجوز في الشعر أكثر من أن يذكره، لأن هذا -ويقصد الشعر- موضع جمل[3].

ومن النحاة الذين ساووا بين الجمل والكلام. الزمخشري وابن يعيش، فالكلام : هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك .. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى الجملة[4].

فالتركيب الذي ينعقد به الكلام، وتحصل منه الفائدة، يحصل ذلك من اسمين، نحو: الله إلهنا، لأن الاسم كما يكون مخبرا عنه، فقد يكون خبرا. أو من فعل واسم نحو قام زيد.

والكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة[5]. وتقسم الجمل إلى اسمية أو فعلية. بالنظر إلى ما تبدأ به الجملة. فالاسمية هي التي تبدأ باسم.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٣٧٤

(2) سيبويه، الكتاب، ١/١٢٢

(3) السابق، ١/٣٢

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/١٨، ٢٠

(5) السابق، ١/٢٠

والفعلـية هـي التي تبدأ بفعل. وتقسم إلى كبرى وصغرى. والكبرى هي الاسمية التي يكون خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

والجملـة الصـغرى هي الجملة الاسمية البسيطة نحو: أبوه قائم. أو الفعلية البسيطة نحو: قام أبوه. وتقسم الجمل إلى ذات الوجه: وهي اسمية الصدر فعلية العجز نحو: زيد يقوم أبوه. وذات الوجه وهي التي تبدأ باسم، ويكون خبرها جملة اسمية نحو: زيد أبوه قائم[1].

أمـا القـول فهـو الذي يقوله القائل تامًا أو ناقصا. فالتام هو المفيد. ويعني الجمل. والنـاقص. وهـو الذي يكون غير تام وغير مفيد نحو زيد. وكل كلام قول، وليس كل قول كلاما، فالكلام وضع على الاستقلال، والاستغناء عما سواه. وبهذا يتّضح أن الفرق بين الكلام والقـول. فالكلام جمل مفيدة ينطبق على الجملة الاسمية، والفعلية. فكل ما يحصل منه الفائدة بتركيـبة يسـمى كلاما نحو: زيد قائم، أو قام زيد. أما القول فهو أعم من الكلام، لأن القول جميع ما ينطق به اللسان تاما كان أو ناقصا. والكلام أخص منه[2].

ويرى الباحث أن القول يقال اعتمادا على حذف أحد العناصر التي تتممه. بهذا يصدق علـيه لفظ الجمل. فعندما نقول: زيد. إجابة عن سؤال. من جاء؟. فيكون التقدير جاء زيد. أو زيد جاء. ويكون (زيد) جملة حذف أحد عناصرها اعتمادا على الظروف المحيطة بالكلام. أو قـد تكـون (زيد) منادى حذف من الكلام حرف النداء، الذي سد مسد الفعل أنادي: أو أدعو. (والفعـل محـذوف أساسا). أو قد يكون على إضمار فعل لدلالة الحال عليه. كأن ترى رجلا يضرب أو يعطي، فتقول: زيدا. وكذلك عندما يقول الإنسان الهلال فيكون على تقدير ذلك.

وحرف (لا) ونعم في مواقف الاستعمال تكون جملة حذف أحد عناصرها. كأن تسأل: هـل جاء خالد؟ فيكون الجواب :نعم أو لا اعتمادا على السياق اللغوي. ولا يرى الباحث: أن

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٨٠ – ٣٨٢

(2) ابن جني، الخصائص، ١٧/١. وابن يعيش، شرح المفصل، ٢١/١

المــتكلم يقــول كــان أخواك[1]، ويقصد الزمانية ويسكت إلا على تقدير خبر كان. لأنّ كان الزمانية، لا الحدثية، لا نكتفي بمرفوعها.

وما جرى مثل هذا في سنن العربية إلا على تقدير محذوف. وإذا كان لا يجوز حذف خبر كان من الكلام. فإن استخدامها زمانية مكتفية بمرفوعها لا يجوز في العربية.

وبــناء علـــى ما أشارت إليه المعاجم اللغوية، إلى أن التركيب يحتوي على أشياء من الخــارج، يضم بعضها إلى بعض، أو بإزاء بعض أو بجانب بعض، يتضح أن التراكيب هي العلاقــات الأفقــية أو أبنية الجمل. والتركيب من عمل المرسل لأنّ اللغة تحتوي على طرق كثيرة لأداء المعنى الواحد[2].

يكشف هذا النص عن أنّ المعنى هو الذي يقف وراء بناء التراكيب والجمل. ويقوم به المتكلم عن طريق إقامة علاقات أفقية أو تركيبية بين الكلمة وما يجاورها من الكلمات. وذلك لأن الكلمــات في حالة إفرادها، لا تؤلّف،ولا تكّون كلاما له معنى، إلا إذا نظمت، أو رسمت فــي علاقة مع كلمة أو كلمات أخرى، على نحو معين. وحينئذ يطلق على المكون أو المؤلف تركيب، له قواعد، وضوابط تحكم بناءه وتنظّم طريقة تركيبه وتأليفه[3].

وحقــا فــإن التركيــب اللغوي هو ضم الألفاظ بعضها إلى بعض. يتشكل منها جمل وتراكيــب بعد (تأليف الأصوات في صيغ، ثم تركيب الصيغ في جمل –تراكيب- يهدف بها إلى تحقيق المقصود منها) [4].

ومن القدماء الذي عدّوا الإفادة شرطا في الكلام وغير مشروطة في الجملة: نحو جملة الشــرط والصلة لأنها لا تفيد لأن الجملة أعم من الكلام. وبعضهم يرى أن الجملة ما تضمنت

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١/١٧.

(٢) د. شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، ص٥٥.

(٣) د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي ص٣٠.

(٤) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ١/٢١٨

الإسناد الأصلي. سواء أكان هذا الإسناد مقصودا لذاته أم لا. أما الكلام فهو ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، ومفيدا، والمراد بالمفيد، ما دل على معنى يَحْسن السكوت عليه[1]. أما الإسناد غير الأصلي فيشمل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه.

ويرى بعض المعاصرين[2] أن الكلام غير الجملة. فالمسند والمسند إليه يمثلان ركني الجملة العربية، وتوافرها شرط كاف لقيام الجملة التي بنى النحاة عليها تحليلهم. والدليل على ذلك أنَّهم ينظرون إلى هذين الركنين على أنَّهما عماد الجملة. ولذلك يطلقون عليها مُصطلح العُمَد. لأنَّهما اللَّوازم للجملة والعُمدة فيها. وما عداهما فضلة يستقل الكلام دونها.

ويرى أنه حين حدّد النحاة الجملة بأنها ما اشتملت على الإسناد، ولم يشترطوا فيها الإفادة على معنى تام، كانوا يحدّدون بنية تركيبيّة خاصّة تنهض على علاقة نحوية صِرْفة. وهذه البنية قد تكون مستقلة، مكتفية بذاتها نحو: وصل الشهر الفضيل. والشهر الفضيل مبارك.

وقد تم بهذا الإسناد في النموذجين معنى مفيد يحسن السكوت عليه. وقد لا تكون مستقلة مكتفية بذاتها، فلا يَتمّ بهذا الإسناد معنى مفيد، ويتضح هذا إن قلت: من يزرع يحصد، ففي يزرع ويحصد ضمير مستكن تقديره هو هو، فاعل يزرع، يحصد. وتبين أن يزرع ويحصد جملتان. ولكن كل جملة منهما ليست مقصودة لذاتها، ولم يتم بالإسناد فيهما معنى مفيد، بل كان مجموعها يشكلُ معنى مفيدا.. هذا الكلام[3].

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧٤. وابن الحاجب، الكافية، شرح الاستراباذي ٨/١.

(2) عبد الحميد السيد. التطبيق النحوي، ص١١٦

(3) السابق، ص١١٧-١١٨

وتُعــبّرُ التراكيب اللغوية عن المعاني المقصودة للمتكلم، فيتحقق بها الإفهام الصحيح، ويُراعى في تأليفها المطابقة لمقتضى الحال[1].

فالتركيــب ألا ماء. كلام تام مستقل بنفسه مفيد لمعناه. لأنّه على تقدير أعطني ماء[2]. ويفيد معنى يريده المتكلم. ومع أنه قيل قديما وحديثا، ابتداء من سيبويه عن احتياج المسند إلى المسـند إلـيه. حتى قيل إن أقل ما يكون عليه الكلام المركّب التام المفيد كلمتان بينهما علاقة الإسـناد[3]. ولكن يتحقّق المعنى بكلمة واحدة. تستدعي تقدير ما يتممها. وهذه مرونة في بناء تراكيب العربية. ومع أن في العربية نموذجين لبناء التراكيب هما النموذج الاسمي والنموذج الفعلي. كما أن في العربية نموذجين لبناء التركيب الاسمي. النموذج الأول : فيه يتقدم المسند إلـيه، والنموذج الثاني: فيه يتقدم المسند أي الخبر. ولكن هذين النموذجين ينتسبان إلى بنية أساسـية واحدة يتقدم فيها المبتدأ. وقد كان، من منهج النحاة العربية، توحيد الأنماط ما أمكن لأن إدراك نظــام اللغات يتم بطريقة أفضل، عن طريق توحيد الأنماط بحيث يصبح الخروج عــن النمط الأصلي تفنّنا، يقتضي بحث أسبابه ودواعيه[4]. كما أنّ النمط الفعلي يبدأ بفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، وبعده المُقيّدات الأخرى، ولكن أنماطها كثيرة ومتعددة.

كمــا أن للحــروف أثرا كبيرا في بناء التراكيب ولها أهمية في إبراز معانيها، لذلك سـماها النحاة حروف المعاني، وصنفوا فيها الكتب[5]. وكان تأثيرها في بناء التراكيب كبيرا، وفي إعرابها، وفي إبراز معانيها. كما أن للتركيب قواعد وضوابط تحكم بناءه، وتنظم طريقة تأليفه وتركيبه وأساس هذا التركيب المعنى[6].

---

(1) د. محمد عيد. ابن خلدون والملكة اللسانية، ص٢٥.

(2) نصر الدين وعبد الجليل زكريا. المنصف في النحو ط١ ١٩٩٠ ص ١٦٦-١٦٧

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٢٣، ابن يعيش، شرح المفصل ١٨/١. ومحمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبية، ص٥

(4) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص٨٥.

(5) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني.

(6) د. عبد الحميد مصطفى السيد، التطبيق النحوي، ط١، ٢٠٠١، ص٣٠.

وحسب المعنى، وحسب مقتضيات أنواع الكلم في العربية، وحسب توخي ضم الكلمات المـــتآلفة معا في التركيب اللغوي يتّضح أن بعض الألفاظ تستدعي، أو تقتضي لفظا من نوع معين. وإنّ و كان والأفعال تقتضي أو تستدعي أسماء، وكذلك حروف الجر والنداء. وأدوات الشـــرط تقتضي أفعالا، والمبتدأ يستدعي الخبر. والفعل الفاعل. والنعت المنعوت، والمضاف المضـــاف إليه، والمؤكِّد المؤكَّد. والمبدل منه البدل. لذلك يعد غريبا تركيب نحو : إنّ يدرس ينجح. إلا إذا كان يدرس اسما بالوضع. وهذا يعني ترابط أجزاء التركيب اللغوي عن طريق الإســـناد والترتيـــب. مـــع أنّ مجيء مكونات التركيب، في مواضع معينة يتفاوت بين الثبات والتغـــير. لذا تأتي بعض التراكيب على غير الصورة المنتظرة بسبب توخّي المعنى. وتنوّع صـــور التراكيـــب يـــدلّ علـــى مرونة واسعة عرفتها العربية، في بناء تراكيبها، كما عرفت الصرامة التامة في تشكيلاتها التركيبية.

وهـــذا يستدعي أنّ تغير المعاني، يقود إلى تغير بناء التراكيب. وبالتالي فلن تجد في العربية معنى واحدا، يأتي على صور متعددة من التراكيب. فـــ تشرق الشمس، غير: أشرقت الشـــمس. وحتى التأكيد عن طريق إعادة اللفظ نفسه، لا يعني أن المعنى واحد. ودليل الباحث علـــى ذلـــك والله يعلم. الصورة اللفظية لإقامة الآذان: الله أكبر. الله أكبر.الله أكبر. الله أكبر. وهذا التركيب وكلنا يعلم أن الكلمات لله وحده. وأنّ صفاته عينُ ذاته.

إنّ بنـــي البشـــر لا يدركون مثل هذا لذلك جاء التكرار لإيقاظ قلوب نائمة تسمع هذا النداء ولا تلبي، مع مرورها من أمام بيوت الله لحظة إقامته، ولحظة إقامة الصلاة. فالله أكبر وكلنا يعلم أن الله كامل لا يزيد ولا ينقص بذاته وصفاته وجوهره. ولكن أليس في توجيه هذا الـــنداء، بهذا التكرار؟. كل يوم خمس مرات تنبيه وتذكير لجماعات من الناس قد تكون خالية الذهن، لاهية أو جماعات مترددة، أو جماعات منكرة، أو جماعات غرقت في الخطايا والظلم وأكـــل حقـــوق الناس مما يستدعي أن يُقال لهم: الله أكبر الله أكبر مئات المرات، تذكيراً لهم، وتنبـــيها لهـــم مـــن غفلتهم، لإزالة ما ران على قلوبهم، بما كانوا يكسبون. والله وحده يعلم.

ويعــوذ الباحث بالله من أن يقول على الله ما لا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه. ويستغفر الله العظيم.

وحســـب المعنى تختلف الأسماء عن الحروف عن الأفعال، كما تختلف إنّ وما يجري مجراها عن كان وما يجري مجراها عن الأفعال المتعدية واللازمة في تضامها، وترابطها مع مـــا يلحقها من أسماء، وفي المعاني التي تنداح في التراكيب اللغوية، التي تؤثر في ذلك كله. فـــيخرج البـــناء التركيبـــي في حالة إعرابية تبرز هذا أو ذاك. وأبناء العربية في استعمالها، يـــراعون أن يكـــون الكـــلام مـــترابطا، لأنّ في ترابطه تتحقق الفائدة. وعندما يبنون الجمل والتّراكيـــب ينطلقون من المعنى فالتركيب اللغوي ظل للمعنى، نعم: التركيب اللغوي بطريقة ترتيبه وانتقاء كل كلمة من كلماته، وإعرابه، ظل للمعنى الذي يراد منه. كما أن التركيب بكل مكوناتـــه يكشف عن المعنى كذلك. ولهذا يختار العرب الأفضل والأنسب من الكلمات ليكون الاختـــيار معبّرا عن المعنى. ووسائل الترابط في العربية كثيرة "بعضها يعتمد على الوسائل اللغويـــة المحسوسة"[١]. وبعضها الآخر يعتمد على الإدراك والفهم الخفي للعلاقات"[٢]. وهذا الترابط هو الذي يحقّق التماسك للكلام، وهو الذي يحقّق ويوضح العلاقات بين مكونات الكلام، ويـــزيل اللـــبس من الجمل والتراكيب. ومن أهم وسائل ترابط أجزاء الجملة، وإحكام بنائها، الإعـــراب والرتبة[٣]. ويبدو ذلك في نحو: لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر" في هذا التركيب عناية فائقة، في اختيار ألفاظه، وترتيبه بصورة ملائمة، تبرز المعنى المراد منه. هذا المعـــنى الذي أدّى، إلى بنائه على أن تجيء (لا) النافية في أول الكلام، داخلة في الكلام على الفعل المضارع الناقص (يكون) لتنفي أن يكون العير مهرا. ثم تكرار (لا يكون) تأكيدا لفظيا (لـــ لا يكون الأولى). والابتداء بجملة جديدة تؤكد مضمون الجملة الأولى أي، "المهر مهر". وعلـــى هـــذا الفهم يقتضي وضع علامات الترقيم المناسبة. لتؤدّي هذا المعنى، على الصورة

---

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص٧٤.

(٢) السابق، ص٧٤.

(٣) السابق، ص٧٤.

الآتـية " لا يكـون العير مهرا، لا يكون. المهر مهر. (المهر مهر جملة مستأنفة). وهذه من العلاقات الخفية بين أجزاء التركيب. لذلك يختار أبناء العربية في استعمالاتهم اللغوية، الألفاظ التـي بينها ألفة "وتناسب" أي، أن الأشياء المتلائمة معا، ينبغي أن تبقى معا، وهذه تفوق كل قواعد بناء التركيب الأخرى[1].

ومن أمثلة ذلك "لولا" ولولا يأتي بعدها اسم أو فعل والاسم يأتي منصوبا أو مرفوعا. فإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان على إضمار ناصب أو رافع. قال سيبويه: وتقول : "لـولا خيرا من ذلك". وهَلاّ خيرا من ذلك. أي هلاّ تفعل خيراً من ذلك. ويجوز رفعه على معـنى هـلاّ كان خير من ذلك[2]. وكل ذلك على المعنى فالمعنى الذي في الرفع غير المعنى الذي في النصب.

ومثل ذلك "إنْ" لا يرتفع بعدها شيء ولا ينتصب إلا بفعل، لإن "إن" من الحروف التي يبني عليها الفعل، وهي "إنْ" المجازاة وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء[3].

وهذا إيضاح من سيبويه، للترتيب الذي يجب مراعاته، في بناء التراكيب. معتمدا في ذلك على المعاني التي تراد. فالاسم الذي يذكر بعد "أن" ليس قضية أو جوهرا تنتظر حكماً أو فائدة أو خبرا، ولهذا لا يذكر الاسم بعد إنْ، على أنه مبتدأ، بل يذكر على أنه قام بالحدث، أو وقـع علـيه الحـدث. فالالـتزام بالترتيب ضروري مراعاة للمعنى، وألا يتقدم معمول على عامل[4]، لأن المعمول تابع، والتابع لا يتقدم على متبوعه وأن التابع لا يقع في موضع لا يقع فيه المتبوع[5].

---

(1) د. مصطفى حميدة. نظام الارتباط والربط، ص٣٢.

(2) سيبويه، الكتاب، ٩٨/١، ٢٦٨.

(3) السابق، ٢٦٣/١

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٧٦/١

(5) السابق ٣٥٤/١

فالمعـــنى هو أساس ترتيب مكونات التركيب اللغوي، والالتزام به بالترتيب والمعنى نفسه هو المسوّغ للخروج على هذا الترتيب، لمكوّنات الجملة لذلك وجد في اللغة العربية نحو:

أَلاَ يَـــا نَخْلَــــةً مِـــنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ   عَلَـــيْكِ وَرَحْمَــــةُ اللهِ السَّــــلاَمُ[١].

فوضوح المعنى، وأمن اللبس، وعلم المخاطب بمضمون الكلام هو الذي أباح للشاعر تقديم المعطوف على المعطوف عليه. لأنّ السامع يعلم أصل الكلام (عليك السلام ورحمة الله). وفيه اتساع في الكلام قبل استقلاله وتمامه. ولا داعي لتقدير العطف على الضمير في عليك. لأنه عطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيده[٢].

والضوابط النحوية التي تحكم بناء التراكيب، هي مميزات تتميز بها الكلمة من خلال ارتباطها مع غيرها من الكلمات، بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه[٣]. وأهم هذه الضوابط المعـــنى، لأن المعـــنى الذي يريده المتكلّم من التركيب، يؤثّر في اختيار الألفاظ والصيغ التي تشـــترك فـــي بناء التركيب، وهذه الألفاظ هي العوامل والمعمولات، ومنهما يحدث الإعراب، وتبدو آثاره بظهور الحركات، أو بتقديرها على أواخر الكلمات. و"هذه الأطراف أطراف نظام محدّد يربط بين المعنى والحركة الإعرابية"[٤]، وتتحدّد هذه الأطراف عن طريق التحليل.

ويـــرى الباحث أن تلك الأطراف تتداخل معا بصورة يصعب الفصل بينها إلا لغايات التفســـير والتوضـــيح والتعليل. فكأنّها دوائر مختلطة معا بنظام دقيق، يصعب الفصل بينها، فالتركيـــب يُنْطق كاملا بمعناه وألفاظه وإعرابه وحركاته الإعرابية، مع ما للمعنى، وما لضمّ الألفاظ من تأثير بعضها في بعض، هذا التأثير الذي يؤدّي إلى حالة إعرابية يرمز لها بحركة.

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٢/٣٨٦

(٢) عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي، ط١، ٢٠٠١، ص٣٠.

(٣) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث، ١/٨٩-٩٠

(٤) المصنف عاشور، بنية الجملة العربية، ص٢٦

ومــن الإعــراب والعوامــل نتج منهج في التحليل النحوي أساسه الإعراب والبناء، والأصل والفرع، والموضع من الإعراب[1].

وكثــيرا مــا تحدّث علماء النحو العربي عن الأصل لجملة ما، أو لتركيب معين نحو قولهم: "فاها لفيك" هذا أصله فوها لفيك، جملة من مبتدأ وخبر والأصل أن تنقل الجمل على ما كانت عليه، إذا كانت لشيء، ثم نقلت عن ذلك الأصل كلمته فاها إلى في: أصله فوه إلى في. إلا أنهم لما كثر استعمالهم لها بمعنى مشافها، وغلب ذلك فيه حتى صار يفهم منه مشافها، مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الإسناد، أجروه مجرى المفرد في إعرابه، المفرد الذي صار بالآخرة كمعناه في إعرابهم الاسم الأول بإعرابه، وصار الثاني كأنه جار ومجرور من تتمته. كقولهم: بايعته يدا بيد"[2].

فالأصــل الــذي يقصده علماء العربية، وهم يعنون الأصل التركيبي هو ما ينادي به علماء اللغة المعاصر "من بنية عميقة"، أو جملة النواة، أو البنية الأساسية.

لــذا يرى الباحث أن التركيب اللغوي في هذه الدراسة يشمل الجملة الاسمية، والجملة الفعلــية، وأشباه الجمل الظرفية، والجار والمجرور، وجملتي فعل الشرط وجوابه وما يتواجد بيــنهما مــن عطف جملة على جملة الشرط أو جملة الجواب. ويشمل الجمل التي فقدت أحد مكوناتها الأساسية، الفعل مثلا أو الفاعل. أو المبتدأ أو الخبر أو اسم "إنّ" وما يجري مجراها. أو أخبارهــن. أو اســم "كان" وما يجري مجراها أو أخبارهن. أو جملة فعل الشرط أو جملة جواب الشرط.

ويشــمل أيضــا بعض الكلمات المفردة التي تبدو للناظر لأول وهلة أنها لا تفيد شيئا، ولكــنها في حقيقة الأمر "تركيب لغوي" له معناه. قيل في سياقاته المختلفة السابقة، ويقال الآن

---

[1] ابن الحاجب، الأمالي النحوية، ٢/١٦٥

[2] ينظر في ذلك شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، ص٤٩-٥١.

في سياقات مشابهة، كما سيستخدمه أبناء اللغة في المستقبل في السياقات المشابهة. لذلك يرى الباحث أن التركيب اللغوي أوسع وأشمل من مصطلح الجملة. مع أنّ الجملة من مكّوناته. فهو يشمل الجملة والقول والكلام واللفظ الواحد في الاصطلاح التركيبي النحوي. لأن اللفظ المفرد ليس مقصودا بمفرده، بل هو تركيب لغوي حذف أو أضمر منه شيء، بناء على سياق معين. مثال ذلك: لو سأل المتكلم من جاء؟ وأجاب المخاطب: "عمر". لرأينا عمر هذه اللفظة صورة منطوقة أدائية عن تركيب لغوي تمثيلها "جاء زيد". أو لو سأل المتكلم شخصا آخر قائلا: ما اسمك؟ وأجاب المخاطب: (خالد) لعلمنا أن لفظ خالد يُمثّل تركيبا حذف أحد عناصره، للسياق الحالي والمقالي، ولعلم المخاطب بالمحذوف، ولو أظهرنا التركيب اللغوي كاملا، لجاءت صورته على نحو: "اسمي خالد". أو أنا خالد. وبهذا يكون المتكلم قد أضمر المبتدأ، اعتمادا على الدلائل الذي ذكرت. وقدوة الباحث في ذلك سيبويه عندما ناقش (ألا ماء) عد ألا التي للتمنّي، لا خبر لها عنده لا لفظا ولا تقديرا، فإذا قيل: ألا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماءً. فتكون كلمة "ماء" مفعول به للفعل المحذوف. تقديره أتمنى ما. ويكون أصل التركيب (أتمنى ماء) وقد تحدث الباحث عن الحذف والإضمار في أماكن متفرقة، ويعود للحديث عنهما، للإفادة، ولأثرهما الكبير، في اقتضاء بناء التراكيب على هيئة معينة، ولاقتضاء مجيئها على إعراب مخصوص، وما هذا كله إلا إبراز للمعنى. ومما حذف منه المبتدأ، قول المستهل: الهلال والله. أي هذا الهلال. ومثله. إذا شممت ريحا طيبة قلت: المسك والله. أي هو المسك والله. أو هذا المسك.

مع أن المبتدأ أو الخبر عمدتا الكلام. ولا بد منهما حتى تحصل الفائدة. إلا أنّه قد توجد قرنية لفظية أو حالية، تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف بدلالتها عليه. لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا يأتي به. ويكون مرادا حكما وتقديرا[1].

---

[1] ابن يعيش. شرح المفصل، ٩٤/١.

يتّضح بعد الاطلاع في مناقشات الباحثين المعاصرين، بعض الظواهر التي تعتري التراكيب اللغوية أنها تشمل الجملة الاسمية، أو الجمل بنوعيها، الاسمية والفعلية[1] وجملة النداء وبعض التراكيب التي حذفت بعض ألفاظها، أو أضمر أحد أركانها.

---

[1] د. محمد حسن جبل جبل، الاستشهاد بالشعر في اللغة، ص٤٠ ، ينظر د. جلال شمس الدين، نظرية التعليل في النحو العربي، ص٣٩-٤٠.

وتمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص١٢

ومحمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص٣٣٦-٣٣٨

د. محمد علي الخولي، علم الدلالة، علم المعنى ص١٥٧.

و د. محمد عبد القادر هنادي. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ٣٤ ، ١٠٤

الباب الثاني

اقتران الدلالة والتركيب في الكتاب

الفصل الأول

– الرّفع أصلاً ويجوز النصب

المعنى الرئيس الذي يرفع من أجله الاسم في الجملة هو الإسناد ويستوي في هذا وقوع الاسم مبتدأ مع وقوعه خبرا أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل. فالمُعَوّل عليه أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه. وسيان في الرفع للإسناد أن يكون طرفا الإسناد مذكورين شأن أكثر الكلام، أو أن يكون أحدهما محذوفاً كما في كثير من التراكيب الخاصة باستعمالات معينة[١].

ويرى الباحث أن للرفع دلالاتٍ من المعنى غير الإسناد أو معه. فقد يتضمن الإسناد حكماً بشي لشيء. أو الدلالة على من قام بالحدث، أو إضافة حلية للموصوف المرفوع. كما يرى الباحث أنّ حذف أحد طرفي الإسناد يتم لمعنى دلالي. لأنّه تغيير في الشكل يتبعه تغيير في المضمون أو المعنى ومنها على سبيل المثال يبرز الخبر وحده كأنّه يقول : أنا فقط. كما يقول عند تقديمه أنا الأول في الأهمية وتنحى جانباً أيها المبتدأ. ويتحوّل الرفع جوازاً إلى النصب يحمل دلالات كالترحم أو الحال، أو على تغاير جِهة المتعاطفين أو على تشبيه تقول بـ تظن في الاستفهام أو للدلالة على الاهتمام بعلم أو عدم علم المخاطب عنصراً مُهماً في البناء التركيبيّ وفي التقعيد له. وغير ذلك ويشمل هذا الفصل العناوين الآتية:

١. الرفع ويجوز النصب بفعل مضمر للدلالة على معني الترحم.

٢. لرفع على الخبر لعدم علم المخاطب، أو النصب على الحال لعلم المخاطب.

٣. الرفع عطفاً على الاسم الظاهر المرفوع أو النصب على الضمير المنصوب المتصل بالفعل.

٤. الرفع على النداء أو النصب على الاتباع في ابن وابنة.

٥. الرفع تابعاً للفظ المنادى العلم المفرد أو النصب على المحل أو على تقدير أعني.

---

(١) د. عبد السلام حامد، الشكل والدلالة ص٧٣.

٦. الرفع تابعاً للمنادي أو النصب على معنى المدح والتعظيم أو الشتم.

٧. الــرفع تابعــاً والنصــب خـبراً لكــان وما جرى مجراها على إلغاء وعدم إلغاء الجار والمجرور.

٨. الرفع على الحكاية أو النصب على تشبيه تقول بـــ تظن في الاستفهام.

٩. أربعة أوجه إعرابية في الرفع أو النصب حالاً.

١٠.الرفع خبراً للمبتدأ أو النصب خبرا لـــ (ما) العاملة عمل ليس.

١١.الرفع بدلاً أو صفة أو النصب حالاً في تابع المصدر المرفوع.

١٢. الرفع مبتدأ أو النصب مفعولاً به، لمشتقات مضمرة.

١- الرفع ويجوز النصب بفعل مضمر للدلالة على معنى الترحم.

يجوز نصب ما كان فاعلاً – وإضمار فاعلٍ – لإفادة معنى الترحم.

قال الشاعر[١] :

فَأصْـــبَحَتْ بِقَرْقَـــرَى كَوانِسَـــا   فَـــلاَ تَلُمْـــهُ أنْ يَـــنَامَ البَائِسَـــا

الشــاعر نصبَ (البائس) مفعولاً به. لفعلٍ مضمرٍ لا يظهر يفيد الترحم. والأصل أن يجـــيء الـبائس مرفوعاً فاعلاً للفعل ينام. ولكنَّ الشاعر أراد معنى الترحم فنصبه. وأضمر فاعلا للفعل ينام تقديره هو.

٢- الرفع على الخبر لعدم علم المخاطب، أو النصب على الحال لعلم المخاطب

إن علــم المخاطب بمضمون التركيب اللغوي يعني لسيبويه الشيء الكثير. فهو ذو تأثير كبير فـــي كيفـــية بناء وإعراب التركيب، وفي التقعيد له. وعندما ناقش سيبويه ما ورد عن العرب

---

(١) سيبويه الكتاب ٢/٧٥. وينظر المرجع ١/٦٦، ٢/١١٧، ١٢٧.

نحـو : (هـذا الـرجل منطلق. فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحدٍ، كأنك قلت : هذا منطلق.

قال النابغة[1]:

تَوَهَّمْــتُ آيـــاتٍ لَهَـــا فَعَرَفْــتُها   لِسِـــتَّةِ أعْـــوَامٍ وذا العَـــامُ سَـــابِعُ

كأنه قال : وهذا سابع.

وتفسير سيبويه لهذا التركيب واضح. فالتركيب مكون من مسند إليه وصفة له (ويجوز أن يكـون بدلاً) ومن مسند. فهذا الرجل منطلق. هذا مبتدأ الرجل صفة منطلق خبر. وعومل هذا مع الرجل معاملة اسم واحدٍ. ويقال في (وذا العام سابع) إن (ذا العام) اسم واحد كأنه قال : هذا سابع. ذا : مبتدأ وسابع خبر. والعام صفة أو بدل وتعامل مع هذا معاملة اسم واحدٍ.

ويجوز نصب (منطلق) و (سابع) على الحال. نحو (هذا الرجل منطلقا. جعلت الرجل مبنـياً على هذا. وجعلت الخبر – منطلق – حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله مـنطلقا. وإنمـا يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الـرفع لا يـريد أن يُذَكِّـره بأحد، وإنما أشار فقال : هذا منطلق فكأنَّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده.. ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف)[2]. فيصير الخبر حالاً قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعا قد صير فيه بالنية وإن لم يذكر فعلاً[3].

فالمعـنى الـذي أراده المتكلم من التركيب اللغوي الذي بناه على صورة (هذا الرجل مـنطلق) برفع منطلق خبرا. هو الإشارة فقط إلى رجل منطلق. دون إرادة من المتكلم تذكير المخاطـب بشـيء، لأن الرجل غير معروف عنده. أما نصب منطلق حالاً. فالمتكلم يريد أن

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/٨٦.

(2) السابق، ٢/٨٦.

(3) السابق ٢/٨٦-٨٧.

يُذَكِّر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، ويريد أن يُنبّيه ويُعَرِّفه أن الرجل الذي يعرفه في حال انطلاق الآن. ويرى الباحث أنّ ما ذكره سيبويه دقيق علاوة على أنه صحيح. لأنّ عدم معرفة المخاطب بالمتحدث عنه يحتاج إلى حكم يعلمه المخاطب. أما معرفة المخاطب بالمتحدّث عنه، تجيز أن ينصب حالاً ما كان خبرا. وهذان التركيبان يستخدمان اليوم على ألسنة أبناء العربية. وعلى صورتيهما البنائية. عندما يكون المتحدث عنه مجهولاً لدى المخاطب. يقول المتكلم: هذا الفارس مسرع. أما إذا كان المتحدث عنه معروفاً عند السامع فيقول المتكلم : هذا المهندس مسرعاً. أو هذا المعلم راكضاً.

وأما قوله جلّ وعلا : "**هو الحق مصدّقاً**"[1]. فإن الحق لا يكون صفة لهو – لأن المضمر لا يوصف بالمظهر أبداً، ولأنه قد استغنى عن الصفة[2]. ويجوز أن يعرب الحق بدلاً (من هو) ويكون مرفوعاً. وفي هذا التركيب انتصب (مُصَدِّقا) على الحال. لأن المعنى تنبيه المخاطبين وتذكيرهم بأن هذا القرآن هو الحق في حال تصديقه لما سبق من الكتب السماوية كالزبور والتوراة والإنجيل أي انتبهوا له وهو في حال تصديقه الكتب السماوية الأخرى. ويجوز أن يعرب (مصدق) خبراً عندما يعرب الحق بدلاً من هو. ويكون التركيب هو مصدِّق.

ويُفرِّق سيبويه بين معنى تركيب لغوي نحو : من ذا خيرٌ منك ويراه بمعنى قولهم : (من الذي هو خيرٌ منك) لأنك لم ترد أن تومئ أو تشير إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسؤول فَيُعلمكه، ولكنك أردت من الذي هو أفضل منك. لذلك ارتفع خيرٌ على أنه خبر. وبين معنى تركيب نحو : (مَنْ ذا خيراً منك). الذي ينتصب فيه (خير) على الحال. لأن المتكلم أومأ إلى إنسان قد استبان له فضله على المخاطب. فأراد أن يُعلِمكَهُ. لأنه قال : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فضلك بها. ونصبت خيراً منك. كما قلت : من ذا قائماً[3].

---

(1) فاطر، آية : ٣١.

(2) سيبويه، الكتاب ٢/٨٨.

(3) ينظر السابق ٢/٦١.

زيـدٌ لقيتـه وعمرٌ وعمرا وتقول أيضاً زيدٌ ألقاه وعمراً وعمرو. فهذا يُقوي أنك بالخيار في الوجهين[1].

كـلام سـيبويه واضح ودقيق. فالعطف إشراك ما بعد الواو بالمعطوف عليه قبله في الإعراب والحكم أو الحدث. وفي التركيب زيدٌ لقيته وعمراً أو عمرو مررت به فنصب عمرٍ يعنـي أنـه معطـوف علـى الضمير (الهاء) المتصل بالفعل لقي. وأما رفع عمر فيعني أنه معطـوف على زيد المرفوع مبتدأ، ويكون إعراب (عمرا) مفعولا به منصوبا كأنه قال : زيدٌ لقيته ولقيت عمراً مررت به. أما في التركيب الثاني زيدٌ لقيت أباه وعمراً وعمرٌ. فنصب عمر يعنـي أنـه معطوف على الأب. ويكون المتكلم قد أراد معنى أنه لقي أبا زيد وعمرا أما رفع عمـر فهو عطف عمر على زيد المبتدأ، ويعرب عمر مبتدأ وهو من باب عطف جملة على جملة. ويكون المتكلم أراد معنى أنه لقي أبا زيد وأبا عمرو ولم يلق عمرا.

٤- الرفع على النداء أو النصب على الاتباع في (ابن وابنة)

يـرى سيبويه، أنه يجوز في المنادى العلم الموصوف بابن وابنه، أن يبنى على الضم حسب المطّرد في كلام العرب. ويجوز أن ينصب على أن يتبع في إعرابه الصفة. وذلك في قولك يا زيد بن عمرو. وقال الراجز، وهو من بني الحِرْماز[2].

يـا حَكَـمَ بـنَ المُـنْذِرِ بـنِ الجـارُودْ سُـرَادِقُ المَجْـدِ علَـيْك مَمْـدُودُ

وقال العجاج[3] :**يا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ**.

ويعـرب حكم وعمر (منادى مبني على الضم المقدر، والفتحة حركة إتباع) لأنّه جاء فـي التركيبيـن السابقين أن الشاعرين نصبا المنادى العلم المفرد (حكمَ) في التركيب الأول،

---

[1] سيبويه، الكتاب ٩١/١.
[2] السابق، ٢٠٣/٢.
[3] السابق ٢٠٤/٢.

وعمرٌ في التركيب الثاني لأنهما موصوفان بكلمة (ابن) المضافة المنصوبة. وفي هذا اتباع الموصوف في الحركة للصفة، لأن الصفة والموصوف كاسم ضم إلى اسم. وهذا الاتباع مبني على الأثر الصوتي الراجع من الكلمة اللاحقة إلى الكلمة السابقة.

واعتمد العرب في اتباع حركة الموصوف حركة الصفة على راء امرئ. ونون ابنم إذ يتبعان في حركتيما حركة الحرف الذي بعدهما. فإذا كان الاسم و الصفة بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المكسور حرف، وينفتح قبل المنصوب ذلك الحرف. وهو ابنم و أمروٌ فإن جررت قلت في (ابنمٍ وامرئٍ) وإن نصبت قلت : ابنما وامرءاً وإن رفعت قلت : ابنمٌ وامروٌ[1].

فحركة الباء في ابنم والراء في امرئ تتبع حركة الحرف الذي بعدها رفعاً ونصباً وجرا (ضماً وفتحاً وكسراً). فأنزلوا الرفعة التي في قولك (حكمٌ) (وعمرٌ) بمنزلة الرفعة في راء امرئ والجرة بمنزلة الكسرة في الراء والنصبة كفتحة الراء، وجعلوهما تابعين لابن[2].

٥- الرفع تابعاً للفظ المنادى العلم المفرد أو النصب على المحل أو تقدير أعني

يجوز في تابع المنادى العلم المفرد حالتان إعرابيتان الأولى : الرفع على أن التابع صفة لمرفوع لذلك قالت العرب.. يا زيدُ الطويلُ. يقول سيبويه: الطويلُ (صفةٌ لمرفوعٍ) [3] وبذا تتبع الصفة لفظ المنادى لأنّه مبني على الضم والضم هو ما يرفع به.

والثانية : النصب ويكون التقدير على وجهين.

الوجه الأول : يكون نصب صفة المنادى العلم المفرد على تقدير أعني نحو قولهم : يا زيدُ الطويلَ. فيكون إعراب (الطويل) مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره (أعني) [4].

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٠٤.

(٢) السابق، ٢/٢٠٣.

(٣) السابق، ٢/١٨٣.

(٤) السابق، ٢/١٨٣.

والوجه الثاني : أن يكون إعراب (الطويل) صفة منصوبة لمنصوب لأن المنادى في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره أدعو. وتكون الصفة بالنصب تابعة لمحل المنادى.

ويسـأل سيبويه الخليل قائلا : (علام نصبوا الطويل؟ في قولهم : يا زيدُ الطويلَ. قال الخليل : نصب لأنه صفة لمنصوب، وقال : وإن شئت كان نصباً على أعني) [١].

ويذكـر سـيبويه رأي الخليل رحمه الله في قولهم : يا تميم أجمعون قوله: (أنت فيه بالخيار)، إن شئت قلت : أجمعون وإن شئت قلت : أجمعين، ولا ينصبُ على أعني، من قبل أنه محال أن تقول : أعني أجمعين) [٢].

فالـرفع جائـز فـي تركيب يا تميم أجمعون لأنّ تميما منادى مبنى على الضم فجاء توكـيده مرفوعاً. وأما النصب في (يا تميمُ أجمعين) فعلى محل المنادى تميم لأنه في موضع نصـب، ولا يجوز تقدير الفعل أعني – لأن المعنى لا يبيح ذلك؛ لاستحالته أو تحوله (أعني أجمعين) [٣].

وعلى هذا قالت العرب : يا أخانا زيداً أقبل؟ وقال قومٌ: يا أخانا زيدُ. وقد رأى يونس أن أبـا عمـرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، وهو بمنزلة قولنا : يا زيدُ. كما كان قوله يازيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا.. فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى[٤]. ويعني هذا أن المنادى المضاف إذا وصف بعلم مفرد جاز فيه وجهان إعرابيان.. النصب تابعاً للمنادى المنصوب لأنه مضاف فَصَار نصباً مثله، لأنه – المنادى – منصوب في محل نصب.

وأمـا الرفع في التابع المفرد للمنادى المضاف المنصوب، فعلى معاملة التابع معاملته لـو كـان منادى، وهو مبنيٌّ على الضمّ في محل نصب. وبهذا يكون رفعه على تقدير حرف

---

(١) سيبويه، الكتاب ١٨٣/٢ بتصرف.

(٢) السابق ١٨٤/٢.

(٣) السابق ١٨٤/٢.

(٤) السابق، ١٨٥/٢.

نـــداء محـــذوف كأنه قال : يا أخانا يا زيدُ ويرى سيبويه رأي يونس أن النصب في كلامهم أكثر[1].

مـــع أنه يجوز أن تقول : يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو، ويرى يونس أن رؤبـــة كـــان يقول : يا زيدُ زيداً الطويلَ. فأما قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيدُ الطويلُ وتفسيره كتفسيره[2]. فالرفع على أن زيداً الثانية صفة مرفوعة للفظ المنادى لأن حركته الضم بســبب بنائه على ما يرفع به. وكذلك الطويل. أما النصب فعلى محل المنادى (زيد) لأنه في محل نصب مفعول به وعلى هذا يتخرج قول الشاعر رؤبة[3] :

إنّـــي وأَسْـــطارٍ سُـــطِرْنَ سَـــطْرَا لقَـــائِلٌ يـــا نَصْـــرُ نَصْـــراً نَصْـــرَ

ويرى سيبويه أن نصب (نصرا نصرا) الثانية والثالثة صفات لنصر الأولى ولكن على محلهـــا يقـــول سيبويه (وأما قولُ رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطف البيان ونصبه. كأنه على قوله يا زيدُ زيدا.

ويجوز الرفع والنصب في نحو قولك : (يا زيدُ وعمرو). الطويلان أو الطويلين (فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت؛ لأنه بمنزلة قولك : يا زيدُ الطويلُ) [4].

أمـــا الـــرفع فعلـــى أن الطويلين مرفوعة صفة لزيد وعمرو على اللفظ لأن لفظه مرفوع. كأنك استأنفت النداء.؟

وأمّا النصب فعلى أن الطويلين منصوبة صفة منصوبة لزيد وعمرو على المحل.

وعلى هذا تقول: يا هؤلاء وزيدُ الطوالُ، والطوالَ؛ لأنه كله رفع يعني (هؤلاء وزيد) الطوالُ صفة مرفوعة على لفظ زيد المرفوع وهؤلاء المبنية على الكسر في محل رفع منادى

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٢/١٨٥.

(2) السابق ٢/١٨٥.

(3) السابق ٢/١٨٥.

(4) السابق ٢/١٩٤.

مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل مضمر تقديره أنت. أما نصب الطوال فيجوز أن تكون صفة لمحل هؤلاء وزيد لأنهما في محل نصب مفعول به لفعل مضمر تقديره أنادي ويجوز أن تكون مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره (أعني).

٦- الرفع تابعاً للمنادى أو النصب على معنى المدح والتعظيم أو الشتم

تنصب الأسماء على المدح والتعظيم أو الشتم بعد المنادى، لأنّ المعنى لا يجيز لها أن تكون وصفاً للمنادى، ولا معطوفة عليه وذلك قولك : يا أيها الرجل وعبد الله الرجلين الصالحين، لأنّ هذا التركيب بمنزلة قولك : اصنع ما سرّ أباك وأحبّ أخوك الرجلين الصالحين[١]. فالرجلان منصوبة مفعول به منصوب لفعل مضمر وجوبا تقديره أمدح أو أذكر لإفادة المدح، فلا يجوز أن تأتي (المسلمين) صفة للرجل وعبد الله لأنهما شخصان مختلفان في الإعراب.

وسبب ذلك أن عبد الله منصوب على النداء لأنه مضاف بحرف نداء محذوف، ورفع الرجل على أنه نعت لأيّ المنادى المبني على الضم. ويوضح ذلك قول سيبويه : وتقول : (يا أيها الرجلُ وزيدٌ الرجلين الصالحين) [٢]. من قبل أن رفع الرجل وزيد من وجهين مختلفين الرجل مرفوع على أنه نعت لأيّ منادى مبني على الضم. أما رفع زيد فعلى أنه منادى مبني على الضم. فاختلف وجها رفعهما لذلك لا يجوز نعتهما ولا العطف عليهما وينصب ما بعدهما على المدح والتعظيم أو الذمّ لذلك يعرب (الرجلين) مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر وجوباً تقديره أذكر لإفادة المدح. (من قبل أن رفع الرجل وزيد مختلف) [٣].

---

[١] سيبويه الكتاب ٢/١٩٤.

[٢] السابق ٢/١٩٥.

[٣] السابق ٢/١٩٥.

٧- الرَّفْعُ تابعاً أو النصب خبرا لكان وما جرى مجراها على إلغاء وعدم إلغاء الجار والمجرور

جـاء عن العرب إلغاء أو اعتماد الجار والمجرور في بناء التراكيب عنصراً أساسياً خبـرا للمبتدأ أو كان وما جرى مجراها يقول سيبويه : (وتقول : ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلت (فيها) مستقراً[١]).

جاءت كلمة خير ومثلك في التراكيب السابقة في حالة الرفع. وتعرب كلمة خير صفة مرفوعة مرة لاسم كان المرفوع (أحد) ومرة ثانية لاسم ليس. وجاءت كلمة مثل مرفوعة على أنها صفة مرفوعة لاسم كان أحد. وبناء على ذلك يعرب الجار والمجرور في التراكيب السابقة، في محل نصب خبر كان وليس.

ويجـوز نصب خير ومثل في التراكيب السابقة تقول : (ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها) [٢].

وتوجيه نصب خير في التركيبين السابقين على أن إعراب خير في كل واحد منهما : خبر كان منصوب، أي؛ لا يكون الجار والمجرور عنصراً أساسياً في بناء الجمل والتراكيب.

ويضيف سيبويه أن القائل إذا أراد الإلغاء يؤخر الجار والمجرور يقول (إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون – الجار والمجرور – مستقرا – أي؛ خبرا تكتفي به، فكلما قدمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظنُّ وأحسبُ وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما، لأنهما ليس يعملان شيئاً) [٣].

---

[١] سيبويه الكتاب ١/٥٥.

[٢] السابق ١/٥٦.

[٣] السابق ١/٥٦.

ومـــن ذلـــك قوله عز وجل : "ولم يكن لهُ كفواً أحد"[١]. جاءت كلمة (كفوا) منصوبة علـــى أنهـــا خبر يكن الفعل المضارع الناقص وألغي الجار والمجرور له. و أهل الجفاء من العـــرب يقولون : ولم يكن كفواً له أحدٌ، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة[٢]. أي ملغاة ليست خبرا وعلى إلغاء الجار والمجرور وعدم اعتماده خبرا، رغم تقديمه قال الشاعر[٣] :

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِيّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيّا

فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا.

نصب الشاعر (حيَا) على أنه خبر ما دام منصوب، وألغى الجار والمجرور (فيهن) أن يكـــون خبراً رغم أنه جاء متقدما، ويجوز أن يرفع الشاعر (حيا) على أنه صفة مرفوعة لاسم ما دام الناقصة (فصيل) واعتماد الجار والمجرور (فيهن) خبر ما دام.

٨- الرفع على الحكاية أو النصب على تشبيه تقول بـ تظن في الاستفهام

للفعـــل تقـــول "فـــي الاستفهام تصرف وسلوك تركيبي محدد فهي مشبهة بـــ "تظن" تحديـــدا. ولم يجعلها العرب في استعمالاتهم مثل يظن أو أظن لأن المعنى لا يبيح أن تستعمل مثل يظن، أو أظن في الاستفهام. لأنّ المخاطب لا يستفهم إلا عن ظنه. ولم تستعمل (قلتُ مثل ظننتُ، لأنّ الأصل في قلت أن يكون ما بعدها محكياً[٤].

ومما جاءت فيه (تقول) مثل يظن في الاستفهام نحو: متى تقول زيداً منطلقاً؟، وأتقول عمـــراً ذاهبا؟ ولا يفصل بين تقول والاستفهام حتى تظل عاملة وتتصرف تَصَرُّف تظن، أما

---

(١) الإخلاص، آية : ٤.

(٢) سيبويه الكتاب ٥٦/١.

(٣) السابق، ٥٦/١.

(٤) السابق، ١٢٢/١.

الفصل بين تقول وحرف الاستفهام بمعمول القول، فتظل بمعنى تظن .. وعلى ذلك قول الكميت[1].

أَجُهّالا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

وقال عمرُ بن أبي ربيعة[2] :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ   فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

ويختلف إعراب التراكيب إذا كنت تقول بمعنى تظن، لأنها في هذه الحالة، تتعدى إلى مفعولين، أما تقول على بابها فتتعدى إلى مفعول به واحد. وفي التراكيب التي مر ذكرها، جاءت تقول بمعنى تظن، لذلك تعرب مكونات التركيب (فمتى تقول الدار تجمعنا.. تقول فعل مضارع بمعنى تظن. الدار مفعول به أول (جملة تجمعنا في محل نصب مفعول به ثانٍ لتقول.

ويرى سيبويه أن إعمال تقول عمل تظن، يعتمد على مشيئة المتكلم لأن التراكيب التي مرت، وأعملت فيها تقول عمل تظن، يمكن أن يرفع فيها ما انتصب – بتقول – على الحكاية. يقول سيبويه (وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت به، فجعلته حكاية[3].

٩- أربعة أوجه إعرابية في الرفع أو النصب حالاً

إن الكتاب مليء بالتراكيب اللغوية التي فسر سيبويه سبب بنائها وإعرابها على نمط محدد بالمعنى. منها في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة قول العرب : هذا عبد الله منطلق. ويرى سيبويه أن رفع منطلق من وجهين. الوجه الأول : وهو أن المتكلم حين قال : هذا عبد الله أضمر هذا أو هو كأنه قال : هذا عبد الله : هذا منطلق أو هو منطلق.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٢٣.

(٢) السابق ١/١٢٤.

(٣) السابق ١/١٢٤.

ويكـــون (منطلق) خبرا مرفوعاً لمبتدأ محذوف تقديره هو أو هذا. والوجه الثاني : أن يجعل المـــتكلم (عـــبد الله ومـــنطلق) جميعاً خبراً لهذا كقولك : هذا حلو حامض، لا تريد أن تنقض الحـــلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين[1]. وهذا من قبيل تَعَدُّد الخبر. ومع أن الإخبار حكم وإعطاء فائدة لا يعلمها السامع إلا أن الفرق بين الخبر المفرد والخبر المتعدد كبير في المعنى. وقـــال تعالى : "**كـــلاّ إنها لظى نزاعة للشوى**"[2]. فلظى ونزاعة كلاهما (خبر) لإنّ. وهو من قبيل تعدد الخبر. أي في حال كون النار لظى أيضاً تنزع الشوى. ومنها "**وهذا بَعْلي شيخ**"[3]. فـــي قراءة أبي عبد الله (كنية عبد الله بن مسعود) [4]. وفي الآية الكريمة إخبار عن هذا بشيخ علاوة على أنه بَعْلي على لسان زوجه.

ويضاف إلى ما سبق وجهان آخران هما :

أحدهما : أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا عطف بيان، كأنه قال : عبد الله منطلق، ويكون أيضاً بدلاً من هذا في هذا الوجه.

والثاني : أن يكون منطلق بدلاً من زيدٍ. فيكون التقدير: هذا منطلق وتقديره: هذا زيدٌ رجل منطلق. فتبدل رجل من زيد. ثمّ تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه[5].

والفـــرق فـــي المعنى كبير بين الخبر الذي هو حكم أو إفادة بما يجهله السامع، وبين العطف الذي هو مبني عن الأول بغير لفظه، وبين البدل الذي هو الأول في المعنى أو بعضه أو غيره. وبين النسق الذي هو غير الأول على كلّ حال[6].

---

(1) ينظر سيبويه الكتاب ٨٣/٢.

(2) سورة المعارج، آية : ١٥، ١٦ .

(3) هود، آية : ٧٢. (وهذا بعلي شيخا)

(4) سيبويه الكتاب ٨٣/٢ هامش رقم (٣)

(5) السابق ٨٣/٢. وينظر هامش رقم (١)، ٨٥/٢.

(6) علي بن فضال المجاشعي، شرح عيون الإعراب تحقيق د. حنا حداد. ص٧٧.

١٠- الرفع خبرا للمبتدأ أو النصب خبرا لـ (ما) العاملة عمل ليس

إعمـــال مـــا "عمـــل ليس" ليس مطرداً في لغة العرب. وإنما أعملها الحجازيون في تراكيــب العربية، عمل ليس. يقول سيبويه : (وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بـ ليس إذ معناها كمعناهما)[١]. والسبب في إعمال ما عمل ليس في لغة أهل الحجاز أنّ معنييهما النفي. تقول : "ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا"[٢].

أدخلــت مـــا فـــي الكلام، ولأنّ المتكلم، عامل ما "معاملة ليس" فأعملها في التركيب المكــوّن مـــن عـــبد الله وأخـــيك. فارتفع عبد الله على أنه اسم "ما" النافية العاملة عمل ليس، وانتصـــب (أخـــاك) خبراً لـــ "ما" أيضا. وسببُ إعمال "ما" عمل "ليس"، اشتراكهما في معنى النفـــي. ولذا؛ فإن معنى النفي المشترك بينهما، هو الذي دفع القائل إلى أن يبني تركيبه على إعمال "ما" ولكنه لو لم يعملها معاملة ليس في التركيب اللغوي، لتغير بناؤه، وإعرابه. وجاء على صورة أخرى نحو : "ما عبد الله أخوك، وما زيدٌ منطلق" وظلت عناصر التركيبين على رفعها قبل دخول "ما" في الكلام، وكان إعراب التركيب على النحو الآتي : ما حرف نفي غير عامل. عبد الله : مبتدأ. أخوك خبر المبتدأ مرفوع. والباحث : يدرك تماما أن فرقا ما بين خبر المبتدأ، وبين خبر إنّ وكان وما يجري مجراهما. لذلك يفترق في المعنى خبر المبتدأ عن خبر ما العاملة عمل ليس.

وعلـــى إعمـــال "ما" عمل ليس جاء قوله عز وجل : "**ما هذا بشرا**"[٣]. وجاء النصُّ القرآني الكريم على طريقة أهل الحجاز في استعمالهم اللغوي لها. ويذكر سيبويه خبراً طريفا هو أنّ بني تميم يرفعون بشراً إلا من دَرى كيف هي في المصحف[٤].

---

[١] سيبويه الكتاب ٥٧/١.

[٢] السابق ٥٧/١.

[٣] يوسف، آية : ٣١.

[٤] سيبويه الكتاب ٥٩/١.

كما أن "ما" لا تعمل عمل ليس إذا قدم خبرها على اسمها. أو إذا نقض خبرها بـ "إلاّ"

ولذلك قال سيبويه في قول الفرزدق[1].

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذ هُمْ قُريشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ

(وهذا لا يكاد يعرف) [2].

فالشاعر في هذا البيت أعمل ما عمل ليس، وقدّم خبرها على اسمها في التركيب (ما مثلهم بشر) فـ ما نافية عاملة عمل ليس. مثلهم : خبر مقدم، ومثل مضاف، وهم مضاف إليه وتقدم الخبر (مثلهم) على اسم ما المرفوع (بَشَرٌ) .

١١- الرفع بدلاً أو صفة أو النصب حالاً في تابع المصدر المرفوع.

يجوز في تابع المبتدأ النكرة المرفوع الرفع صفة، أو بدلاً من المبتدأ ويجوز أن يجيء منصوباً، على أنه حال دال على الدوام والاستمرار كما يقول سيبويه (ويلٌ له ويلٌ طويلٌ) فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول، وإن شئت جعلته صفة له. وإن شئت قلت : ويلٌ لك ويلاً طويلاً، تجعل الويل الآخر غير مبدول ولا موصوف به، ولكنك تجعله دائماً، أي ثبت لك الويل دائماً) [3].

يجوز في كلمة (ويل) الثانية المرفوعة الرفع صفة للمبتدأ ويجوز أن تكون بدلاً مرفوعاً من المبتدأ (والجار والمجرور له) في محل رفع خبر المبتدأ.

ويجوز إعراب (ويلا) الثانية المنصوبة حالاً منصوباً على إضمار فعل تقديره (ثبت) ويكون تقدير التركيب (ويل له ثبت ويلاً طويلاً).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٦٠/١.

(٢) السابق، ٦٠/١.

(٣) السابق، ٣٣٢/١.

ويؤكـد سـيبويه أن دلالة الحال هنا دلالة ثبوت واستمرار، مع أن دلالة الحال متنقلة وغير مستقرة. ولكنها في مثل هذا التركيب المبدوء بالدعاء بالشر على مذكور ما، تدل دلالة ثـبوت واسـتمرار. ومـن هنا يستطيع الباحث أن يقول : كان سيبويه يعتمد على المعنى بل يصدر عنه في تحليله وتفسيره التراكيب وفي تقعيده لها.

١٢- الرفع مبتدأ أو النصب مفعولاً به لمشتقات مضمرة

ومـن السـلوك التركيبي في تراكيب العربية، أن تعامل أسماء الفاعلين والمفعولين. معاملة الأفعال في الاستفهام. فيجوز فيها أن ترفع وتنصب الأسماء في نحو :

"الـدارَ أنـت نـازلٌ فيها"[1]. في هذا التركيب اللغوي يجوز في كلمة (الدار) وجهان إعرابيان :

الوجـه الأول : أن تكـون الدار مفعولاً به منصوباً لاسم فاعل مضمر تقديره "نازل" يُفَسّره ما جاء بعد الدار مؤخراً من اسم الفاعل (نازل).

والوجه الثاني : أن تكون الدار مرفوعة على أنها مبتدأ مرفوع ويكون التقدير : (الدار أنت رجلٌ فيها). في تركيب نحو : الدارُ أنت نازلٌ فيها. والجملة (أنت نازل فيها) جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ (الدارُ).

ويكون الاستفهام في التركيب نحو : الدار أنت نازلٌ فيها. عن النزول في الدار. وهذا المعـنى هـو الذي أدى إلى بناء التركيب على نصب الدار مفعولاً به لاسم الفاعل المضمر (نازل).

أمـا معنى الاستفهام عن الدار منزولاً بها أم لا، حيث تمّ عقد الكلام وبناؤه على عد الدار مبتدأ ومسؤولاً عنها أتم فيها النزول؟. هو الذي أدى إلى رفعها على الابتداء وما بعدها

---

[1] سيبويه الكتاب ١/١٠٨ – ١٠٩.

خــبر لهـــا. لأن في قولك : الدار أنت نازلٌ فيها، تجعل نازلاً اسما رفع كأنه قال : الدار أنت رجل فيها[١]. وجملة أنت نازلٌ فيها، التي بمعنى أنت رجلٌ فيها، في محل رفع خبر.

وأســـماء الفاعليـــن والمفعولين تجري مجرى الأفعال، وتعمل عملها في المعرفة كلها وفي النكرة. وتعمل هذه الأسماء مقدمة ومؤخرة ومظهرة ومضمرة.

وســـبب إعمال أسماء الفاعلين والمفعولين المعنى، أي؛ إنها بمعنى الأفعال. (فمفعول مثل يُفْعَلُ. وفاعل مثل يَفْعَلُ) [٢].

وتعمـــل صـــيغ المـــبالغة عمل اسم الفاعل، لأنه يراد بها ما يراد من فاعل في إيقاع الفعـــل. ولكـــن على مبالغة في الأمر. في نحو: فَعول، وفَعّال، ومِفعَال، وفعل. وتعمل صيغ المـــبالغة عمل الفعل ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً به، بناء على ما أخذت منه من أفعال لازمة أو مـــتعدية. ويجـــوز فيها ما جاز في اسم الفاعل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. وكذلك المصادر [٣] تجري مجرى الفعل في العمل.

وعـــلاوة علـــى ما ذكر من أنّ صيغ المبالغة تعمل عمل الفعل إذا أريد بها المبالغة، ولشـــبهها باسم الفاعل. يشترط ألا تكون ذاتا أو دالة على ذات نحو رسول. في نحو أعبد الله أنـــت رسولٌ له. ورسوله. لأنك لا تريد بفعول ههنا ما تريد في ضروب، من إيقاع الفعل من ضروب على شيء. ولهذا لا تعمل[٤].

وهذا يدلُ على أن المعنى هو الذي يؤدي إلى اختيار الألفاظ، والمعنى هو الذي يؤدي إلـــى بناء الألفاظ في تراكيب، ذات علائق تركيبية ينتج منه إعراب محدد، يبرز ذلك المعنى. لـــيكون التركيـــب ببـــنائه وإعرابه كاشفاً عن ذلك المعنى. فالمعنى والبناء والتركيب ومن ثم الإعراب سبب ونتيجة معاً. فقولك : أعبد الله أنت جليس له. لا تريد منه أن تجعل من جليس

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٠٩.

(٢) السابق، ١/١٠٩.

(٣) وينظر السابق ١/١١٠، ١١٥.

(٤) السابق ١/١١٧.

مبالغةً في فعل، لذلك لم تعمل، وإذا لم يكن في أبنية المبالغة، مبالغة الفعل، فهي بمنزلة أسماء الذوات غلام وعبد. فإذا لم يكن واحد منهما لمبالغة الفعل لم يكن فيه إلا الرفع تقول : أكلُّ يوم أنـت فيه أميرٌ. ترفع كلاً لأن (أمير) ليس مبالغةً من فاعل وقد خرج كل عن الظرفية. فصار بمنزلة (عبد الله) اسماً مبتدأ وأميرٌ ليست كضروب. فالأمير اسم لمن يتولى الإمارة لا مبالغة منه. بينما (ضروب) مبالغة من ضارب ومن هذا المعنى النصب أو الرفع[1].

الرفع الأصل ويظلُّ الرفع باختلاف الأوجه الإعرابية.

مـن الأصول التركيبية التي راعاها سيبويه في تراكيب العربية أن الجملة الطلبية لا يصـح أن تقـع خبراً. كما أنه لا يجوز أن تجيء النكرة مبتدأ أو اسماً لكان. وقد تدخل الفاء الواقعـة في جواب الشرط في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ لفظ الذي. ويبقى المرفوع مرفوعاً سواءٌ في ذلك أعرب مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً.

وقد تتغير صورة بناء التركيب اللغوي ويتغير المعنى والدلالة لذلك ويتغير الإعراب بين خبر أو مبتدأ أو فاعل. ويشمل هذا الفصل العناوين الآتية :

١- الرفع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً.

٢- الرفع الأصل ويبقى الرفع بعد دخول الفاء في خبر الاسم الموصول.

٣- الابتداء بالنكرة ومجيء اسم كان نكرة.

١- الرفع مبتدأ أو خبرا أو فاعلا

يـرى سيبويه أن الجملة الطلبية لا يصح أن تقع خبرا، والمرفوع عنده إما أن يكون مبتدأ لخبر محذوف، وإما أن يكون خبرا مبتداه محذوف.

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/١٠٧.

يقــول ســيبويه: وأما قوله عز وجل: **"الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلــدة"**[1]. وقوله تعالى: " **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**"[2]. فإن هذا لم يبن على الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: **"مثلُ الجنة التي وُعد المتقون"**[3]. ثم قال بعْدُ: فيها أنهار من مــاء" فيها كذا وكذا. فإنما وُضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخبارا وأحاديث، فكأنه قال: ومــن القصــص مــثْلُ الجنة، أو مما يُقص عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الإضمار ونحــوه. والله تعــالى أعلــم. وكذلك "الزانية والزاني" كأنه لما قال جل ثناؤه: "سورة أنزلنا وفرضــناها" قــال: فــي الفرائض الزانية والزاني. أو الزانية والزاني في الفرائض. ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع[4].

يأتي إعراب الزانية والسارق في التركيبين القرآنيين الكريمين على وجهين:

الوجــه الأول: أن يُعــرب كــل واحد منهما مبتدأ. وخبره محذوف تقديره في الفرائض. كأن التركيب في الفرائض الزانية والزاني أو السارق والسارقة.

الــوجه *الثانــي:* أن يعرب كل واحد منهما خبرا والمبتدأ محذوف تقديره مما يقص عليكم، أو فــيما فــرض الله علــيكم الزانــية والزاني، أو السارق والسارقة: كما قال الشاعر[5]:

وَقَائِلَــةٍ: خَــولانُ فَــانْكِحْ فَــتَاتَهُم   وأُكــرُومَةُ الحَيَّيْــنِ خِلْــوٌ كَمَــا هِــيَا

هكذا سمع من العرب تنشده. (فانكح تجعله وصفا ولم تجعله خبرا.

---

(1) النور ، آية ٢ .
(2) المائدة ، آية ٣٨ .
(3) محمد ، آية ١٥ .
(4) سيبويه الكتاب ١٤٢/١ – ١٤٣. د. عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ٧٤/١.
(5) السابق، ١٣٩/١ ، ١٤٣ (المصدر).

وتعـــرب خولان خبرا لمتبدأ مُضمَرٍ تَقديره هو. وسبب إعراب هذه الأسماء مبتدأ أو خـــبرا بـــناؤها علـــى المضـــمر، أو بناء المضمر عليها. ثم الإتيان بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر [1].

ومنه قول عدي بن زيد [2]:

أَرَوَاحٌ مُـــــــــوَدِعٌ أَمْ بُكُـــــــــورُ   أَنْـــــتَ فَانْظُـــــرْ لأيِ ذَاكَ تَصِــــيرُ

في التركيب أنت فانظر يجوز في (أنت) ثلاثة أوجه إعرابية وهي كلها الرفع.

الوجـــه الأول: الـــرفع في أنت على أنه فاعل لفعل مضمر يفسره المظهر بعده. (أنت يكون مـــرفوعا بفعل مضمر يفسره (انظر) الذي بعده. وسبب ذلك، أن الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمر الذي في الفعل انظر) [3].

والوجه الثاني: وهو رفع أيضا على أن يكون إعراب أنت مبتدأ أضمر خبره. على قوله: أنت الهالك، أو أنت السائر وغير ذلك.

والوجه الثالث: وهو رفع أيضا على أن يكون إعراب أنت خبرا، وتضمر المبتدأ [4].

ومثله قوله تعالى: "**طاعةٌ وقولٌ معروف**" [5]. فإعراب طاعة على وجهين رفعا. الأول علـــى أن تكون طاعة خبرا مرفوعا لمبتدأ مضمر تقديره (أمري) كأنه قال أمري طاعة وقول معـــروف. والوجـــه الثاني رفعا: أن يكون إعراب (طاعة) مبتدأ ويكون الخبر مضمرا تقديره أمثل. كأنه قال: طاعة وقول معروف أمثل [6].

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/١٣٩، ١٤٣.

(2) السابق ١/١٤٠

(3) السابق ١/١٤١

(4) السابق ١/١٤١. وهامش رقم ١/١٤٠.

(5) محمد ، آية ٢١ .

(6) سيبويه، الكتاب ١/١٤١.

٣- الرفع الأصل ويظل الرفع بعد دخول الفاء في خبر الاسم الموصول.

لا يدخل شيء في بناء الجمل والتراكيب اللغوية، إلا لغرض وغاية وفائدة. ولهذا دخلت الفاء في الكلام، في خبر الاسم الموصول نحو: " الذي يأتيني فله درهمان"[١].

يقول سيبويه: وسألته – يقصد الخليل عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء هاهنا، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهمان فقال: إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جوابا للأول أو جعل الأول به يجب له الدرهمان. فدخلت الفاء هٰهنا كما دخلت في الجزاء.. إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان. ليجعل الإتيان سبب ذلك.. فهذا جزاء. إن لم يجزم، لأنه صلة"[٢].

المعنى الذي يريده المتكلم، من تركيب (الذي يأتيني فله درهمان) هو أن يجعل استحقاق الدرهمين مسببا عن الإتيان أو مشروطا بالإتيان، أو واجبا بالإتيان. وهذا ملحظ ذكي من الأستاذ وتلميذه، في التنبه إلى ما في الاسم الموصول، من معنى الجزاء وإن كان لا يُجزم به لأنه صلة. فالخليلُ ينُصُّ صراحة على أن (له درهمان) جواب للذي. وبالذي يجب الدرهمان، بينما يعني عدم دخول الفاء – ويجوز عدم دخول الفاء– في الكلام، في جواب الذي، عدم وجوب العطية مع الإتيان. بل الأمر يحتمل ذلك وغيره.

يَتَبَنّى سيبويه: رأي الخليل ويحشد طائفة من الأمثلة والتراكيب على ذلك نحو: كل رجل يأتينا فله درهمان. ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالا، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعَمَل يكون له جواب"[٣].وهذا هو الغوص في أعماق الأعماق في المعنى، الذي يؤدّي إلى بناء التراكيب، فالذي يجب أن تكون صلتها عملا، أو فعلا ليجازى به لا أن يكون صلتها علما أو ذاتًا. كما قال سيبويه: كل رجل" ليس فيها عمل أو حدث يتوجب عليه جزاء. مع أن إعراب الذي "مبتدأ" وخبره الجملة الاسمية "فله درهمان".

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١٠٢/٣

(٢) السابق ١٠٢/٣

(٣) السابق ١٠٣/٣

تكون صلتها عملا، أو فعلا ليجازى به لا أن يكون صلتها علما أو ذاتًا. كما قال سيبويه: "كل رجـــل" ليس فيها عمل أو حدث يتوجب عليه جزاء. مع أن إعراب الذي "مبتدأ" وخبره الجملة الاسمية "فله درهمان".

٣- الابتداء بالنكرة ومجيء اسم كان نكرة

من أصول العربية، في بناء تراكيبها، ألا تبدأ بنكرة، لأنّ النكرة مجهولة، والحكم على المجهـــول لا يفـــيد. ورغم ذلك جاء في تراكيب العربية بناؤها على الابتداء بالنكرة وما ذلك الابـــتداء بالـــنكرة إلا تحقـــيقا لغايات المعنى، وتوخيا الإصابة فيه. ومن الابتداء بالنكرة قول العـــرب: شيء جاء بك. ومثله مثل العرب: شر أهر ذاب ناب) [١]. وهذا المثل (يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله) [٢]. وقد سبقت الإشارة إلى تحليل المثل: (شر أهر ذا ناب).

أمـــا قول العرب شيء جاء بك فهو وإن كان إيجابا إلا أنه في معنى: ما جاء بك إلا شـــيء. مجـــيء التركيب على هذه الصورة أبلغ في التوكيد، وتنكير شيء للتعظيم. أي شيء كبير جاء بك. فمعنى النفي، وتأكيد الخبر وتعظيمه، أدى إلى بناء التركيب على مجيء المبتدأ نكـــره. وأمـــا إعراب شيء على الأصل التركيبي.. فهو فاعل. والفاعل يقوم بالحدث. وتقديم الفـــاعل لـــيكون مبـــتدأ فيه من الأهمية والعناية الشيء الكثير. وهما يدلان على عظمة هذه الشيء، وبخاصة إذا جاء نكرة. على تقدير النفي.

أما ما جاء عن العرب، على غير معنى النفي، في مثل من أمثالهم، نحو قولهم: أمت في الحجر لا فيك [٣]. فهذا التركيب خبر ولكن الخبر فيه معنى الدعاء كأنهم قالوا جعل الله في حجر أمتا لا فيك. أو بقيت بعد فناء الحجارة.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣٢٩/١

(٢) السابق ، الكتاب ٣٢٩/١. حاشية رقم ١. ويحيل إلى مجمع الأمثال ٣١٠/١ واللسان هرّ.

(٣) السابق، ٣٢٩/١

وعندما ناقش سيبويه تركيبا نحو: ما كان أحد مثلك، حيث جاء اسم كان نكرة، وخبرها معرفة. والذي حسن الإخبار ههنا عن النكرة بالمعرفة حيث أراد المتكلم أن ينفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوق، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. ولو قلت: ما كان مثلك أحدا. أو ما كان زيد أحدا كنت ناقضا، لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله من الناس(١).

وهذا التركيب (ما كان أحدٌ مثلك) ورد في باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة. ويقف المعنى وراء بنائه وتغيير حركاته الإعرابية. إذ جاء على صورة (ما) للنفي، وكان الفعل الناقص الدال على زمن مضى، أحدٌ اسم كان مرفوع. مثل: خبر كان منصوب. وهو مضاف. والكاف: خبر متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

ولو أزلنا من التركيب لفظا عن جهته، ووضعناه في غير مكانه لظهر فساد التركيب، وأدى ذلك إلى تغيير المعنى الذي يؤدي إلى تغيير الإعراب. ولو جاء التركيب على شكل أو صورة (ما كان مثلك أحدا)، وما كان زيد أحدا، لصار المعنى غير مفيد، أو صار أشبه شيء بالعبث. وأصبح المخاطب في غنى عنه. بسبب تغيير بنائه التركيبي. يصير فيه مثل اسم كان، وأحد خبرا(٢).

أجاز سيبويه الابتداء بالنكرة من المصادر والأسماء لأنها تجري مجرى ما فيه الألف واللام، أي تعامل النكرة كأنها معرفة تُسبّب الابتداء بالنكرة، وعزاه إلى أن هذه النكرات تجري مجرى ما فيه الألف واللام. فهي لم تعد نكرات لأنها أشياء ثبت معناها عند المتكلم، فصارت كأنها معرفة، كما أن فيها معنى الدعاء بالخير أو الشر ومعنى ذلك أنها ليست أخبارا، وإنما هي دعاء. ومسألة.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٢٩/١.

(٢) عبد القادر حسين. أثر النحاة في البحث البلاغي، ص١١٣.

يقــول سيبويه في باب من النكرة يجري مُجرى ما فيه اللام من المصادر والأسماء: وذلــك قولك سلام عليك.. فهذه الحروف كلها مبتدأ مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابــتدأت أشــياء قد ثبتت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها، وتزجيتها وفيها ذلك المعنى) [١].

ويفسر سيبويه مجيء قوله تعالى: " **ويل يومئذ للمكذبين**"[٢]. وقوله تعالى: "**ويل يومئذ للمطففيــن**"[٣]. علــى أن العباد إنما كلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم. على ما يعنون، فكــان والله أعلم قيل لهم: الشر والهلكة، فقيل: دخل في الشر والهلكة. أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لأنّ الكلام إنما يُقال لصاحب الشر. ووجب لهم هذا. ولا ينبغي أن يحمل كلام الله علــى أنه دعاء هنا. لأن الكلام بذلك قبيح[٤]. وإنما الدعاء للبشر كما في قولهم: "أمتَ في حجر لا فيك) [٥]. أما قول العرب: (شيء ما جاء بك)، فإنه يحسن ، وإن لم يكن فعل مضمر لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء[٦]. والذي سوَّغَ الابتداء بالنكرة في المثال الأخير هو معنى النفي فيه.

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣٣٠/١. وينظر ابن جني، الخصائص ٣١٨/١.

[٢] المرسلات، آية ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩

[٣] المطففين ، آية ، ١ .

[٤] سيبويه ، الكتاب ٣٣١/١. وينظر أبو علي الفارس البغداديات، ص٣٥٣.

[٥] السابق ، ٣٢٩/١.

[٦] السابق ، ٣٢٩/١.

الرّفع أصلاً في الأفعال المضارعة، ويجوز الجزم أو النصب

لــم يهمل سيبويه أيّ عنصر من عناصر بناء التراكيب اللغويّة، أثناء تحليله لها. بل كان يدرك بوعي أثر كلّ عنصر في البناء والإعراب وهذا بسبب إدراكه أنّ المعنى وراء ذلك كلــه. ويدرك أنّ لكلّ مبنى معنى يضفيه على التركيب بعلاقاته التركيبية المتنوعة والمتجددة. ويظهر هذا بوضوح في مناقشاته بعض التراكيب التي تشمل فعلاً مضارعاً الذي يكون الأصل فيه الرفع، لعدم سبقه بعوامل النصب أو الجزم ولكن للفعل المضارع سلوكاً تركيبياً يجزم فيه أو ينصـــب دون أن تسبقه العوامل التي تعمل ذلك. بسبب اعتماد المعنى في التحليل. ويشمل العناوين الآتية :

١- رفع الفعل المضارع أو جزمه بالعطف على محل جواب الشرط.

٢- الإخبار أو الابتداء سبب الرفع، والسببيّة سبب نصب الفعل المضارع بعد النهي

٣- الرفع أو جواز جزم الفعل المضارع الواقع بين فعل وجواب الشرط على بدل الغلط.

١– رفع الفعل المضارع أو جزمه بالعطف على محل جواب الشرط

ومن الحمل على الموضع مجيء الفعل المضارع (يذرهم) مجزوماً (على قراءة حمزة والكسائي بالجزم والياء)[١]. في قوله تعالى : "**مَن يُضْلِلِ الله فلا هاديَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ في طُغيانهم يعمهون**"[٢]. صدق الله العظيم. يقول سيبويه : وقد بلغنا أن بعض القُراء قرأ – الآية .. بجزم الفعـــل المضـــارع (يَذرهم) – وذلك لأنه حَمَل الفعل على موضع الكلام؛ لأنّ هذا الكلام في موضـــع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره)[٣].

وســـبب مجيء الفعل المضارع (يذرهم) مجزوماً حمل له، على موضع جملة جواب الشـــرط الذي جاء جملة اسميّة مصدرة بالفاء (فلا هادي له) ومحلها الجزم، وعطف (يذرهم) مجزوماً على محلها.

ويتضـــح مـــن تحليل سيبويه، لهذا التركيب القرآني الكريم، عدة أمور منها : لم يكن اهـــتمام الـــنحاة العـــرب، بالكلمة المفردة وحدها، وتبرير حركتها الإعرابية حَسْبُ. بل كانت نظـــرتهم شـــمولية تشـــمل كل مكونات التركيب اللغوي. وعلاقاتها التركيبية، وأثر ذلك على إعرابها وإبراز المعنى من كل ذلك كما يبدو أن العامل لم يكن الأصل الوحيد ذا الأثر في بناء مكونات التركيب اللغوي وإعرابه. ويظهر هذا في أنّ العامل موجود، في ظاهرة الحمل على الموضع، ولكن أثره الإعرابي غير موجود. فعندما يقول المتكلم : (ليس زيد بجبان ولا بخيلا، فإن العامل (حرف الجر الباء موجود) وحرف العطف الذي يفيد الاشتراك في الحكم موجود، ولكن أثر العامل مفقود بدليل مجيء (بخيلا) منصوبة. وهذا يدلّ على أن التحليل اللغوي عند الـــنحاة، لم يكن ينصبّ فقط على الكلمة المفردة وحركتها الإعرابية حسب، بل كان يشمل كل

---

[١] سيبويه الكتاب ٩/٣، حاشية رقم (٥).

[٢] الأعراف، آية : ١٨٦.

[٣] سيبويه ٩٠/٣–٩١.

مكونـــات التركيب اللغوي، بدليل عطف (بخيل) على موضع (بجبان) الذي موضعه النصب على أنه خبر ليس. وبهذا يتضح (أن الإعراب عمل عقلي.

٢- الإخبار أو الابتداء سبب الرفع والسببية سبب نصب الفعل المضارع بعد النهي.

يناقش سيبويه، المعاني التي تكمن، في روح التركيب اللغوي، نحو: لا تدنُ من الأسد يـــأكلك[١]. فـــيقول: إن جزمت (يأكلك) قبيح، وليس وجه كلام الناس، لماذا؟ لأن المعنى الذي تريده، هو أنك، لا تريد أن تجعل تباعد المخاطب من الأسد سببا لأكله[٢].

فـــإن رفعـــت (يأكلك) فالكلام حسن: كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك، ويأتي الفعل المضـــارع (يأكل) مرفوعا على أنه خبر لإنّ واسمها المحذوفين. أي على الابتداء[٣] كما قال سيبويه.

ويـــرى ســـيبويه، أن فـــي مثل هذا التركيب، يجوز أن يأتي الفعل المضارع (يأكل) منصوبا على تقدير دخول فاء السببية في الكلام. ويكون المعنى: لا تدن من الأسد فإن دنوك مـــن الأســـد ســـبب في أكله لك. يقول: وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فـــيأكلك[٤]. ويكون الفعل المضارع (يأكل) منصوبا (بأن) المضمرة بعد فاء السببية. وتفسير ذلك: أن المعنى في قولك (لا تدن من الأسد) تحذير وتنبيه للمخاطب في أن اقترابه من الأسد ســـبب في أكل الأسد له. لذلك تدخل الفاء في جواب النهي وينصب الفعل بـــ أن مضمرة بعد الفاء.

---

(١) سيبويه الكتاب ٩٧/٣.

(٢) السابق ٩٧/٣

(٣) السابق ٩٧/٣

(٤) السابق ٩٧/٣

٣- الرفع أو جواز جزم الفعل المضارع الواقع بين فعل الشرط وجوابه على بدل الغلط

يجيء الغلط في الأفعال التي ينبغي أن تكون مرفوعة لأنها أفعال مضارعة وقعت بين فعـل وجـواب الشرط. لذلك يجوز مجيئها مجزومة على أنها من بدل الغلط نحو: (إن تأتنا تسـألْنا نعطـك) [١]. إذ جـاء في التركيب اللغوي الفعل المضارع (تسألنا) مجزوما بين فعل الشرط تأتنا، وجوابه نعطك. مع أن الفعل تسألنا ليس تفسيرا للفعل الأول تأتنا، لأن السؤال لا يكون الإتيان. ولكنه يجوز على بدل الغلط والنسيان أن يأتي مجزوما[٢].

ويجـوز أن يأتي الفعل المضارع (تسألنا) مرفوعا. ويكون في محل نصب حال. من الضمير المستتر (هو) في الفعل (تأتنا) يبين حالته وقت الإتيان.

أما مجيء الفعل المضارع (تسألنا) مجزوما فيوضح معنى تعلقه بفعل الشرط (تأتي).

---

(١) سيبويه الكتاب ٣/٨٧.

(٢) السابق ٣/٨٧

الفصل الثاني

أ- النصب أصلا ويجوز الجر أو الرفع

تنشأ العلاقات النحوية والدلالية من خلال التركيب، لأن الكلمات حين تتركب في جمل وتراكيب تنشأ بينها علاقات تركيبية نحوية تؤدي إلى إعرابها بطريقة خاصة. وهذا الإعراب يحمل دلالة محددة. ونتيجة لتغير الدلالة والمعنى الذي يريده المتكلم يحدث تغيّر في كيفية بناء التراكيب والجمل، ويتغير الإعراب لذلك. وترفع أو تجر الكلمات التي كان النصب أصلا في إعـرابها، ليـنقل الـرفع أو الجـر معـنى آخر غير الذي كان النصب ينقله من المتكلم إلى السـامعين. ولأن تغـير الدلالة يتبعه تغير في بناء التراكيب وإعرابها. لأن البناء والإعراب يكشـفان عـن المعنى. فإن تعدد الأوجه الإعرابية، يأتي نتيجة لحركة الألفاظ داخل التراكيب فتتغير جهة العطف، وتلغى كان بعد أن كانت عاملة. وتضمر الأفعال فتقدر أو تُقدّر الأسماء. ويجـوز الاتباع أو يقطع النعت عن المنعوت المنصوب، ويعرب النعت خبرا لمبتدأ محذوف وغير ذلك مما يكشف عن المعاني التي يريدها المتكلمون فجاء هذا الفصل ليفسر المعنى الذي أدّى إلى تغير الإعراب من النصب إلى الرفع أو الجر ويشمل العناوين الآتية:

١- معنى سَواء معنى غير سبب نقلها من الظرفية إلى الاسمية في الاستعمال.

٢- النصب على الظرفية أو الرفع والنصب والجر على الاسمية.

٣- نصب المصادر على الظرفية على حذف المضاف أو رفعها على أن الفعل مبني عليها.

٤- معـنى الدعـاء بالخير أو الشر سبب بناء التراكيب على نصب المصادر بإضمار أفعالها على أنها مفاعيل مطلقة، ويجوز الرفع على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة لإفادة الثبوت والدوام والاستمرار.

٥- معـنى الدعـاء سبب بناء التراكيب على نصب الصفات ملحقة بالمصادر ويجوز رفعها مبتدآت أو أخباراً لإفادة الثبوت والدوام والاستمرار أو للاهتمام والعناية مبتدآت.

٦- نصب المصادر في غير الدعاء، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ورفعها على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة.

٧- جواز النصب عطفا على خبر ما، والرفع مبتدأ على الاستئناف.

٨- النصب أو جواز الرفع في المعطوف على اسم إنّ بعد تمام الخبر.

٩- النصب صفة أو بدلا على معنى التبعيض أو الرفع مبتدأ على الاستئناف.

١٠- النصب على حذف الفعل، أو الرفع على حذف المبتدأ لدلالة كثرة الاستعمال التي تُسوّغ الحذف.

١١- النصب مفعولا على معنى الشك، أو الرفع على معنى اليقين في باب ظن وما جرى مجراها.

١٢- النصب مفعولا به لفعل مضمر، أو الرفع مبتدأ لدخول همزة الاستفهام في الكلام.

١٣- النصب ويجوز الرفع أو الجر على التقدير المناسب المحذوف. بعد إن ولو.

١٤- النصب أو الرفع أو الجر بناء على تقدير المضمر الذي يجوز إظهاره.

١٥- جواز الرفع على إلغاء الظرف والجار والمجرور.

١٦- المعنى وراء النصب على الحال، أو الجر أو الرفع أو النصب على الصفة.

١٧- النصب مفعولا مطلقا، أو الرفع خبرا أو الجر بحرف الجر.

١٨- النصب نائبا عن المفعول المطلق أو الرفع خبرا لمبتدأ مضمر.

١٩- النصب مفعولا به لفعل مضمر أو الرفع فاعلا أو مبتدأ.

٢٠- النصب مفعولا به ويجوز الرفع مبتدأ.

٢١- النصب بفعل مضمر أو الرفع خبرا لمبتدأ مضمر.

٢٢- النصب إتباعا ويجوز الرفع خبرا لمبتدأ محذوف على قطع النعت عن المنعوت.

٢٣- الرفع بعد تعليق الأفعال عن العمل. فيزول النصب.

٢٤- نصب المصادر على إضمار الفعل الذي لا يظهر لإفادة التعجب والرفع مبتدآت.

٢٥- جواز الرفع على مجيء اسم كان نكرة.

٢٦- النصب ويجوز الجر إتباعا لإتيان كان زائدة غير عاملة.

٢٧- النصب خبرا لكان الناقصة ويجوز الرفع لأنّ كان وما جرى مجراها تامات.

٢٨- النصب مفعولا به ويجوز الرفع مبتدأ.

٢٩- النصب عطفا على اسم إن ولكنّ بعد تمام الخبر. والرفع على الابتداء أو حملا على المضمر في الخبر.

٣٠- النصب مفعولا به لفعل مضمر أو الرفع مبتدأ.

٣١- النصب حالا أو الرفع خبرا لمبتدأ مضمر.

١- معنى سواء معنى غير سبب نقلها من الظرفية إلى الاسمية في الاستعمال.

الظروف هي الأوعية الزمانية، أو المكانية التي تحدث فيها الأحداث والأفعال. وبعض هذه الظروف، يخرج عن معنى الظرفية، أن يكون زمان ومكان حدوث الحدث، يجيء اسما مبنيا على غيره، أو يُبنى عليه غيره في الكلام. فيصير خبرا، أو مبتدأ. وجاء الاستعمال اللغوي العربي على ذلك. يقول سيبويه (وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء) [1]. وفي ذلك قول المرار بن سلامة العجلي [2]:

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلا مِنْ سَوَائِنَا

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣١/١ ، ٤٠٨.

[2] السابق، ٣١/١ ، ٤٠٨. والقرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٥٣/٢.

وقال الأعشي[1]:

تَجَـانَفُ عَـنْ جَـوِّ الـيَمَامَةِ نَاقَتِـي وَمَـا قَصَـدَتْ مِـنْ أَهْلِهَـا لِسَـوائِكا

والسبب في استعمالات العرب (سواء) اسما معناها. لأنها بمعنى غير. يقول سيبويه: (فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير) [2].

وباستعمال سواء، في البيتين السابقين اسما، حسب معناها، تغير إعرابها، فبدلا من أن تكون ظرف مكان منصوبا بمعنى وسط، انتقلت في التركيبين، إلى أن تكون اسما مجرورا بـ مـن، فـي التركيـب الأول، (من سوائنا)، و بـ لام الجر (لسوائكا). وكونها اسما لا ظرفا. أدخلـت التركيبيـن السابقين، معنى المفاضلة بينهم وبين غيرهم، وبين الممدوح وبين غيره، وهذه المعاني لا تنقلها سواء إذا كانت ظرفا.

٣-النصب على الظرفية أو الرفع والنصب والجر على الاسمية.

وممـا يخرج عن الظرفية إلى الاسمية، فيصبح مسندا إليه، ويُبنى عليه الكلام، كبناء الفعـل على الاسم الأول الذي يكون مبتدأ، قولك: "يومُ الجمعة ألقاك فيه، .. ومكانكم قمت به فصـارت هـذه الحروف ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله، وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء الفعـل علـى الاسم الأول، فكأنك قلت: يوم الجمعة مبارك، ومكانكم حسن، وصار الفعل في موضع هذا"[3].

إن خـروج يـوم، ومكان عن الظرفية إلى الاسمية، يُحَوِلُ كُل واحد منهما إلى مسند إلـيه. ويصبحان محور الاهتمام والحديث أي: يصبحان قضية وهذه القضية تحتاج إلى حكم وخبر يفيد السامع معنى جديدا. ويبدو ذلك فيما مثل به سيبويه من قولك: يوم الجمعة مبارك.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٣٢/١. العجز فقط. ويوجد البيت كاملا في ٤٠٨/١.

(2) السابق ٣٢/١.

(3) السابق، ٨٤/١

حكـم علـى اليوم بأنه مبارك. ومكانكم حسن. صار الظرف "مكان" محور العناية والاهتمام، وأخـبر عنه بأنه حسن. بينما لا تبدو هذه المعاني عندما تبقى كلمة (يوم) وكلمة (مكان) على الظرفـية، كمـا فـي تركيب "وقفت في مكانكم" أو "آتيكم يوم الجمعة. لأن الظروف أوعية الأحـداث الزمانـية والمكانـية. وخروج الظروف إلى الاسمية، انتقال من الأوعية الزمانية والمكانية للأحداث إلى أن تصبح أحداثا أو جواهر ومسميات تحتاج إلى حكم وخبر.

والـذي سوغ انتقال بعض الظروف إلى أن تكون أسماء، عود الضمير إليها فيما لو بني عليها فعل كقولك: يوم الجمعة صمته فجملة صمته في موضع مبارك – أي الخبر- حيث كان المضمر هو الأول كما كان المبارك هو الأول. فالضمير المتصل الهاء بالفعل صمتُ هو لفظ يوم.

وتنـتقل الظروف من نصبها على الظرفية، إلى أن تكون مبتدآت كما في قولك: "يوم الجمعـة صمته، ويوم الجمعة سرته، مثله في قولك: "عبد الله ضربته، إلا أنه إن شاء نصبه بأنه ظرف. وإن شاء أعمل فيه الفعل كما أعمله في عبد الله، لأنه يكون ظرفا وغير ظرف[1].

وحسب مقتضيات المعنى يجوز في بعض التراكيب التي تكون الظروف أحد مكوناتها أن تظـل على ظرفيتها على الأصل، أو أن تخرج عن الظرفية إلى أن تكون مبتدأ أو مفعولا به.

والفـرق في المعنى كبير بين الظرف والمفعول به. فالمفعول به يوضح أن الحدث وقع علـيه أي عـد اليوم مفعولا به مصوماً والصيام وقع عليه. وهذا يشمل اليوم كله. بينما يدل الظـرف على أنّ الحَدَثَ وقع فيه. فالصيام تم في هذا اليوم في نحو يوم الجمعة صمته. فيوم مفعول به منصوب أما يوم الجمعة صمت فيه. فيوم ظرف زمان منصوب.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ١/٨٥.

٣- نصب المصادر على الظرفية على حذف المضاف أو رفعها على أن الفعل مبني عليها.

تأتـــي بعض المصادر منصوبة على الظرفية، أو مرفوعة على أنها بني عليها الفعل. في باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار فتقول: سير عليه فرسخان يومين، لأنك شغلت الفعل بالفرسخين[١]. وفي هذا التركيب جاءت كلمة (فرسخان) مرفوعة على أنها نائــب فــاعل للفعل سير. وذلك لأن الفعل نصب اليومين. ويقارن سيبويه بين هذا التركيب، ويــراه أنـــه (لــيس بــأبعد في سعة الكلام والاختصار من صيد عليه يومان، وولد له ستون عاما[٢].

ويؤكد سيبويه في هذه التراكيب، أن ما لم يأت مرفوعا فيها ينصب على أنه ظرف أو على أنه مفعول به للفعل في سعة الكلام لا على الظرف[٣].

والفـــرق كبـــير في المعنى بين الحين الذي هو ظرف زمان أو وعاء زمني لحدوث الفعل. أو من يقوم بالفعل لأنه فاعل، أو نائب فاعل. أو من يقع عليه الفعل على أنه مفعول به منصوب للفعل.

ومـــنه صيد عليه يوم الجمعة غدوه يا فتى، جاءت كلمة (يوم) منصوبة على الظرفية الزمانـــية كأنك قلت: السير في يوم الجمعة في هذه الساعة ويجوز إذا شاء المتكلم أن يقول: سير عليه يوم الجمعة غدوة. وفي هذا التركيب.. ارتفع (يوم) على أنه نائب فاعل للفعل سير. وانتصـــبت كلمـــة غـــدوة (على أنها ظرف زمان، مع أنها كانت مرفوعة على أنها فاعل في التركيـــب السابق (صيد عليه يوم الجمعة غدوة). ويكون معنى التركيب كأنه قال: سير عليه يوم الجمعة صباحا، أو سير عليه يوم الجمعة في هذه الساعة، وإنما المعنى كان ابتداء السير في هذه الساعة[٤].

---

(١) سيبويه الكتاب ١/٢٢٢ ، ٢٢٣

(٢) السابق، ١/٢٢٣

(٣) السابق ١/٢٢٣

(٤) السابق ١/٢٢٣

وممّـا يـدل علـى اهتمام سيبويه بالمعنى أنه يفاجئنا بتصريحه باعتماده المعنى في التحلـيل الـنحوي في (باب وقوع الأسماء ظروفا، وتصحيح اللفظ على المعنى) [١]. ويدرك سيبويه أن مجيء الأسماء ظروفا يحدث تغييرا في معنى التركيب اللغوي، ويكون من نتائجه تغـير الإعراب في مكوناته التركيبية. وهذا يستدعي تصحيح اللفظ، على ذلك المعنى الناشئ بعد أن تتحول الأسماء إلى ظروف في الاستعمال اللغوي. ونجد شيئا آخر مهما لدى سيبويه، وهـو مقابلته بين اللفظ والمعنى. بعد أن يجاب على سؤال: متى يسار عليه؟ بتراكيب متعلقة باستعمال ما يدل على الزمان والمكان. وقد بيّن أنّه يمكن أن يجاب على السؤال بالنصب عل الظرفـية فيقال: اليوم أو غدا وما شابه ذلك. (ومن البين أن سيبويه يقصد باللفظ هنا العلامة الإعرابـية أو الإعـراب. لأن معنى كلامه أن الشكل اللفظي المتمثل في النصب يتبع معنى معيـنا، ويوجه ويصحح عليه، كما أن الشكل اللفظي المتمثل في الرفع يتبع معنى معينا آخر ويوجه ويصحح عليه[٢].

٤- معنى الدعاء بالخير أو الشر سبب بناء التراكيب على نصب المصادر بإضمار أفعالها على أن المصادر (مفعولات مطلقة، ويجوز الرفع على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة لإفادة الثبوت والدوام والاستمرار

ورد عـن العـرب تراكيـب كثيرة بنيت على المعنى، أو كان أساس بنائها المعنى. وجـاءت هذه التراكيب تشمل مصادر منصوبة. وذلك نحو قولك: سَقْيَاً ورَعْيَاً، ونحو قولك: خَيْـبَةً ودَفْـرَا، وجَدْعاً وعَقْرَا، وبُؤساً، وأُفَّةً وتُفَّة، وبُعْداً وسُحْقَا. ومن ذلك قولك: تَعْساً وتَبَّا، وجُوعاً وجُوسَا. ونحو قول ابن ميَّادة[٣]:

تَفَـاقَدَ قَوْمِـي إذْ يَبِـيعُونَ مُهْجَتِـي ... بِجَارِيَـةٍ، بَهْـراً لَهُـمْ بَعْدَهَـا بَهْـرَا

---

[١] سيبويه الكتاب ٢١٦/١

[٢] د. عبد السلام السيد حامد. الشكل والدلالة. دراسة نحوية للفظ والمعنى. ص١٨.

[٣] سيبويه الكتاب ٣١١/١

بهرا أي تبا.. والمصدر المنصوب بدل من التلفظ بفعله بهرك الله بهرا.

وقال (عمر بن أبي ربيعة)[1]:

ثـــم قـــالوا تُحِـــبُّها قُلْــتُ بَهْـــرا   عَـــدَدَ الــنَّجْمِ والحَصَـــى والــتُّرابِ

كأنه قال جهدا، أي جهدي ذلك.. وبهرا منصوب لأنه بدل من التلفظ بفعله (بهرك الله بهرا)

ويفســر سيبويه سبب النصب، وهو أن يجري ذكر مذكور بين سامع ومتكلم، فيدعى علـــى ذلك المذكور أوله، فينتصب المصدر على إضمار الفعل[2]. نحو: سقيا ورعيا، بمعنى: ســقاك الله ســقيا، ورعـــاك الله رعيا. ومعنى خيبة: خيبك الله خيبة، فكل هذا وأشباهه -من المصـــادر- علـــى هـــذا ينتصب. على معنى الدعاء بالخير أو بالشر، أو على معنى الدعاء للمذكور أو عليه.

واخـــتزل هذا الفعل من التراكيب التي اشتملت على مصادر منصوبة في بنائها، لأن العرب جعلت المصدر المنصوب "بدلا من التلفظ بالفعل"[3]، كما جُعل الحذر في باب الإغراء، بـــدلا من الفعل إحذر جُعلت المصادر المنصوبة، في باب الدعاء بالخير، أو بالشر نحو: سقيا ورعـــيا، وخيبة بدلا من التلفظ بالفعل، كأن القائل عندما قال: سقيا. فالمصدر المنصوب بدل من التلفظ بالفعل سقاك الله. وكذلك عندما قال رعيا، فهو بدل من رعاك الله. وعندما قال خيبة فالمصدر بدل من خيبك الله.

ويمضـــي سيبويه، في تفسير نصب هذه المصادر مما جاء منه لا يظهر له فعل، فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهرا بدلا من بهرك الله. (وبهرك الله) تمثيل ولا يتكلم به. والدلـــيل علـــى أن هذه المصادر نصبت على إضمار الفعل، أن المتكلم لم يذكر شيئا من هذه

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٣١١. ينظر حاشية رقم (١)

[2] السابق، ٣١٢/١.

[3] السابق، ٣١٢/١.

المصادر ليبني عليه كلاما كما يبنيه على المبتدأ، أو على عبد الله إذا ابتدأ به. وكذلك لم يجعل المتكلم هذه المصادر مبنية على اسم مضمر في نيته. ولكنه بنى كلامه على الدعاء للمذكور أو عليه[1].

ويفسر سيبويه ذكر "لك" بعد "سقيا" في قولهم: سقيا لك.

وذلك لتبيين المعنيّ بالدعاء، وربما تركوا لك "استغناء"، إذا عرف الداعي، أن السامع قد علم من يعني.

وربما جاء به المتكلم على العلم توكيدا، فهذا بمنزلة قولك: (بك) بعد قولك: مرحبا. يجريان مجرى واحدا[2].

وألحق سيبويه، بالمصادر المنصوبة، على إضمار الفعل، في باب الدعاء بالخير أو الشر، أسماء وردت منصوبة عن العرب نحو قولك: (تُربا، وجنْدلا) وما أشبه هذا. فإن أدخلت لك: فقلت: تُربا لك، فإن تفسيرها هنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمك الله تربا، وأطعمك الله تربا وجندلا، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل هاهنا، لأنهم جعلوه بدلا من قولك تربت يداك وجندلت) [3].

يتضح مما قاله سيبويه أن الأسماء تربا وجندلا لا أفعال لها. ولكنه ألحقها بالمصادر المنصوبة على إضمار الفعل، لإفادة معنى الدعاء بالخير أو الشر. وهذه الأسماء (تربا وجندلا، منصوبة على معنى الدعاء بالخير أو الشر بتقدير فعل يناسب هذه الأسماء، نحو: ألزمك، أو أطعمك. ولكن هذا الفعل يحذف اختصارا من الكلام، لأنه لا يجوز إظهاره، لأنه بدل من تربت يداك وجندلت.

---

(1) ينظر سيبويه الكتاب ٣١٢/١

(2) السابق، ٣١٢/١ – ٣١٣.

(3) ينظر السابق ٣١٤/١ – ٣١٥

واشترط سيبويه لمعاملة هذه الأسماء، معاملة المصادر المنصوبة أن تدخل (لك) في الكلام بعد الأسماء.

وذكر السيرافي أن تربا وجندلا (جواهر) لا أفعال منها، نحو: التراب والترب والجندل، وليس لشيء من ذلك فعل يكون له مَصْدر. ولكنهم أجروه في الدعاء مجرى المصادر، التي تستعمل منصوبة، بفعل لا يجوز إظهاره. وقَدروا الفعل الناصب لهذه الأسماء (الجواهر) بما قدره سيبويه من ألزمك وأطعمك. وحذف الفعل ألزم وأطعم لأنهم جعلوا الفعل بدلا من قولهم: تربت يداك، فعبر عنه بفعل قد صُرِف من التراب[1].

وتفسير الإتيان بـ لك في الكلام. كما ذكر سيبويه: لتبيين وبيان من تعني بالدعاء، فإنْ علم الداعي أنه قد عُلم من يعني، جاز أن لا يأتي به لظهوره، وربما جاء به مع العلم تأكيدا، وإن لم يُعلم المعنيّ بالدعاء فلا بد من الإتيان به[2].

ومن نصب الأسماء الجواهر بفعل مضمر يفيد معناها. قول العرب: فاها لفيك، وإنما تريد: فا الداهية. كأنه قال: تُربا لفيك. فصار بدلا من اللفظ بالفعل، وأضمر له، كما أضمر للترب والجندل، فصار بدلا من اللفظ بقوله: دهاك الله. وقال أبو سدرة الهجمي[3]:

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ، وَأَقْبَلَ أَنَّنِي ... بِهَا مُفْتَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لا أُغَامِرُهْ
فَقُلْتُ لَهُ: فَاهَا لِفِيكَ فإنَّهَا ... قَلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَاذِرُهْ

التركيب اللغوي (فاها لفيك) فيه (فاها) منصوب بفعل مضمر محذوف تقديره (دهاك الله). وصار اللفظ (فاها) بدلا من اللفظ بالفعل[4]. وفي التركيب (فاها لفيك) تلازم تركيبي بينهما

---

(1) سيبويه الكتاب ٣١٤/١ .

(2) السابق ٣١٤/١ – ٣١٥. وينظر ابن يعيش، شرح المفصل ١٢٣/١.

(3) السابق، ٣١٥/١ – ٣١٦. وابن يعيش شرح المفصل ١٢٢/١.

(4) السابق، ٣١٥/١. وابن يعيش، شرح المفصل ١٢٢/١.

بســبب أن الحــدث بيــن اثنين. وهذا التركيب دعاء على الرجل بالهلاك. والأصل التركيبي ألصق الله فاها إلى فيك) [١].

وقد رفعت الشعراء بعض هذه المصادر المنصوبة فجعلوه مبتدأ، وجعلوا ما بعده مبنيا عليه. قال أبو زيد[٢]:

أَقَــامَ وَأَقْــوَى ذَاتَ يَــوْمٍ وخَيْــبَةٌ لأَوَّلِ مَــنْ يَلْقَــى وشَــرٌّ مُيَسَّــرُ

في البيت السابق، ورد التركيب (وخيبة لأول من يلقي). وخيبة مصدر مرفوع. ورفعه الشاعر على معنى أنه جعله مبتدأ وبنى عليه، ما وراءه من الكلام (لأول من يلقي) فالجار والمجرور المضــاف إلى الاسم الموصول وصلته (يلقي) في محل رفع خبر للمبتدأ (خيبة) والأصل في التركيــب النصب على إضمار فعل. والفعلية تجدد، وتغير وزوال، وعدم ثبات، لأنها تتغير. وعــندما أرادوا الثبات والدوام والاستمرار، رفعوا المصدر المنصوب ليدُلّ على ذلك المعنى. وهذا شبيه برفع (عذيرُك) في البيت سُمع ممن يوثق بعربيته، يرويه لقومه، قال[٣]:

عَذِيــرُكَ مِــنْ مَوْلَــىً إذا نِمْــتَ لَــمْ يَنَمْ يَقُــولُ الخَــنَا أو تَعْــتَرِيك زَنَابِــرُهْ

ورد التركيــب (عذيرك من مولى) في البيت الشعري السابق، برفع (عذيرك) على أنه مبتدأ مــرفوع. وخــبره (الجار والمجرور بعده. من مولى) فالشاعر (لم يحمل عذيرك على الفعل اعذرني) [٤]. ولكن الشاعر أراد معنى القضية أو الابتداء، أو الإخبار، فبنى تركيبه على جعل (عذيرك) مرفوعا ليقوم بوظيفة الابتداء، ويكون إعرابه مبتدأ.

ومثله قول الشاعر (حسان بن ثابت) [٥]:

---

[١] محمد أديب عبد الواحد حمران. المعجم في الأساليب الإسلامية والعربية ط١ ١٩٩٨، ص٣٨٦

[٢] السابق، ٣١٣/١.

[٣] السابق، ٣١٣/١.

[٤] السابق ، ٣١٣/١.

[٥] السابق ، ٣١٤/١.

أَهَاجَيْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذَكَائِهِ   فَغَيٌّ لأَوْلادِ الحِمَاسِ طَوِيلُ

فالشاعر بنى تركيبه اللغوي (فغيّ لأولاد الحماس) على رفع غي على أنه مبتدأ. والجار والمجرور (لأولاد الحماس) في محل رفع خبر للمبتدأ. وفي المصدر (غي) معنى الدعاء بالشر الذي في المصدر المنصوب. كأنه قال: أغواه الغاوي.

وبعض العرب رفع هذه الأسماء التي لا أفعال لها. والمعنى الذي في رفعها غير المعنى الذي في مجيئها منصوبة. فالنصب على إضمار فعل. أما الرفع فعلى أن هذه الأسماء (مبتدآت) يقول سيبويه: وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده، قال الشاعر[1]:

لَقَدْ أَلَّبَ الوَاشُونَ أَلْباً لِبَيْنِهِمْ   فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلُ

ورد تركيب (فترب لأفواه الوشاة وجندل). في البيت الشعري السابق. برفع (ترب) و(جندل) المعطوف على ترب. على أن (ترب) مبتدأ مرفوع. والجار والمجرور (لأفواه الوشاة) في محل رفع خبر. وعُطِف عليه (جندل) بالرفع أيضا. وفيه معنى المنصوب في الدعاء. أي أن معنى الدعاء لا يزال قائما في الاسم المرفوع الذي لا فعل له. ولكن معنى الجملة الاسمية بما فيها من ثبات، ودوام واستمرار الفرق بينه وبين معنى التغير والتنقل الذي يكون على تقدير فعل مضمر.

٥- معنى الدعاء سبب بناء التراكيب على نصب الصفات ملحقة بالمصادر ويجوز رفعها مبتدآت أو أخبارا لإفادة الثبوت والدوام والاستمرار أو للاهتمام والعناية.

نصب الصفات ملحقة بالمصادر المنصوبة، بأفعال مضمرة، لا يجوز إظهارها لأن فيها معنى الدعاء بالخير أو بالشر، ونابت عن الأفعال، بعض الصفات وذلك قولك: هنيئا مريا، كأنك قلت: ثبت لك هنيئا مريئا. وهنأه ذلك هنيئا. وإنما نصبت هنيئا، مريئا لأنه ذكر لك

---

(١) سيبويه الكتاب ١/٣١٥.

خـيرا أصـابه رجله. فقلت: هنيئا مريئا، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئا مريئا، فاختزل الفعل، لأنه صار بدلا من اللفظ بالفعل هنأك) [١].

وتفسير ذلك: أن هنيئا مريئا، صفتان على وزن فعيل. وهاتان الصفتان هما من أسماء الجواهـر. ولـم يأت من الصفات ما يُدعى به إلا هذان الحرفان، وليسا بمصدرين، وانتصبا بفعل مضمر مُقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئا مريئا. (فتكون حقيقة نصبهما على الحال) [٢].

وسـيبويه يحيط بظروف الحدث الكلامي. لأنه وصف قول: (هنيئا مريئا) بحديث بين اثنين. أحدهما يقول: أصاب رجل خيرا. فيقول السامع: هنيئا مريئا. ويبدو في ذلك حدث وهو الخير، ومن أصاب الخير، ومتكلم وسامع يبادل المتكلم الكلام.

يقـول تعلـيقا على الخير الذي كسبه الرجل: هنيئا أي، هنأه هنيئا أو ثبت ذلك هنيئا. وبهـذا يجوز في إعراب هنيئا وجهان إعرابيان.. الوجه الأول أن تعرب "هنيئا" مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره هنأه.. أو تُعرب حالا على تقديرك ثبت ذلك هنيئا. ويُحذف أو يُضمر أو يختزل الفعل من التركيب لأن هنيئا مرئيا، صارتا، أو صارت هنيئا" بدلا من اللفظ بالفعل.

ويستدل سيبويه على أن "هنيئا" على إضمار فعل هنأك أنه يظهر في الشعر [٣]. كما في قول الأخطل [٤]:

إلـــى إمـــامٍ تُغَادِيـــنَا فَوَاضِـــلُهُ ... أظفـــره الله فليهنِـــئْ له الظَّفَـــرُ

ووجـه الاستدلال عند سيبويه: أن الشاعر عندما قال: هنيئا له الظفر كأنه قال: ليهنئْ لـه الظفـرُ، وإذا قـال: ليهنئ له الظفر، فقد قال: هنيئا له الظفر، فكلٌ واحد منهما بدل من صاحبه، فلذلك اختزلوا الفعل هنا (في قولهم هنيئا مرئيا) كما اختزلوه في قولهم: الحذر. وهذا

---

(١) سيبويه الكتاب ١/٣١٦ . ٣١٧

(٢) ينظر السابق، ١/٣١٧. وابن يعيش شرح المفصل ١/١٢٢.

(٣) ينظر السابق، ١/٣١٧. وابن يعيش شرح المفصل ١/١٢٣

(٤) السابق ١/٣١٧. والسابق ١/١٢٣

يقوي الأخذ بالنصب على أن هنيئا مفعول مطلق. والفرق في المعنى بين النصب على الحال، والنصب على المفعول المطلق. أن الحال مقيد بذلك الخير الذي ناله الرجل أي: ثبت له الخير هنيئا في حال حصوله عليه.

أما معنى المفعول المطلق: دعاء له بالخير والهناء، بشكل يدوم أطول من دوام الحال. مع أن معنى الحال التي أرادها سيبويه مستمرة. وكان لمعنى الدعاء بالخير والشر أثره في بناء بعض تراكيب العربية، لتجيء على شكل مصدر مضاف إلى الكاف، على أنه مفعول مطلق. وأضيفت هذه المصادر لتبين من عُنِي بالدعاء له أو عليه. يقول سيبويه: (جرت المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها. وذلك قولك: ويلك وويحك، وويسك، وويبك) [1]. ولا يجوز للمتكلم أن يخرج عمّا قالت العرب. أو عما استعملت. لأن الإضمار والحذف وإقامة المصدر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر. ومن هذه المصادر مصدر لا يتكلم مفردا، إلا أن يكون على ويلك وهو قولك: ويلك وعولك"[2]. وهذا يعني أن عولك لا يستعمل مفردا، وإنما يستعمل إذا كان مسبوقا بـ ويلك فيجيء التركيب على شكل ويلك وعولك.

٦- نصب المصادر في غير الدعاء، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ورفعها على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة أو مبتدآت.

جاءت في بعض التراكيب مصادر منصوبة في غير الدعاء، على إضمار الفعل الناصب لهذه المصادر، وهذا الفعل لا يجوز إظهاره من ذلك قولك: (حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا، وأفعل ذلك وكرامة ومَسَرّة ونعمة عين، ولا أفعل ذاك ولا كيدا ولا هَمّا، ولأفعلنّ ذاك ورغما وهوانا) [3].

---

(1) سيبويه الكتاب ٣١٨/١

(2) السابق ٣١٨/١

(3) السابق، ٣١٨/١ - ٣١٩

وتنتصب هذه المصادر (على إضمار الفعل) كأنك قلت: أحمدُ الله حمدا، وأشكر الله شكرا. وكأنك قلت: أعجبُ عجبا، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا أكاد كيدا، ولا أهمُّ هما، وأرغمك رغما) [١].

ويذكر سيبويه سبب إضمار الفعل بقوله: "وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنه جعلوا (المصدر) بدلا من اللفظ بالفعل، كما فعلوا في باب الدعاء. كأن قولك: حمدا في موضع أحمد الله، وقولك عجبا منه في موضع أعجب منه، وقوله: ولا كيدا في موضع ولا أكاد كيدا"[٢].

تنتصب هذه المصادر بفعل مضمر محذوف، لا يجوز إظهاره ليكون التركيب جملة فعلية كما قدرها سيبويه. أحمد الله حمدا و (حمدا) مفعول مطلق منصوب. ويجوز رفع هذه المصادر لأن بعضها جاء مرفوعا (يبتدأ ثم يبني عليه). ومنه قول هُنيءُ بن أحمر الكناني[٣]:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وإقَامَتِي ... فِيكُم عَلَى تِلْكَ القَضِيَةِ أعْجَبُ

فالشاعر بنى تركيبه (عجب على الرفع، وذلك يعني أن (عجب) خبر لمبتدأ محذوف تقديره. أمري أو حالي أو شأني ويجوز أن يعرب مبتدأ، لأنه يبتدأ ثم يبنى عليه. ومعنى هذا أن المصدر المرفوع، يجوز إعرابه مبتدأ ويدل على ذلك قول سيبويه (ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليبني عليه، ولا ليكون مبنيا على شيء هو ما أظهر) [٤].

قال سيبويه: وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه قال: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه[٥].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣١٩/١

(٢) السابق، ٣١٩/١

(٣) السابق، ١ /٣١٩. وابن يعيش، شرح المفصل ١١٤/١

(٤) السابق، ٣٢٠/١

(٥) السابق ،٣٢٠/١

وبهاتين الملاحظتين الدقيقتين الذكيتين يتضح الفرق في المعنى بين النصب والرفع في هذه المصادر.. فالنصب على تقدير فعل من لفظ المصدر المنصوب، (والفعل ليس المصدر). بيـــنما في الرفع يكون المبتدأ هو الخبر، فعندما يقول أمري حنان، حالي حنان، شأني حمد الله فهـــذا يعنـــي أن المبتدأ والخبر شخص واحد، لأن القائل أضمر في نيته ما هو مظهر. فهذان المعنـــيان المخـــتلفان. معـــنى الفعل، والفعل غير المصدر يؤدي إلى النصب. بينما معنى أن المضمر هو المظهر يؤدي إلى بناء التركيب على رفع المصدر.

ومثل هذا بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه[١]:

فَقَالَــتْ حَـنَانٌ مَــا أَتَــى بِــكَ هَاهُــنَا أذو نَسَــبٍ أم أنْــتَ بالحَــيِّ عَــارِفُ

فالتركيـــب اللغـــوي (حنان) مبني من مكون لفظي واحد. وجاء مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (حالنا). أو أمرنا، أو ما يصيبنا حنان. ويرى سيبويه أن المضمر هو المظهر فـــي المعنى. ومثله في أنه على الابتداء، وليس على فعل قوله عز وجل: "**قالوا: "معذرةَ إلى ربكم"**[٢].

وهـــؤلاء (لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: "لم تعظون قوما؟ " قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم"[٣]. (ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذارا، لنصب)[٤].

مـــع أنـــه يجوز الرفع والنصب في هذه المصادر إلا أنه يترجح النصب عند إرادة المـــتكلم القـــيام بالحدث كما يقول سيبويه (لو قال رجل لرجل معذرة يريد اعتذارا، أي القيام بفعل الاعتذار لنصب ولكنه يريد أن يخبر أن حالهم أو موعظتهم معذرة. ولهذا رفع.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٣٢٠

(٢) الأعراف آية: ١٦٤ .

(٣) سيبويه الكتاب ١/ ٣٢٠

(٤) السابق، ١/ ٣٢١

ومثل ذلك قول الشاعر:

يَشْـكُو إلـيَّ جَمَلِـي طُـولَ السُّـرَى — صَـبْرٌ جَمِـيلٌ فَكِلاَنَـا مُبْـتَلَى

والنصـب أكثر وأجود لأنه يأمره. ومثل الرفع "**فصبر جميل والله المستعان**"[1]. كأنه يقـول: (الأمر صبر جميل. والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه)[2].

حـذف المبتدأ في تراكيب العربية كثير، والمبتدأ يكون مرادا في الكلام. إذ لا يكتمل بناء التركيب إلا بتقدير العنصر المحذوف. والمبتدأ المقدر هو الخبر في المعنى. وفي الرفع لا يريد المتكلم القيام بالحدث أو الفعل. ولهذا يرفع الخبر. ولأن في الرفع دلالة على المبالغة في تصوير ما في النفس والحال من حدث كالحزن والحنان، والمعذرة والموعظة. فعندما قال رب العـزة علـى لسان يعقوب عليه السلام، بعدما أبلغه أبناؤه أن الذئب أكل ولده يوسف "صبر جميل" وصبر مصدر، أخبر به عن الأمر أو الحال. والإخبار بالمصدر عن الحال (مبالغة)[3] أو تصـوير مـوحٍ لحجم المعاناة، التي يعيشها المتكلم نحو: موعظتنا معذرة، وحالنا أو أمرنا حـنان، أو حالي صبر جميل. كما أن في عدم ذكر المبتدأ إيحاء للسامع أن يشارك المتكلم في معاناته، بتقدير المحذوف.

كما أن المعنى يقتضي تقدير محذوف، لامتناع ترك الكلام على ظاهره. لأن المحذوف أحد جزئي الجملة.. كالمبتدأ في التراكيب التي سبق ذكرها. لأن القول: (صبر جميل) لا معنى لـه دون تقدير المبتدأ المحذوف (وذلك لأن الاسم الواحد لا يفيد معنى، والصفة والموصوف حكمهـا حكم الاسم الواحد وجميل صفة للصبر (وصبر جميل) لا يفيد وكيف يتصور أن يفيد

---

(1) يوسف آية: ١٨، ٨٣.

(2) سيبويه الكتاب ٣٢١/١

(3) محمد علي الصابوني. صفوة التفاسير ١٠/٦

ومدار الفائدة على إثبات أو نفي. وكلاهما يقتضي شيئين: مثبتاً ومثبتاً له. ومنفياً ومنفياً عنه)[1]. لذلك يُقدر المحذوف لأنه مبتدأ وبه تكمل فائدة التركيب ومعناه.

ومـــثله في رفع الخبر على تقدير مبتدأ محذوف قول العرب: من أنت؟ زيد، أي من أنـــت كلامك زيد، فتركوا إظهار الرافع كترك الناصب. ولأن فيه ذلك المعنى (معنى النصب) وكان بدلا من اللفظ بالفعل[2].

ويـرجح سيبويه النصب إذا كان المصدر يتضمن معنى الأمر (لأنه أكثر وأجود لأنه يأمره، كما مر في قول الشاعر: (صبر جميل).

وبعـــض هذه المصادر تقال في مناسبات خاصة كأن يقال بعضها عند مخاطبة إنسان مرضي عنه نحو: أفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين. أو عند مخاطبة إنسان غير مرضي عـــنه نحـــو: لا أفعـــل ذاك ولا كيدا ولا هما، أو في موقف التحدي نحو: لأفعلن ذاك ورغما وهوانا[3].

٧- جواز النصب عطفا على خبر ما، والرفع مبتدأ على الاستئناف

يجـــوز فـــي المعطوف على خبر ما العاملة عمل ليس في لغة أهل الحجاز، النصب عطفا على خبر ما المنصوب، أو الرفع مبتدأ على الاستئناف. ولهذا تقول: ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب) وكذلك ما زيد ذاهبا، ولا معن خارجا. وتقول: وما عمرو ولا خالد منطلقين، فتشـــركه مـــع الأول في ما" ومثل هذا يجيء في كان. تقول: ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب. وكذلك ليس: ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا[4]. وليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلق.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة ، ص٣٦٧

(٢) سيبويه الكتاب ٣٢١/١.

(٣) السابق، ٣٢١/١.

(٤) السابق، ٦٠/١

في هذه التراكيب اللغوية جاء العطف بالواو على خبر ليس، وكان، وما العاملة عمل لـيس في لغة أهل الحجاز. ويجوز في المعطوف وجهان إعرابيان.. الوجه الأول الرفع على أنـــه مبـــتدأ مرفوع وما بعده خبر. ففي التركيب اللغوي: ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب. برفع معن على أنه مبتدأ مرفوع. وذاهب خبره. (ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تبتدئه) [1].

وأمـــا الوجـــه الثانـــي فالنصـــب على أنّ الاسم معطوف على خبر ما وأن "لا" تفيد الاشتراك.يبدو في التركيب (ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا. أن (معن) معطوف على اسم "ما" زيد المرفوع و (خارجا) معطوف على خبرها المنصوب (ذاهبا) فمعنى الاستئناف يؤدي إلى الرفع على الابتداء. ومعنى الاشتراك بينهما يؤدي إلى النصب.

ويـــرى سيبويه أن المعنى في الوجهين العطف بالنصب على اسم ما، أو الرفع على الاستئناف مبتدأ هو نفي شيء غير كائن في حال حديثك.

ومـــثل "ما" العطف على إن بعد تمام الخبر نحو: إن زيدا ظريف وعمرو وعمرا"[2]. بالوجهيـــن: بـــرفع عمرو على أنه مبتدأ أو بالنصب عطفا على اسم إن. فالمعنى في الحديث واحد، وما يراد من الأعمال مختلف[3].

---

(1) سيبويه، الكتاب ٦٠/١٠.

(2) السابق، ٦١/١

(3) السابق، ٦١/١

٨- النصب أو جواز الرفع في المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر

يرد العطف على اسم إن في تراكيب العربية على نمطين:

الأول: بعد تمام الخبر. والثاني قبل أن يتم الخبر. ويجوز في المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر أن يجيء منصوبا حملا على اسم إن. أو أن يجيء مرفوعا على "وجهين"، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف[١]".

قال سيبويه في باب ما يكون محمولا على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء. فأما ما حمل على الابتداء فقولك: إن زيدا ظريف وعمرو. وإن زيدا منطلق وسعيد، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف. فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء، لأن معنى إن زيدا منطلق زيد منطلق، وإن دخلت توكيدا، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو[٢].

ورد في التركيبين (إن زيدا ظريف وعمرو، وإن زيدا منطلق وسعيد) مجيء المعطوف على اسم إن مرفوعا، وتفسير ذلك أن المعطوف في التركيبين جاء مبتدأ محذوف الخبر، "لأن معنى إن زيدا منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت توكيدا، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو"[٣]. وعمرو مبتدأ محذوف الخبر للعلم به تقديره منطلق. كأنه قال زيد منطلق وعمرو منطلق. وهذا هو الوجه الأول من وجهي الرفع في المعطوف على اسم إن. ويستشهد سيبويه بآية قرآنية كريمة ليدعم رأيه وليقويه وكي تكون هذه الظاهرة اللغوية (العطف بالرفع على اسم إن) قوية فيقول: وفي القرآن مثله : "**إن الله بريء من المشركين ورسوله**"[٤]. فرسول مبتدأ محذوف الخبر تقديره "بريء".

---

(١) سيبويه الكتاب ، ١٤٤/٢

(٢) السابق ١٤٤/٢،

(٣) السابق ؛ ١٤٤/٢

(٤) التوبة آية : ٣ .

حاشا لله أن نتكلم عن أو في الله بما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ولكن معنى الآيـــة الكريمة يدفع الباحث للتساؤل فيما لو كانت كلمة الرسول مجرورة. هل –لا سمح الله- نقــول كما قال الإعرابي: إنني أبرأ ممن يبرأ الله منه. وعندما سمعها كلمة الرسول مرفوعة قال: إنني أبرأ ممن يبرأ الله ورسوله منهم".

تساؤلٌ يضعه الباحث في أسطر هذا البحث : هل نفهم القرآن وتراثنا الدينيّ والثقافي والأدبي بغير حركاته الإعرابيّة؟ بل هل نستطيعُ قراءته؟

أما الوجه الآخر الضعيف.. في رفع الاسم المعطوف على اسم إنّ بعد تمام الخبر هو أن يكــون معطوفاً على الاسم المضمر – في الخبر – في المنطلق والظريف. فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلقٌ هو وعمرو، وإن زيداً ظريفٌ هو وعمر"[1].

هــذا الوجه يعمد إليه المتكلم بإرادته بناء على ما قاله سيبويه في النص السابق " فإذا أردت ذلــك"[2]. وإرادة هــذا الوجه من المتكلم ترجع إلى ما في نفسه من معنى يريده. وهذا الوجــه مع ضعفه إلا أنّ الأفضل أن يؤكد المضمر حتى يتم العطف فتقول : إن زيداً منطلق هو وعمرو.

وإذا قلت إن زيدا فيها وعمرٌ، جرى عمرو بعد فيها مجراه بعد الظريف؛ لأن فيها في موضع الظريف، وفي فيها إضمار[3].

ويعنـــي هذا أن (فيها) تكون خبرا، وجاء عمرو معطوفاً بالرفع على محل إن واسمها وعليه قولُ جرير[4].

إنّ الخلافَـــةَ والنُـــبُوّةَ فـــيهِمُ والمَكْـــرُمَاتُ وسَـــادَةٌ أطْهَـــارُ

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢/١٤٤.

[2] السابق، ٢/١٤٤.

[3] السابق، ٢/١٤٥.

[4] السابق، ٢/١٤٥.

في هذا البيت الشعري، وردت كلمة المكرمات مرفوعة عطفاً على محل (إن واسميا) لأن محلهمـــا الرفع. وكان بإمكان الشاعر أن يأتي بها منصوبة على الأغلب، عطفا على اسم إن، لأن المخـــتار فـــي أن ومـــا جرى مجراها، أن ينصب المعطوف على أسمائهن بعد تمام الخـــبر، ولكـــن أبناء اللغة عطفوا على اسم إن وما جرى مجراها بالرفع حملاً على محل إن واســمها. ويجوز العطف بـــ لا رفعا على محل إن واسميا نحو : إن زيدا منطلق لا عمرو. لأن لا تجـــري مجرى حرف العطف الواو[1]. ويكون (عمرو) معطوفاً بالرفع على محل إن واسمها.

ولكنّ مثل إنّ في جواز العطف على اسمها بالرفع، يقول سيبويه (ولكن بمنزلة إن)[2].

وأمـــا قولـــه عز وجل : "**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون**"[3]. فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله "والصابئون" بعد ما مضى الخبر[4].

وبـــناء علـــى مـــا ذكر سيبويه فإن إعراب (الصابئون) مبتدأ مرفوع. بعد تمام الآية الكريمة. ومثل هذا قول الشاعر[5]:

وإلاّ فَـــــاعْلَمُوا أَنّـــــا وأنْـــــتُم بُغَـــــاةٌ مَـــــا بَقِيـــــنَا فِـــــي شِـــــقَاقِ

كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم[6].

ورد التركيب اللغوي (أنا وأنتم بغاة) حيث جاء ضمير الرفع المنفصل (أنتم) بين اسم إنّ وخـــبرها، معطوفاً بالواو. وتفسير ذلك عند سيبويه أنه على التقديم والتأخير فكأن الشاعر قـــال : أنـــا بغاة وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق فتكون من قبيل عطف جملة على جملة. ويكون

---

[1] سيبويه،الكتاب،٢/١٤٦.

[2] السابق، ٢/١٤٦.

[3] المائدة، آية : ٦٩.

[4] سيبويه الكتاب ٢/١٥٥

[5] السابق، ٢/١٥٦

[6] السابق ٢/١٥٦.

إعــراب أنتم ضميراً منفصلاً مبنياً في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره بغاة. دلّ عليه خبر المبتدأ الأول.

٩- النصب صفة أو بدلاً على معنى التبعيض أو الرفع مبتدأ على الاستئناف

مــا كــان أصله النصب ويجوز نصبه صفة أو بدلاً على المدح أو الذم ويجوز رفعه على الاستئناف مجيء ضيفي في قول رجلٍ من بين قشير[١]:

فَــلاَ تَجْعَلِــي ضَــيْفَيَّ ضَــيْفٌ مُقَــرَّبٌ وآخَــرُ مَعْــزُولٌ عَــن البَيْــتِ جَانِــبُ

يجوز في الكلمات ضيفٌ مقرّبُ وآخر معزول وجانب أن يجئن منصوبات على البدل أو صــفة لكلمة ضيفيّ التي تعربُ مفعولاً به في التركيب : فلا تجعلي ضيفي. وجواز البدل فــيهما أنهن يفدن معنى التبعيض. ويجوز أن تأتي مرفوعة على القطع والاستئناف وهذا ما فعله الشاعر. ولو نصب على البدل والصفة لكان حسناً جائزاً جيدا.ومثله قول الشاعر[٢] :

تَــرَى خَلْقَهــا نِصْــفٌ قَــنَاةٌ قَوِيمَــةٌ وَنِصْــــفٌ نَقَـــاً يَـــرتَجُ أو يَـــتَمَرْمَرُ

فالتركيب ترى خلقها : تعرب (خلق) مفعولاً به منصوباً لــ ترى. ويجوز للشاعر أن ينصــب قــناة قويمة ونصفا نقاً على أن كلّ لفظ يعرب صفة أو بدلاً أو حالاً لأن فيها معنى التبعــيض. ولكــن الشاعر رفع (نصف) على القطع مبتدأ وخبره قويمة. وعطف عليه بالرفع (نصــفاً) الثانية أنها مبتدأ وخبرها (نقا) ومعنى التجزئة أو التبعيض هو الذي يجيز مثل هذه الأوجه الإعرابية.

---

[١] سيبويه،الكتاب، ٢/ ١٠

[٢] السابق، ٢/ ١١.

١٠- النصبُ على حذف الفعل، أو الرفع على حذف المبتدأ لدلالة كثرة الاستعمال التي تسوغ الحذف

العرب في استعمالاتهم اللغة يستعملون تراكيب مخصوصة وبخاصة في ذكر الديار ووصف الأطلال، وغالباً ما تتشابه التراكيب في هذا الموضوع وفي غيره من الموضوعات. وفي موضوع وصف الأطلال، وديار الأحبة يستخدم الشعراء أفعالاً مخصوصة بكثرة، فصارت دلالة كثرة الاستعمال هذه مسوغاً لحذف الفعل وإبقاء عمله. يقول سيبويه :هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"[١].

ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرُمة، وذكر الديار والمنازل[٢] :

دِيَــارَ مَــيَةَ إِذْ مَــيٌ مُسَــاعِفَةٌ ... وَلاَ يَــرَى مِــثْلَهَا عُجْــمٌ ولا عَــرَبُ

فالشاعر – نصَبَ كلمة ديار على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره. أذكرُ. فكأن بنية التركيب اللغوي الأساسية (أذكرُ ديارَ ميّة) [٣]. فحذف الشاعر الفعل من التركيب، واكتفى ببنائه على نمط (ديارَ مية). وسبب ذلك أن الشاعر في حال ذكر الديار، وديار من تلك التي يذكرها ويصفها؟ إنها ديارَ ومنازل حبيبته "مي" التي كانت مساعفةً تملأ عليه أقطار مشاعره، وآفاق تفكيره، ولأنّ الشعراء في مثل حال وصف وذكر ديار حبيباتهم يستعملون الفعل "أذكر" كثيرا، فصارتَ دلالة كثرةَ الاستعمال قرينة مسوّغة لحذف الفعل. يقول سيبويه "كأنه قال : أذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر أذكرُ لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك"[٤].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٨٠.

(٢) السابق ١/٢٨٠.

(٣) السابق ١ /٢٨٠.

(٤) السابق ١/٢٨٠.

ولا يكتفــي بذكـر حـذف الفعـل وإبقاء عمله في الديار.. وإنما يستكمل استقراءه، التراكيب العربية، وذكر ما يجوز فيها من أوجه إعرابية فيقول "ومن العرب من يرفع الديار، كأنــه يقول : تلك ديارُ فلانة:[1]. كأنه قال : تلك ديار مية. وعلى هذا فقد تغير بناء التركيب الأساسـي فـبعد أن كـان (أذكرُ ديار ميّة) صار : "تلك ديار ميّة" وتغيرت حركاته، وتغير إعـرابه.. فالديــار التي كانت منصوبة بفعل محذوف تقديره أذكر صارت مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (تلك).

والفــرق في المعنى بين النصب والرفع كبير. ذكر سيبويه أن سبب حذف الفعل كثرة الاسـتعمال فــي حال وصف المنازل والديار في حالة النصب، ولكنه اكتفى في حالة الرفع بتقدير المبتدأ المحذوف وقدّره بـ اسم الإشارة (تلك). وتلك تفيد التعظيم والتفخيم وعلو منزلة الديــار فــي نفسه لعلو منزلة صاحبة الديار في نفسه وقلبه. وأستطيع أن أهجس بأن الشاعر عـندما يبـنى تركيبه اللغوي على رفع (ديار) بنية حذف (تلك) كأنه يصيح بصوت عال بمن معــه، مُعــبّرا عــن تشابكات من الوشائج النفسية المختلفة المختلطة عليه فهو يصف الديار والمــنازل وعــندما يقــول تلك ديار مية فكأنه يقول لمن معه انظر تلك ديار مي، وفي هذا تشــابكات من الوشائج النفسية فيها الحزن والإعجاب بالديار، والإعجاب بالمحبوبة، واللوعة والحرقة وإحساس باختلاف ما هو فيه عما كان فيه.

ومثل ذلك قول الشاعر. وهو عمر بن أبي ربيعة[2]:

هَـلْ تَعْـرِفُ الـيومَ رَسْمَ الدّارِ والطَّلَلاَ	كَمــا عَرَفْـتَ بِجَفْـنِ الصَّـيْقَلِ الخِلَـلا
دارٌ لِمَــــرْوَةَ إذْ أهْلِـــي وأهْلُهُــــمُ	بِالكانِسِــيَّةِ نَــرْعَى اللهــوَ والغَــزَلاَ

فالشــاعر أورد في شعره التركيب (دارٌ لمروة)، ورفع كلمة دار على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره تلك، أو هي ويجوز نصب (دار) بفعل محذوف تقديره اذكر أو أعرف.

---

(1) سيبويه الكتاب ١/٢٨١.

(2) السابق ١/٢٨٢.

ولسيبويه تفسير رائع يفسر فيه حالة الرفع على أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وحالة النصب على أن المنصوب مفعول به لفعل محذوف يقول : "فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت". وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت"[١].

وفسرَ سيبويه نفسه هذه العبارة فالرفع على إظهار الاسم والنصب على إضمار الفعل. فالرفع على ما في النفس مما سبق ذكره من معانٍ، والنصب على غير تلك المعاني النفسية.

فالرفع يؤكد أن المبتدأ هو الخبر. أما النصب فيؤكد أن المنصوب غير المضمر المقدر.

ومما حذفت منه العربُ الفعلَ، لدلالة كثرة استعماله في لغتهم، حتى صار كالمثل قولهم : (هذا ولا زعماتك). فزعمات مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره (أتوهم). والذي سوّغ إضمار الفعل كثرة استعمال هذا التركيب، ولاستدلاله بما يرى من حاله أنه ينهاه[٢].

ومن ذلك قولُ العرب: كليهما وتمرا. فذا مثل قد كثر استعماله في كلامهم، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال : أعطني كليهما وتمرا[٣]. وبهذا يكون إعراب (كليهما) مفعولاً به ثانيا منصوبا لفعل مضمر تقديره (أعطني) والذي سوغ إضمار الفعل، أن هذا التركيب مثل، وكثر في كلامهم، واستعمل بصورة مطردة. يضاف إلى ذلك ما أشار إليه سيبويه، من سياق لفظي قيل هذا المثل بقوله (وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام) وفي هذا إشارة إلى مناسبة المثل والظروف التي يقال فيها، وإلى الكلام أو السياق اللفظي الذي قيل فيه المثل.

ومن ذلك قولهم : : (كلَّ شيء ولا شتيمة حُرّ) و (كلَّ شيء ولا هذا) [٤]. في التركيبين اللغويين السابقين كليهما، جاءت كلمة (كلَّ) مفعولاً به منصوبا لفعل مضمر تقديره

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/٢٨٢، وينظر ١/٢٧١.

[٢] السابق ١/٢٨٠-٢٨١.

[٣] السابق ١ /٢٨١.

[٤] السابق ١/٢٨١.

(أنـت) أمـا شتيمةً، وهذا، فإعراب كلّ واحدٍ منهما مفعول به منصوب لفعل مضمرٍ تقديره (ترتكـب) أو بما في معناه. يقول سيبويه في تقدير بنية التركيب الأساسية (أنتِ كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ) [1]. وسبب هذا الإضمار كثرة الاستعمال. فأجرى مجرى : ولا زعماتِك.

ومـن العـرب من يرفع فيقول (كلاهما وتمرا) كأنّه قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمـرا. وكلُّ شيء ولا شتمية حُرٍّ. كأنّه قال : كلُّ شيْءٍ أممٌ ولا شتيمة حرّ[2]. ويكون إعراب (كلاهمـا): مبتدأ مرفوعاً. وخبره مضمر تقديره في التركيب الأول ثابتان، والتركيب الثاني أمم.

أمـا المكون اللفظي الثاني من مكوني التركيبين اللغويين، وهو لفظ (تمرا) في الأول. ولفظ شتيمة في الثاني فظلّ إعرابهما نصباً على أنّ كل واحدٍ منهما مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره في التركيب الأول (زدني) وفي الثاني (ترتكب). ولم يؤثر في إعرابهما تحول كلمة (كلاهما) و (كلّ شيء) من حالة النصب إلى حالة الرفع.

ويركـزّ سـيبويه على أن سبب إضمار الفعل في هذين التركيبين، بعد رفع (كلاهما) و(كـلّ) على الابتداء، هو كثرة الاستعمال ولِما في معنى (كلُّ شيء) من النهي. يقول : وترك ذكر الفعل بعد لا، لأنه يستدلّ بقوله : كلُّ شيء، أنه ينهاه.

١١- النصب مفعولاً به على معنى الشك والرَّفْعُ على معنى اليقين في باب ظنّ وأخواتها

تحـدث سـيبويه عـن الأفعال التي تعمل ويُلغى عملها وهي عنده "ظننتُ، وحسبتُ، وخلـتُ، وأريـتُ، ورأيـت وزعمت وما يتصرف من أفعالهن[3]. وهذه الأفعال إذا "جاءت مستعملة بمنزلة رأيت وضربت في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٢٨١.

[2] السابق ١/٢٨١.

[3] السابق ١/١١٨.

شـــيء[1]. ولكن هذه الأفعال تلغى. والإلغاء إبطال عمل هذه الأفعال وما يتصرف منها على سـبيل الجواز وذلك إذا وقعت الأفعال في غير حيز الابتداء، يقول سيبويه: "فإن ألغيت قلت: عـبد الله أظن ذاهب، وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك.وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكل عربي جيد"[2]. ومنه قول اللعين يهجو الحجّاج.

أبِـا الأَراجِـيزِ يـا ابـنَ اللــؤْمِ تُوعِدُنِي وفِــي الأَراجِـيزِ خِلْتُ اللؤْمُ والْخَوَرُ[3].

وعند النظر في الأمثلة التي ذكرها سيبويه في إعمال وإلغاء هذه الأفعال، وعند النظر فــي مــا قاله سيبويه في الأفعال يرى الباحث أن هذه الأفعال يجوز إعمالها وإلغاؤها حسب موقعها من الجملة. فإذا كانت هذه الأفعال في حيّز الابتداء عملت، ولا يجوز إلغاء عملها. كما فــي قولــك: "أظــن زيدا منطلقا، وأظن عمرا ذاهبا"[4]. أما إذا لم تكن هذه الأفعال في ابتداء الكــلام، وجاءت في وسط الكلام فيجوز إعمالها ويجوز عدم إعمالها. وربما كان الإعمال مع توســط هــذه الأفعال أفضل. وإلغاء عمل هذه الأفعال يكون أفضل إذا تأخر موقعها. فعندما تتأخر هذه الأفعال عن معمولاتها، تلغى ولا تعمل. لأن معاني هذه الأفعال الشك. والشك يقابل اليقين. وإعمال هذه الأفعال، وعدم إعمالها قائم على هذا المعنى (الشك ومقابله اليقين).

فلــيس إعمال هذه الأفعال وعدم إعمالها قائما ومعتمدا إلا على ذلك المعنى. وهذا ما يقوله سيبويه ويعلل به سبب إلغاء عمل الفعل المتأخر يقول:"وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجــيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشــك، كمــا تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك؟ تدري، فأخر ولم

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/١١٩.

[2] السابق ١/١١٩.

[3] السابق ١/١٢٠.

[4] السابق ١/١١٩.

يُعْمِــل فــي أول كلامــه. وإنمــا جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري"[1].

إذاً محــور إعمال وعدم إعمال هذه الأفعال، يعتمد على المعنى، ويقوى عدم إعمالها مع التأخير، لأن المتكلم بدأ كلامه على اليقين، وهذا اليقين يجعل عدم إعمال هذه الأفعال مع التأخــير أحسن. لأن معنى الشك طارئ على التركيب، بعد ما بناه قائلة على اليقين. واليقين والشك معنيان قائمان في نفس المتكلم. وبناء على ما في نفسه من معنى اليقين، أو الشك، يبني تركيبه اللغوي، الذي يحتوي على فعل من أفعال ظن وأخواتها أو المعنى الذي يقوم في نفسه هو الذي يدفعه لإعمال تلك الأفعال، أو عدم إعمالها لذلك يقول سيبويه: "فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر، كما قال : زيدا رأيت، ورأيت زيدا"[2].

ويــرى سيبويه أنه كلما طال الكلام ضعف التأخير، إذا أعملت [3] تلك الأفعال. وفي هذا دلالة على أن طول الكلام يقوي جانب إعمال تلك الأفعال وذلك لأن؛ طول الكلام يضعف التأخير الذي يسبب عدم إعمالها، ويجيز إلغاءها. (لأنّ الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل) [4]. وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربت ومن التراكيب التي كــان للمعنى دور، في تقدير بنائها، وإعرابها، في باب ظن وأخواتها، على الإعمال والإلغاء قولك: "أين تُرى زيدٌ؟ ، وأين ترى زيدا"[5].

فالتركيــبان الســابقان، تــتطابق مكوناتهما التركيبية، ويختلفان فقط في حركة "زيد" وإعرابه.

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/١٢٠.
[2] السابق ١/١٢٠.
[3] السابق ١/١٢٠.
[4] السابق ١/١٢٠.
[5] السابق ١/١٢١.

فالتركيب الأول قائم بالسؤال عن زيد أين زيد؟ وتكون العلاقة التضامية بين أين وبين زيد. لذلك جاء زيد مرفوعا، على أنه مبتدأ مؤخر وأين اسم الاستفهام خبر مقدم، وألغي الفعل (ترى).

بينما يقوم التركيب الثاني على التساؤل عن الشك في رؤية زيد. كأنّ أين لم تذكر. وكأن السائل سأل أترى زيدا؟. لذلك أعمل الفعل ترى في زيد. لذلك جاء منصوبا على أنه مفعول به للفعل ترى. يقول سيبويه: "فإن قلت: أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة "فيها" إذا استغنى بها الابتداء، قلت أين ترى زيد، وأين ترى زيدا"[1].

ويرى سيبويه إعمال الفعل إذا تقدم على معموليه ولا يجوز إلغاؤه فلا تقول: أظن زيدٌ ذاهبٌ، إلا أنه أجاز مع متى وأين الإلغاء فقال: (وهو مع متى وأين، أحسن إذا قلت: متى ظنك زيد ذاهب، ومتى تظن عمرو منطلق، لأنّ قبله كلاما، وإنما يضعف هذا في الابتداء[2]. وإنما جاء إلغاء هذه الأفعال لتقدم متى وأين وهما بعض الخبر على الفعل. والذي تقدم مثل أين ومتى هما من صلة الاسم الثاني الذي هو منطلق وذاهب كما جاء في المثالين السابقين والذي يجيز إلغاء هذه الأفعال، أين يتقدمها كلام مثل متى، وأين أو لام الابتداء، أو قد.

إذا تقدمت (ظن وأخواتها) امتنع إلغاء عملها عند سيبويه والبصريين. فالتقديم هنا ليس للعناية والاهتمام فقط، وإنما يُضاف إليه هنا غرض بلاغي آخر، وعامل نفسي[3]. "يطرأ على المتكلم أثناء كلامه، ويُحول يقينه إلى شك، فيلزمه تغيير وضع الألفاظ عما كان ينبغي أن تكونَ عليه. وتتغير صورة بناء التراكيب، حسب إعمال الأفعال أو إلغائها.

ويرى الباحث أن في إعمال وإلغاء بعض الأفعال عن العمل -كما في غيرها من الظواهر في اللغة العربية، كشفا عن بعض ميزات متفردة في هذه اللغة، كما أنّ فيها توضيحا لعبقرية خالصة لهذه اللغة. ولا يقول الباحث هذا الرأي من قبيل التغنّي، وإنما يقوله لأنه حقيقة

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٢١

(٢) السابق ١/١٢١، ١٢٤.

(٣) د. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص٨٢.

ماثلـــة فـــي الأســـاليب التعبـــيرية. في هذه اللغة. وفي سننها في بناء جملها وتراكيبها، وفي إعرابها. الذي يبرزه المعنى ومن ثم يكشف عن المعنى. فلولا المعنى واضحا لما استطاع ابن اللغـــة أن يلغـــي عمل فعل يعمل النصب في معمولاته. ولما استطاع المخاطب أو السامع أن يفهـــم الكلام. مع أن سيبويه يخصص الإعمال بمعنى الشك ويخص الإلغاء عن العمل بمعنى اليقين. ويتساءل الباحث: أي إرهاصات بلاغية يتضمن رأي سيبويه؟!.

١٣- النصب مفعولا به لفعل مضمر، أو الرفع مبتدأ لدخول همزة الاستفهام في الكلام

ومن حذف الفعل لدلالة الحال عليه، رؤية الرجل، أو الإخبارُ عنه أنه قد أتى أمراً قد فعله فتقول : أكلَّ هذا بخلاً، أي؛ أتفعل كلَّ هذا بخلاً[١].

ويكـــون إعـــرابُ كلّ مفعولاً به منصوبا لفعل مضمر تقديره (تفعل). وسبب إضمار الفعـــل رؤية الرجل أو الإخبار عنه بأمرٍ أو بفعل ما. هذه الرؤية وهذا الإخبار مسوغ ودليل لإضمار الفعل.

ويجـــوز في هذا التركيب، اعتماداً على المعنى الذي يأتي، من خصوصية دخول ألف الاستفهام، على كل في الكلام، (أن ترفعَ (كل) على أنها مبتدأ مرفوع)[٢]. وخبره مضمر أو كلمة (بخل).

ويمضي سيبويه في تفسير وتحليل جواز إضمار الفعل في نحو (زيدا) في حال رجل يوقـــع فعـــلاً، ويـــرجع سبب إضمار الفعل لأن المتكلم يخاطبُ المخاطب عند نطق التركيب اللغوي. والمخاطب المخبر لا يجعلُ المتكلم له فعلا آخر يعمل في المخبر عنه. وهذا لا يمكن

---

[١] سيبويه، الكتاب ٢٥٨/١.

[٢] السابق، ٢٥٨/١.

تحقــيقه فـــي الغائــب، لأن فـــي أمر الغائب قد جعلت له فعلا آخر يعمل كأنك قلت : قل له ليضرب زيدا. وفي هذا لبس في أمرٍ واحدٍ أن يضمر فيه فعلان لشيئين[١].

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١/٢٥٨.

١٣- النّصب ويجوز الرفع أو الجر على التقدير المناسب للمحذوف بعد إن ولو

دلّ استقراء سيبويه تراكيب العربية، واستعمالاتها المختلفة في حياتهم اليومية، المبثوثة في الشواهد التي احتجّ بها علماء العربية على أن كان تأتي مضمرة في بعض التراكيب، أو تضمر هي واسمها. "وأكثر ما يكون هذا بعد "لو" وإن الشرطيتين"[١]. نحو : "الناس مجزيُّون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر"[٢]. وتقدير التركيب كاملاً يكون على النحو الآتي الناس مجزيون بأعمالهم إن كان عملهم خيرا، فجزاؤهم خير. وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شرٌّ. وفي التركيبين السابقين، أضمرت كان واسمها. ثُم أضمر خبر المبتدأ. ومع أنّ كان واسمها مضمران. إلا أنها نصبت الخبر خيرا، شرا، لأنها مَنْوِيّة أو مرادة أن تبقى، يبقى أثرها في التركيب. ومثل هذا قولهم. المرءُ مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجرٌ، وإن سيفاً فسيف"[٣].

ويستطيع المتكلم أن يظهر الفعل فيقول " إن كان خنجراً فخنجرٌ، وإن كان شرا فشر. ومن العرب من يقول : إن خنجراً فخنجرا، وإن خيرا فخيرا، وإن شرا فشرا كأنه قال : إن كان الذي عمل خيراً، جزي خيرا، وإن كان الذي عمل شرا جزي شراً. وإن كان الذي قتل به خنجراً كان الذي يقتل به خنجراً[٤].

ويتضح أن الحذف في تلك التراكيب يستند إلى دليل لفظي. لأنّ السلوك التركيبي في اللغة، يجعل بعد "إن" الشرطية فعلا. لذلك لا بدّ من تقدير هذا الفعل، كما أنّ من سلوك التركيب اللغوي حذف "كان" بعد "إن" ولو الشرطيتين.

---

(١) د. جلال شمس الدين. التعليل اللغوي عند الكوفيين ص١٥٥.

(٢) سيبويه، ٢٥٨/١.

(٣) السابق، ٢٥٨/١.

(٤) السابق، ٢٥٨/١.

ويرى سيبويه أن الرفع أكثر وأحسن، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء[١].

فالإضمار هنا يتعلق بأثر الأحرف في بناء التراكيب فتحذف كان واسمها، أو كان وحدها، وبخاصة، بعد إن ولو الشرطيتين. ولا خلاف على أن كان منوية ومرادةٌ في هذه التراكيب. لذلك لا خلاف على إعراب اسمها وخبرها في مجال فعل الشرط. ولكن الخلاف أو الاعتراض أو الترجيح يقع على ما بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط. ويأتي ما بعد الفاء مرفوعاً أو منصوبا.

فالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره الاسم الموصول مع الحدث الذي يقع في دائرة التقدير نحو : (إن خيراً فخير). فالذي يجزى به خير ويجيز سيبويه (أن تكون كان الواقعة فعلاً للشرط تامة بمعنى وقع) [٢]. وفي هذه الحالة لا نحتاج إلى خبر. كأنه قال : إن كان خير فالذي يجزون خير.

ويذكر سيبويه رأي يونس أنّ العرب تنشد هذا البيت لهدبة بن خشرم[٣]:

فَإنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لا نَضِقْ بِهَا ذِرَاعَاً، وإنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ للصَّبْرِ

فرفع (صبرٌ) في التركيب اللغوي (وإن صبر على قوله : (وإن وقع صبر، أو إن كان فينا صبر، فإنا نصبر. ويجوز فيه النصب والنصب جيد بالغ[٤]، على تقدير كان الناقصة واسمها محذوفين كما في نحو قول النعمان بن المنذر[٥] :

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقَّاً وإنْ كَذِبَا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيءٍ إذا قِيلاَ

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/٢٥٨.

[٢] السابق، ١/٢٥٩.

[٣] السابق، ١/٢٥٩.

[٤] السابق ١/٢٥٩.

[٥] السابق ١/٢٦٠.

جـــاء في قول الشاعر التركيب (إن حقاً وإن كذبا). وجاء فيه، حقا وكذبا منصوبين، ويفسر سيبويه النصب على إضمار كان واسمها.

ويكـــون إعـــراب كـــل من حقا وكذبا خبراً لكان المحذوفة هي واسمها. وهذا التقدير يقتضيه حرف الشرط الموجود في التركيب. ويجوز رفع (حق، وكذب) على تقدير إن كان فيه حـــق، وإن كان فيه باطل. أو على تقدير كان غير ناقصة بمعنى وقع، فيكون التقدير إن وقع حق، وإن وقع كذب[1].

ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها : (إن لا حِظيّة فلا أَلِيةٌ) [2].

وفي هذا المثل حذفت القائلة كان أو ما يتصرف منها على تقدير : (إن لا تكن له في الـــناس حظية فإني غيرَ ألية. كأنها قالت في المعنى : إن كنت ممن لا يحظى عنده فإني غير ألية) [3]. فحظية في التركيب اللغوي اسم تكن المحذوفة.

[ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلاّ نصبا إذا جعلت الحظية على التفسير الأول] [4]. وتكون حظية خبر الفعل المضارع الناقص وتقديره أكن.

وبـــناء على ما ذكر جاز في كلمة (حظية) وجهان إعرابيان حسب مقتضيات المعنى. أمـــا الوجه الأول. فالرفع على أن (حظية) اسم (تكن) الفعل المضارع الناقص المضمر، على تقدير (إن لا تكن له في الناس حظية). وأما الوجه الثاني فالنصب على أن حظية (خبر (أكن) المضـــارع الـــناقص المضمر. ويكون المعنى عن المتكلمة نفسها. لذلك اسم أكن مضمر فيه. والتقدير إن لم أكن حظية.

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٢٦٠.

[2] السابق، ١/٢٦٠، ٢٦١.

[3] السابق، ١/٢٦١.

[4] السابق، ١/٢٦١.

ومـــثل ذلــك في حذف كان واسمها نحو : (قد مررت برجل إن طويلا وإن قصيرا، وأمـــرر بأيِّهم أفضلُ، إن زيداً وإن عمراً، ولا يكون في هذا إلا النصب) [1]. لأنه لا يجوز أن تحمـــل مـــا جـــاء مـــن أسماء منصوبة على غير اسم كان. لأنه لا يستقيم في هذه الأسماء المنصوبة أن تحملها على غير اسم كان إذا ذكرته. ولا تستطيع أن تقول إن كان فيه طويلٌ أو كان فيه زيد ولا يجوز على أن تكون كان بمعنى وقع.

وقالت ليلى الأخيلية[2] :

لا تَقْرَبَـــنَّ الدَهْـــرَ آلَ مُطَـــرِّفٍ إنْ ظَالِمَـــاً أَبَـــداً وإنْ مَظْلُومَـــا

جاء كلمة (ظالماً) و (مظلوما) منصوبتين في التركيب اللغوي إن ظالماً وإن مظلوما. على أن كل واحدة منهما، خبر منصوب لكان المحذوفة هي واسمها بعد إن الشرطية.

وقال ابن همّام السلولي[3] :

وأحْضَــرْتُ عُــذْرِي عَلَــيْهِ الشُــهو دُ، إنْ عَـــاذِراً لِـــي وإنْ تَارِكَـــاً

فـــي التركيـــب اللغـــوي (إن عـــاذراً لي، وإن تاركا) جاءت كلمة (تارك) و (عاذر) منصـــوبتين علـــى أن كـــلّ واحـــدةٍ منهما خبر منصوب لكان المحذوفة هي واسمها، بعد إن الشرطيّة. (والنصب على أنه قصدِ الأمير. ويرى سيبويه أنه يجوز في هذا التركيب أن ترفع (عاذر) و (تارك) يريد : إن كان لي في الناس عاذر، أو غير عاذر) [4].

وقال النابغة الذبياني[5] :

حَدِبَـــتْ عَلَـــيَّ بُطُـــونُ ضِـــنَّةَ كُلُّهـــا إنْ ظَالِمَـــاً فِـــيهِم وإنْ مَظْلُومَـــا

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٢٦١.

[2] السابق، ١/٢٦١.

[3] السابق، ١/٢٦٢.

[4] السابق، ١/٢٦٢.

[5] السابق، ١/٢٦٢.

فـي التركيب اللغوي إن ظالماً وإن مظلوماً. حذف الشاعر كان واسمها وأعمل كان مضمرة في خبرها (ظالماً) مظلوما.

ويـرى سـيبويه أن إن لا ينتصب أو يرتفع شيء بعدها إلاّ بفعل؛ لأنها من الحروف التـي يبنى عليها الفعل. وهي إن الشرطية (المجازاة)، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء[١].

ومن إضمار كان قول العرب. من كد شولا فإلى إتلائها[٢]. ونصب القائل (شولا) في التركيـب على تقدير (أن كانت) فتكون سولا خبر كان منصوبا مع أن الأصل أن يضاف لَدُ إلى شولٍ، فيجر بالإضافة.

ومن ذلك أيضاً قولك : مررتُ برجلٍ صالحٍ، وإن لا صالحاً فطالحٌ. ومن العرب من يقـول : إن لا صالحاً فطالحاً، كأنه يقول : إن لا يكن صالحاً فقد مررت به أو لقيته طالحاً. ويرى يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالحٍ فطالحٍ، على : إن لا أكن مررت بصالحٍ فـبطالح وهذا قبيح ضعيف، لأنك تضمر بعد إن لا فعلا آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إن لا في قولك : إن لا يكن صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أن يضمر الجارّ، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل[٣].

فـي التركيب اللغوي مرت برجل صالح، وإن لا صالحا فطالح جاء التركيب (وإن لا صالحا فطالح) على رفع كلمة (طالح) ويجوز أن تجيء كلمة (طالح) منصوبة على تقدير (فقد مررت به أو لقيته طالحا). ويرى يونس أنه يجوز أن تجيء كلمة (طالح) مجرورة. وعلى هذا يجـوز فـي كلمة طالح ثلاثة أوجه إعرابية الأول الرفع على أن (طالح) خبر لمبتدأ محذوف

---

(١) سيبويه الكتاب ٢٦٣/١

(٢) السابق ،٢٦٤/١

(٣) السابق، ٢٦٢/١ – ٢٦٣.

تقديره هو (لأن الرفع أكثر وأحسن في الآخر، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء) [1].

الثاني: النصب على أن (طالح) حال. فحاله وقت مرور المتكلم به كان طالحا. والثالث الجر على تقدير حرف الجر المضمر. ولكن هذا الوجه بعيد.

في سنن العربية حروف مخصوصة تدخل على الأفعال، ولا يجوز دخولها على الأسماء، كما جاء في التراكيب اللغوية في العربية. ومن تلك الحروف الحروف الناصبة والحروف الجازمة للأفعال المضارعة. فلا يجوز أن يفصل بين هذه الحروف، وبين الأفعال التي تعمل فيها بالأسماء. وحروف الجزاء مشبَّهة بالحروف التي تعمل الجزم بالأفعال، ويقبح أن تتقدم الأسماء فيها، قبل الأفعال، إلا أن حروف الجزاء قد جاز فيها في الشعر أن تتقدم الأسماء الأفعال، لأن حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل، ويكون فيها الاستفهام، فترتفع فيها الأسماء ولكن على إضمار فعل[2].

نحو قوله:

عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا   وأَسْعِدِ اليَوْمَ مَشْغُوفاً إذا طَرِبَا[3].

في البيت الشعري السابق، ورد التركيب (عاود هراة وإن معمورها خربا) وفيه دخلت إن في الكلام على الاسم، ولكن تراكيب العربية تقتضي تقدير فعل يرفع الاسم (معمورها) الوارد في التركيب وهذا الفعل مضمر يفسره ما جاء بعده من فعل (خربا) وعلى هذا فإعراب (معمور) فاعل لفعل محذوف يُفَسِّره ما بعده وليس مبتدأ. ومحل هذا الفعل المضمر الجزم وإن كان ماضيا، والدليل على ذلك أن الشاعر لما جعل مفسر الفعل المضمر مضارعا جزمه.

---

[1] سيبويه ، الكتاب ١/٢٥٨.

[2] ينظر سيبويه، الكتاب ٣/١١٠ – ١١٣.

[3] سيبويه ، الكتاب ٣/١١٢. واللسان هرا (٢٣٧) وابن يعيش شرح المفصل ٩/١٠

ومما جاء في الشعر مجزوما في غير "إن" قول عدي بن زيد [١]:

فَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيّو ... هُ وتُعْطَفْ عَلَيهِ كَأسُ السّاقِي

يحتوي البيت السابق، على التركيب (فمتى واغل ينبهم). وفيه أضمر الشاعر فعلا (ينب) يفسره الفعل المجزوم ينبهم. ويعرب (واغل) فاعلا للفعل المضمر.

وقال كعب بن جعيل[٢]:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ ... أَيْنَمَا الرِيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

التركيب اللغوي (أينما الريح تميلها تَمِلْ) مكوناته (أينما) الشرطية (الريح) اسم مرفوع. تميل فعل مضارع مجزوم. ويتصل بضمير الغائب الهاء. وجواب الشرط المجزوم تمل. وفي هذا التركيب يبدو لفظ الريح مرفوعا أعلى إضمار فعل بعد أينما يفسره الفعل (تميلها). وتعرب الريح (فاعل مرفوع) للفعل الذي يفسره ما بعده.

ولو كان الفعل على صيغة (فعل) لكان الجزم أقوى، ولجاز في الشعر وفي الكلام في "إن"[٣].

لذا يقول سيبويه : واعلم أن قولهم في الشعر : إن زيدٌ يأتك يكن كذا، إنما ارتفع – زيد – على فعلٍ هذا – يأتك – تفسيره كما كان ذلك – النصب – في قولك : إن زيدا رأيته يكن ذلك، لأنه – إن – لا تبتدأ بعدها الأسماء – فتكون مبتدأة، ثم يبنى عليها[٤]. الخبر.

---

[١] سيبويه ، الكتاب ١١٣/٣.

[٢] السابق، ١١٣/٣.

[٣] السابق، ١١٣/٣.

[٤] السابق، ١١٣/٣-١١٤.

ومما جاء من الأسماء مرفوعاً على أنه فاعل لفعل مضمر يفسره ما بعده، بعد أدوات الجزاء قول هشام المري[1] :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ   وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعَا

إن معنى الجزاء الذي أراده الشاعر، جعله يبني تركيبه اللغوي (فمن نحن نُؤمنه على رفع الضمير "نحن" بفعل محذوف تقديره "نؤمن" يفسره الفعل نؤمنه الذي جاء بعده. والدليل على أنه أراد الجزاء أن الأفعال المضارعة : نؤمنه، نجزه، يُمْسِ، جاءت مجزومة إما لأنها فعل شرط، أو جواب شرط.

وليس كل تركيب لغوي تدخل فيه "إن" في الكلام على اسم مرفوع، يكون إعرابه فاعلاً لفعل مضمر، فقد يعرب الاسم المرفوع بعد إنْ مبتدأ يقول سيبويه[2] : فإن قلتَ : (إن تأتني زيد يقل ذاك، جاز على قول من قال : زيداً ضربته، وهذا موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت : إن تأتني فإنا خير لك، فإنْ حرفٌ وإن لم يحمله على ذلك رفع وجاز في الشعر كقوله[3] :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها   والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

فإعراب زيد في تركيب إن تأتني زيد يقل ذاك زيد : مبتدأ مرفوع.

وأما في قول حسان : والشر بالشر عند الله مثلان ، فإعراب الشر : مبتدأ مرفوع.

و (لإن) تحديداً عند سيبويه تَصَرُّف تركيبي محدد فهي كما يقول (واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إنْ أو يرتفع إلا بفعل؛ لأن إنْ من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي إن المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء) [4]. لذلك يجيء

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣/١١٤.

[2] السابق ٣/١١٤.

[3] السابق ٣/١١٤.

[4] السابق ١/٢٦٣.

علـــى إنْ فـــي تراكيب العربيّة نحو قول يونس : امرر على أيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمرو. يعني إن مررت بزيد أو مَرَرْت بعمرو، فجرى الكلام على فعل آخر وانجر الاسم بالباء، لأنه لا يصل إليه إلا بالباء، كما أنه حين نصبه كان محمولاً على كان أخرى لا على الفعل الأول. ومن رأى الجر في هذا قال : مررتُ برجل إن زيد وإن عمروٍ، يريد إن كنتُ مررتُ بزيد أو كنت مررتُ بعمرو ولو قلت : عندنا أيهم أفضلُ أو عندنا رجلٌ، ثم قلت : إن زيدا وإن عمرا كـــان نصـــبه على كان، وإن رفعته رفعته على كان، كأنك قلت : إن كان عندنا زيدٌ أو كان عـــندنا عمـــرو، ولا يكون رفعه على عندنا من قبل أن عندنا ليس بفعل، ولا يجوز بعد إن، عـــندنا أن يبنى الأسماء على الأسماء، ولا الأسماء تبنى على عندنا، كما لم يجز لك أن تبنى بَعْدَ إن الأسماءَ على الأسماء[1].

يـــنص ســـيبويه، فـــي هـــذا النص الطويل، على أمورٍ لها أهميتها في بناء التراكيب وإعرابها "فإن" لا تبنى إلا على الأفعال. وإن أضمر الفعل بعدها، يقدر على هيئة الفعل الذي يسبق "إن" وللأسماء بعد إن ثلاث حالات إعرابية مرجعها نوع الفعل الذي يسبقها.

الحالة الأولى : يجيء الاسم بعد إن مجروراً، لأنه مسبوق بفعل يتعدى إلى الاسم بحرف جر فـــي تركيب نحو : امرر على أيهم أفضلُ إن زيدٍ وإن عمرو يعني إن مررت بزيد أو مررت بعمـــرو. فجـــاء زيد وعمرو مجرورين بحرف جر مضمر تقديره الباء، اعتماداً على إضمار فعل تقديره (مررت) ومرجعية هذا التقدير السياق اللفظي في أول التركيب، لأنه مبدوء بالفعل (امـــرر) والفعـــل مرّ يتعدى بحرف الجر الباء ولكن الكلام في التركيب جرى على فعل آخر غير امرر، ولكنه مشتق منه كما ذكرنا وهو الفعل (مَرّ).

ومـــا قـــيل فـــي التركيب السابق، يقال في تركيب نحو : مررتُ برجل إن زيدٍ وإن عمـــروٍ، يـــريد إن كنـــتُ مررتُ بزيد أو كنتُ مررتُ بعمرو أضمر في هذا التركيب الفعل (مـــررت) متصـــلاً بضـــمير المتكلم التاء وحرف الجر (الباء) الذي يتعدى به الفعل. ويكون

---

[1] سيبويه الكتاب ١/٢٦٣.

إعــراب (زيــد) و (عمرو) مجرورتين بحرف الجر المضمر. الذي أضمر هو والفعل الذي يتعدى به إلى الأسماء.

الحالة الثانية : أن يجيء الاسم بعد إن منصوبا في تركيب نحو : عندنا أيهم أفضل أو عــندنا رجــل إنْ زيدا وإن عمراً[١]. لذلك يقدر لهذين الاسمين المنصوبين ،زيداً) و(عمراً) ناصــب. وكان نصبهما على (كان) [٢]. ويكون التقدير إن كان الرجلُ زيداً أو عمراً. ويعرب كــلّ من (زيدا) و (عمراً) خبر كان منصوباً المضمرة مع اسمها العائد إلى الاسم قبلها (وهو الرجل) في هذا التركيب.

الحالــة الثالثة : إن يجيء الاسم بعد إن مرفوعاً في تركيب نحو : إن زيدٌ وإن عمرو. ويعود رفعهمــا إلى كان. كما يقول سيبويه : (وإن رفعته رفعته على كان، كأنك قلت إن كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا عمرو) [٣].

ويكــون إعــراب كــلّ من (زيد) وعمرو، اسم كان مرفوعاً، وكان مضمرة في هذا التركيب.

ومــن أسباب هذا التقدير عند سيبويه أن عندنا، ليست بفعل ولا ترفع الأسماء. كما لا يجوز بعد "إن" أن تبنى الأسماء على الأسماء، فيعرب زيد أو عمرو مبتدأ.

هــذه مــرونة حركة الكلمات في التراكيب، حسب مقتضيات وأصول بنائها معاً، كما يــنص عليها سيبويه. كما ينص على أنه (ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعلُ، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا.. فتقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر) [٤].

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/٢٦٤.

[٢] السابق، ١/٢٦٤.

[٣] السابق، ١/٢٦٤.

[٤] السابق، ١/٢٦٤-٢٦٥.

١٤- النصب أو الرفع أو الجر بناءً على تقدير المضمر الذي يجوز إظهاره

يعـــتمد سيبويه، في تقعيده القواعد، على ما سمعه من العرب، وعلى من سمع منهم. يتضح هذا فيما قاله في باب (ما ينتصب على إضمار المستعمل إظهاره، قولك : هلاّ خيراً من ذلـــك، وألا خيرا من ذلك، أو غير ذلك. كأنك قلت : ألا تفعلُ خيراً من ذلك، أو ألاّ تفعل غير ذلك. وهلاّ تأتي خيرا من ذلك. وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك : هلاّ أفعلُ خيراً من ذلك، وألاّ أفعل – غير ذلك – وإن شئت رفعته؛ فقد سمعنا رفع بعضه من العرب، وممن سمعه من العرب. فجاز إضمارُ ما يرفع كما جاز إضمارُ ما ينصب) [١].

يتضـــح مـــن النص السابق أن العرب كانت تدرك مرامي كلامها. وأدرك العلماء ما أدركه أبناء اللغة، وأوجه استعمالاتها عندهم. وعندما بنى العربي تركيبه على وجه مخصوص نحـــو : هـــلاّ خـــيرا من ذلك. وجه سيبويه نصب (خيرا) على أنه مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره تفعل أو تأتي. ويجوز إظهار هذا المضمر إن شاء المتكلم. كما يتضح مما قال سيبويه أنه يجوز في مثل كلمة (خيرا) النصب والرفع. أما النصب فعلى ما ذكر. وأما الرفع فعلـــى إضمار ما يرفع. ويكون المضمر في مثل هذا التركيب المبتدأ. ويكون إعراب (خير) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره أمْري أو شأني أو حالي. يقول سيبويه في مثل هذا التركيب (ولو رفع جاز كأنه قال : أمري) [٢].

يقتضي نظام العربية، في مثل هذه التراكيب تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة. ولم يبتعد سيبويه، عن طبيعة اللغة، عندما أرجع الرفع أو النصب، إلى مشيئة المتكلم، بناء على ما يدور في ذهنه من معنى. فإذا فكر في الفعل نصب، وإذا عنى بالخبر المبتدأ رفع. لأن أمري وخير واحد في المعنى.

---

[١] سيبويه، الكتاب ٢٦٨/١.

[٢] السابق، ٢٦٩/١.

ومثل التراكيب التي مرت قولك : (أو فرقاً خيراً من حبٌ، أي أو أفرقك فرقا خيرا من حب. وإنما حمله على الفعل لأنه سئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه. ولو رفع جاز، كأنه قال : أو أمري فرق خير من حُب) [1].

ويذكر أن هذا تركيب تكلم به رجلٌ عند الحجاج قد فعل له فعلا فاستجاده، فقال الحجاج : أكلّ هذا حُبًا؟ أي أفعلت كلّ هذا حبا لي؟ فقال الرجل مجيبا له : أو فَرَقاً خيرا من حب؟ أي أو فعلتُ هذا فرقاً هو أنبل لك وأجل[2].

وهذا ما قصده سيبويه عند تقديره ناصباً ينصب الاسم (فرقا) فقال : وإنما حمله على الفعل لأنه سئل عن فعله، فأجابه على الفعل الذي هو عليه) [3].

ويجوز رفع (فرق) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره أمري، كأنه قال أمري فَرَق.

ويرى سيبويه أن انتصاب مثل هذه الأسماء، على إضمار فعلٍ بسبب أن (الرجل يكون في فعل فيريد أن ينقله أو أن ينتقل هو إلى فعل آخر. فمن ثم نصب أو فرقاً؛ لأنه أجاب على أفرقك وترك الحبّ) [4].

يدرك سيبويه ملابسات وظروف الكلام. فالمتكلم يرى المخاطب في عمل ما لا يعجب المتكلم فيريد أن ينقل المخاطب من حال هو فيها إلى حالٍ أفضل منها. فيقول له : هلا خيرا من ذلك. كما أن المتكلم نفسه، يمكن أن يوجه هذا التركيب له عندما لا يعجبه ما يفعله فيقول لنفسه : ألا خيرا من ذلك. كأنه يطلب من نفسه أن يعمل عملاً أفضل مما كان أو هو يَعْمل.

---

(1) سيبويه الكتاب ١/٢٦٩-٢٧٠.
(2) السابق ١/٢٦٨ هامش رقم (٣).
(3) السابق ١/٢٦٩.
(4) السابق ١/٢٦٩.

ومما ينتصبُ على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : ألا طعام ولو تمرا، كأنك قلت ولو كان تمرا. وائتني بدابةٍ ولو حمارا. وإن شئت قلت : ألا طعام ولو تمرٌ، كأنك قلت : ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقطَ إلينا تمرٌ[1].

يجوز النصب والرفع في هذه التراكيب. فالنصب على تقدير كان ويكون المنصوب خبراً لكان.. أما الرفع فعلى أنه اسم يكون، أو فاعل لفعل مضمر تقديره: سقط أو غيره.

ويصف سيبويه هذه التراكيب بأنّ (أحسنها في الإظهار أحسنها في الإضمار) [2]. ويعقب على ذلك بقوله .. ولو قلت : ائتني بدابةٍ ولو حمارٍ فجررت كان بمنزلته في أن. ومثله قول بعضهم إذا قلت : جئتك بدرهمٍ فهلا دينارٍ. ويجيز سيبويه الجر في هلا ولو .. ويحملها على إن.. فيقول (وهو بمنزلة إن في هذا الموضع يبني عليها الأفعال، والرفع قبيح في : فهلا دينار، وفي ولو حمارٌ، لأنك لو لمِ تحمله على إضمار يكون ففعل المخاطب أولى به. والرفع في هذا وفي ولو حمار بعيد، كأنه يقول : ولو يكون مما يأتيني به حمارٌ[3].

ولو بمنزلة إن، لا يكون بعدها إلاّ الأفعال؛ فإن سقط بعدها اسمٌ ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء. فإن قلت : ألا ماء ولو باردا.. لم يحسن إلا النصب، لأن باردا صفة[4].

يفرق سيبويه بين ما يجوز فيه النصب والرفع، وما يجوز فيه النصب والجر، ويكون الرفع فيه قبيحا، ويبين ما يجوز فيه إلا النصب. وهذا يدل على تفهم سيبويه وفهمه لأسرار تراكيب العربية.

ومن الأسماء التي جاءت في التراكيب منصوبة على إضمار الفعل قول العرب : ادفع الشر ولو إصبعاً، كأنه قال : ولو دفعته إصبعا، ولو كان إصبعا. ولا يحسن في مثل هذا

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٢٦٩/١.

(2) السابق ٢٦٩/١ بتصرف.

(3) السابق ٢٦٩/١.

(4) السابق ٢٦٩/١-٢٧٠.

التركيب الرفع، لأنك إن لم تحمله على إضمار يكون ففعل المخاطب – ادفع – المذكور أولى وأقرب. فالرفع بعيد ويربط سيبويه بين هذا التركيب في بعد رفع الاسم، وبين التراكيب التي مـرت نحو : ائتني بدابة ولو حمار.. كأنه يقول : ولو يكون مما تأتيني به حمار. ولو يكون مما تدفع به إصبع[١].

دلالـة الحـال تعني عند سيبويه الكثير، فقد اعتمدها سيبويه، في تقعيده القواعد في الكـتاب. فهو يرى أنها تغني عن ذكر الفعل المستعمل إظهاره، وذلك نحو أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول خير مقدم. أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيرا وما سر، وخيرا لنا وشرا لعدونا. وإن شئت قلت: خير مقدم، وخير لنا وشر لعدونا[٢].

في تركيب مثل خير مقدم، يجوز رفع ونصب كلمة خير. أما نصبها فعلى أنها مفعول بـه منصـوب لفعـل مضمر تقديره قدمت (وإن لم يسمع مثل هذا اللفظ قدمت، ولكن قدومه ورؤيـته إيـاه بمـنزلة قوله قدمت) [٣]. هذه دلالة الحال عند سيبويه. بل هي عند ابن اللغة. فالمـتكلم عندما يرى الرجل قادما من سفر تغنيه هذه الرؤية وهذه الحال عن ذكر الفعل. وقد تسربت مثل هذه التراكيب إلى أيامنا هذه. فنحن عندما نهنئ حاجا بعد عودته ساعيا من الحج نقـول له: حجا مبرورا، وسعيا مشكورا. نكتفي بقدومه من السفر، وبمعرفتنا أنه أدى فريضة الحج، عن ذكر الفعل حَجَجْتَ .. وسعيتَ..

وكذلـك يغنـي السياق اللفظي الذي يذكره النائم، ودلالة الحال عن ذكر الفعل. فتقول خيرا لنا وشرا لعدونا. ويكون إعراب (خيرا) (وشرا) مفعولا به منصوبا لفعل مضمر تقديره رأيـت. أمـا رفـع هذه الأشياء كلها فعلى أنها أخبار لمبتدآت محذوفة أو أنها مبتدآت حذفت أخبارها. ويكون تقدير المبتدأ (هذا).

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/٢٧٠.

[٢] السابق ، ١/٢٧٠

[٣] السابق ، ١/٢٧٠

يقول سيبويه : (وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ. ولم يرد أن يحمله على الفعـل، وجعله مبتدأ أو مبنيا على مبتدأ كأنه قال: هذا خير مقدم، وهذا خير لنا وشر لعدونا. وهذا خير وما سر)[١].

كثـيرة هـي التراكيب التي يدلّل بها سيبويه، على جواز إضمار الناصب، أو الرافع، لدلالـة الحال. ومنها أنهم قالوا: (مصاحب معان)، ومبرور مأجور، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنـت مـأجور. وأما قولهم: راشدا مهديا، فإنهم أضمروا -الفعل- اذهب راشدا مهديا. وإن شـئت رفعـت كما رفعت (مصاحب معان). ولكنه كثر النصب في كلامهم، لأن راشدا مهديا بمـنزلة مـا صار بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه لفظ برشدت وبهديت. وإن شئت نصبت فقلت: مـبرورا مأجورا، ومصاحبا معانا. وهذا حديث حدث به عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبرورا، واذهب مصاحبا[٢].

تحلـيل سـيبويه هذه التراكيب واضح. ويؤكد ما قاله: أن هذه التراكيب سمعت عن العـرب، ورواهـا الـثقات عيسـى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهما. كما أن بعض هذه التراكيب كثر استعمالها عندهم منصوبة نحو: راشدا مهديا حتى صار لفظ (راشدا مهديا) بدلا مـن اللفـظ بـالفعل. ويجوز في هذه التراكيب نصب الأسماء على إضمار فعل تقديره نحو: رجعت، واذهب. ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ مثل أنت.

ولسـيبويه نص ذكي في التمييز بين الرفع والنصب يرى أن النصب بشيء خارجي عـن الاسـم وهو الفعل الذي يقوم بالحدث فيوقعه على المفعول به. وأن الرفع هو أن تجعل المبتدأ أو الخبر شيئا واحدا يقول سيبويه فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت. وإذا نصـبت فـالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل والذي أظهرت الاسم[٣]. ويتضح الفرق بينهما في التقدير نحو اذهب راشدا مهديا. وبين أنت راشد مهدي. وهذا رأي القائل في

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) السابق، ١/٢٧١

(٣) السابق، ١/٢٧١.

المخاطب حكمه عليه بأنه راشد مهدي. فهذا ما في نفسه. ويدل على أن التركيب يقصد به شخص واحد. لأن أنت راشد مهدي تعني أن الخبر هو المبتدأ. والله وحده يعلم.

يمضي سيبويه، في ذكر الشواهد دلائل، على أن العرب أضمرت الفعل المستعمل إظهاره في قولها: حدث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقا والله. أو أنشدك شعرا فتقول: صادقا والله، أي قاله صادقا. لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا. ومن ذلك أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له فتقول متعرضا لعنن لم يعنه. أي دنا من هذا الأمر متعرضا لعنن لم يعنه. وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. ومثله بيع الملطى لا عهد ولا عقد، وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع أبايعك استغناء لما فيه من الحال[1]. ومثله:

(وَعَدْتِ وكَانَ الخُلْفُ مِنْكِ سَجِيَّةً)   مَوَاعِيدَ عُرقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبَ[2].

كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه. ولكنه ترك واعدتني استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما[3].

أضمرت العرب الفعل المستعمل إظهاره، استغناء واكتفاء بدلالة الحال عن ذكر الفعل. ولكن إعراب الأسماء المنصوبة في هذه التراكيب يختلف عن إعراب الأسماء المنصوبة في التراكيب التي سبق ذكرها. فإعراب (صادق) حال منصوب حذف عامله ومثله إعراب "متعرضا" وبيع، وأضمرت الأفعال على التوالي قال، دنا، أبايعك. أما إعراب (مواعيد) فنائب عن المفعول المطلق. وحذف الفعل (واعدتني) استغناء بدلالة السياق، وهو ذكر الخلف، واكتفاء بعلم المخاطب الذي يعنيه بما كان بينهما.

---

[1] سيبويه الكتاب ٢٧٢/١

[2] السابق، ٢٧٢/١. العجز. وينظر ابن يعيش شرح المفصل ١١٣/١.

[3] السابق، ١٧٢/١

وكمــا نصــبت العرب تلك الأسماء، رفعها العرب (فمن العرب من يقول: مُتَعَرض. ومنهم من يقول صادق والله. وكل عربي[1].

ويكون إعراب (صادق) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره أنت صادق. ومثله غَضَبَ الخيل علــى اللجــم[2]. كأنه قال: غضبت، أو رآه غضبان فقال: غضب الخيل، فكأنه بمنزلة قوله: غضــبت غضــب الخيل على اللجم. ومن العرب من يرفع فيقول: غضبُ الخيل على اللجم، فرفعه كما رفع الظباء على البقر[3].

دلالة الحال أغنت عن ذكر الفعل غضبت، لأنّ المتكلم رأى المخاطب في حالة غضب فقال: غضب. وإعرابه (نائب عن المفعول المطلق). أما الرفع فعلى أنه مبتدأ وخبره محذوف. أو خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره هذا.

ومــثله فــي إغــناء دلالة الحال، أو دلالة السياق اللفظي عن ذكر الفعل.. (أن تسمع الرجل ذكر رجلا فتقول: أهل ذاك وأهله، أي ذكرت أهله. لأنك في ذكره تحمله على المعنى. وإن شاء رفع على هو. ونصبه وتفسيرُ خير مقدم[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢٧٣/١

[2] السابق ٢٧٣/١

[3] السابق ٢٧٣/١

[4] السابق ٢٧٣/١

١٥- جواز الرفع على إلغاء الظرف والجار والمجرور

تــتألف التراكيب من ألفاظ. وهذه الألفاظ تختلف في دلالاتها، وأنواعها، وقوة تأثيرها مــن حيــث المعنى، في ما يسبقها أو يلحقها من الألفاظ التي تشكل بمجموعها بناء التركيب اللغــوي، وحالــته الإعرابية. ومن التراكيب التي اختلفت معانيها، وأدى اختلاف معانيها إلى تغــير بنائها وإعرابها، وناقشها سيبويه نحو : "إنّ فيها زيداً قائماً وإن شئت رفعت على إلغاء فيها، وإن شئت قلت : إن زيدا فيها قائماً وقائمٌ"[(١)].

هــذان تركيبان هما : إن فيها زيداً قائماً وإنّ فيها زيدا قائمٌ واختلاف بنائهما واضح. فالجــار والمجرور (فيها) في التركيب الأول مستقر وموضع لزيد، وبه معنى يحسن السكوت علــيه : ويختلف إعرابه.. (فيها) الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم لإنّ. (وزيدا) اسم إنّ منصوب مؤخر. والمعنى وجود زيد فيها وصفته القيام.

أمــا التركيــب الثاني فالجار والمجرور (فيها) ليس موضعاً ولا مستقراً لزيد، ولا به يتحصــل معنى يحسن السكوت عليه، لأن المتكلم بنى كلامه بين زيد والقيام. لذلك يعد الجار والمجــرور هنا "ملغيا"[(٢)]. كما تلغيه في الابتداء. وبناء على تغير بناء التركيب تغير إعراب "قائم" فبعد أن كان صفة منصوبة لزيد، صار خبراً مرفوعاً لإن وبهذا التوضيح يرى الباحث أن الحديث في أنّ المعنى المراد من المتكلم هو الذي أدى إلى ذلك التغير في بناء التركيب.

فالمعــنى في التركيب يريد إفادةُ السامع أن زيدا فيها بينما في التركيب الثاني فالمعنى تأكــيد قيام زيد فيها. وإلغاء (فيها). وعندما لا يعد المتكلم الجار والمجرور مستقراً وموضعاً يلغيها من أن تأخذ إعراباً كما في التراكيب الآتية : "إن بك زيدا مأخوذ، وإن لك زيدا واقف. وإن فيك زيدا لراغب"[(٣)].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١٣٢/٢.

(٢) السابق ١٣٣/٢.

(٣) السابق ١٣٣/٢.

ويتضح في التراكيب إلغاء الجار والمجرور (بك، لك، فيك) لأن المتكلم أراد كلا من الأخذ، والوقوف، والرغبة أن تكون مستقراً وحكما لزيد. فكأنه قال : إن زيدا مأخوذ، إن زيداً واقف، إن زيداً لراغب.

١٦- المعنى وراء النصب على الحال، أو الجر أو الرفع أو النصب على الصفة

تتعدد الأوجه الإعرابية الجائزة بغض النظر عن اختلاف درجة كثرتها أو دورانها على ألسنة الناطقين بها. ومن هذا التعدد ما يجوز في الذي ينتصب حالاً في نحو : (هو ابن عمي دنيا، وهو جاري بيت بيت. فهذه أحوال قد وقع في كل واحدٍ منها شيء[1]. وإنه يجوز فيه علاوة على النصب حالاً. الرفع والنصب والجر صفة لما قبله. فيجوز في نحو : هذه عشرون مراراً، وهذه عشرون أضعافاً. الذي انتصب فيه مراراً وأضعافاً على الحال. أن يرتفع على أنه تابع لما قبله. (ويرى يونس أن قوماً يقولون : هذه عشرون أضعافها، وهذه عشرون أضعافٌ أي مضاعفةٌ. والنصب أكثر) [2]. ومثل ذلك : هذا درهم سواءً. فانتصب سواء على الحال. كأنه قال : هذا درهم استواءً. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به[3].

قال عزّ وجلّ : "في أربعة أيام سواءً للسائلين"[4]. بنصب سواءً على الحال. وقد قرأ ناس : "في أربعة أيام سواءٍ". قال الخليل : جعله (سواءٍ) بمنزلة مستويات. وجاءت لفظة (سواءٍ) مجرورة على أنها صفة لكلمةِ أربعة المجرورة بحرف الجر. وتقول : هذا درهم

---

[1] سيبويه، الكتاب ١١٨/٢.

[2] السابق، ١١٩/٢.

[3] السابق، ١١٩/٢.

[4] فصلت، آية : ١٠. وهذه قراءة الجمهور بالنصب على الحالية. وقرأ زيد والحسن البصري وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى ويعقوب سواءٍ بالخفض نعتا لأربعة أيام. ينظر تفسير أبي حيان ٧/ ٤٨٦. وينظر سيبويه الكتاب ٢/ ١١٩ هامش رقم (٤).

سواء. فارتفعت كلمة سواء. على أنها صفة مرفوعة للدرهم المرفوع خبرا لهذا. كأنك قلت : هذا درهم تام[1]. والصفة تؤذن بتمام الاسم.

ففــي هــذه التراكيب كان النصب على الحال أصلاً ثم تعددت الأوجه الإعرابية بين الرفع والنصب والجر، على أن الاسم تابع لما قبله.

وناقش سيبويه هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجلٍ، وفسر انتصاب (قائماً) على الحال. فراراً من القُبْحِ الذي يلحق الكلام فيما لو رفع القائل (قائم) نحو : فيها قائم رجلٌ. لأن مجيء (رجل صفة لقائم قبيح[2] والعرب عندما تقدم الصفة على الموصوف تنصبها على الحال.

في قولك : "فيها عبد الله قائماً وعبد الله فيها قائماً[3]. يبنى هذا التركيب ومكوناته فيها الجــار والمجــرور خبر مقدم. وعبد الله مبتدأ مؤخر. وقائماً حال منصوب. وعبد الله ارتفع بالابتداء وفيها موضع له ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله[4]. أي يجري مجرى الخبر الذي يبنى على المبتدأ. لأن الذي يقول : فيها عبد الله أو عبد الله فيها يحصل على معنى يحسن السكوت عليه، ويكون الكلام مستقيما وبهذا ينزل الجار والمجرور "منزلة الأسماء"[5]. فصــار قولــك فيها كقولك استقر عبد الله، ثم أردت أن تخبر على أية حالٍ استقر فقلت قائماً، فقائم حال مستقر فيها، وإن شئت ألغيت فيها فقلت : فيها عبد الله قائم. وعلى هذا تتغير صورة بــناء التركيب ويتغير إعرابه فيها جار ومجرور متعلق بــ قائم، عبد الله مبتدأ مرفوع. قائم خــبر والمعــنى فــي التركيب (فيها عبد الله قائما) إن عبد الله استقر فيها قائماً أي تنبه أيها المخاطــب أن عــبد الله فيها في حالة إقامة أو قياما أو قائماً. وإعراب (قائما) حال منصوب

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/١١٩.

(2) السابق ٢/١٢٢-١٢٣.

(3) السابق، ٢/٨٨.

(4) السابق ٢/٨٨.

(5) السابق ٢/٨٩.

والحال تبين هيئة أما التركيب (فيها عبد الله قائم) إعلام السامعين بقيام أو إقامة عبد الله فيها. وإعراب قائم خبر مرفوع. والخبر حكم وفائدة ومنه قول النابغة[1]:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ   مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

جاء في الشاهد تركيب في أنيابها السم ناقع. ومكوناته الجار والمجرور في (أنيابها) الملغي السم مبتدأ ونافع خبر مرفوع.

ويجوز أن ينصب (ناقعا) على الحال. فيتغيّر بناء التركيب ويصير (في أنيابها السُّمُّ ناقعا) ويتغير إعرابه. فيصير الجار والمجرور خبراً مقدما. السُّمُّ مبتدأ مؤخر، (وناقعا) حال منصوب.

وقال الهذلي[2]:

لا دَرَّ دَرِّي إن أطْعَمْتُ نَازِلَكُمْ   قِرْفَ الحَتِيِّ وعِنْدِي البُرُّ مَكْنُوزُ

ورد في الشاهد الشعري تركيب (وعندي البُرّ مكنوزُ). وهذا التركيب جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر وظرف.. فالبر مسند إليه مبتدأ ومكنوز مسند خبر. وهذا الحكم والخبر مرتبط بي أنا الشاعر فأنا موضع للبر المكنوز. ورفع مكنوز على الخبر إعلام للسامع أو المخاطب بحكم يجهله ولا يعلمه. بغض النظر عن كمية البُرّ المكنوزة عندي.

ويجوز نصب (مكنوز) على الحال. يتغير بناء والتركيب وإعرابه حسب المعنى الذي اقتضى الشاعر نصب مكنوز على الحال.

فالظرف عندي يصبح في محل رفع خبر. والبُرّ مبتدأ مؤخر و(مكنوزا) حال منصوب ويصبح بناء التركيب على الصورة الآتية وعندي البُرُّ مكنوزا.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢/٨٩.

[2] السابق، ٢/٨٩.

والمعـــنى يبدو في صورة تنبيه وتذكير للمخاطب في حال محددة بدقة متناهية ووقت محـــدد، وهو إطعام ضيوفه (قِرْف الحتيّ) وعنده البر مكنوزا، ربما من مدة طويلة دلالة على كثرة خيره، لذلك يستحق أن يدعو على نفسه إن فعل ذلك.

ومما جاء في الشعر أيضاً مرفوعاً قول ابن مُقْبل[1]:

لا سَـــافِرُ النَّـــيِّ مَدْخُـــولٌ ولا هَـــبِجٌ　　　عَـــارِي الْعِظَـــامِ عَلَـــيْهِ الـــوَدْعُ مَنْظُومُ

جاءت صورة تركيب (عليه الودع منظوم) على إلغاء الجار والمجرور أن يكون عمدة فـــي الكلام فارتفع (منظوم) على أنه خبر للمبتدأ الودع. ويجوز أن يعد الجار والمجرور في محـــل رفـــع خبر مقدم، وأن يعرب الودع مبتدأ مؤخّرا (ومنظوم) حال منصوب فيتغير بناء التركيب وإعرابه إلى (وعندي الودع منظوما)، وذلك على معنى ما سبق من دلالة الحال في ذلك.

وفـــي التراكيـــب المتشابهة لتركيب ،عليه الودع منظوم، وعبد الله قائم فيها)، علاوة علـــى اخـــتلاف المعـــنى الذي يبدو في الحال عنه في الخبر، على اعتماد الظرف أو الجار والمجرور خبرا أولا، فإذا اعتمدها المتكلم خبرا انتصب غيرُ المبتدأ على الحال. لأن النصب علـــى الحال، يكون الجار والمجرور أو الظرف قد حالا بين المبتدأ وما كان يمكن أن يكون خبرا. واستغنى بهما حكما وفائدة.

يذكر سيبويه التراكيب التي وردت عن العرب يقول : ومثل قولك : فيها عبد الله قائماً، هو لك خالصاً، وهو لك خالصٌ كأنّ قولك هو لك بمنزلة أهبه لك ثم قلت خالصاً. ومن قال فيها عبد الله قـــائم، قال هو لك خالصٌ، فيصير خالص مبنيا على هو كما كان قائم مبنياً على عبد الله،

[1] سيبويه، الكتاب ٢/٩٠.

"وفـــيها" لغـــوٌ، إلا أنـــك ذكـــرت فـــيها لتبين أين القيامُ، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالصُ"[1].

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين : "**قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يومَ القيامة**"[2].

ورد فـــي الآيـــة الكـــريمة التركيـــب الذي يحتوي على لفظ (خالصة) وقرئت كلمة (خالصة) بالرفع والنصب. "والرفع قراءة الجمهور والنّصب قراءة ابن عيسى والأعرج وقتادة وابن جبير"[3].

وحاشا لله، أن نقول في الله، وفي كلام الله، إلا ما يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه.

ويعتقد الباحث أن المعنى الذي أدى إلى بناء صورة التركيب على رفع (خالصة) على أنهـــا خبر مرفوع للضمير هو.. هو إخبار أن ما في الدنيا من نعيم مشترك يبين الذين آمنوا، والذين لم يؤمنوا، أو أن رحمة الله تشمل عباد الله الذين آمنوا والذين لم يؤمنوا.

بيـــنما يكـــون المعـــنى فـــي بناء التركيب على نصب خالصة حال من الرحمة هو تخصيص الرحمة فقط للذين آمنوا خالصة، لا ينال الذين كفروا منها شيئا، يوم القيامة فالرحمة خالصة يوم القيامة للذين آمنوا.

كما يقول بعض العرب "هو لك الجماء الغفير"[4]. برفع الجماء كما يرفع الخالص. هو مســـند إلـــيه مبتدأ ولك جار ومجرور موضع، والجماء مسند خبر، والغفير صفة وفيه معنى الحكم والإخبار للمخاطب أن الجماء الغفير له بغض النظر عن كميّة وحجم الجماء الغفير.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٩١/٢.

(2) الأعراف، آية: ٣٢ .

(3) أبو حيّان الأندلسيّ البحر المحيط ٢٣١/٤-٢٣٢.

(4) سيبويه الكتاب ٩١/٢.

ومثل ذلك قول العرب "عليه مائةٌ بيضا" والرفع الوجه وعليه مائة عَيْناً والرفع الوجه. و (مررت بماءٍ قعدةَ رجُلٍ) والجرُّ الوجه"[1]. وعُدَّ الحال هنا بعيداً لأن ما جاء على هيئة حتى يكون من صفة الأول، وبالتالي لا يكون حالا مع أن من يثق به سيبويه سمع رؤبة يقول: هذا غلام لك مقبلا"[2].

فرؤبة في هذا التركيب نصب (مقبلا) على الحال. أي انظر إلى غلامك هذا في حالة إقبال. وهذا المعنى لا يكون في الرفع لو قال: (هذا غلامٌ لك مقبل) فيكون المعنى إخبارا عن إقباله. أي هذا غلام لك مقبل.

بناء على ما يدور في ذهن المخاطب يبدو ذلك في نحو: "مررت برجل عبد الله. كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه. وإن شئت قلت: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك"[3].

التركيب اللغوي "مررت برجل عبد الله" مؤلف من عناصره الواضحة أمامنا. (الفعل الماضي والضمير وحرف الجر والاسم المجرور (رجل) والعلم عبد الله. الذي جاء مجرورا (بدل) من رجل. وعبد الله معرفة. ورجل نكرة. والذي سوغ هذا الإبدال، أن التركيب بني على ما قيل للمتكلم: بمن مررت؟ أو على ظنه أنه يقال له ذاك. فالمتكلم عندما سمع (بمن مررت) أو ظن أنه قيل له أجاب بلغة السؤال مررت بـ لذلك جاء البدل والمبدل منه مجرورين.

أليس هذا التحليل الذي ذكره سيبويه مدعاة للفخر به، وللإحساس بعجزنا وعدم قدرتنا على استيعاب ما شرحوه وفسروه لنا، فضلا عن الإتيان بجديد. فسيبويه يرى أن وراء هذا التركيب بحركاته سؤال قام في ذهن المتكلم على اليقين أو على الظن فبنى تركيبه على ما في ذهنه.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢/١١٢

[2] السابق ، ٢/١١٣

[3] السابق ٢/١٤-١٥

بينما يكون المعنى في رفع (معروف) على الخبر في ذلك التركيب. هو أن تجعل ذلك حكما أو "صفة"[1] كأنك قلت : هو رجل معروف صلاحه.

ومثل ذلك : مررتُ برجل حَسَنَةٍ أمُّه كريما أبوها والمعنى، أنه أخبر عن الحسن أنه وجب لها في هذه الحال[2].

وعلى إلغاء الجار والمجرور جاء قول الشاعر[3] :

فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

جاء في الشاهد النحوي التركيب "فإن بحبها أخاك مصابُ القلب.." برفع (مصاب) على أنه خبر إن.. وإلغاء الجار والمجرور بحبها لأن المعنى تأكيد على إصابة القلب بسبب حبه لها. وكأن الشاعر أراد : (فإن أخاك مصاب القلب جم بلابله).

إذن فالمعنى الذي يريده المتكلم أن يصل إلى السامع هو الذي يُحَدِّد بناء التركيب اللغوي وإعرابه. يتضح هذا في قولك إن اليوم زيدا منطلق[4]. فمنطلق خبر إن مرفوع و(زيدا) اسمها منصوب – واليوم – ظرف مُلْغى. والمعنى انطلاق زيد بينما يكون المعنى في قولك إن اليوم زيدا منطلقا[5]. هو تحديد اليوم زمناً لزيد في الانطلاق. ولذلك فقد تغير بناء التركيب وإعرابه. فاليوم : ظرف زمان مبني في محل رفع خبر إن مقدم. وزيدا اسم إن منصوب منطلقا : صفة لزيد منصوبة، والصفة إضافة شيء جديد. بينما يكون الخبر حكما وإفادة. ويستشهد سيبويه بتراكيب كثيره على ذلك. منها :

(إن اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ. كقولك: إنّ عمراً فيه زيد متكلم) [6].

---

[1] سيبويه الكتاب ٩٢/٢.

[2] السابق ٩٢/٢.

[3] السابق ١٣٣/٢.

[4] السابق ١٣٣/٢.

[5] السابق ١٣٣/٢.

[6] السابق ١٣٣/٢.

على إن الجار والمجرور (فيه) في التركيبين خبر مقدم. و(زيد) مبتدأ مرفوع مؤخر. وذاهبٌ صــفة. وتقول إن زيداً لفيها قائماً. على اعتماد الجار والمجرور خبرا لإن وتقول: زيدا لقائم فيها إلغاء فيها لتأخره وإعراب لقائم. خبرا.

قال الشاعر: وهو أبو زبيد الطائي[1]:

إنّ امْــرأً خصَّــنِي عَمْــداً مَوَدَّتَــهُ   عَلَــى التَّنَائِــي لَعِنْدِي غَــيْرُ مَكْفُــورِ

وفي هذا التركيب ألغى الشاعر (الظرف)، ورفع غيرٌ على أنه خبر إن، واسمها (امرأ) والمعنى أن الشاعر يريد أن يعلم المخاطبين تأكيده على أن الإنسان الذي يخُصُّه بالمودة على البعد غير مكفور ولا مجحود. وإنّ تُؤكّد مضمون الخبر.

ومــا ســبق يــدُلّ على أن سيبويه أدرك أسرارَ نظم الكلام الذي به يتمُّ المعنى. هذه الأسرار التي تجيز للمتكلّم أن يُلغى الجار والمجرور أو أن يعده من عمد الكلام. الخبر مثلاً.

١٧- النصب مفعولاً مطلقا أو الرفع خبرا أو الجر بحرف الجر

جاء في تراكيب العربية إنْ بمعنى إمّا. وذلك في قول الشاعر[2]:

لَقَــدْ كَذَبَــتْكَ نَفْسُــكَ فَاكْذِبَــنْهَا   فَــإنْ جَــزَعَاً وإنْ إجْمَــالَ صَــبْرِ

والتركيــب (فإن جزعا وإن إجمالَ صبر، على نصب (جزعاً وإجمال) تحمل فيه إن على إمّا، وليس على إن الجزاء، (فهذا على إما محمول) [3]. وحمله سيبويه على قوله تعالى : "فإمّا مناً بَعْدُ وإمّا فداء")[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١٣٤/٢.

(٢) السابق ٢٦٦/١.

(٣) السابق ٢٦٧/١.

(٤) محمد، آية : ٤.

وبناءً على ما سبق تعرب كلمة جزع وإجمال مفعولاً مطلقا لفعل مضمرٍ تقديره (تجزعون) والثاني تتجملون. كما انتصب كل من لفظ (مَنًا) و (فداءً) على أن كلّ واحدٍ منهما مفعول مطلق منصوب. لفعلٍ مضمرٍ تقديره في (منا) تمنون، وتقديره في (فداء) تفدون.

ويجوز أن يقول الشاعر : فإن جزعٌ وإن إجمالُ صبر. كأنه يقول : فإما أمري جزع وإما إجمالُ صبر) لأنه لا يجوز طرح ما من إما إلا في الشعر[1].

ويكون إعراب (جزع) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره أمري كما يكون (إجمال) خبرا لمبتدأ مضمر تقديره أمري.

ومن أجاز طرح ما من إمّا في الكلام ويُدخل إنْ بمعنى إمّا يقول : مررتُ برجلٍ إن صالحٍ وإن طالحٍ. يريد إ ما ويكون إعراب كل من صالحٍ وطالحٍ مجروراً بحرف جر مضمر تقديره الباء والفعل الذي يتعدى بها وكأن التقدير كأنه قال : بصالحٍ، وإما مررت بطالح. ولكن القائل حذف الفعل وحرف الجر الذي يفيد التعدية. وإن محمولةٌ على إمّا يجري ما بعدها ههنا على الابتداء، وعلى الكلام الأول. ويجوز الرفع على ما ذكرنا"[2].

أي يجوز أن يرتفع ما بعد إمّا على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) كأنه قال : مررت برجلٍ إن صالحٌ وإن طالحٌ. لأن إن بمعنى إما أو محمولة على إمّا ويرتفع ما بعدها.

١٨- النصب نائباً عن المفعول المطلق أو الرفع خبر المبتدأ مضمر

ومن العرب من يقول : خيرٌ ما ردّ في أهلٍ ومالٍ، وخيرَ ما ردّ في أهلٍ ومالٍ. برفع ونصب خير. تجرى مجرى خيرَ مقدمٍ وخيرُ مقدمٍ[3].

يجوز في كلمة (خير) في تركيب (خير ما ردَّ في أهل ومال، وجهان إعرابيان.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢٦٧/١.

(2) السابق، ٢٦٧/١-٢٦٨.

(3) السابق، ٣٢٧/١.

الأول : النصب على أنّ خيراً مصدرٌ نائب عن فعله مفعول مطلق منصوب. لفعل مضمر تقديره قدمت.

والثاني : الرفع على أنّ خيرا خبر مرفوع لمبتدأ مضمر تقديره (قدومك).

١٩- النصب مفعولاً به لفعل مضمر أو الرفع فاعلاً أو مبتدأ

لألف الاستفهام، في التراكيب العربية، سلوك خاص بها، عن غيرها من حروف الاستفهام. وسلوكها الخاص نابع من معناها ومميزاتها.. لأنها حرف لا يزول عن الاستفهام إلى غيره. لأنها أصل حروف الاستفهام. وليس للاستفهام في الأصل غير الألف[١]. لذلك إذا ولي الاسم ألف الاستفهام وجاء بعد الاسم فعل جاز نصب الاسم أو رفعه. تقول : أعبد الله ضربته. ففي هذا أضمرت بين الألف والاسم فعلاً (ضربته) تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام[٢]. قال جرير[٣] :

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أَمْ رِياحَا   عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشابَا

في التركيب اللغوي (أثعلبة الفوارس) إذا انتصب ثعلبة بعد ألف الاستفهام. ولكنه انتصب على إضمار فعلٍ يُفَسِّره الفعل (عدلتَ). ولكن النصب يختار ههنا وهو حدّ الكلام. فيكون إعراب ثعلبة (مفعول به منصوب) لفعل مضمر تقديره ظلمت. وحدّ الكلام النصب لأنك أوقعت الفعل عدلت على شيء من سبب الاسم المنصوب (ثعلبة) بوقوع عدلت على (بهم)[٤]، ويفيد الإضمار معنى تأكيد الظلم عن طريق تكرار الفعل بالتفسير. كما أن فيه اختصاراً، واحترازاً ويترجح الرفع في نحو قولك : أعبد الله ضرب أخوه زيدا. لأن الذي من

---

(١) سيبويه، الكتاب ٩٩/١.

(٢) ينظر السابق ١٠١/١.

(٣) السابق ١٠١/١-١٠٢.

(٤) ينظر السابق ١٠٢/١.

سبب عبد الله فاعل مرفوع وهو أخوه. والهاء الضمير عائد إلى عبد الله. والذي ليس من سببه منصـــوب (وهو زيدا). فيكون مُبَرّر نصب الاسم الذي يلي ألف الاستفهام وبعده الفعل، الذي من سببه، إذا كان منصوبا نصب، وإذا كان الذي من سببه مرفوعاً، رفع الاسم الذي يلي ألف الاستفهام[1].

وللعلاقـــات التركيبية بين الألفاظ. ففي قوله : أزيد ذُهب به يترجح الرفع، كما يترجّح النصب في قوله : أزيدا ضربت.

وتعـــامل الظروف معاملة الأسماء رفعاً ونصبا في التراكيب التي ينعقد تركيبها على ألف الاستفهام. يقول : (فاليوم والظروف بمنزلةِ زيدٍ وعبد الله، إذا لم يَكُنّ ظروفا وذلك قولك : أيـــومَ الجمعـــة يـــنطلق فـــيه عبد الله، وأيومُ الجمعة ينطلق فيه) [2]. فتخرج الظروف عن الظرفـــية، وتعامل معاملة الأسماء فترفع وتنصب. ففي التركيبين السابقين جاء (يومَ) منصوبا علـــى تقديـــر فعل مضمر يفسره ما بعده في التركيب الأول، ويكون التقدير نحو (يُنطَلق يوم الجمعـــة ينطلق فيه عبد الله) ويرتفع يوم على أنه فاعل كما ارتفع في التركيب الثاني، ويكون الـــتقدير يـــنطلق يوم الجمعة ينطلق فيه، فيوم نائب فاعل مرفوع لفعل مضمر تقديره ينطلق يفسره الفعل المتأخر عنه ينطلق فيه.

ويفســـر سيبويه ما سبق كله على أن العرب (إذا أعملت شيئاً مضمراً، لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع) [3]. فإذا أضمر رافع. قدر ما يعمل الرفع، وإذا أضمر ناصـــب قدر في التركيب اللغوي، ما يعمل النصب. وإذا أضمر جارٌ قدر في التركيب اللغوي ما يعمل الجر.

وهـــذا الـــذي سبق من تفسير سيبويه وتحليله التراكيب اللغوية يَدُلُّ على أنه أدرك أنّ المعنى يؤدي إلى اختلاف وظائف الكلمات فيها. ويؤدي إلى كيفية بنائها بصورةٍ مخصوصة،

---

(1) سيبويه الكتاب ١٠٢/١.

(2) السابق،١٠٤/١.

(3) السابق، ١٠٦/١.

كمـــا يؤدي إلى اختلاف الحركات، والحالات الإعرابية. ورصد سيبويه الظواهر المتبدّلة في التراكيـــب (لأن الإعراب، ونظم التركيب هو الدعامة، أو المحور للوجه المستخدم في اللغة)[١]. لذلـــك أردك ســـيبويه أعمـــق روحِ للتراكيـــب العربية. وفرّق في المعنى في التراكيب المتشـــابهة فـــي كـــل شيء، في الألفاظ وترتيبها ولكنها تختلف في حركة أحد مكوناتها، مما يكشف عن معنى يغاير غيره.

٢٠- النصب مفعولاً به ويجوز الرفع مبتدأ

"لإذا" في تراكيب العربية، تصرف وسلوك تركيبي محدد، فــ إذا مثل حروف الشرط يقبح أن تليها الأسماء. لأن الأصل في بنائها التركيبي في العربية أن تليها الأفعال في الكلام. وإذا خرجـــت (إذا) عـــن هـــذا الأصـــل التركيبي. وجاءت بعدها الأسماء في الكلام جاز في الأســـماء النصب إذا أوقعت الأفعال بعدها على شيء من سبب الأسماء في التراكيب اللغوية نحو : إذا "عبد الله تلقاه فأكرمه" ومثل إذا حيث في السلوك التركيبي فإذا وليها اسم وبعده فعل يقع على شيء من سبب الاسم كان نصب الاسم المتقدم قياساً نحو : وحيث زيدا تجده فأكرمه. ويكون إعراب عبد الله، وزيد في التركيبين السابقين، كل واحد منهما مفعولاً به منصوبا لفعل مضـــمر تقديـــره مـــا يفسره الفعل المذكور بعدهما في التركيبين. وتقدير الفعل في التركيب الأول.. تلقـــى.. وفي التركيب الثاني تجد .. وسبب هذا السلوك التركيبي، والإعراب بنصب (عبد الله، وزيد) المعنى. لأنّ في "إذا" وحيث معنى حروف المجازاة[٢].

ويجوز الرفعَ بعدهما (إذا، وحيث) لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول : أجلسُ حيثُ عبد الله جالس، وأجلس إذا عبد الله جلس[٣].

---

[١] الخثران، مراحل تطور الدرس النحويّ، ص٢٦.

[٢] ينظر سيبويه، الكتاب ١/١٠٦-١٠٧.

[٣] السابق، ١/١٠٧.

ويكون إعراب عبد الله في التركيبين مبتدأ مرفوعاً خبره ما بعده.

ولإذا موضـــع آخـــر يحســـن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يَضْرِبُه عمرو[1].

فزيد مبتدأ مرفوع. وما بعده (الجملة الفعلية) في محل رفع خبر له.

وفـــي كـــلام ســـيبويه هذا رد على من قال : إن بناء النحو العربي يتكئ على الكلمة المفردة، وتبرير حركة إعرابها حسبُ. فكيف يقال مثل هذا؟ ونحن نلاحظ أن سيبويه يُحلّل كل مكونات التركيب اللغوي بحثاً عن المعنى. يربط بين السابق واللاحق، ويلاحظ علاقة المتأخر بالمتقدم، وبعدها يدرك المعنى ثمّ يحلل إعراب الكلمة ويرجح وجهاً على وجه، بناء على تَعَلُّق الكلم بعضه ببعض. لذا يضمر سيبويه ما يرفع[2] في قول : "أعبد الله ضرب أخوه زيدا".

ويكـــون إعراب عبد الله. فاعلاً مرفوعاً لفعل مضمر تقديره (ضرب) ليكون الأصل التركيبـــي للكلام المنطوق : أضربَ عبد الله ضرب أخوه زيدا. والأصل التركيبي تمثيل ولا يتكلمُ به. بينما يكون إعراب عبد الله مفعولاً به منصوبا بتقدير فعل ناصب مضمرٍ في نحو : "أعـــبد الله ضرب أخاه زيدٌ". لأن (زيد) هو الفاعل، والذي كان من سبب عبد الله (أخاه) جاء منصوباً[3].

ويورد سيبويه مثالاً توضيحياً، لما أشكل على القارئ، من ترجيح النصب والرفع في التراكيب اللغوية التي تدخل في بنائها ألف الاستفهام يقول : فاعتبر ما أشكل عليك من هذا – بمـــا يلي – فإن قلت : أزيد ذُهب به أو أزيد انطلق به، لم يكن إلاّ رفعا، لأنك لو لم تقل "به" فكان كلاماً لم يكن إلا رفعا، كما قلت : أزيدٌ ذهب أخوه، لأنك لو قلت : أزيد ذهب لم يكن إلا

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/١٠٧.

(2) السابق١/١٠٢-١٠٣.

(3) السابق، ١/١٠٣.

رفعا. وتقول : أزيدا ضربت أخاه، لأنك لو ألقيت الأخ قلت : أزيدا ضربت. فاعتبر هذا بهذا، ثم اجعل كل واحدٍ جئت به تفسير ما هو مثله[1].

فالعبرة في ترجيح النصب والرفع في التركيب اللغوي الذي يبنى على ألف الاستفهام، للمعنى كما يتضح في كلام سيبويه.

٣١- النصب بفعل مضمر والرفع خبراً لمبتدأ مضمر

ومـــن العرب من يرفع فيقول : (سُبُّوحٌ قدوس رب الملائكة والروح. كما قال : أهلُ ذاك وصادق والله) [2]. على تقدير مبتدأ محذوف نحو : أنت رب الملائكة والروح، وأنت أهل ذاك، وأنـــت صادق والله. وتقدير مبتدأ مسند إليه، يتمّم بناء الجملة، ويحتاج إلى خبر، والخبر حكم يفيده السامع من التركيب بأمر يجهله.

هـــذه تراكيـــب العربية التي جاءت على ألسنة أبنائها. مرة ينصبون على تقدير فعلٍ ينصـــب المصدر الجامد الذي يلزم حالاً واحدة، فلا يتصرف ولا يأخذ إلا حكماً إعرابيا واحداً هو النصب على أنه مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف. سدّ المصدر المنطوق مسده، وناب عنه. وحل محله وأغنى ذكره. وصار بدلاً منه. كل هذه المعاني أباحت للعَربي أن يأتي بهذه المصـــادر منصوبة لينقل المعنى الذي يريده من التنزيه أو الدعاء أو غيره. فبنى تركيبه على جـــزء واحدٍ من الكلام، لأن السامع يعلم كيف يقدر الجزء الثاني. فالاتكاء على علم السامع. بحيثـــيات الكلام، وطرق بنائه مبدأ من مبادئ تركيب الكلام، وأصل من أصول بنائه والتقعيد لـــه. ولذلـــك يقـــول سيبويه (وكلّ هذا على ما سمعنا العرب تتكلمُ به رفعاً ونصباً) [3]. فكأن سيبويه يشير إلى أنه لم يبتدع هذه التراكيب.

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/١٠٤.

[2] السابق، ١/٣٢٧.

[3] السابق، ١/٣٢٧.

وأما الرفع فعلى تقدير مبتدأ (أنت) وابن العربية متكلما أو مخاطباً أو باحثا لا يعجزه فهم المقصود، بناء على استخدامه اللغة، لذا يستطيع تعيين المحذوف على وجه الدقة فعلاً كان أو اسماً ويلح سيبويه، على إيصال مفهوم أنّ ما يناقشه من التراكيب كان قد سمعه بقوله : (سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصبا)[1].

٢٣- النصب إتباعاً ويجوز الرفع خبراً لمبتدأ محذوف على قطع النعت عن المنعوت.

يجوز قطع النعت عن المنعوت المنصوب، ورفعه على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هو. ومثال ذلك قوله تعالى : "**وقالوا اتخذ الرحمنُ ولدا سبحانه بل عباد مكرمون**"[2].

كلمة عباد في التركيب القرآني الكريم (بل عباد مكرمون) مرفوعة لأنها قطعت من أن تكون نعتا منصوبا، للمنعوت المنصوب. مفعولاً به للفعل اتخذ. وجاءت مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم.

والغالب في العربية أن يقطع النعت المجرور عن المنعوت المجرور ويرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف. ويدرك سيبويه هذا الحكم، وكأنه يتوقع تساؤلاً من المخاطب : أليس قطع النعت عن المنعوت يجيء في النعت المجرور؟ فكأنه يجيب : بلى. ولكن (الرفع ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجر) [3]. وبهذا يؤكد سيبويه للمتلقي تساويَ وصِحّة القطعَ بعد المنعوت المجرور والمنصوب.

ويذكر الباحث أن المعنى يقتضي قطع النعت عن المنعوت في التركيب القرآني، لأن المعنى الحقيقي للتركيب القرآني هو النفي القاطع أن يكون لله ولد. ورفع عباد خبرا على

---

[1] سيبويه الكتاب، ٣٢٧/١.

[2] الأنبياء، آية : ٢٦.

[3] سيبويه، الكتاب ٤٣٥/١.

القطع يؤكد هذا المعنى. لأن دلالة الضم هنا دلالة على الإسناد الذي حذف أحد عناصره وهو المسند إليه. وبهذا يكون شكل التركيب بدون حذف بل (هم عباد مكرمون).

بيــنما لو جاءت كلمة (عبادا) منصوبة لالتبس هذا المعنى. وهذا اللبس لا يؤيده العقل ولا المنطق ولا الدين. تنزه الله وتعالى عما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وهــذا المعــنى يؤكــد أن المعنى هو سر نشأة العلامة الإعرابية. ولا يمكن أن تقف العلامـــة الإعرابية وحدها بدون شكل لفظي تستند إليه أو تقف عليه. ومعنى النفي القاطع أن يكون لله ولد هو الذي اقتضى بناء التركيب اللغوي على رفع (عباد). وهذا الإعراب والحركة الإعرابية أيضاً تكشف عن ذلك المعنى. تظل ملاحظة بسيطة هي أن شواهد النعت المقطوع عن المنعوت المجرور كثيرة جدا قياساً بالنعت المقطوع عن المنعوت المنصوب.

٢٣- الرفع بعد تعليق الأفعال عن العمل. فيزول النصب

تكلم سيبويه عن تعليق الأفعال. وهو تعليقها عن الإعمال لفظاً لا حكماً إذا حال بينها وبين ما تعمل به لام الابتداء مثلاً يقول سيبويه : قد علمتُ لَعَبْد الله تضربه. فدخول اللام يدلك أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء، لأنها ليست مما يُضمُّ به الشيء إلى الشيء[١].

وعبد الله مبتدأ مرفوع. كأن الفعل غير موجود بدخول لام الابتداء على عبد الله. لهذا لم يعمل الفعل في عبد الله النصب لأن اللام ليست من الحروف التي تضم شيئاً إلى شيء. بل هــي حــرف من الحروف التي لها حق الصدارة في الكلام. والتعليق يختص بالأفعال القلبية وأفعال اليقين والرّجحان[٢].

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/١٤٩-١٥٠.

[٢] د. عبد الحميد السيد، التطبيق النحوي ص٢١٣.

ويستوفي بعض الباحثين المعاصرين[1] الألفاظ التي لها حق الصدارة فتبطل عمل العامل وجوبا لفظاً لا محلا، لأن ما له حق الصدارة يجيء بين العامل ومعموله. ومن الذي له حق الصدارة لام الابتداء، ما النافية، لا النافية، إن النافية، همزة الاستفهام وكون أحد المفعولين اسم استفهام.

٣٤- نصب المصادر على إضمار الفعل الذي لا يظهر، لإفادة التعجب والرفع مبتدأت

جاء في بناء تراكيب العربية، مصادرٌ منصوبة، دون أن يكون لها ناصب في البناء التركيبي المنطوق، وذلك لأنها تفيد معنى التعجب، لذلك يبنى التركيب اللغوي على إضمار الفعل الناصب للمصدر، وهذه الفعل يترك إظهاره نحو قولك : (كَرَماً وصَلَفا، كأنه قال : ألزمك اللهُ وأدام لك كرماً وأُلْزِمْتَ صلفا، ولكنّهم خزلوا الفعل ههنا، لأن المصدر صار بدلاً من قولك : أكرم به وأصلف به. وجاءت (لك) في الكلام بعد أدام لتبين من تعني، وسمعتُ أعرابياً وهو أبو مُرْهب، يقول : كرماً وطولَ أنفٍ، أي أكرم بك وأطول بأنفك)[2].

وبهذا يتضح أنّ إرادة المتكلم أن يتعجب، وإفادة المصدر معنى التعجب هي السبب والمؤثر في بناء التركيب على مكون لفظي واحدٍ يجيء منصوبا، دون أن يكون له ناصب في التراكيب وعندما حلل سيبويه تلك التراكيب، تنبّه إلى معنى التعجب فيها، وعد التعجب معنى يؤدي إلى بناء تركيب لغوي، من لفظ واحد يجيء منصوباً، معطوفاً عليه بمصدر منصوب، على تقدير : ألزمك لك كرما وألزمت صلفا. ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً من قولك أكرم به وأصلف به. وهذه صيغة تعجب قياسية على وزن أفعل بـ. فصار (كرماً وصلفاً بدلاً من الفعل. إذن إفادة المصدر معنى التعجب، وإرادة المتكلم ذلك سبب بناء التركيب، على نصب المصدر. والمصدر المنصوب يَدلُ على معنى التعجب وإرادته عند المتكلم.

---

[1] د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة النحو المستطاب ص ٢٠٤-٢٠٦ بتصرف كبير.

[2] سيبويه، الكتاب ١/٣٢٨.

فـــإرادة الحذف دلالة شكلية لأن المحذوف ينقص به الكلام. ولكنّ إرادة المعنى الذي يريده المتكلم من الحذف دلالة معنى.

لقـــد جاءت المصادر النكرة، في تراكيب العربية منصوبة على إفادتها معنى التعجب، وإرادة المتكلم ذلك. وكذلك جاءت هذه المصادر مرفوعة وذلك. قولك : (سلامٌ عليك، ولبيك) وخيرٌ بين يديك، وويل له، وويح لك، وويلٌ لك، وويل لك، وعولة لك، وخير له وشرٌ له[1].

وبـــناء التراكيب على رفع هذه المصادر على أنها كلُّها مبتدأت، مبني عليها ما بعدها على ما فيين من (معنى أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك عنها تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى. كما أنّ حسبك فيها معنى النهي، وكما أن رحمة الله فيها رحمه الله. فهذا المعنى فيها[2].

يـــرى ســـيبويه أنّ سبب بناء هذه التراكيب على رفع المصدر النكرة، مبتدأ وما بعده خبر له، ما فيه من معنى الفعل نهيا أو أمراً أو دعاء.

تعقيب :

يدلّ الأصل التركيبي للجملة العربية، على أن المعنى هو الذي يؤثر في بنائها، لتجيء علـــى صـــورةٍ محـــددة، وعلى إعراب مخصوص، تلك التراكيب التي جاءت فيها المصادر مرفوعة، مع العلم أن مجيء المصادر في التراكيب العربية، كان أكثره منصوبا. أما المصادر التي جاءت مرفوعة نحو. (الحمدُ لله، والعجبُ لك، والويلُ لك، والتراب لك والخيبةُ لك)[3].

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٣٣٠.

[2] السابق ١/٣٣٠.

[3] السابق ١/٣٢٨.

وأحـــب العرب الرفع في هذه المصادر، لأنها معرفة وهي أخبار فقويت في الابتداء، (لأن الابتداء، إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام) [١].

وهذه المصادر أصلها أخبار، وعندما أدخلت فيها الألف واللام. وكانت أخباراً – حَسَنُ فيها الابتداء. (واعلم أن الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بالفعل بقولك : أحمد الله) [٢].

وكأن العرب عدلت من النصب إلى الرفع على أن الأصل التركيبي للمصدر المرفوع المـــنطوق جملـــة اسمية. وفيها دلالة الثبات والدوام والاستمرار. كما أن المصادر المرفوعة تناسب طبيعة المعنيّ الذي يراد وصف المخاطب به، أو الحكم عليه به. فالحمد تناسب الذات العلية رب العزة. والويل تناسب الشخص المدعو عليه وغيرها.

ومـــن العرب من يبني تراكيبه اللغوية من المصادر المعرفة بالألف واللام فينصبها، علـــى الأصل التركيبي لها، من ذلك قولُ العرب : (الحمدَ لله فينصبها عامة بني تميم، وناسٌ من العرب كثير) [٣].

وهذا التحديد الدقيق، رائع من سيبويه، في أن عامة بني تميم، وناساً كثيراً من العرب، ينصبون المصادر المعرفة بالألف واللام نحو : الحمدَ لله.

وســـمعنا العرب الموثوق بهم يقولون (التُرابَ لك والعجبَ لك. والنصب في المعرف بالألف واللام، كالنصب في المصادر حيث كانت نكرة. كأنك قلت : حَمْداً وعجبا، ثم جئت بـــ لك لتبين من تعني، ولم تجعله مبنياً عليه) [٤].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٢٨.

(٢) السابق، ١/٣٢٩.

(٣) السابق، ١/٣٢٩.

(٤) السابق، ١/٣٣٠.

فالمعـــنى أن المـــتكلم يحمد الله حمداً ويعجب عجبا، ولكن المصدر ناب مناب الفعل، وتعرب هذه المصادر مفعولات مطلقة، لفعل محذوف تقديره حسب بناء المصدر. والمتكلم لا يريد من هذه المصادر أن يجعلها قضية يبتدأ بها، ليبني عليها الكلام.

ومما جاء في القرآن على رفع المصادر النكرة على أنها مبتدأت، وما بعدها أخبار لها قوله تعالى : "**لعنةُ الله على الظالمين**"[1]. وقوله تعالى : "**طوبى لهم وحسن مآب**"[2].

وأما قوله تعالى جده : "**ويلٌ يومئذٍ للمكذبين**"[3]. و "**ويلٌ للمطففين**"[4].

هذه المصادر الأربعة، لعنة، طوبى، وويل في الآيتين الثالثة والرابعة جاءت مرفوعة، علـــى أنها مبتدأت وما بعدها خبر لها. ولكن لا ينبغي أن تقول إنه دعاءٌ في "ويل" لأن الكلام بهـــذا قبيح، واللفظ به –بأنه دعاء– قبيح، ولكنّ العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغـــتهم وعلـــى مـــا يعـــنون، فكأنه والله – يعلم وحده – قيل لهم، ويلٌ للمطففين وويل يومئذ للمكذبيـــن، أي هـــؤلاء ممـــن وجـــب هذا القول لهم، لأنّ هذا الكلام إنما يقالُ لصاحب الشر والهلكة. فقيل هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا[5].

ويتساءل الباحث كيف يؤثر عمق المعنى في تحليلات سيبويه التراكيب اللغوية، وحق له أن يفرق في المعنى بين تركيبين متشابهين، ليناسب معنى كلّ منهما ما يليق بصاحبه. ولأن الدعاء بالخير أو الشر يليق بالإنسان، ولكنه لا يليق بالذات الإلاهيّة العلية في نحو "ويل". فقد ميز معناها عند مجيئها في القرآن عن أوجه استعمالاتها الأخرى.

---

(١) هود، آية : ١٨.

(٢) الرعد، آية : ١٩.

(٣) المرسلات، آية ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٤) المطففين، آية : ١.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/٣٣١.

٣٥- جواز الرفع على مجيء اسم كان نكرة

يرى سيبويه في باب كان أنه إذا وقع نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة. لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، ولا عليك أقدمت أم أخرت.. فإذا قلت : كان زيدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده – المخاطب – مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت : حليما فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت : كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل، وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرةٍ ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المذكور (النكرة)، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب ليس[1].

فالأصل في بناء التراكيب اللغوية، أن يكون المتحدث عنه معرفة، لأنّه المحكوم عليه، وإذا كان اسم كان نكرة، فالحكم لا يفيد، لأنه حكم على مجهول. ويظل الكلام مجهولاً، أو ملتبساً بغيره عند المخاطب، ولذلك يوضح سيبويه طريقه الخروج من الالتباس في نحو : كان زيدٌ الطويلُ منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدين[2]. لأنه يوجد شخصان كل واحدٍ منهما اسمه (زيد) والوصف يزيل اللبس.

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. فإذا قلت : كان إنسان حليما.. كنت تلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس، أو يجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس[3]. واسم كان عند سيبويه بمنزلة (المبتدأ)، ولا بد أن يكون معرفة، ولا بدّ أن يتقدم حتى يبني المتكلم عليه الخبر، ولا يصح البناء على مجهول، واسم كان رتبته التقديم وإن تأخر في موضعه من الجملة. والمخاطب ينتظر أو يتشوق إلى معرفة الوصف أو الحكم إذا تقدم اسم كان، أو إلى صاحب الوصف إن تأخر. (فمدار الأمر أن

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٤٧-٤٨.

(٢) السابق، ١/٤٨.

(٣) السابق، ١/٤٨.

ألاَ مَــــن مُـــبلِّغٌ حَسَــــانَ عَنِّـــــي   أسِـــحْرٌ كَــــانَ طِـــبُّكَ أم جُـــنُونُ

في التركيب اللغوي أسحرٌ كان طبّك أم جنون. جاء اسم كان نكرة وهو (سحر)، لأن المخاطـــب يعلم أن المسند إليه (طبّك) وأن الحكم والخبر والفائدة (سحر، وجنون) لذلك اعتمد المتكلم على ذلك في بناء التركيب اللغوي، مما سوغ له الإتيان باسم كان نكرةً.

وقال الفرزدق[1]:

أسَـكْرَانُ كَـانَ ابْـنَ المَــرَاغَةِ إذْ هَجَا   تَمِـــيْمَاً بِجَـــوْفِ الشَّـــامِ أمْ مُتَسَـــاكِرُ

ويذكـــر سيبويه أن رفع سكران إنشاء بعضهم وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء[2].

لفـــتة ذكـــية، فسر بها سيبويه مجيء اسم كان نكرة. وهي أن المخاطب يعلم ويعرف المـــتحدث عـــنه، أو صـــاحب الحكـــم، أو المبتدأ أو اسم كان الذي هو بمنزلة المبتدأ. وعلم المخاطب بهذا سوغ للمتكلم أن يبني كان على أن يكون اسمها نكرة في الكلام.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٤٩/١.

(2) السابق، ٤٩/١.

المخاطب يريد أن يفهم، وأن يعرف شيئاً جديداً كان مجهولاً لديه. وعلى المتكلم أن يراعي هذه الحاجة وأن يلبيها له. ولن يتحقق للكلام أن يكون مدخلا للبلاغة، ومراعاة لمقتضى حال المخاطب إلاّ إذا ابتدأ بالمعرفة[1].

أما الابتداء بالنكرة، والإتيان باسم كان نكرة، فهو خروج من دائرة الحسن والاستقامة. ويفسر سيبويه مجيء اسم كان غير معرفة بأنه (قد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام أن يأتي اسم كان نكرة. حملهم على ذلك أن كان فعل بمنزلة ضرب، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خداش بن زهير[2]:

فإنك لا تبالي بعد حول ... أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ

وجاء اسم كان نكرة، ظبي في التركيب (أظبي كان أمك أم حمار. وسبب هذا المجيء أن المخاطب قد يعلمُ المقصود بالصفة، فيحدد اسم كان بناء على معرفته هو نفسه، لا بناءً على ما قدمه المتكلم. وهذا التفسير مقبول وصحيح. لأن علم المخاطب يغني عن التوضيح.

وقال حسان بن ثابت[3] :

كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ ... يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

وجاء اسم يكون نكرة (عسلٌ وماء) في التركيب اللغوي (يكون مزاجها عسلٌ وماء). وما قيل في التركيب السابق، عن مجيء اسم كان نكرة يقال هنا : إن علم المخاطب بالحكم وصاحب الحكم والمحكوم به، يغني عن تعريف اسم كان.

وقال أبو قيس الأسلت الأنصاري[4]:

---

(1) د. عبد الحميد السيد. أثر النحاة في البحث البلاغي. ص١٠٤.

(2) سيبويه، الكتاب ٤٨/١.

(3) السابق، ٤٩/١.

(4) السابق، ٤٩/١.

٣٦- النصب ويجوز الجر اتباعاً لإتيان كان زائدة غير عاملة

كان من الأفعال التي تدخل على المسند والمسند إليه. وتَدُلُّ على علاقة الإسناد أنها حدثت في الزمـــن الماضي. ونقل سيبويه عن الخليل أن كان تأتي زائدة كما في قولهم : إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان[1]. وشبهه – الخليل – بقول الشاعر، وهو الفرزدق[2]:

فَكَـــيْفَ إِذَا نَزَلْــــتَ بِـــدَارِ قَـــوْمٍ وَجِـــيْرَانٍ لَــــنَا – كَـــانوا – كِـــرَامِ

ومجيء كان زائدة في هذا الشاهد الشعري يؤيده المعنى الذي أراده الشاعر لأنه أراد أن يبين أنهم جيران ليم، يتصفون بالكرم. وعلى هذا المعنى فإن لنا متعلقة بجيران، ولا يجوز اعتبارها خبر كان، لأن الشاعر لا يقصد معنى : وجيران كرام كانوا لنا أي ملكنا[3].

ومواطن زيادة الأفعال معلومة، وليس لها أن يكون الفعل في أول الجملة الاسمية، لأن ذلك يؤدي إلى الإرباك[4].

وزيـــادة كان يلغي عملها. لذلك تُعرب (كرام) نعتاً مجروراً لجيران المعطوفة بالواو، علـــى دار المجرورة بحرف الجر ولو كانت (كان) غير ملغاة لكان إعراب (كرام) خبر كان منصوبا.

ـ ويلاحظ من إعراب (كرام) بالجر صفة لجيران، المعطوفة بالواو على دار المجرورة بحـــرف الجر الباء، أن الإعراب شمل بالنظر غالبية مكونات التركيب اللغوي، وليس الكلمة الواحدة بحركتها الإعرابية. كما أن الإعراب ينبثق عن المعنى، وبدون فهم المعنى لما استطاع المعربون الإعراب. لأن الإعراب؛ إبانة وتوضيح عن المعنى. لذلك يؤكد العلماء المعاصرون

---

(1) الخصائص أبن جني ١/٢٩٠.

سيبويه الكتاب ٢/١٥٣. وينظر الخصائص ١/٢٩٠.

(2) سيبويه الكتاب، ٢/١٥٣.

(3) د. حسام سعيد النعيمي النواسخ في كتاب سيبويه ص١٧٥

(4) ابن جني الخصائص ١/٢٩٠.

أهمـية فهم النص وتَمثُّلِه ليمكن توجيه الإعراب واستنباط ما يحتمل من علاقة. لأن الإعراب قريـنة من القرائن التي تحدد الدلالة[1]. لأن المعاني والدلالات كامنة وراء التراكيب، وتتولد عن العلاقات النحوية والوجوه الإعرابية[2].

٣٧- النصب خبرا لكان الناقصة ويجوز الرفع لأن كان وما جرى مجراها تامات

لـم يذكر سيبويه، مصطلح التمام، في استعمالات كان، على ألسنة العرب. ولكنه ذكر أنه (قد يكون لكان موضعٌ آخر – غير احتياجها للخبر – يقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله وقد كان الأمر، أي وقع الأمر. وقد دام فلان، أي ثبت) [3].

ومجيء كان غير ناقصة، مكتفية بالمرفوع على أنه فاعل، لتدل على الزمن الماضي، من غير أن يكون لها اسم وخبر، تغيير كبير في بناء التركيب وفي إعرابه. فعندما تكون كان داخلـة فـي الكـلام على المبتدأ والخبر، يعرب الأول اسمها مرفوعاً، ويعرب الثاني خبرها منصوباً ولا يتمُّ معناها إلا بذكر الخبر.

أما عندما يبني المتكلم تركيبه اللغوي، على عد كان تامة فإنها تكتفي بمرفوعها الذي صار فاعلاً لها، بعد أن كان اسماً وكان في هذا الاستعمال لا خبر لها، لأنها لا تحتاج إليه.

ومـن معاني كان التامة كما ذكر سيبويه: خلق، ووقع وثبت. وليس كان وحدها التي تأتي تامة، فقد ذكر سيبويه أن أصبح وأمسى مَرّة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك : (استيقظوا ونـاموا) [4] أي تأتي أصبح وأمسى فعلين ناقصين، يحتاج كلُّ منهما، إلى اسم وخبر. وتأتيان فعلين تامين، أصبح بمعنى استيقظ وأمسى بمعنى نام.

---

[1] د. عباس بيومي عجلان ، الأداء الفني للنص ص١٢.

[2] السابق، ص١٣.

[3] سيبويه، الكتاب ٤٦/١ ينظر الصيمري التبصرة والتذكرة ١٩١/١.

[4] السابق، ٤٦/١.

وعلى هذا الاستعمال الذي يبرز المعنى المراد من التركيب اللغوي تتغير بنية التركيب ويتغير إعرابه في نحو : أصبح الجو ماطراً. إذ استعملت أصبح ناقصة، والجو اسمها مرفوع. و(ماطراً) خبرها منصوب. وتحتاج إلى الخبر، لِتَدُلَّ على أن الجوَّ ماطر في الصباح.

ولكن أصبحوا.. فأصبح فعل ماض بمعنى استيقظ.

والواو ضمير الجماعة فاعل. ولا تحتاج أصبح في هذه الصورة إلى خبر. ومما جاء من استعمالات كان التامة على معنى وقع قول مقاس العائذي[1]:

فِدىً لِبَني ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إذَا كَانَ يَومٌ ذو كَواكِبَ أشْهَبُ

جاءت كان في التركيب اللغويّ (إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهب) تامة بمعنى وقع. وتغيرت نمطية بناء التركيب اللغوي، وتغير إعرابُ مكوناته.. التي كان من المقتضى أن يأتي عليهما. ففي هذا التركيب كان تامة بمعنى وقع. يومٌ فاعل مرفوع واكتفت كان بمرفوعها الفاعل، ولم تعدّ بحاجة إلى خبر، يتمّمُ معناه.

بينما كان الإعراب المنتظر على معنى كان الناقصة، أن يكون يوم اسم كان مرفوعاً، وعلى هذا المعنى فإنّ كان لا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج إلى خبر يُتمّم معناها ليصير (ذو) الذي كان صفة مرفوعة ليوم في التركيب الأول .. ليصير خبراً لكان الناقصة.

وقال الآخر، عمرو بن شأس[2] :

بَني أسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنَا إذَا كَانَ يَومَاً ذَا كَوَاكِبَ أشْنَعَا

إذَا كَانَتِ الحُوُّ الطِّوالُ كأنما كَسَاهَا السِّلاحُ الأرْجُوانَ المُضَلَّعا

جاءت كان في التركيب اللغوي (إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا تامة بمعنى وقع (وأضمر الشاعر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليومُ)[1]. وعلى هذا فإن إعراب كان فعل

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٤٦-٤٧.

[2] السابق، ١/٤٧.

ماضٍ تام بمعنى وقع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو بمعنى (اليوم) واكتفت كان بمرفوعها ويعـــرب (يومـــا) حال منصوب.. بينما على معنى كان الناقصة فإن الإعراب يختلف. فكان ناقصة، واسمها ضمير مستتر تقديره هو بمعنى اليوم. و (يوما) خبر كان منصوب.

ويذكـــر سيبويه أنه سمع بعض العرب يقول أشنعا ويرفع ما قبله، كأنه قال : إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعا[٢].

يقتضـــي المعـــنى في هذا التركيب ألا يكون أشنعا خبرا لكان الناقصة، ولا حالاً إذا كانـــت تامة.. لأن إعراب (أشنعا) خبر أو حال فساد للمعنى. فلا يقال : كان زيدٌ ابنا من بني آدم. لأن هذا لا يجهل. فكأنه قال : هل تعرف يا فلان بلائي إذا اشتد الحال[٣].

وجـــاءت كان تامة بمعنى وقع[٤] في قوله عز وجل : "**وإن كان ذو عسرةٍ فنظرةٌ إلى ميسرةٍ**"[٥]. فكان هنا تامة بمعنى وقع.

ومـــن الشـــواهد التي يستدل بها سيبويه على مجيء كان تامة مكتفية بمرفوعها، ولا تحـــتاج إلى خبر منصوب يتمم معناها، وجاءت مضمرةً أيضاً قول العرب : (إن خيرٌ فخير، وإن خـــنجر فخنجرٌ). وقال فيه : ويجوز أن تجعل إن كان خير على إن وقع خيرٌ كأنه قال : إن كان خيرٌ .. فالذي يجزون خير) [٦].

في التركيب اللغوي إن خيرٌ فخير، وإن خنجرٌ فخنجر جاء فيه (خير) مرفوعاً، وجاء فـــيه خـــنجر مرفوعاً، على أن كل واحدٍ منهما يعرب فاعلاً مرفوعاً لكان التامة بمعنى وقع، ولكنها أضمرت بعد إن.

---

[١] سيبويه، الكتاب ٤٧/١.

[٢] السابق، ٤٧/١.

[٣] القرطبيّ شرح عيون كتاب سيبويه ٤٩/١-٥٠.

[٤] سيبويه، الكتاب ٢٦٠/١.

[٥] البقرة، آية : ٢٨٠.

[٦] سيبويه، الكتاب ٢٥٩/١.

ويرى يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهدبة بن خشرم[1]:

فَـإنْ تَـكُ فِـي أمْوالِـنَا لا نَضِـقْ بِهَا   ذِرَاعَــاً وإنْ صَــبرٌ فَنَصْـــبِرُ للصَــبْرِ

جاءت كلمة صبر مرفوعة في التركيب اللغوي (وإن صبرٌ) ورفعها على إضمار كان ناقصـــة، وبهــذا تكــون مضمرة هي وخبرها ويكون إعراب صبرٌ اسم كان مرفوعاً. وكان وخــبرها (كان فينا صبر) مضمران ويجوز رفع كلمة (صبر) على أن كان تامة بمعنى وقع. كما قال سيبويه : (والرفعُ على قوله : وإنْ وقع صبرٌ، أو إن كان فينا صبر) [2].

ويــرى سيبويه أن نصب (صبر) (جيد بالغ) [3] على عد كان ناقصة. وتكون مضمرة مع اسمها وينتصب (صبر) على أنه خبر كان غير التامة المضمرة.

٣٨- النصب مفعولاً به ويجوز الرفع مبتدأ

لحروف النفي، سلوك تركيبي محدد، في تراكيب العربية، لأنها نفي لواجب، وتجيء لخــلاف قولــه : قد كان، لذلك يسهل تقديم الأسماء فيها. ويجوز في الاسم الذي يتقدمها، في التركيب اللغوي الرفع والنصب. ولكن الرفع بعد حروف النفي أقوى[4].

قال هدبةُ بن الخشرم العذري[5] :

فَـــلاَ ذَا جَــــلاَلٍ هِبْــــنَهُ لِجَلالِــــهِ   ولا ذَا ضَــــيَاعٍ هُــــنَّ يَتْرُكْــــنَ للفَقْــــرِ

جــاء لفــظ (ذا) منصوبا في التركيب اللغوي. والتركيب اللغوي مكون من لا حرف النفــي و(ذا) الاســم المنصوب المضاف إلى جلال. وكذلك جاء لفظ (ذا) في تركيب (ولا ذا

---

[1] سيبويه، ١/٢٥٩.

[2] السابق، ١/٢٦٠.

[3] السابق ١/٢٦٠.

[4] السابق، ١/١٤٥-١٤٦.

[5] السابق، ١/١٤٥.

ضياع). منصوبا دون أن يكون له ناصب في التركيب اللغوي. والسبب في نصب الاسم (ذا) في التركيبين، هو أن حروف النفي مشبهة بحروف الاستفهام، وحروف الأمر والنهي. وبهذا يكــون إعراب (ذا) في الموضعين، مفعولاً به منصوباً، لفعل مضمرٍ تقديره في الأول هبن، ويفســره الفعــل المظهر بعد الاسم هبنه، وفي الثاني تركن، ويفسره الفعل المظهر بعد الاسم المنصوب يتركن.

وقال زهير[1] :

لا الــدَّارَ غَــيَّرَهَا بَعْــدِي الأَنِــيسُ وَلا　　　　بِــالدَّارِ لَــو كَلَّمْــتُ ذَا حَاجَــةٍ صَــمَمُ

ورد التركيــب اللغوي (لا الدار) بنصب الدار دون أن يكون له ناصب. وإنما نصب بــتقدير فعــل يفســره الفعل المظهر بعده وهو (غيرها). فيكون التقدير لا غير الدار غيرها. ويكون إعراب (الدار) مفعولاً به منصوبا، لفعل مضمر تقديره غير.

ويــرى الباحث أن إضمار الفعل على شريطة التفسير، تأكيد للمعنى لما في ذلك من التكرار. ويرى أن إضمار الفعل على نية إرادته، فيه شيء من الاختصار والإيجاز.

وقال جرير[2]:

فَــلاَ حَسَــباً فَخَــرْتَ بِــهِ لِتَــيْمٍ　　　　وَلا جَــداً إِذَا ازْدَحَــمَ الْجُــدُودُ

وكمــا قال الباحث في التركيبين السابقين، يقول إنه جاءت كلمة (حسباً) في التركيب اللغــوي فلا حسبا، منصوبة بغير ناصب. ولكنها مسبوقة بحرف النفي لا. لذلك يكون إعراب (حسباً). مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره ما يفسره الفعل المضمر بعد الاسم المنصوب (فخرت) والفخر تعداد وذكر محاسن وفضائل. والتقدير (ذكرت) أو عددت[3].

---

(1) سيبويه، الكتاب ، ١/١٤٥.

(2) السابق ١/ ١٤٥- ١٤٦.

(3) السابق، ١/١٤٦.

ويقـول سـيبويه بعد ذكره الشواهد التي مرت: وإن شئت رفعت، والرفع فيه أقوى. وربما قصد بهذا. البيت الشعري الأخير:

فـلا حسـباً فخـرت بـه لتـيمٍ ولا جـداً إذا ازدحـم الجـدود

لأن حروف النفي تنفي واجبا، ويبتدأ بعدهن، ما يكون مبتدأ، ويبنى على المبتدأ بعدهن ما يكون خبراً للمبتدأ[١].

وبـناءً على ما ذكر سيبويه لو جاءت الألفاظ، (ذا) و (الدّار) و (حسبا) مرفوعة لكان إعراب كل واحدةٍ منها : (مبتدأ مرفوع) والجملة بعده في محل رفع خبر.

٣٩- النصب عطفاً على اسم إن ولكن بعد تمام الخبر، والرفع على الابتداء أو حملاً على المضمر في الخبر

يجري العطف على اسم إنّ، في تراكيب العربية على نمطين. والنمط الذي يعنينا هنا، هـو العطـف علـى اسمها بعد تمام الخبر. ويجوز في الاسم المعطوف على اسم إن حالتان إعرابيتان هما : حالةُ الرفع والنصب.

أمـا النصب فعطف الاسم على اسم إنّ. يقول سيبويه : وإن شئت جعلت الكلام على الأولّ – ويقصد بالأول اسم إن – فقلت : إن زيداً منطلق وعمراً ظريف[٢]. (فعمراً) معطوف بالنصـب علـى اسم إن (زيدا المنصوب) وهذا محمول على قوله عز وجلّ : "ولو أنّ ما في الأرض مـن شجرة أقلامٌ والبحر يمدُّه من بعده سبعة أبحر"[٣]. فالبحر اسم معطوف منصوب على اسم إنَّ (ما) الموصولة في أول الآية.

---

[١] سيبويه الكتاب، ١٤٦/١.

[٢] السابق، ١٤٤/٢.

[٣] لقمان، آية : ٢٧.

أما العطف بالرفع على اسم إن فعلى وجهين.

الوجـه الأول : وهو عطف الاسم على محل اسم إن وهو الابتداء ويكون إعراب المعطوف مبـتدأ يقول سيبويه في (هذا باب ما يكون محمولاً على إنّ) : فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء. فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيداً ظريف وعمرو، وإن زيـداً مـنطلق وسـعيد، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين.. فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء) [1].

فإعـراب كل من عمرو وسعيد مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره حسب خبر إن الـذي قـبله. ففي قولنا : إن زيدا ظريف وعمرو، تقدير خبر عمرو (ظريف). لأن معنى إن زيدا منطلق، زيدٌ منطلق، وإن دخلت توكيداً كأنه قال : زيد منطلق وعمرو[2]. ومثل هذا قول الله عز وجلّ : "**إن الله بريءٌ من المشركين ورسُولُه**"[3].

فإعـراب : رسـولُ مبتدأ مرفوع. وخبره محذوف تقديره بريء حسب خبر إن الذي يسبقه.

الوجـه الثاني : وهو وجه ضعيف، وهو عطف الاسم بالرفع على المضمر في الخبر بعـد توكـيده بالضمير المنفصل، وأحسنه أن تقول : إن زيداً منطلق هو وعمرو. وإن زيدا ظـريف هـو وعمرو[4]. فعمرو معطوف على الضمير المرفوع في الخبر المؤكد بالضمير المنفصل هو.

وممـا جاء من الأسماء معطوفاً على اسم إنّ بعد تمام الخبر قول الراجز، وهو رؤبة بن العجاج[5] :

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢/١٤٤.

[2] السابق، ٢/١٤٤.

[3] التوبة، آية : ٣.

[4] سيبويه، الكتاب ٢/١٤٤.

[5] السابق، ٢/١٤٥.

إنّ الرّبِيعَ الجُودَ والخَرِيفَا يَدَا أبِي العَبّاسِ والصُّيوفَا

في التركيب اللغوي السابق جاءت كلمة الصُّيوف معطوفة بالنصب على اسم إن المنصوب (الربيع) مع أنه يجوز في الصيوف وجه إعرابي آخر وهو الرفع على أنه محمولٌ على الابتداء ويكون إعراب (الصيوفا) مبتدأ مرفوعاً وخبره محذوف.

ومن العطف بالرفع على اسم إنّ، نحو قولك : إنّ زيدا فيها وعمرو. فعمرو معطوف على محل اسم إنّ وهو الابتداء فعمرو مبتدأ مرفوع. لأن (فيها) الجار والمجرور في محل رفع خبر إنّ يقول سيبويه (جرى عمرو بعد (فيها) مجراه بعد الظريف؛ لأن فيها في موضع الظريف[1].

ويجوز نصب (عمرو) عطفا على اسم إن (زيداً) المنصوب.

ومن العطف بالرفع على اسم إن قول جرير[2] :

إنّ الخِلافَةَ والنُّبوّة فِيهِمْ والمَكْرُماتُ وسَادَةٌ أطهَارُ

فالشاعر عطف (المكرمات) رفعاً بالواو على الابتداء، أو على محل اسم إن (وهو الابتداء). والخبر محذوف تقديره فيهم ويجوز أن تكون المكرمات معطوفة بالرفع (على المستكن في الجار والمجرور فيهم) والتقدير استقرا فيهم هما)[3]. أي إن الخلافة والنبوة استقرا فيهم هما..

ويجوز في المكرمات أن تعطف بالنصب على اسم إن المنصوب الخلافة. وتعامل لكن معاملة إنّ في العطف على اسمها بالرفع على الابتداء، أو بالعطف على الضمير المستكن في الخبر. ويجوز العطف بـ لا و بل على اسم إن ولكنّ كما يعطف بالواو يقول سيبويه في

---

[1] سيبويه الكتاب، ٢/١٤٥.

[2] السابق، ٢/١٤٥.

[3] السابق٢/١٤٥، هامش رقم (٤).

جـواز العطف على اسم لكن : (ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنّ) [١].ويضيف سيبويه قـائلاً : (وإذا قلـتَ إن زيـداً منطلق لا عمرو، فتفسيره كتفسيره مع الواو) [٢]. في التركيب السابق عطف عمرو بـ (لا) رفعاً على أنه مبتدأ محذوف الخبر، ويجوز نصب عمرو عطفاً بـ (لا) علـى اسـم إن المنصوب (زيدا). (وإذا قلت : إنّ زيدا منطلق لا عمراً) بالنصب فتفسـيره كنصـبه مع الواو. ولكنّ بمنزلة إن. وتقول : إنّ زيدا فيها لا بل عمرو. وإن شئت نصبت و(لا بل) تجري مجرى الواو[٣].

يجوز أن تعامل لكنّ معاملة إنّ في جواز العطف على اسمها بالرفع والنصب بعد تمام الخبر. كما يجوز العطف بالواو وبل و لا.

ومـنه قال تعالى : "**ولو أن ما في الأرض من شجرةٍ أقلام والبحر يمُدُّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلماتِ الله**"[٤].

وردت فـي كلمـة الـبحر فـي الآية الكريمة السابقة قراءتان النصب وعليها قراءة المصحف الشريف (وقد رفعه قوم) [٥].

فأمّا توجيه سيبويه لقراءة الرفع فعلى أنّ الواو للحال على قولك : (لو ضربت عبد الله وزيـدٌ قائم ما ضرّك، أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال. كأنه قال : ولو أن ما في الأرض مـن شجرة أقلام والبحرَ هذا أمره ما نفدت كلمات الله[٦]. ويكون إعراب البحر مبتدأ مـرفوعاً. وأمـا توجيه قراءة النصب فعطف البحر على اسم إنّ يقول سيبويه : (وإن شئت جعلـت الكلام على الأول فحملته على قوله عز وجل.. وذكر الآية (ولو أنّ ما في البحر من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر..).

---

[١] سيبويه، الكتاب، ١٤٥/٢.

[٢] السابق، ١٤٦/٢.

[٣] السابق، ١٤٦/٢.

[٤] لقمان، آية : ٢٧.

[٥] سيبويه، الكتاب، ١٤٤/٢.

[٦] السابق، ١٤٤/٢.

فحمل (البحر) على اسم إنّ (ما) في أول الآية[1].

٣٠- النصب مفعولاً به لفعل مضمر أو الرفع مبتدأ

يجـوز نصب الاسم مفعولاً به لفعل مضمر يفسره ما بعده إن شاء المتكلم قال : زيداً ضـربته. وإنما نصبه على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور بعد الاسم. كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربته. إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم ها هنا مبني على المضمر[2].

وإعراب زيد مفعولٌ به منصوب لفعل مضمرٍ تقديره ضربتُ يفسره الفعلَ الظاهر بعد الاسـم وهو ضربته. وهذا النصب للمفعول به مبني على مشيئة المتكلم ضمن أنظمة التركيب اللغوي في العربية، كما يقول سيبويه : (وإن شئت قلت : زيداً ضربته) [3].

ويجـوز رفـع زيد مبتدأ إذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربتُه، فلزمتْ الفعل ضـرب الهـاء. وتكون الجملة الفعلية(ضربته) في محل رفع خبر للمبتدأ (زيد) يقول سيبويه (وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق) [4].

ومعـنى هـذا أن الجملة الفعلية (ضربته) في موضع الخبر منطلق إذا قلت : عبد الله مـنطلق. ومثل ذلك الرفع على الابتداء قوله جلّ ثناؤه : "**وأما ثمودُ فهديناهُم**"[5]. وهي قراءة الجمهور، وعليها المصحف الشريف.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/١٤٤.

(2) السابق، ١/٨١.

(3) السابق، ١/٨١.

(4) السابق، ١/٨١.

(5) فصلت، آية : ١٧.

وحسُن أن يأتي الاسم ثمود مرفوعاً على الابتداء، لأن الفعل (هدى) مُعْمَل في الضمير (هم) ومشغول به، لذلك حسن أيضاً أن يكون الفعل هدى مبنياً على الاسم ثمود ومعنى هذا أن الجملة الفعلية (هديناهم) في محل رفع خبر للمبتدأ ثمود[١].

وقـرأ ابـن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتنوين. وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش ثموداً منونه منصوبة[٢].

أمـا توجـيه قراءة النصب فعلى أن (ثموداً) مفعول به منصوب، لفعل مضمر وجوبا تقديـره هديـنا يفسره الفعل المذكور بعد ثمود (هديناهم). ولكن الفعل المضمر هنا لا يجوز إظهاره. ويذكر سيبويه أنهم نشدوا – على وجهين، على النصب والرفع هذا البيت وهو لبشر بن أبي خازم[٣].

فَأَمَّـا تَمِـيمٌ تَمِـيمُ بـنُ مُـرٍّ فَأَلْفَـاهُمُ القَـومُ رَوْبَـى نِـيَامَا

ومنه قولُ ذي الرمة[٤]:

إذا ابـنُ أَبِـي مُوسَـى بِـلالٌ بَلَغْـتِهُ فَقَـامَ بِفَـأْسٍ بَيْـنَ وَصْـلَيْكِ جَـازِرُ

(يرى سيبويه أن النصب عربي كثير والرفع أجود) [٥].

يتضـح من كلام سيبويه أنه يجوز وجهان إعرابيان: النصب في (تميم) الأول، وابن، علـى أن كـل واحدٍ منهما مفعول به منصوب لفعل مضمر وجوبا تقديره للأول (ألفي) تميماً ويفسره الفعل ألفاهم بعدُ. وتقديره للثاني (بلغت ابن) ويفسره الفعل المذكور بعد (بلغته).

---

[١] سيبويه، الكتاب ٨١/١. بتصرف.

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، ٤١٩/٧.

[٣] سيبويه، الكتاب ٨٢/١.

[٤] السابق، ٨٢/١.

[٥] السابق، ٨٢/١.

والـرفع على أن كلّ واحد من (تميم) الأول. (وابن) مبتدأ والجملة الفعلية فألفاهم في محل رفع خبر (تميم) والجملة الفعلية بلغته في محل رفع خبر (ابن).

وهـذا يعني أنّ مذهب سيبويه توجيه رفع ما بعد أما وإذا على الابتداء، لأنه حملهما على (ثمود) المرفوعة وعلى زيدٌ ضربته. وقد وجههما على أنهما مبتدآن لما سبق. وعلى هذا يكون قصد سيبويه (بالرفع أجود)[1]. الرفع على الابتداء[2].

ويجوز في تركيب مثل (زيدٌ لقيتُ أخاه) رفع زيد ونصبه، والرفع على أن زيداً مبتدأ وخـبره الجملـة الفعلـية (لقيتُ أخاه) ويجوز نصب زيد على أنه مفعول به منصوب، لفعل مضـمر وجوباً تقديره لقيت. وسبب جواز الوجهين (أن الفعل المضمر وقع على (أخاه) وهو مـن سـبب زيد)[3]. وذلك أن الفعل (لقي) اشتغل بلفظ ظاهر (أخاه) وهذه اللفظ يشتمل على ضـمير وهـذه الضمير (الهاء) يعود على زيدٍ، الاسم الظاهر المفعول به المتقدم. وسُمي هذا اللفـظ الظاهر (أخاه) سببيّاً للمفعول به المتقدم (زيد) الذي استغنى عنه الفعل واشتغل بغيره. لذلك يعرب (زيدٌ) مبتدأ. وهذا هو الأصل في إعراب زيد والجملة الفعلية (لقيت أخاه) بعد زيد فـي محل رفع خبر له. وهذا ليس اشتغالاً، لأن تقديم المفعول به إلى أول الكلام حتى لا يظلّ مفعولاً به، وإنما ليبنى عليه الكلام أو الفعل، ويكون مبتدأ. ويرى سيبويه أن الرفع في تركيب مـثل (زيـد مررت به) أحسن وأجود. لأنّ أقرب إلى ذلك أن تقول : مررت بزيد ولقيت أخا عمـرو)[4]. ويضـاف إلى ذلك أن المضمر (الهاء) في به قد خرج من الفعل، وأضيف إليه الفعـل بالباء، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ فصار كقولك زيدٌ لقيت أخاه. وإن شئت قلت :

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٨٢.

[2] السابق ١/٨٢، هامش رقم (٤).

[3] ينظر السابق ١/٨٣.

[4] السابق، ١/٨٤.

زيدا مررت به تريد أن تفسر به مضمراً، كأنك قلت إذا مثلت ذلك : جعلتُ زيدا على طريقي مررت به. ولكنك لا تظهر هذا الأول كما قلت لك[1].

ومـــع أن الرفع أجود وأحسن على أن يكون زيدٌ مبتدأ : والجملة الفعلية بعده (مررت بــــه)، فـــي محـــل رفع خبر، إلا أنه يجوز نصب زيد مفعولاً به منصوباً لفعل مضمر تقديره (جعلت) يفسره الفعل المذكور بعد زيد مررت.

وتقديـــر فعـــل نحـــو : جعلـــتُ يوضح أن المضمر قد يتفق مع الفعل المفسر باللفظ والمعنى، أو قد يتفق معه بالمعنى فقط.

٣١- النصب حالاً أو الرفع خبراً لمبتدأ مضمر

أثر سياق الموقف أو دلالة الحال في بناء التراكيب وتحليلها وإعرابها. اعتمد سيبويه سياق الموقف في تحليله بعض التراكيب. واتخذ من الحال والموقف الخارجي الذي جرى فيه الـــتفاهم بيـــن شخصين دليلاً على عناصر الكلام. لأن دلالة الحال توضح معنى اللفظ، لذلك عدها سيبويه (تسد في الدلالة مسدّ كلام محذوف) [2]. أشار إلى ذلك حيث قال : (ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول : متعرضاً لعَنَنٍ لم يعنه) [3].

أي دنا من هذا الأمر متعرضا لعنن لم يعنه وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. أي؛ إن رؤية الرائي الموقف سدّت في الدلالة مسدّ الفعل المحذوف.

ومثله (بيع الملطى لا عهد ولا عقد وذلك إن كنت في حاله مساومة وحال بيع فتدع أبايعك استغناءً لما فيه من الحال) [4].

---

(١) سيبويه ،الكتاب، ٨٣/١.

(٢) د. فريد عوض حيدر علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ط١، ١٩٩٩، ص١٦١.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢٧٢/١.

(٤) السابق، ٢٧٢/١.

وتكون حال المبايعة والمساومة هي التي سدّت في الدلالة مسد الفعل المحذوف[1].

واعتماد السياق الحالي أو المقامي وهو القرائن. والمناسبات المحيطة بالحدث الكلامي والملابسات والظروف في التحليل يدلّ دلالة أكيدة على أن (وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل)[2]. وقد يحدث التواصل بذكر عناصر التركيب اللغوية كاملة أو بحذف أحد عناصر التركيب. وبخاصة عندما (يدور الحذف في فلك المعنى)[3]، ومعبراً عن المعنى، نحو حذف الفعل العامل في المفعول به أو الحال. لأنّ دلالة الحال مؤثر سياقي يؤخذ بها في بناء الكلام، لأنها تحقق آمن اللبس، ولا سيما في مواقف الحوار والخبر والاستخبار)[4]. كما يؤخذ بها عند التقعيد النحويّ وذلك واضح عند سيبويه.

النصب الأصل ولا يجوز إلا النصب

لزمت بعض التراكيب اللغوية نصب أحد مكوناتها اللفظية مفعولاً به لفعل مضمر لدلالة الحال عليه، أو لعلم المخاطب، أو لاستغناء المخاطب عن ذكره بوجود قرينة تدل عليه. كما أن نصب هذا المكون اللفظي يدل على معنى الإغراء أو التحذير أو الاختصاص والفخر. كما أنه يدل على معنى الطلب أو الأمر أو الحث على شيء ما. مما يؤكد أن سبب إنشاء التركيب اللغوي إفادة معنى ما. وأن أي تغيير في بناء التركيب اللغوي ينشأ لمعنى جديد غير المعنى السابق. ويشمل العناوين الآتية :

١- النصب حالاً وعامله مضمر.

٢- النصب مفعولاً به لفعل مضمر لإفادة معنى التحذير.

٣- النصب مفعولاً به لفعل مضمر لإفادة معنى الإغراء.

---

[1] د. فريد عوض حيدر، علم الدلالة ص١٦١.

[2] د. أحمد المتوكل دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ط ١٩٨٦، ص٥.

[3] د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ط١، ١٩٨٤، ٤٠٣/١.

[4] د. حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي. ص١٣٣.

٤- النصب مفعولاً به على إضمار فعل بدلالة حروف مخصوصة.

٥- النصب على الفعل المتروك إظهاره بسبب كثرة الاستعمال وعلم المخاطب والحمل على أمر آخر.

٦- النصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره لاستغناء المخاطب.

٧- نصب المصادر التي وضعت موضعاً واحداً في الكلام.

٨- معنى الاختصاص والفخر يوجب نصب الأسماء بالأفعال المحذوفة وجوبا.

١- النصب حالا وعامله مضمر

جـاءت مكونات بعض التراكيب في العربية منصوبة بأفعال ليست مأخوذة أو مشتقة من لفظ الأسماء المنصوبة. وذلك قولك: أتميميا مرة وقيسيا أخرى[١].

ويفسـر سيبويه هذا التركيب الذي أضمر فيه عامل الحال المنصوب (تميما وقيسياً)، بعد دخول ألف الاستفهام عليه بقوله : وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلُّون وتنقل، فقلت : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت : أتحولُ تميمياً مرة وقيسياً أخرى. فأنت في هذه الحال تعملُ في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلُّونٍ وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ وهو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخة بذلك[٢].

المـتكلم لا يسألُ ولا يسترشد، لأنه لا يجهلُ حال المخاطب. ولكنه رآه في حال عدم ثـبات واسـتقرار. فـأراد أن يوبخه على ذلك. وكأن سيبويه يتحدث بمصطلحات البلاغيين المتأخريـن، وخـروج الاسـتفهام عن معناه الحقيقي إلى التوبيخ. ولكن المتكلم أضمر الفعل العامل في الحال وتقديره (تتحولُ).

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣٤٣/١.

[٢] السابق، ٣٤٣/١.

ومـــنه ما حدث به بعض العرب، أن رجلاً من بني أسدٍ قال يوم جبلة واستقبله بعير أعــود فتطــيرَّ منه، فقال : يا بني أسد، أعور وذا ناب فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبهيم، كأنه قال : أتستقبلون أعورَ وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إيـــاهم كـــان واقعاً، كما كان التلوُّن والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه[١].

وهـــنا يذكـــر سيبويه أن الاستفهام أفاد التحذير، وخرج عن معناه الحقيقي. وهو أن المتكلم لا يريد أن يسأل أو يسترشد لأنه يعلم ولكنه نبههم ليحذروا. فالتنبيه والتحذير هو معنى خرج إليه الاستفهام. ومثل ذلك قول الشاعر[٢] :

أفِـــي السِّـــلْمِ أعْـــيَاراً جَفَـــاءً وغِلْظَـــةً وفِـــي الحَـــرْبِ أشْـــبَاهَ الإمـــاءِ العَوارِكِ

فالشـــاعر حذف العامل من التركيبين (أفي السلم أعياراً) وفي الحرب أشباه. وتقديره (تَـــنَقَّلون وتلوَّنـــون مرة كذا ومرة كذا)[٣]. والشاعر يعلم علم اليقين حال هؤلاء الناس الذين يتحدث عنهم. فهو لا يسأل ولا يسترشد ولكنه يذمهم ويشتمهم ويوبخهم ويحقرهم على تلونهم وتنقلهم وعدم ثباتهم على حالٍ واحدةٍ. أي هم في السِّلْم جفاة غلاظ وحالهم في الحرب الضعف مـــثل النســـاء. فخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى تثبيت تلك المعاني لهم. وحذف عامل الحال. وسد مسده الحال المنصوب (أعيارا) (وأشباه). ومنه ما قال الشاعر[٤] :

أفِـــي الوَلائِـــمِ أوْلاداً لِوَاحِـــدَةٍ وفِـــيَ العِـــيَادَةِ أوْلاداً لِعَـــلاَّتِ

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣٤٣/١.

[٢] السابق، ٣٤٣/١-٣٤٤ البغدادي الخزانة ٥٥٦/١.

[٣] السابق، ٣٤٤/١.

[٤] السابق، ٣٤٤/١.

فـي التركيـب (أفي الولائم أولاد الواحدة) نصب الشاعر كلمة (أولاد) بفعل مضمر سـدت مسده، ونابت عنه. ومثل ذلك نصب (أولاد) بفعل مضمر سدت كلمة (أولاد) مسده في التركيب (وفي العبادة أولاد) لعلات).

وتفسـير سـيبويه لخروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى التوبيخ، سبق بلاغي، في وقـت متقدم. نَما فيما بعد على أيدي علماء البلاغة المتأخرين. فهو يلح على هذا المعنى غير مرة فيقول في مكان آخر : (فلم ترد أن تخبر القوم بأمرٍ قد جهلوه، ولكنك أردت أن تشتمه في قولـك : (أتميميًا مرة وقيسياً مرة أخرى) ولكنك أردت أن تشتمه بذلك، فصار (تميما وقيسياً) بـدلاً من اللفظ بقولك أتتمَمُ مرة وتتقيسُ أخرى) وأعورَ سدت مسد الفعل تستقبلون في قولهم أعور وذا ناب كأنه قال : أتمضون وقد استقبلكم هذا – أعور وذا ناب.. وسدت كلمة (أعياراً وأشباه) مسد الفعل تنقلون وتلوّنون (وسدت كلمة أولاداً في قولهم (أفي الولائم أولاداً لواحدة – وأولاداً لعـلات) مسـد الفعل أتعيرون مرة، أتعورون إذا أوضحت معناه، لأنك إنما تجريه مجـرى ماله فعل من لفظه. لأن أعورَ والأعيار ليسالهما فعلٌ من لفظهما لذلك يقدر لهما فعل من لفظهما وإن كان لا يستعمل ولكن على طريق التشبيه[1].

٣- النصب مفعولاً به لفعل مضمرٍ لإفادة معنى التحذير

مـن الأبواب النحوية التي يحذف فيها عامل المفعول به، حذفاً قياسيًا، باب التحذير.. مـع أن هـذا الحذف يندرج في أبوب نحوية كثيرة، يغطي مساحة واسعةً من مساحات النحو العربـي. نحـو التعظـيم والثـناء، والإغراء. والاختصاص. والمدح والذم. الترحم. النداء. والاشتغال.

---

[1] سيبويه، الكتاب ١/٣٤٤.

والــتحذير تنبــيه السامع من خطرٍ، أو مكروه ليتجنبه على سرعةٍ كبيرة، لينجو من الخطــر المحــيط به. كأن يتعرض مثلاً لهجوم أسد، أو مرور سيارة، أو يقف بجانب حائط مائل، يكاد يسقط، فينبهه آخر لتلاشي الخطر[1].

والــتحذير أســلوبٌ قائم على الاختصار، بحذف العامل في المفعول به، لأن المعنى التنبــيهُ مــن خطرٍ على وجه السرعة. فإذا رأيت أسداً يقترب من شخص.. وأردت أن تحذر قلــت : إياك . كأنك قلت إياك نحّ، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول : نفسك يا فلانُ، أي اتق نفسك، إلا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت – من فعل –، ولكن ذكــرته لأمثل ذلك ما لا يظهر إضماره. ومن ذلك قولك: إياك والأسد، وإيايّ والشرّ.. ومثله إياك، وإياه، وإيّاي.. كأنه قال : إيّاك باعِد وإياه نحّ[2].

في التراكيب التي ذكرت نمط من الأنماط التي تأتي عليها التراكيبُ في باب التحذير. وهذا النمط يشتمل على لفظة إياك أو إياه أو إياي، وفي مثل هذه التراكيب، يجب حذف الفعل الــذي ينصب إياك وغيرها. وسبب حذف الفعل ما في التراكيب من معنى التحذير. (ولكثرة اســتعمالهم الفعــل مــع إياك وما جرى مجراها في الكلام. فصرن بدلاً من الفعل) [3]. فكثرة اســتعمال الفعــل مــع إياك، جعل "إياك" بدلاً من التلفظ بالفعل، وصار وجودها في التركيب اللغــوي مغنيا عنه. كما أنّ التحذير موقف لغويّ، لا يحتمل التطويل أو التباطؤ، بسبب وجود خطر، أو مكروه، يراعى في تجنبه، توخي السرعة. ويشبه سيبويه حذف الفعل من الكلام مع إياك بحذفهم من (حينئذ، الآن) [4].

والــنمط الثانــي مــن الأنماط التي تأتي عليها التراكيب اللغوية في باب (التحذير – التثنــيةُ) ويقصــد بهــا سيبويه التكرار: الأسد الأسد، الجدار الجدار والعطف نحو : رأسه

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٢٥٣.

[2] السابق، ١/٢٧٣-٢٧٤.

[3] السابق، ١/٢٧٤.

[4] السابق ١/٢٧٤.

والحـــائط، كأنه قال : خلِّ أودع رأسه والحائط. فالرأس مفعول والحائط مفعول معه فانتصبا جميعا. وإن شئت لم يكن فيه – الواو – ذلك المعنى، فهو عربي جيد، كأنه قال : عليك رأسك وعليك الحائط.. فليس ينقض هذا ما أردت في معنى مع من الحديث"[1].

فعـــندما يقــولُ القائل رأسك والحائط، أو أهلك والليلَ، فإنه يُحذرُ المخاطب أن يدركه اللـــيل، قـــبل أن يصـــل إلى أهله. وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء، حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفـــظ بـــالفعل، حيـــن صار عندهم مثل: إياك. ولم يكن مثل إياك لو أفردته، كما أن التثنية (التكرار بدون حرف العطف، نحو: الأسد الأسد والجدار الجدار، لأنك تحذره فلما ثنيت صار بمـــنزلة إيـــاك، وإيـــاك بدل من اللفظ بالفعل[2]. لذلك لا يجوز إظهار الفعل في حال التحذير المكـــرر. (لأن الـــتكرار صار بمنزلة إياك، وإياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك، نحو: الحذر الحذر)[3]. فالتكرار أو العطف بالواو لا يجيز إظهار الفعل. ويشبه سيبويه التحذير المكرر بالإغراء أو الأمر).

والنمط الثالث الذي تأتي عليه التراكيب، في باب التحذير، هو ذكر المحذر منه مفردا نحـــو: نفسك، أو رأسك أو الجدار. وفي هذا الشكل التركيبي، يجوز إظهار الفعل أو إضماره يقول سيبويه: "فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك: اتق رأســـك، واحفـــظ نفسك، واتق الجدار)[4]. وجواز إضمار الفعل أو إظهاره يرجع إلى أن هذا الاستعمال اللغوي (لم يكثر في كلامهم كثرة إياك)[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢٧٤/١ – ٢٧٥

(2) السابق ٢٧٥/١

(3) السابق ٢٧٥/١

(4) السابق ٢٧٥/١

(5) السابق ٢٧٥/١

فـــي كل التراكيب التي مر ذكرها، يُعرب المحذر منه مفعولا به منصوبا، لفعل أمر محذوف تقديره كما مر عند سيبويه نحو: (احذر) احمِ، احفظ، خل، دع، باعد، اتقِ[1].

فالتحذير بلفظ إياك، أو التثنية، أصل من أصول التقعيد النحوي عند سيبويه، في تحليله تراكيب العربية. وبخاصة إذا كثر استعمال تلك التراكيب، فتصير هذه المعاني مسوغا لحذف الفعـــل مـــن التركيـــب اللغـــوي. ويظل الاسم المنصوب على حاله من الإعراب، مفعولا به منصوبا، لذلك الفعل المحذوف لكثرة استعماله (الفعل) في تلك التراكيب. ولا يجوز إظهاره إلا مع المحذر منه المفرد نحو (الجدار).

٣- النصب مفعولا به لفعل مضمر لإفادة معنى الإغراء.

لم يفرد سيبويه بابا خاصا لما سماه النحاة المتأخرون (الإغراء) وإنما دمج بينه وبين الـــتحذير، وســـماه الأمـــر. يقول سيبويه (هذا باب ما ينتصب، على إضمار الفعل المتروك إظهاره، استغناء عنه. وباب ما جرى منه على الأمر والتحذير)[2].

يقـــول سيبويه ما يفهم منه الإغراء، الذي هو الأمر عنده "وزعم أن بعضهم يقال له: إياك، فيقول: إياي، كأنه قال: إياي أحفظ.."[3]. فالحفظُ ليس تحريراً، وإنما أمرٌ بشيء محمودٍ لـــيفعله المخاطب وهذا هو الشكل التركيبي الأول من أشكال الأمر. وهو أن يأتي المأمور به مفـــردا. وكما جاز في التحذير يجوز فيه إضمار الفعل وإظهاره. ويعرب مفعولا به منصوبا لفعل محذوف تقديره احفظ.

وأمـــا الشكل التركيبي الثاني فيأتي معطوفا عليه بالواو نحو: شأنك والحج. كأنه قال: علـــيك شأنك مع الحج، -أو الزم الحج- فشأن: مفعول به منصوب لفعل أمر محذوف تقديره الـــزم- أو (علـــيك) وعلـــيك اســـم فعل أمر، وليس فعل أمر. أو يأتي مكررا أي يأتي الاسم

---

(1) سيبويه الكتاب ١/٢٧٣ - ٢٧٥

(2) السابق ١/٢٧٣

(3) السابق ١/٢٧٤

المـــأمور بـــه، أو المغرى به، مكررا بلفظه في التركيب نحو: (الحذر الحذر، النجاء النجاء، فإنمـــا انتصب هذا، على الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا –الفعل– لأنه صار بمنزلة افعل. ودخول الزم وعليك على افعل محال) (١).

فـــالحذر: مفعول به منصوب لفعل محذوف وجوبا تقديره الزم وحذف الفعل كما يقول سيبويه لأنه (جعل الحذر الحذر، والنجاء النجاء بدلا من اللفظ بالفعل) (٢). فإنما انتصب هذا – الحذر– على الزم الحذر.

وعلـــيك الـــنجاءَ، ولكنهم حذفوا (الفعل) لأنه صار بمنزلة افعل. ودخول الزم وعليك على افعل محال) (٣).

وهـــذه لفتة ذكية واعية. كما اعتاد سيبويه في معالجة وتحليل تراكيب العربية. فمعنى قولك: الحذر. افعل الحذر وهذا أمر. وهو الأصل. وعندما صار الأمر إغراء المخاطب بأمور مستحسنة على تقدير عليك، أو الزم، وجب حذفهما لأنه محال أن يدخل الزم وعليك على افعل في الكلام، التي سقطت وحذفت لمعنى الأمر. أو الإغراء. الذي هو حث المخاطب على القيام بأمور تنفعه وتفيده. ونحن في حياتنا اليومية، يحث بعضنا بعضا على التحلّي، أو القيام بأمور مستحسنة، يفضل التحلي بها. ويلاحظ أن الإغراء يقوم على حث المخاطب للتحلي بما هو قيم في الحياة كالصدق.

ويظـــل ســـبب حـــذف الفعـــل معنى الحث والأمر والإغراء بأمور مستحسنة وكثرة الاســـتعمال، وقيام لفظ بدلا من الفعل، أصل من أصول التقعيد النحوي، لتراكيب العربية. إذ تغدو كثرة الاستعمال دليلا على المحذوف.

---

(١) سيبويه الكتاب ١/٢٧٥ – ٢٧٦

(٢) السابق ١/٢٧٥

(٣) السابق ١/٢٧٦

ومن باب إضمار الفعل لغرض الإغراء، وإبقاء أثره في التركيب اللغوي قول الشاعر المسكين[1]:

أخاكَ أخاكَ إنّ مَنْ لا أخالَهُ   كَساعٍ إلى الهَيْجا بغَيْرِ سِلاحِ

إن المعنى الذي أراده الشاعر، وهو إغراء المخاطب، بلزوم أخيه، لأنه سعيفه في هذه الحياة؛ ونصرته عند الشدائد. هو الذي دفع الشاعر إلى أن يبني تركيبهُ اللغوي (أخاك ، أخاك) بنصب (أخاك) على أنه مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره الزم. (كأنه يريد الزم أخاك)[2].

٤- النصب مفعولا به على إضمار فعل بدلالة حروف مخصوصة

تجيء التراكيب، في اللغة العربية، على نمط معين، تتوالى فيها المكونات بصورة منطقية، حسب ما يقتضيه المنطق اللغوي. وترد بعض التراكيب، مغايرة للترتيب الأصلي، ولكن مكان المكونات الأساسية يظل محفوظا. فمثلا توجد حروف في اللغة العربية لا يليها إلا الفعل. ومنها لا يليها إلا الفعل مظهرا ومنها ما يجوز أن يليها الفعل مظهراً ومضمراً[3]. مقدما ومؤخرا، ولا يستقيم أن يبتدأ بها الأسماء، ومن هذه الحروف حرف التحضيض، هلا ولولا ولو وألا. فلو جاء بعدها اسم في تركيب معين، يقدر قبل الاسم فعل مناسب. وفي ذلك يقول سيبويه: "لو قلت: هلا زيدا ضربت، ولولا زيدا ضربت، وألا زيدا ضربت جاز. ولو قلت: ألا زيدا وهلا زيدا.. على إضمار الفعل ولا تذكره جاز وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر"[4].

فسوغ مجيء الأسماء منصوبة بعد تلك الأحرف (هلا لولا، لو، ألا، لأن فيها معنى التحضيض والحث والأمر. لذلك يعرب الاسم الذي يليها مفعولا به منصوباً لفعل محذوف

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢٥٦/١
[2] السابق ٢٥٦/١
[3] السابق ٩٨/١
[4] السابق ٩٨/١

مناسب، أو يفسره ما يجيء بعد هذه الأحرف من أفعال. وإذا لم يجيء بعد هذه الأحرف أفعال كالأمثلة التي ذكرها سيبويه: ألا زيدا .. فيُقدر فعل يحمل معنى الحث والأمر والتحضيض، ينصب الاسم الذي يجيء بعد ألا وغيرها. ولا يجوز رفع ما بعد حروف التحضيض (هلا ولولا) لأنه لا يبتدأ بعدهما الأسماء"[١]. والأمر والحض، طلب من المأمور، فيقع عليه حدث ما لذلك يكون منصوبا.

٥- النصب على الفعل المتروك إظهاره بسبب كثرة الاستعمال وعلم المخاطب.. والحمل على أمر آخر.

هذا من الباب الذي تعد فيه دلالة كثرة الاستعمال قرينة ودليلا ومسوغا لحذف الفعل، فما السبب الذي يدعو إلى ترك إظهار الفعل في التراكيب اللغوية؟. يقول سيبويه: ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: قوله تعالى: "**انتهوا خيرا لكم**"[٢]. و "وراءك أوسع لك" و حسبك خيرا لك، إذا كنت تأمر... وإنما نصبت خيرا لك، وأوسع لك، لأنك حين قلت: انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر[٣].

وعلى هذا يكون المعنى هو الذي أدى إلى بناء التراكيب اللغوية التي سبقت على تلك الصورة، حذف الفعل، ونصب المفعول به. والمعنى هو دعوة المخاطب وحمله على أمر غير الذي هو فيه، فمعنى وراءك تأخر أو ارجع أيها المخاطب مما أنت فيه، واقصد مكانا آخر أوسع لك. وكذلك معنى قوله: حسبك خيرا لك. كفاك أيها المهمل إهمالا وأقصد شيئا خيرا لك.

إذا فالمعنى أمر بالخروج من حالة، وهذا يعني بالاقتضاء أمر بالخروج إلى حالة أخرى.. ويمضي سيبويه في تفسير ذلك متبنياً رأي أستاذه الخليل الذي قال: "كأنك تحمله على

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/١٠٠

[٢] النساء / ١٧١

[٣] سيبويه الكتاب ١/٢٨٢ - ٢٨٣

ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلـم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: ائت خيرا لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك"[1].

ومما يحذف منه الفعل، إلا أن الفعل يجوز إظهاره، قوله: انته يا فلان أمرا قاصدا، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإنما أردت أو قلت: انته وأت أمرا قاصدا فإنما ذكرت ذلك ذا لا مثّل لك الأول به، لأنه كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل.

وهـذا مـا يجري في حياتنا اليومية هذه الأيام. نرى قريبا لنا، أو إنسانا يهمنا أمره، سـادرا في عمل لا يليق، فنقول له: كف خيرا لك. وعلى لغة سيبويه كأنا نقول له: انته مما أنت فيه، وأسلك خيرا، أو ما هو أفضل. أو عندما نسمع كلاما لا يليق، من شخص ما، فنقول له، اسكت خيرا لك. كأنا نقول: انته مما أنت فيه من الكلام السيء، وانطق خيرا منه.

٦- النصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره لاستغناء المخاطب

يضـمر الفعـل فـي بعض التراكيب، ويظل أثره في التركيب مضمرا، كما لو كان مظهـرا، ولكـنه يضمر لدلالة الحال عليه، أو لمعرفة المخاطب معنى ما يريده المتكلم وذلك قولك: "زيدا، وعمرا، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلا يضرب، أو يشتم، أو يقتل، فاكتفيت بما هـو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيدا، أي أوقع عملك بزيد. أو رأيت رجلا يقول: أضـرب شـر الناس، فقلت: زيدا. أو رأيت رجلا يحدّث حديثا فقطعه فقلت: حديثك. أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك. استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه[2].

---

[1] سيبويه الكتاب ١/٢٨٣ - ٢٨٤

[2] السابق، ١/٢٥٣

إن المسوغ الذي اعتمد عليه المتكلم، في إضمار الفعل، هو الحال الذي عليه السامع. أو المتحدث إليه، بالرسالة الكلامية. فالمتلقي يعلم بالعمل، ويعلم ما يقوم به. فهو إما: في حالة ضـــرب أو شــتم، أو قــتل. وقيامه بأي عمل من هذه الأعمال، ومعرفته به، يغنيه عن تلفظ المــتكلم بــالفعل ويكون تقدير الفعل المضمر من جنس العمل الذي يقوم به المخاطب. فالذي يضـــرب يقدر له: اضرب والذي يشتم، يقدر (اشتم). والذي يقتل : اقتل. والذي يتحدث يقدر: أتمم. ويكون الاسم منصوبا على أنه مفعول لذلك الفعل المضمر.

ويلفــت النظر، عندما ترى رجلا قدم من سفر قولك له: حديثك. استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر) [١]. فالمخاطب يعلم أن المتكلم يسأله لذلك يحذف الفعل الذي يجوز إظهاره لعلــم المخاطــب بذلك. فعلم المخاطب سبب في إضمار الفعل. كما أن الخطاب المباشر من المتكلم إلى السامع سوّغ إضمار الفعل.

وهــذا النوع من إضمار الفعل، الذي يسوغه حال السامع وعلمه بالمعنى، يجوز فيه الإضــمار والإظهار. فــ "إن شاء أظهر في هذه الأشياء" ما أضمر من الفعل، فقال: اضرب زيدا، واشتم عمرا، ... [٢].

ومــنه أن يضمر الفعل في ما جرى من الأمر والنهي، وأما (النهي فإنه التحذير) [٣]. كقولك: الصبي (الصبي) وإنما نهيته أن يوطئ الصبي[٤]. (يعني أن يوطئ دابته التي يركبها، الصــبي) [٥]. أي ولا توطئ الصبي. فهذان المعنيان الأمر والنهي، يؤثران في المتكلم، فيبني تركيــبه على لفظ واحد يجيء منصوبا، لفعل مضمر. والذي لا يجوز إضماره فعل لا يصير إلــى المفعول به إلا بحرف جر، لأن الجار لا يضمر، وذلك أن المجرور داخل في الجار لا

---

[١] سيبويه الكتاب ١/٢٥٣

[٢] السابق ١/٢٥٣ - ٢٥٤

[٣] السابق ١/٢٥٣

[٤] السابق ١/٢٥٣

[٥] السابق ١/٢٥٣ ، حاشية رقم ٤

ينفصل عنه، فصار كأنه شيء من الاسم لأنه معاقب للتنوين، ولكنك إن أضمرت، أضمرت ما هو في معناه مما يصل بغير حرف جر"[1].

وحـتى فـي تقدير الأفعال لا يخرج سيبويه عن اشتراط المعنى في تقدير فعل متعد بنفسـه، ليسـد مسد فعل يصل إلى الاسم بحرف جر. فكأن المعنى هو هاجس سيبويه في كل تحليلاته اللغوية. ويبدو ذلـك في قوله: (ولا يجوز أن تقول: زيد عمرا، إذا كنت لا تخاطب زيدا إذا أردت: ليضرب زيد عمرا وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا، وزيد وعمر غائبان. فلا يكون أن تضمر فعل الغائب..)[2].

لهـذا الحد بلغت إحاطة سيبويه بظروف وملابسات الحدث الكلامي. وأطراف الكلام. المـتكلم والمخاطـب المقصود بالكلام وبالتركيب اللغوي، ولهذا لا يجيز سيبويه إضمار فعل الغائـب، لأن السامع الشاهد يظن أنك تأمره بزيد، فيحصل التباس، والمتكلم يكره التباسا مثل هـذا. وهـذا يوضح أن المخاطب هو غاية الرسالة اللغوية، بما تحمل من معنى. وعلى هذا يجـوز حذف الفعل إذا كان المخاطب حاضرا، ووجه له الكلام مباشرة. لأن هذا يعني أنه قد فهم المعنى المراد.

والعرب أثناء استعمالهم لغتهم للتعبير عن أغراضهم وعن مكنونات مشاعرهم التي في نفوسـهم، سـواء أكانـا مفتخرين أم معجبين أم محبين أم كارهين، أم غير ذلك (يحتاطون، ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون"[3].

وهذه شهادة توضح دقة العرب في بناء تراكيبهم، وحملهم عن طريق القياس، والحيطة والـيقظة والتنـبه وعدم التفريط. ولذا فهم لا يخلطون في استعمالهم اللغة. وما سبب ذلك إلا مـراعاة المعـنى والحرص عليه، والتوخي لما يريدون في الكلام من أغراض وغايات. ولذا جـاءت لغـة العـرب المتمـثلة في تراكيبهم (مفخرة لهم، ومعلما من معالم السداد دل على

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢٥٤/١

(2) السابق، ٢٥٤/١

(3) ابن جني الخصائص ٢٤٤/١

فضـــيلتهم، لأنهم يستخفون شيئا أو يستثقلونه. ويحذفون أو يذكرون، ويضمرون أو يظهرون، (وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس) [١].

ويستخلص، من عبارة ابن جني الأخيرة، أن كل ما كان يسعى إليه ابن اللغة، بأساليب مخـــتلفة، هــو المعـــنى. فالمقصود، وما في النفوس هي المعاني التي يتوخاها ابن اللغة من استخدامها.

وعـــندما تيقن ابن اللغة، أن الإضمار أو الحذف، قد يدل على ما في نفسه، وقصده، عند السامع، لجأ إلى الحذف. والحذف في تراكيب العربية باب واسع، مفتوح من كل الجهات، وللعربـــية شـــجاعة كبيرة، ومعظم شجاعتها في الحذف، وغيره. وقد حذفت العرب الجملة ، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكلـــيف الغيـــب فـــي معرفته[٢]. والتفت النحاة العرب القدماء، إلى ظواهر الحذف في اللغة العربـــية، ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقدير المتعّسف[٣].

يقول سيبويه : (واعلم، أنه ليس كل حرف، يظهر بعده الفعل يُحذف فيه الفعل، ولكنك تُضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضيع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشـــياء التـــي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على أجروا.. [٤]).

يتضـــح ممّا سبق، أن الحذف أو الإضمار جاء في لغة العرب. وفي تراكيبهم. بمعنى أن ســـيبويه لـــم يبتدعه. بل هو يحرص على أن يلتزم أبناء العربية المتأخرون، بما جاء عن ســـلفهم في الحذف والإضمار. لأن الحذف يشمل جميع المعاني النحوية سواء أكان المحذوف

---

[١] ابن جني ، الخصائص ١/٢٤٥

[٢] السابق، ٢/٣٦٠

[٣] د. عبده الرجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص١٥١

[٤] سيبويه الكتاب

مـــرادا أم غـــير مراد. وحذف غير المراد لا مشكلة فيه. كحذف المفعولات المختلفة، مع أن ذكـــرها تقييد لعملية الإسناد بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، وإضفاء معان وظلال موحـــيةٍ على عملية الإسناد، والمحتوى الإسنادي الأصلي الذي يقدمه ترابط عنصري الإسناد الأصليين.

وأما الحذف المراد وهو الذي يكون في أحد العناصر الأساسية في الجملة، كالمبتدأ أو الخـــبر، أو الفعـــل، وســـواء أكان الحذف مرادا، أم غير مراد؟. وسواء أكان الحذف في أحد العناصـــر الرئيسة للتركيب اللغوي، أو في العناصر غير الإسنادية، فإن الحذف، أو الإضمار يجـــب أن يعـــتمد علـــى دليل أي، لابد من وجود دليل على المحذوف، وهذا الدليل يتكفل به التركيـــب اللغوي المنطوق)[1] وانتماؤه إلى أصل تركيبي معين، كالجملة الاسمية أو الفعلية. والاعـــتماد على الموقف الكلامي، أو المقام. وغير ذلك من الدلائل الكثيرة التي اعتمد عليها سيبويه في تقدير المحذوف أو المضمر، كل ذلك في منوال المعنى، أو في ظلاله، أو بوحيه.

فـــالحذف والإضمار وجد في كلام العرب بناء على المعنى. وتقدير النحاة للمحذوفات فـــي كلام العرب بناء على المعنى. لما حلّل سيبويه التراكيب التي أضمر فيها الفعل الناصب للأســـماء، دون أن يظل في التراكيب ما ينصب الأسماء قَدمَّ سيبويه لذلك بقوله: وهذه حجج سُمعت من العرب وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. من ذلك قول العرب في مثل مـــن أمـــثالهم: "اللهم ضبعا وذئبا" إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجمع (أو اجعل) فيها ضبعا وذئبا وكلهم يفسر ما ينوي. وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار[2].

في ذلك المثل. حذف الفعل "إجمع" أو "اجعل" وانتصب لفظ (ضبع) على أنه مفعول به منصـــوب للفعـــل المحـــذوف كأنه مظهر. والذي سوغ حذف الفعل في ذلك المثل، أنه سمع

---

(1) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة الفعلية، ص٢١٣.

(2) سيبويه، الكتاب، ١/٢٥٥.

مظهـــرا. ويجوز أن يكون معنى المثل دعاء للغنم أو عليها فالدعاء لها على معنى أن الذئب والضبع لا يجتمعان معا، وإذا اجتمعا تقاتلا وهذا يسلم الغنم من أذاهما.

وأما الدعاء عليها فعلى معنى أن الذئب يأتي من مكان، وتأتي الضبع من مكان آخر، فـــيزداد أذاهمـــا على الغنم لذلك قال سيبويه "وكلّهم يفسر ما ينوى"[1]. من دعاء للغنم أو من دعاء على الغنم.

ويذكـــر سيبويه عن الأخفش أبي الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له : "لم أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال : الصبيانَ بأبي كأنه حذر أن يلام فقال : لم الصبيان"[2].

فالتركيب الصبيان جاء منصوبا على أنه مفعول به لفعل مضمر تقديره "لُمْ" وذلك لأنه مبني على كلام سابق فقد سبقه سؤال يحمل اللوم بسبب إفساد المكان. فجاء جوابه يحمل النفي عنهم أنهم أفسدوا المكان، واعترف بأن الذي أفسد المكان الصبيان. وبدلاً من توجيه اللوم لهم طلب منه أن يلوم الصبيان، مضمراً الفعل"لم" وذكر الصبيان.

ويـــروي ســـيبويه، من حديث من يوثق به، أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ وهو موضع يمسك الماء فقال : بلى، وجاذا. [أي فأعرف بها وجاذا] [3].

وحذفـــت العرب الفعل وأبقت أثره في التركيب اللغوي. لذلك نُصب (وجاذا) على أنه مفعولٌ به للفعل المضمر المقدر بـــ (أعرف). والذي يسر إضمار الفعل هو دلالة الكلام الذي ســـبقه. والحـــوار الـــذي دار بيـــن المتكلم والمخاطب كما أن في الحذف إيجازا واختصاراً، واعتماداً على أن المخاطب يعرف المقصود من الكلام.

ومـــنه قول العرب : "أمر مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك"، "والظباء على البقر". يقول : عليك أمر مبكياتك، أي ألزم أمر مبكياتك، وخلِّ الظباء على البقر[1].

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/٢٥٥.

(2) السابق، ١/٢٥٥.

(3) السابق، ١/٢٥٥-٢٥٦.

فانتصب (أمر) و(الظباء) على أن كلّ واحدٍ منهما، مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره في الأول، عليك، أو ألزم وفي الثاني خلِّ، ويصف سيبويه هذه التراكيب بأنها حجج سمعت من العرب. والذي سوّغ إضمار الفعل في هذه التراكيب معنى الأمر الذي تشتمل عليه. فالمتكلم عند قال (أمر مبكياتك) علم السامع أو المخاطب أن في التركيب أمراً، وكذلك اللَّهُمَّ ضبعا وذئباً) فالتركيب دعاء. والدعاء مسألة، والمسألة لا تتم إلا بالطلب، ويحققها فعل الأمر. هذا وإن بدت التراكيب في هيئة الإخبار. إلا أنها في المعنى أمر[٢].

ويرى سيبويه أن نصب (أخاك) بإضمار فعل تقديره الزم، من هذا الباب، في قول المسكين.

أخاكَ أخاكَ إنّ مَن لا أخا لـهُ كَساعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

(أخاك) مفعول به منصوب لفعل مضمر تقديره الزم، كأن الشاعر يريد أن يقول : (الزم أخاك)[٣]. مع أن هذا التركيب يأتي في باب الإغراء.

تغني الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، عَن أحد عناصر التركيب اللغوي. فيضمر ذلك العنصر، ويبقى أثره ومعناه في التركيب. أي تسد دلالة الحال مسد أحد أجزاء التركيب اللغوي، وذلك في غير باب الأمر والنهي. فيضمر الفعل المستعمل إظهاره وذلك في قولك، إذا رأيت رجلا متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت : مكة ورب الكعبة. حيث زكنْت أنه يريد مكة، كأنك قلت : يريد مكة، كأنك قلت : يريد مكة والله ويجوز أن تقول : مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمسِ، فقلت : مكة والله، أي أراد مكة إذ ذاك[٤].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٥٦.

(٢) السابق، ١/٢٥٦.

(٣) السابق، ١/٢٥٦.

(٤) السابق، ١/٢٥٧.

إن قرينة الحال، وما يحيط بالحدث الكلامي من ظروف وملابسات وهيئة، كأن ترى رجــلاً فــي ثياب السفر، أو في ثياب الإحرام يحمل معه ما يحتاجه في السّفر، كل ذلك معانٍ تجعل الناظر إليه يتوقع أنه يريد الحج: مكّة والله. أي يريد مكة فيضمر الفعل، وتنصب (مكة) علــى أنهــا مفعــول به للفعل المضمر وتقديره تريد، أو أراد للتفريق بين ما يدل على الحال الحاضــر، أو علــى الحــال في يوم أمس. لأن أمس إذا عرفت نكرت، وإذا نكرت عرفت. فاستعملها سيبويه نكرة، للدلالة على اليوم الذي قبل يومنا.

وتغني دلالة الحال عن أحد مكونات التركيب اللغوي، وتؤثر في بنائه وإعرابه. يبدو ذلــك في أنك "لو رأيت رجلاً يسدد سهما قبل القرطاس، فقلت : القرطاس والله، أي؛ يصيب القــرطاس. وإذا ســمعت وقــع الســهم فــي القــرطاس قلت : القرطاس والله، أي؛ أصاب القرطاس"[١].

ويــبدو فــي التركيــب اللغــوي (القرطاس والله) إضمار الفعل يصيب للدلالة على المستقبل، أو أصاب للدلالة على الماضي، ويعرب القرطاس في كل مفعولاً به للفعل المضمر، والــذي أغنــت عــن ذكره القرائن الحالية، والظروف المحيطة بالحدث الكلامي، من رؤية قرطاس في مكان، ورؤية رجل يسدد بسهم نحو القرطاس. كلّ تلك القرائن الحالية تغني عن ذكــر الفعــل (يصيب). كما أن القرائن نفسها، ويضاف إليها سماع وقع السهم في القرطاس يغني، عن ذكر الفعل أصاب. ولله درُّ سيبويه عالماً في تفريقه بين يصيب وأصاب.

ويقــال مــا قيل في التراكيب السابقة ما يلي من تراكيب أخرى، قامت قرائن الحال بالإغناء عن إظهار الفعل وذلك "لو رأيت ناساً ينتظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت : الهــلال ورب الكعبة، أي أبصروا الهلال. أو رأيت ضربا فقلت على وجه التفاؤل : عبد الله، أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون"[٢].

---

[١] سيبويه، الكتاب ١/٢٥٧.

[٢] السابق، ١/٢٥٧.

"ومـــثل ذلك أن ترى رجلا يريد أن يوقع فعلا، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلا، أو أخبرت عنه بفعل، فتقول : زيدا. تريد اضرب زيدا، أو أتضرب زيداً"[1].

فـــالفعل المحذوف هنا، في حكم الملفوظ به. لوجود دليل يدلّ عليه، وإن لم يوجد في اللفظ، غير دلالة الحال عليه ناب مناب اللفظ به. "وهذه شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به".

والأسماء التي مرّت كلها منصوبة في التراكيب اللغوية، على أنها مفعول به منصوب، لفعل مضمر دلت عليه دلالة الحال. ويقدر الفعل من نوع الحال التي أغنت عن ذكره.

ومـــن ذلـــك قوله عز وجل : "**بل ملّة إبراهيم حنيفا**"[2]. في التركيب القرآني الكريم، جـــاءت كلمة ملة منصوبة، دون وجود ناصب، فما الذي نصبها. يرى سيبويه أن نصب ملة علـــى أنهـــا مفعـــول به منصوب لفعل مضمر تقديره (نتبع) على تقدير (بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا، كأنه قيل لهم : اتبعوا، حين قيل لهم : "كونوا هودا أو نصارا" فقالوا بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا"[3].

٦٠٦٨٦٢

٧- نـصب المصادر التي وضعت موضعاً واحداً في الكلام

فـــي العربية مصادر كثيرة لزمت حالاً واحدة، فهي لا تستعمل إلا منصوبة، ولا تقع فـــي موضع الجر والرفع ولا تدخلها الألف واللام. ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً. لا تتصرف في الكلام[4]. ومن ذلك قولك : سبحان الله، فنصبه على أسبح الله تسبيحا، ومعاذ الله وَرَيْحَانَه على معنى استرزق الله استرزاقاً.

---

(1) ابن جني الخصائص ١/٢٨٥.

(2) البقرة، آية : ١٣٥.

(3) سيبويه، الكتاب ١/٢٥٧.

(4) السابق ١/٣٢٢.

وعَمْرَك الله إلا فعلت وقِعْدَكَ الله. كأنه قال : عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك الله كأنك قلت : عمرتك عمرا ونشدتك نشدا، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه (المصدر) بدلاً من اللفظ به (الفعل) [1].

إذن هذه مصادر جاءت منصوبة، ولزمت هذه الحالة. وهي مصادر سدت مسد الفعل لأنها بدلٌ من اللفظ به. ومنها قول الشاعر [2]:

عَمَّـــرْتُكِ اللهَ إلاَّ مَـــا ذَكَـــرْتِ لَـــنَا   هَـــلْ كُنْـــتِ جَارَتَـــنَا أَيَّـــامَ ذِي سَـــلَمِ

أو عمَّـرتك الله وقِعْـدَك الله بمعنى نشدك الله. والمصدر النشدان والنشدة [3]. قال ابن أحمر [4] :

عَمَّـــــرْتُكَ اللهَ الجَلِـــــيلَ فَإنَّنِـــــي   أَلْـــوِي عَلَـــيْكَ لَـــو أنَّ لُـــبَّكَ يَهْـــتَدِي

وهـــذه المصادر تفيد الدعاء. أما معنى سبحان الله : براءة الله من السوء كأنه يقول : (أبرئ) براءة الله من السوء. ومثله قول الأعشى [5]:

أَقُـــــولُ لَمَّـــــا جَاءَنِـــــي فَخْـــــرُهُ   سُـــــبْحَانَ مِـــــن عَلْقَمَـــــةَ الفَاخِـــــرِ

فمعنى سبحان : أي براءةً منه. ومثل سبحان قولك للرجل : سلاماً، تريد تسلما منك. كمـــا قلـــت بـــراءةً منك، تريد: لا ألتبس بشيء من أمرك. ومعنى قولك : إذا لقيت فلانا فقل سلاما. براءة منك.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٣٢٢/١ بتصرف.

(2) السابق، ٣٢٣/١.

(3) السابق، ٣٢٣/١.

(4) السابق، ٣٢٣/١.

(5) السابق، ٣٢٤/١.

وعلى هذا المعنى – والله علم – يكون معنى سلاماً في الآية الكريمة "**وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً**"[١]. لأن الآية مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قولك : براءة منكم وتسلما، لا خير بيننا وبينكم ولا شر[٢].

وعلى معنى براءتك ربنا من كل سوء، جاء معنى سلامك ربنّا في قول أميّة بن أبي الصلت[٣]:

سَلامَكَ رَبَّنا فِي كُلِّ فَجْرٍ ... بَرِيئاً مَا تَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ

وهذه المصادر تنتصب بتقدير فعل، كما ينتصب حمداً، وشكراً. والفرق بينهما أن حمداً وشكراً مصادر تتصرف، بينما براءة ومثيلاتها من المصادر لا تتصرف.

ومن هذه المصادر في البناء والمجرى لا في المعنى (غُفران) لأنّ بعض العرب يقول : غفرانك لا كفرانك، يريد استغفاراً لا كفراً[٤].

ومثل هذه المصادر قوله جلّ ثناؤه : "**ويقولون حجراً محجوراً**"[٥].

ومعنى حجراً محجوراً أي؛ حراماً محرماً، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمراً، فكأنه قال : أحرم ذلك حراماً محرماً. ومثل ذلك أن يقول الرجلُ للرجل: أتفعل كذا وكذا؟ فيقول حجرا، أي ستراً وبراءةً من هذا. فهذا المصدر ينتصب على إضمار الفعل، ولم يرد أن يجعله مبتدأ خبره بعده، ولا مبنيا على اسم مضمر[٦].

وسبحان جاء منونا مفرداً في الشعر، قال أمية بن أبي الصلت[٧]:

---

[١] الفرقان، آية ٦٣.

[٢] سيبويه، الكتاب ٣٢٥/١.

[٣] السابق، ٣٢٥/١.

[٤] السابق، ٣٢٥/١.

[٥] الفرقان، آية : ٢٢.

[٦] سيبويه، الكتاب ٣٢٦/١.

[٧] السابق، ٣٢٦/١

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يَعُودُ لَهُ وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

ومجيء سبحان منونا على تشبيهه بقولهم: حجرا وسلاما[1].

وأما (سبّوحا قدّوسا ربَّ الملائكة والروح، فهو على قوله: أذكر سُبُّوحا قدّوسا). وذاك أنه خطر على باله، أو ذكره ذاكر قال: سبوحا، أي ذكرت أهل ذاك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو ذم[2].

وحذفت العرب الفعل، لأنّ هذا الكلام سبحانه ثم سبحانا (صار عندهم بدلا من سبحت، كما كان مرحبا بدلا من رحبت بلادك وأهلت[3].

ولسيبويه تفسير رائع لقول العرب سبوحا قدوسا رب الملائكة[4]. يلاحظ فيه ربط هذا التركيب مع غيره من التراكيب اللغوية الأخرى، ويفرق بينهما. كما أنه يحيط بظروف الحدث الكلامي وما حوله من ملابسات، ومن يدير الكلام أو الحدث الكلامي. ويحيط إدراكا بما يدور ببال المتكلم. فسيبويه يفرقَ بين سبوحا قدوسا رب الملائكة، وبين سبحان الله لأن السبُّوح والقدوس اسم. ونصب سبُّوحا قدوسا رب الملائكة.. ليس على تقدير فعل أسبح أو أقدس ولكنه على تقدير فعل أذكر.

ثم يُفَسِّر ظروف الحدث الكلامي، وما يحيط به من ملابسات، ويُحلّل ظروف المتكلمين والسامعين والمشاركين في الحدث الكلامي بقوله: وذاك أن القائل خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال: سبُّوحا أي ذكرت سبُّوحا موجها كلامه إلى المتكلم الأول. فأطراف الكلام شخصان. الأول يذكر سبُّوحا. فيخاطبه السامع بتوجيه الكلام إليه سبوحا على معنى ذكرت سبوحا وحذف الفعل.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣٢٧/١

[2] السابق، ٣٢٧/١

[3] السابق، ٣٢٧/١

[4] السابق، ٣٢٧/١.

أو أن شخصا يسمع آخر يذكر رجلا بثناء أو ذم فيقول السامع: ذكرت أهل ذاك، لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقه صار عنده بمنزلة قوله: أذكر فلانا، أو ذكرت فلانا.

أو أن شخصـــا يســـمع وشخصـــا ينشد، وعندما أتم المنشد الإنشاد صار الإنشاد عند السامع بمنزلة قال ، فقال : صادقا وأهلُ ذاك. فحمله السامع على الفعل متابعاً للقائل والذاكر. فكذلك سبُوحا قدُوساً، كأن نفس المتكلم صارت بمنزلة الرجل المنشد والذاكر حيث خطر على بالـــه الذكـــر؛ ثـــم قال سبوحاً قدوساً. أي ذكرت سبوحاً، متابعاً لها فيما ذكرت وخطر على بالها[1].

ويســـأل الباحـــث : أليس في تحليل سيبويه لنفس القائل، التي صارت بمنزلة الرجل المنشـــد والذاكـــر تجريد؟ وهذا التجريد مصطلح بلاغي نضج بعد سيبويه. أو ليس في كلام سيبويه هذا شذرات وإرهاصات بلاغية ذكية؟.

٨- معنى الاختصاص والفخر يوجب نصب الأسماء بالأفعال المحذوفة وجوبا

وردت عـــن العرب، تراكيب مخصوصة، فيها أسماءٌ منصوبةٌ، تقدَّم ذكرها بضمائر تكون من ضمائر المتكلمين، أو المخاطبين. وخلت تلك التراكيب، من التلفظ بناصب. ينصب تلك الأسماء. "وذلك قولك : إنّا مَعْشَرَ العرب نفعل كذا وكذا. وذلك نحو قولهَ، وهوَ عمرو بنَ الأهتم: [2]

إنّـــا بَنِـــي مِـــنْقَرٍ قَـــومٌ ذَوو حَسَـــبٍ ... فِيـــنَا سَـــرَاةُ بَنِـــي سَـــعْدٍ ونَادِيهَـــا

وقال الفرزدق [3]:

أَلَـــمْ تَـــرَ أَنّـــا بَنِـــي دَارِمٍ ... زُرَارَةُ مِـــــنَّا أَبـــــو مَعْبَـــــدِ

---

[1] سيبويه ٣٢٧/١ بتصرف كبير.

[2] السابق، ٢٣٣/٢.

[3] السابق ٢٣٤/٢.

يرى سيبويه أن سبب مجيء "بني" منصوبة في البيتين الشعريين، ومجيء كلمة معشر منصــوبة في التركيب اللغوي السابق بتقدير فعل "أعني"[١]. كأن القائل قال، أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده على أوله[٢].

نصــب الشاعر "بني منقر" على تقدير فعل أعني أو أخصُّ، طلباً لمعنى الاختصاص والفخر ولم يرد أن يجعل من بني منقر" خبراً لإنا، وإنما أراد أن يخبر بـــ "قوم".

وكذلــك جاءت كلمة بني منصوبة على الاختصاص والفخر. أما خبر أنا فهو زرارة الذي جاء في الترتيب بعد بني دارم.

ومثل الشاهدين السابقين قال رؤبة[٣].

بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ.

والشاعر نصب (تميماً على الاختصاص والفخر. وهذا المعنى هو الذي سوغ مجيء تلــك الأســماء منصــوبة، مــع علم المخاطب أن الشاعر أو القائل يفخر ولا يريد من هذه التراكيب، أن يخبر بما فيها من أسماء منصوبة، عن المبتدآت التي قبلها[٤].

ويــربط سيبويه؛ بين أسلوب الاختصاص، وأسلوب النداء. فأسلوب الاختصاص باب يجــري على ما جرى عليه النداء. فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا، لأنّ موضع النداء نصــب، ولا تجــري الأســماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء"[٥].

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٣٣.

(٢) السابق، ٢/٢٣٣.

(٣) السابق، ٢/٢٣٤.

(٤) السابق، ٢/٢٣٤.

(٥) السابق، ٢/٢٣٣.

ويقصـــد سيبويه بحمل الاختصاص على النداء أنّ ذلك النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء، من النصب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره، وليس بنداءٍ على الحقيقة، بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم، كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضـــم، في نحو؛ يا زيدُ ويا بكر، ولم يقولوا في : "بنا تميماً يكشف الضباب" بنا تميمٌ، بالضم كمـــا فعلـــوا في النداء، ولأنه أيضاً "يدخل عليه الألف واللام نحو؛ نحن العرب أقرى الناس للضيف". وما فيه الألف واللام لا يباشره حرف النداء، وإذا أرادوا ذلك توصلوا إليه بـــ (أي) ونحوهـــا كقولك يا أيها الرجل[1]. مع أنّ بين النداء والاختصاص قرابة معنى، لأنّ كل منادى مخـــتص تختصه فتناديه من بين من بحضرتك لأمرٍ أو نهي أو خبر، ومعنى أنّه مختصّ أنك تقصده وتختصه بذلك دون غيره. كما أن الاختصاص أن تخص فرداً أو جماعة بفعل يعمل فيه النصب، تقصد به الافتخار، والتفضيل على الغير.

ومـــن الاختصـــاص كما قال سيبويه : "وقال : نحن العرب، أقرى الناس لضيف[2]. فالعرب منصوبة على معنى الافتخار والتفضيل على غيرهم بأنهم أكثر الناس إكراماً للضيف. "وإنما دخلت الألف واللام؛ لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء. ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول : يا العرب"[3].

وســـيبويه يســـتوفي بعض أنماط الاختصاص، ويرى في هذا الباب الاختصاص، أن تصـــغير الأمـــر "بمـــنزلة تعظـــيم الأمر، وذلك قولك : إنا معشر الصعاليك لا قوةَ بنا على المروة"[4].

لفـــتة ذكـــية مـــن ســـيبويه فالصعاليك ثائرون على أنماط الحياة العربية في العصر الجاهلـــي، وعلى وجود الطبقات الاجتماعية المتناقضة. فهناك الأغنياء وإلى جانبهم الفقراء.

---

(١) ابن يعيش شرح المفصل ٢/١٨.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/٢٣٤.

(٣) السابق، ٢/٢٣٤.

(٤) السابق، ٢/٢٣٥.

وهـناك الأسـياد وفـي خدمتهم العبيد. وثار الصعاليك، وامتهنوا الصعلكة ليسرقوا الأغنياء وينهبوهم ويوزعوا ذلك على الفقراء، الذين لا يجدون شيئاً، فما حاجتهم إلى المروة، لأنهم لا يستطيعونها، لأنهـا تتـنافى مع منهجهم في الحياة، الذي عن طريقه يحاولون تطبيق بعض مـبادئ العدالـة الاجتماعـية في الحياة، وذلك بسلب الأغنياء، وتوزيع الغنائم على الفقراء، والمروة، أو المروءة تمنع الإنسان من الاعتداء والسلب، والنهب، وقتل الأبرياء إن لزم الأمر، كذلك ففخرهم وتفضيلهم على غيرهم أنهم لا يستطيعونها فالتصغير هنا عن طريق عدم القدرة على المروة تعظيم لشأن الصعاليك، وافتخار بهم.

سيبويه ينقل رأي الخليل رحمه الله في "أنّ قولهم : بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، نصبه لنصب ما قبله، وفيه منى التعظيم"[١].

يـرى الخلـيل أن لفظ – الله – سبحانه وتعالى منصوب على الاختصاص بينما يرى سيبويه أنّ فيه معنى التعظيم. وهذا يدل على أن ثمة فرقاً دقيقاً بين النصب على الاختصاص والفخر، والنصب على التعظيم. الذي كأنّه منوط فقط بالذات الإلاهية.

وأكـثر الأسـماء دخـولاً فـي باب الاختصاص فلان، ومعشر مضافة، وأهل وآل مضافتين[٢]. ولا تقل لفظة "نحن: عنهما كثرة دخول فيه.

المعـنى هـو محـور كتاب سيبويه، في تحليله تراكيب العربية. يؤكد ما يذهب إليه الباحث من أن سيبويه لا يجيز الإبهام في أسلوب الاختصاص. فلا يجوز أن تقول : (إني هذا أفعـل..) ولكـن يجوز أن تقول : إنّي زيدا أفعل. ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسماً معروفاً؛ لأن الأسـماء إنما تذكرها، توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٣٥.

(٢) ينظر السابق، بتصرف ٢/٢٣٦.

المضـــمر، ولـــو جاز هذا لجازت النكرة : إنّا قوماً وباب الاختصاص موضع بيان، فقبح إذا ذكروا الأمر توكيداً لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهماً)[1].

وعدم إجازته نصب المضمر المبهم والنكرة على الاختصاص لأنّ بابه موضع بيان، والمبهم والنكرة، لا تكون موضع بيان وتعظيم واشتهار وشهرة.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/١٣٦.

البناء على الفتح أصلا ويجوز النصب أو الجر أو الرفع

يأتي اسم لا النافية للجنس في تراكيب العربية مبنيا على الفتح. ويجوز في المعطوف على اسم لا النافية للجنس بعد تمام الخبر أن يأتي منصوبا أو مرفوعا، حسب مقتضيات أنظمة التراكيب في العربية التي تهتم بالمعنى وما ينبثق عنه. ويشمل العناوين الآتية:

١- النصب عطفا على اسم لا النافية للجنس، والرفع عطفا على موضع لا واسمها.

٢- مجيء الكاف بمعنى مثل

٣- جواز النصب والنصب مع التنوين والرفع في صفة اسم لا النافية للجنس.

١- النصب عطفا على اسم لا، والرفع عطفا على موضع لا واسمها.

يجوز في الاسم المعطوف، على اسم لا النافية للجنس، بعد تمام الخبر، الرفع والنصب. أما الرفع فيكون على موضع لا واسمها.

وأما النصب تقول : لا غُلام ولا جاريةً فيها[١]. جاء نصبُ (جاريةً) في التركيب عطفاً على غلام اسم لا النافية للجنس. ومنه قولُ الشاعر[٢].

لا أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوَانَ وابنِهِ إذا هُوَ بِالمَجْدِ ارتَدَى وتَأَزَّرَا

في التركيب اللغوي (لا أب وابنا) جاءت كلمة (ابنا) منصوبة منونة لأنها عطفت على اسم لا النافية للجنس (أب) وهو مبني في محل نصب. والذي سوّغ تنوين المعطوف بالنصب،

---

[١] سيبويه، الكتاب ٢/٢٨٤.

[٢] السابق، ٢/٢٨٤، ٢٨٥.

انفصـــاله عن لا، بالمعطوف عليه.. يقول سيبويه (إنّ لا تجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت جنب الاسم، كما يبدو ذلك من تجاور لا وغلام) [١].

فـــإذا فارقـــه جرى الأصل. وتبدو هذه المفارقة في مجيء ابن مفصولاً بينه وبين لا بأب. وتقول : لا رجلَ ولا امرأةً يا فتى إذا كانت لا بمنزلتها في ليس. يعني ذلك أن لا ملغاة. وتعطـف امرأة بالنصب والتنوين على اسم لا المبني في محل نصب (رجل). وقال رجل من بين سُلَيم[٢].

لا نَسَـــبَ الـــيومَ ولا خُلّـــةً اتَّـــسعَ الخَـــرْقُ عَلَـــى الـــرَّاقِعِ

أورد الشـــاعر، كلمة خلة منصوبةً ومنوّنة، عطفاً على (اليوم) اسم لا النافية للجنس، في التركيب اللغوي (لا نسبَ اليومَ ولا خلةً. على إلغاء (لا) الثانية التي تكررت. ولهذا يجوز العطـف علـى اسم لا النافية للجنس، بالنصب حملاً على لا، وبالرفع حملا على موضع لا واسمها. ومن ذلك قول ذي الرُّمة[٣]:

بِهَـا العِيْـنُ والآرَامُ لا عِـدَّ عِـنْدَها ولا كَـــرَعٌ إلا المَغَـــارَاتُ والـــرُّبَلُ

جاء في البيت الشعري رفع (كرعٌ) في التركيب (ولا كرع) بالعطف على محل اسم لا (لا عدّ) ولم يعطف على اسم لا (عدّ) المبني على الفتح اسم لا النافية للجنس. على تقدير (لا فيها عد ولا كرعٌ). ومن الحمل على الموضع ما قاله رجل من مذحج[٤]:

هَـــذَا لَعَمْـــرُكُم الصَّـــغَارُ بِعَيْـــنِهِ لا أمّ لِـــــي إنْ كَـــانَ ذَاكَ ولا أبُ

---

[١] سيبويه، الكتاب ٢/٢٨٤.

[٢] السابق ، ٢/٢٨٤ والشاعر هو أنس بن العباس.وينظر ابن يعيش، شرح المفصل ١/١١٠.

[٣] السابق ٢/٢٨٤، ٢٨٥، بتصرف كبير. و ٢٩١.

[٤] السابق ٢/٢٩١، ٢٩٢.

ويقــول سيبويه : يرى الخليلُ رحمه الله أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الــذي عمــل في الاسم[1]. لذلك جاء (أبُ) مرفوعاً في التركيب (ولا أب) عطفاً على محل لا واســمها في تركيب (لا أمّ) لأن موضعهما الرفع. ويجوز العطف بالنصب على اسم لا النافية للجنس (أمَّ).

وكعادة سيبويه في الدقة والأمانة العلمية يذكر أن (أبُ) يجري على الموضع (موضع لا أم) لا النافية للجنس، واسمها، -لأنهما في محل رفع مبتدأ- لا على الحرف الذي عمل في الاسم – في رأي الخليل – رحمه الله[2].

ويؤكــد ســيبويه، ما قاله الخليل رحمه الله : (يدلك على أنّ لا رجلَ في موضع اسم مبــتدأ مرفوع، قولك : لا رجل أفضلُ منه، كأنك قلت : زيدٌ أفضل منك. ومثل ذلك : بحسبك قولُ السوْ، كأنك قلت : حسبُك قول السوْ) [3].

يحشــد سيبويه طائفة من أقوال العرب جاء فيها الحمل على الموضع. ومن ذلك قول العرب: (لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع) [4].

وفــي هذا التركيب بنى القائل على رفع كثير صفة مرفوعة لموضع لا مع اسمها (لا مال). لأنها مع اسمها في محل رفع.

ومــثل ذلــك أيضا قول العرب: (لا مِثْله أحد ولا كزيد أحد. وإن شئت حملت الكلام على لا فنصبت. وتقول: لا مثله رجل إذا حملته على الموضع[5].

---

(1) سيبويه،الكتاب ٢/٢٩٢.

(2) السابق، ٢/٢٩٢. وينظر ابن يعيش شرح المفصل ٢/١١٠.

(3) السابق، ٢/٢٩٣.

(4) السابق، ٢/٢٩٢

(5) السابق، ٢/٢٩٢

إن ظاهرة الحمل على الموضع، في تراكيب العربية، ظاهرة أساسها المعنى الذي يؤدي إلى بناء التراكيب على تلك الظاهرة المحددة. فمثلا عندما قال القائل: لا مال له قليل. حيث بنى تركيبه اللغوي من لا النافية للجنس، نفي أن يكون عنده أي جنس للمال، وبما أن سيبويه والخليل يريان أن لا واسمها في محل رفع مبتدأ، فكأنّ التقدير في لا مال له (ماله) وحتى يتم نفي أي كينونة مال له يصبح التركيب اللغوي، على البناء الآتي: (ماله لا قليل ولا كثير). وربما يعترض معترض بأنّ ماله لا قليل ولا كثير، ينبغي أن يكون ماله وسطا بين القليل والكثير. فيقول الباحث: إن أصل البناء التركيبي (لا مال) تفيد معنى نفي أي جنس للمال عنده على الإطلاق. وبهذا يمتنع تقدير أن يكون ماله وسطا بين القليل والكثير. – والله وحده يعلم–.

ومن الحمل على الموضع كما قال بعض العرب: لا حول ولا قوةٌ إلا بالله. وإن شئت حملته على لا فنونته ونصبته[1]. وتقول: لا كالعشيّة عشيّة، ولا كزيد رجلٌ، لأنّ الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل، وصار لا كزيد كأنك قلت: لا أحد كزيد. ثم قلت: رجل، كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير[2]، قال الشاعر امرؤ القيس[3]:

وَيلُمِّهـا فِـي هَـوَاءِ الْجَـوِّ طَالِبَـةً ولا كَهَـذَا الَّـذِي فِـي الأَرْضِ مَطْلُوبُ

في البيت الشعري الذي مر، جاء لفظ (مطلوب) بالرفع حملا على موضع لا واسمها (ولا كهذا) في التركيب: ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب. (وكأنه قال: ولا شيء كهذا. ورفع على ما ذكرت لك) [4] من الحمل على الموضع.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/٢٩٢

(2) السابق، ٢/٢٩٤

(3) السابق، ٢/٢٩٤

(4) السابق، ٢/٢٩٤

ويذكر سيبويه أنه يجوز في هذا التركيب، غير الحمل على الموضع، وغير العطف على اسم لا، النصب على التمييز كأنه قال: ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبا. يقول سيبويه: وإن شئت نصبته على نصبه: (مرفدا) في قول كعب بن جُعَيْل[١]:

لَنَا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجَّجٍ   فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدَا

كأنه قال : لا أحد كزيد رجلا. وحمل الرجل على زيد، كما حمل المرفد على ذلك)[٢].

الحمل على الموضع نفسه معنى تتفسر من خلاله بعض التراكيب فكيف إذا كان في الحمل على الموضع معنى آخر يفرق بين التراكيب؟. كما مر من قول العرب: (ما أنت كزيد ولا شبيه به. ولا شبيها به)[٣]. بالجر والنصب. فيكون في الجر إثبات شبيه، ويكون في النصب نفي الشبيه. فكيف إذا جاز في التركيب الواحد مجيء أحد مكوناته على ثلاثة أوجه إعرابية ؟ كما في تركيب (ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبا). النصب على التمييز. والنصب عطفا على لا النافية للجنس، والرفع حملا على موضع لا النافية واسمها يجوز في لفظ مطلوب.

أما المعنى الذي يؤدي إلى بناء التركيب على مجيء (مطلوب) تمييزا، هو أن الشاعر يتعجب من سرعة هذا الطالب وهذا المطلوب. يتعجب من سرعته في الركض أثناء تعقب العقاب له بسرعة فائقة تفوق سرعة الطير. ويزيل غموضا في لفظ (كهذا الذي) ويفسره

أما النصب عطفا على اسم لا النافية، ففيه معنى نفي أن يكون لهذا الذئب على الأرض شبيه في شدة سرعته. فالعطف على الموضع باب تتسع له العربية في تراكيبها، شعرها ونثرها.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٢٧٣/٢ ، ٢٩٤ فقط العجز
[٢] السابق ، ٢٩٤/٢
[٣] السابق، ٦٩/١.

٣- مجيء الكاف بـ معنى مثل

الكــاف حــرف من حروف المعاني، يفيد التشبيه، ويعمل الجر في الأسماء، وتجيء بنيته على حرف واحد. وتخرج هذه الكاف عن الحرفية، لتكون اسما، لأنها بـ "معنى مثل"[١].
وتأخذ موقعا إعرابيا جديدا. إذ كانت حرف جر، وعلى ذلك قال خطام المجاشعي[٢]:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن.

في التركيب السابق استعمل الشاعر الكاف اسما في موضع مثل لأنها بمعناها. فأدخل علــيها الكاف. ليصبح إعرابيا اسماً مجرورا بالكاف الأولى. كأنّ التركيب (كمثل ما يؤثفين. ومجــيء الكاف اسما يخرجها من الحرفية، لتدل على أنها اسم بمعنى مثل، فتصبح مشبها بها بعــد أن كانت حرف جر يفيد التشبيه، وأصبحت مجرورة بحرف جر، "ويمكن أن تقع فاعلا، وأن تقع مفعولا بها وأن يضاف إليها، وأن تقع مبتدأ، أو اسمَ كان.." [٣]. وهذه المعاني النحوية نتيجة لمعان دلالية مختلفة.

ويرى سيبويه أن مجيء الكاف بمعنى مثل "اضطرار في الشعر" يقول: " وإن ناسا من العرب، إذا اضطروا في الشعر جعلوها -الكاف بمنزلة مثل. قال الراجز حميد الأرقط[٤]:

فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول.

جــاءت الكاف بمعنى مثل، في التركيب اللغوي السابق. والذي سوغ الجمع بين الكاف ومثل، اختلاف لفظهما مع ما قصد من التشبيه والمبالغة.

ويرى الباحث أن مجيء الكاف اسما بمعنى مثل ليس اضطراراً.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٢/١ ، ٤٠٨. وانظر الخصائص ٣٦٩/٢

(٢) السابق، ٣٢/١، ٤٠٨

(٣) ينظر المرادي. الجنى الداني بتصرف ص١٣٤ - ١٣٥.

(٤) السابق ١ /٤٠٨

٣- جواز النصب والنصب مع التنوين والرفع في صفة اسم لا النافية للجنس.

يجـوز في نعت اسم لا النافية للجنس المفرد الذي لم يفصل بينه وبين منعوته بشيء النصب والنصب مع التنوين. والنصب مع التنوين أكثر في الكلام. وذلك قولك: لا غُلامَ ظريفا لك. وتعليل التنوين أنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير المنفي[(١)]. لأنهم لا يجعلون النعت مع المنعوت في غير المنفي بمنزلة اسم واحد.

ويجـوز النصب مع عدم التنوين. وذلك نحو لا غلام ظَريفَ لك، وسبب عدم التنوين أنهم جعلوا الموصوف والوصف -الصفة- بمنزلة اسم واحد. أما إذا تعددت الصفات، فيجوز في الصفة الأولى النصب أو النصب مع التنوين. وأما الصفة الثانية، فلا يجوز فيها إلا التنوين، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد[(٢)].

أما تكرار اسم لا النافية للجنس فصار اسمها الثاني وصفا فيجوز فيه النصب أو النصب مع التنوين أما الوصف الثاني، أو صف الاسم المكرر فلا يجوز فيه إلا النصب مع التنوين، لأنه وصف ثان.. نحو: لا ماءَ ماءَ باردا. ولا ماء ماءً باردا[(٣)].

ولا يجوز إلا التنوين إذا فصل بين الصفة والموصوف بالظرف أو الجار والمجرور، لأنه لا يجوز أن تجعل الصفة والاسم بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما في نحو: لا رجل اليوم ظريفا فيها. ولا رجل فيها عاقلا[(٤)]. ويجوز في صفة لا النافية للجنس الرفع، وذلك حملا

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/٢٨٨ - ٢٨٩

(٢) السابق، ٢/٢٨٩

(٣) ينظر السابق ٢/٢٨٩

(٤) ينظر السابق٢/٢٨٩ - ٢٩٠

علـــى موضـــع لا واســمها وذلــك نحــو قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير رفعوه على الموضع[1]. وغير ذلك من الأمثلة وقد نوقشت في الحمل على الموضع.

نصب الفعل المضارع أصلا ويجوز الرفع أو الجزم

الحروف العاملة التي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه مثل (إذن). أو الحرف الذي تضـــمر بعده (أن) مثل حتى تعمل النصب في الفعل المضارع. ولكنّ نصبه بعدهما أو نصب المعطوف على فعل منصوب ليس مطردا. فقد يرفع الفعل المضارع بعد إذن، وبعد حتى، وقد يجـــزم إذا كـــان معطوفـــا على مضارع منصوب. ولنصب أو رفع أو جزم الفعل المضارع أسباب من المعنى. تُفَسِّره العناوين الآتية:

١- رفع الفعل أو جزمه أو نصبه بعد إذن على معنى إعمالها وعدمه.

٢- النصب أو رفع الفعل المضارع بعد حتى.

٣- النصب أو جواز جزم الفعل المضارع المعطوف على الفعل المنصوب.

١- رفع الفعل المضارع أو جزمه أو نصبه بعد إذن على معنى إعمالها وعدمه.

لإذن مـــيزة، تميزها عن باقي الحروف، التي تنصب الفعل المضارع. فهي تعمل، إذا جـــاءت في أول التركيب اللغوي. تنصب الفعل المضارع نحو: "إذن أجيئك- وتعمل مفصوله بالقسم نحو إذن والله أجيئك. ولا تفصل بين شيء، مما ينصب الفعل، وبين الفعل سوى إذن، لأن إذن أشـــبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تلغى وتُقَدّم وتؤخر، فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين[2].

---

(١) ينظر السابق ٢/٢٩٠

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/١٢/١٣

فـــإذن تعمل وبينها وبين معمولها فاصل كالقسم، وتلغى وتقدم وتؤخر. وتلغى إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء يعتمد عليه الفعل نحو: أنا إذن آتيك[١]. وهذا تفسير الخليل.

ونحو: إن تأتني إذن آتك، لأن الفعل هاهنا معتمد على ما قبل إذن[٢]. وسبب إلغاء إذن موقعها قبل شيء يعتمد على ما قبلها. فما الاعتماد هذا؟. أهو وحدة النسيج بين أجزاء التركيب اللغوي والترابط بين المسند والمسند إليه؟. كما يتضح في نحو: أنا – إذن آتيك–. فـــ أنا مسند إلـــيه، والجملـــة الفعلـــية آتيك مسند. ولأن المسند إليه يطلب المسند ألغيت إذن. وكذلك أدى الترابط بين فعل الشرط وجوابه إلى إلغاء إذن عندما وقعت بينهما. كما في نحو: إن تأتني إذن آتـــك. بيـــنما تكون إذن عاملة إذا جاء الكلام الذي قبلها تاما مستغنيا عما بعدها، وإذا كان ما بعدها منقطعا من الكلام الذي قبلها كما يقول سيبويه: "وليس هذا كقول ابن غنمة الضبي:

اردُدْ حِمَـــــارَكَ لا تُـــــنْزَع سَـــــوِيَّتُهُ   إذَنْ يُـــــرَدَّ وقَـــــيْدُ العَـــــيْرِ مَكْـــــرُوبُ

مـــن قبل أن هذا منقطع من الكلام الأول، وليس معتمدا على ما قبله، لأن ما قبله مُسْتَغْنٍ[٣]. ونحو: والله إذن لا أفعل. ألغيت إذن فلم تعمل، لأن (أفعل) معتمد على اليمين. (جواب قسم). وإذن لغو[٤].

واليمين فيه "غالبة"[٥] وسبب أنها غالبة، لأن اليمين في أول الكلام وهو ما يبني عليه مـــا بعد إذن، لأنه جوابٌ للقسَم، ولو غيّرنا ترتيب التركيب السابق إلى ما ذكره سيبويه: "إذن والله لا أفعلَ"[٦]. لأنّ إذن مبتدأه قُدِّمت للعناية والاهتمام، وبني الكلام عليها. "لأن الكلام على

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/١٤

(٢) السابق، ٣/١٤

(٣) السابق ٣/١٤

(٤) السابق ٣/١٤

(٥) السابق ٣/١٥

(٦) السابق ٣/١٥

إذن (ووالله) القسـم لا يعمل شيئا[١]. تكون إذن عاملة، وما بعدها المضارع منصوب.أما إذا بني الكلام على القسم، والكلام معتمد على اليمين[٢]. ألغيت نحو قول كثير عزة[٣]:

لَئِـنْ عَادَلِـي عَـبْدُ العَزِيـزِ بِمِـثْلِهَا   وأَمْكَنَنِـي مِـنْهَا إذَن لا أُقِـيلُهَا

حيث ألغى الشاعر (إذن) فلم يعملها في الفعل المضارع "أقيل" فارتفع، لإلغاء إذن، التي وقعت بين القسم وجوابه. وكان الكلام مبنياً على القسم.

ويجوز ثلاثة أوجه إعرابية، الجزم، الرفع، والنصب في نحو : "إن تأتني آتك وإذن أكرمك"[٤].

يتألف التركيب السابق من إن حرف شرط، وفعل الشرط تأتي، وجواب الشرط – آتك، وحرف العطف (الواو) وحرف النصب (إذن)، والفعل المضارع المعطوف (أكرم) متصلاً بضمير المخاطب، والصورة الفعلية التي جاء عليها فعل الشرط، وجوابه صورة الفعل المضارع. وجواب الشرط مجزوم فما الأوجه الإعرابية التي جازت في الفعل المعطوف على جواب الشرط؟

الوجه الأول : أن يكون مجزوماً إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول وتكون إذن ملغاة وأتساءل هل هذه إشارة عابرة من سيبويه إلى الوصل والفصل؟ الموضوع الرائع في علم البلاغة، وما يتبع ذلك من تغير في الإعراب، وتغير في المعنى. كأن المتكلم يقصد "إن تأتني أُكْرِمْك.

الوجه الثاني : النصب إذا جعلت الكلام مستقبلاً وإذن عامله.

---

(١) سيبويه ، الكتاب، ٣/ ١٥ .

(٢) السابق ٣/١٥

(٣) السابق ٣/١٥

(٤) السابق ٣/١٥

الوجه الثالث : الرفع على إلغاء إذن، وعلى قطعه من الأول فهو بمنزلة قولك : فإذن أفعلُ ، إذا كنت مجيباً رجلاً. وتأتي إذن بمنزلة هل وإنّما، وتُلغى، ويرتفع الفعل المضارع بعدها نحو: إذن عــبدُ الله يَقُولُ ذلك. لا يكون إلاّ هذا من قبل أن (إذن) الآن بمنزلة إنما وهل. كأنك قلت: إنما عبد الله يقول ذلك[١].

٢- النصب أو رفع الفعل المضارع بعد حتى :

حتى من الحروف التي يأتي بعدها الفعل المضارع منصوباً أو مرفوعاً. وهذا يستدعي التفسير والتعليل. فعلى أي وجه يجيء نصب أو رفع المضارع بعدها؟

يقول سيبويه : (أعلم أنّ حتّى تنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك : سرتُ حتّى أدخلها، كأنك قلت : سرتُ إلى أن أدخلها، فالناصبُ للفعل ههـنا هــو الجار للاسم إذا كان غايةً. فالفعل إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جرّ، وهذا رأي الخليل) [٢]. ويتبناه سيبويه.

جاء الفعل المضارع أدخل منصوباً بـــ أن مضمرة بعد حتى لأنه غاية يقصدها السائر بســيره. وسبب نصبه أنه يكون (مستقبلاً أو في حكم المستقبل نحو قولك : (سرتُ أمس حتى أدخلها، وأنت تريد أن الدخول في وقت السير كان مترقباً لما يوجد) [٣]. لذلك لا يجيزُ سيبويه فـــي مـــثال نحـــو : كـــان سيري أمس حتى أدخلها. أن يجيء الفعل المضارع - أدخل- إلا منصـــوباً. ليس إلا[٤]. لأن كان ههنا فعل ماض ناقص وتقتضي خبرا. فيجب أن يكون لكان خبر، وهذا الخبر لن يتحقق وجوده إلا (إذا انتصب ما بعد حتى، لأن حتى جاء فيقتضي متعلقا

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣/١٥.

(٢) السابق ٣/١٦-١٧.

(٣) ينظر السابق ٣/٢٣. وينظر الصيمري كتاب فاتحة الإعراب. ص١٧.

(٤) السابق ٣/٢٣.

وهو الخبر، ألا ترى أن معنى قولك : كان سيري حتى أدخلها. كان سيري لدخولها، أي واقعاً لدخولها[١].

وأما الوجه الآخر من نصب الفعل المضارع أن تجيء حتى مثل كي التي فيها إضمار أنْ، وفي معناها. وتكون حتى تعليلية، وذلك قولك : كلمتُه حتى يأمرني بشيء[٢]. فيكون ما قبلها سببا لحصول ما بعدها.

أما رفع الفعل المضارع بعد حتى فاعلم أنه يرتفع بعدها على وجهين.. تقول : سرتُ حتى أدخلُها، برفع أدخلُ تعني أنه كان دخولٌ متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت سرتُ فأدخلها. فأدخلها هينا على قولك : هو يدخلُ وهو يضربُ، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأن عمله لم ينقطع. فإذا قال حتّى أدخلُها فكأنه يقولُ : سرتُ فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء. فحتى صارت هنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، لأنها لم تجيء على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجتْ من حروف النصب[٣].

وعلى هذا تكون حتى خرجت من حروف النصب، لتكون حرف عطف ويرتفع الفعل المضارع بعدها لدلالته على الحال أيضاً.

وأما الوجه الآخر : فإنه يكون السير قد كان وما أشبه، ويكون الدخول وما أشبه الآن، فمن ذلك : لقد سرتُ حتى أدخلها ما أمنعُ، أي حتى أني الآن أدخلها كيفما شئتُ. ومثل ذلك قول الرجل : لقد رأى مني عاما أول شيئا حتى لا أستطيعُ أن أكلِّمه العام بشيء، ولقد مَرِض حتى لا يرجونه. والرفع هينا في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم. ومثل ذلك: شَرِبَت حتى يَجيءُ البعير يَجُر بطنه، أي حتى أنّ البعير ليجيء يجرُ بطنه[٤].

---

(١) الصيمري. كتاب فاتحة الإعراب ص١٧.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب ١٧/٣.

(٣) السابق، ١٧/٣-١٨.

(٤) سيبويه، الكتاب،، ١٨/٣.

ويـرتفع الفعل المضارع بعد حتى لأنها في معنى حرف من حروف الابتداء. ويدلل سـيبويه على أنها حرف من حروف الابتداء بكسر همزة إنّ بعدها، لأنّ كسره همزة إنّ يدل علـى الابتداء يقول : ويدلك على أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول : حتى إنّه ليفعلُ ذاك كما تقولُ : فإذا إنه يفعل ذاك[1]. ومثل ذلك قول حسان بن ثابت[2].

يُغْشَـونَ حَـتى لا تَهِـرُّ كِلابُهُـم لا يَسْـألُونَ عَـن السَّـوادِ المُقْـبِلِ

ومـثل ذلـك : مَرِض حتى يمرُّ به الطائرُ فيرحمه، وسرت حتى يعلمُ اللهُ أني كالٌّ. والفعل ها هنا منقطع من الأول[3].

ورفع الفعل المضارع في التراكيب المذكورة بعد حتى مبنيّ على أنّ ما بعد حتى غير متصـل بمـا قبلها. لأن معنى مَرِض حتى لا يرجونه، أي حتى إنّه الآن لا يرجونه، فالفعل يـرجونه يدلُّ على الحال، بينما كان المرض فيما مضى (وهذا يدل على أن ما بعد حتى ليس متصلاً بالأول – الذي قبلها – والذي وقع فيما مضى[4].

يتضـح ممـا سـبق أن نصـب ورفع الفعل المضارع، بعد حتى، يعتمد على معنى الاستقبال، أو معنى الحال الذي يدل عليه الفعل المضارع، من جملة ما يعتمد عليه من دلائل في نصبه ورفعه. علاوة على مجيء حتى حرف عطف أو حرفاً يدل على الاستئناف. وعلاوة على مجيء الفعل المضارع بعدها متصلاً بما قبلها أو منقطعاً عنه. وعلاوة على مجيئه غاية لما قبلها.

وعلى ذلك يقول سيبويه في باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء. وما انتصب لأنـه غاية. تقول : سرتُ حتى أدخلُها، وقد سرتُ حتى أدخلَها سواء، وكذلك إني سرتُ حتى

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٣/١٨-١٩.

(2) السابق، ٣/١٩.

(3) السابق، ٣/١٩-٢٠.

(4) السابق، ٣/٢٠.

أدخلهـــا فيما يرى الخليل. فإن جعلت الدخول غاية نصبت. وتقول : رأيت عبد الله سار حتى يدخلها، وأرى زيداً سار حتى يدخلُها.. وإن جعلت الدخول غاية نصبت في ذا كله[1].

يتّضـــح مما قاله سيبويه أن مجيء الفعل المضارع بعد حتى غاية سبب نصبه. وغير ذلك يجيء مرفوعاً. لذلك تقول : كنتُ سرتُ حتى أدخلها. برفع الفعل المضارع أدخلُ.. لأنك لـــم تجعل الدخول غاية للسير. وعلى هذا يجوز رفع ونصب الفعل المضارع بعد حتى ويجب الرفع إذا كان ما بعدها غاية[2].

٣- النصب أو جواز جزم الفعل المضارع المعطوف على الفعل المنصوب

هذا من العطف على التوهم وهو أن تعطف على أثر عاملٍ غير موجود في التراكيب نحـــو ما سأل سيبويه الخليل عن مجيء الفعل المضارع "أكن" مجزوماً مع أنه معطوف على فعـــل مضـــارع منصـــوب، وذلك في قوله تعالى : "**وأنفقوا من ما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكـــم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين**"[3]. فذهب الخليل إلى أن "أكن" كقول زهير :

بدالـــي أنـــي لســتُ مـــدرك مـــا مضى ولا ســـــابقٍ شـــيئا إذا كـــان جائـــيا[4]

فإنّمـــا جـــروا هـــذا، يعني (سابق) لأنّ الأول (مدرك) قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكـــأنهم قـــد أثبـــتوا في الأول الباء، فكذلك هذا (ويقصد الفعل أكن "لما كان الفعل الذي قبله (أصـــدق) قد يكون جزمٌ ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا سابقٍ، توهموا هذا في (أكن) [5].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/٢٠-٢١.

(٢) السابق، ٣/٢٢.

(٣) المنافقون، آية : ١٠.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/١٦٥ (سابقاً)، ٣٠٦، ٢/١٥٥ و ٣/٢٩، ٥١، ١٠٠ و ٤/١٦٠.

(٥) السابق ٣/١٠٠-١٠١.

فـــي التّركيـــب القرآنـــي الكريم السابق، جاء الفعل (أكُن) مجزوماً، مع أن من حقه النصب، لأنه معطوف على الفعل المضارع المنصوب، فأصدق. وذلك مراعاة لقاعدة العطف في اللغة العربية.. ولكن الخليل، فسّر الجزم في (أكن) على التوهم؛ إذ التقدير : "إن تؤخرني أصـــدق وأكـــن من الصالحين". وارتضى سيبويه هذا التفسير. (ولكنّ بعض العلماء يرى أن التّوهم في وصف بعض ألفاظ القرآن الكريم غير مناسب فإذا جاز التوهم في كلام الناس شعراً ونـــثراً، فإنـــه لا يجوز في كلام رب العالمين. ومن هؤلاء العلماء الأجلاء القاضي الشهاب الخفاجي حسين : ولكنّ عبارة التّوهم غير مناسبة لقبح لفظها هنا، وكذلك فعل الألوسيّ بقوله : إن التّعبير بالتّوهم ينشأ منه توهم قبيح)[1].

---

[1] محمد عبد القادري هنادي. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص ٣١٧.

الفصل الثالث:

الجر أصلاً ويجوز النصب والرّفع

تُجــر الأسماء في التراكيب العربية إذا سبقها حرف جَر، أو إذا كانت مضافاً إليها، أو كانــت توابع لأسماء مجرورة قبلها. لمعاني يقصدها المتكلّمون كتوكيد مضمون الخبر بتوكيد الاسم، أو إضافة شيء جديد لجوهر الاسم الموصوف وغيرها. ويَتَغير المعنى الدلالي فيتغير المبــنى الــنحويّ ويتغير إعراب الاسم الذي كان مجروراً فيجيء منصوباً أو مرفوعاً يحمل دلالة جديدة ومنها هذه العناوين:

١- الجّــر إتّــباعاً أو الــرفع قطعاً، والنصب مَدحاً وذماً بناء على معنى التبعيض في المنعوت.

٢- الجر إتباعاً أو الرفع خبراً أو النصب حالاً باعتبار من وما نكرتين أو موصولين.

٣- الجر بحرف الجر أو الإضافة أو الرفع صفة أو النصب تمييزاً.

٤- جواز جرّ المعطوف على المضاف إليه على اللفظ ونصبه على المحلّ.

٥- جر الأسماء بعد حتّى أو الرفع على الابتداء، أو النصب على العطف.

٦- الجرّ بحرف الجر ويجوز النصب على البدل او التوكيد على حذف حرف الجرّ.

٧- الجر بحرف الجر أو الرفع مبتدأ والخبر مضمر لكثرة الاستعمال.

٨- النصب على حذف حرف الجر أو الرفع مبتدأ في المصدر المؤول من أنْ وأنَ.

٩- الجر إتباعاً ويجوز الرفع والنصب.

١٠- الجر على البدل أو الرفع على القطع لعدم معرفة المخاطب.

١١- الجر إتباعاً أو النصب حالاً.

١٢- الجر إتباعاً أو الرفع قطعاً أو النصب على معنى الترحم.

١٣- الجر أو النصب أو الرّفع بناء على محل إعراب المضاف.

١٤- النصب على الظرفية أو الرفع على جعل الآخر هو الأول خبراً بعد حذف حرف الجر في.

١٥- الجر على اللفظ أو النصب حملاً على موضع الجار والمجرور.

١٦- الجر أصلاً ولا يجوز إلاّ الجرّ.

١- الجر إتباعا، والرفع قطعا، والنصب مدحا وذما، بناء على معنى التبغيض في المنعوت

أسهب سيبويه في الكلام عن النعت والمنعوت وعدهما كالاسم الواحد، وتكلم عن نعت النكرة ونعت المعرفة... وكان كلامه مبنيا على المعنى. ومنه إعلام السامعين بالشك في نفس المتكلم في نحو: مررت برجل إما قائم أو قاعد[١]. ومنه إخراج اليقين من قلب من يتيقن قيام رجل أو قعوده نحو: مررت برجل لا قائم ولا قاعد. [٢].

ويجوز في تركيب "مررت برجلين مسلم وكافر" أن نعد مُسْلِماً وكافرا نعتا لرجلين. وذلك "أنك جمعت الاسم (المنعوت) وفرّقت النعت"[٣]. ولا يخفى أن في النعت إضافة للمنعوت، وهنا أضاف النعت الإيمان وهو حلية وميزة لأحد الرجلين، وللثاني أضاف الكفر

(١) سيبويه الكتاب ١/٤٢٩؛

(٢) السابق ١، /٤٢٩؛

(٣) السابق، ١/٤٣١؛

وهو قبح وسوء ويجوز أن يعرب (مسلم وكافر) في هذا التركيب بدلا. يقول سيبويه: "وإن شئت كان المسلم والكافر بدلا، كأنه أجاب من قال: بأيِّ ضرب مررت؟"[١].

وبهذا يكون البدل على توقع سؤال من المخاطب. وفي البدل تمييز وتحديد نوع الرجال الذين تمت عليهم عملية المرور. ويبدو في هذا التركيب محافظته على حالة بناء واحدة مع تغير المعنى. وسبب ثبات بناء ذلك التركيب يعود إلى أن الاسم التي تبعه النعت والبدل كان مثنى منصوبا، وتتساوى حالة النصب والجر في المثنى، كما أن النعت والبدل يتبعان المنعوت والمبدل منه في إعرابه وبما أن المنعوت والمبدل من (اسم بعينه) وكان مجرورا، وتبعه في إعرابه البدل والنعت على حالة الجر. فقد ثبتت صورة بناء التركيب على نمط محدد، مع اختلاف المعنى والإعراب...

ويجوز في ذلك التركيب القطع عن النعت، وتجاوز البدل إلى الرفع على القطع.. وبهذه الصورة يتغير بناء التركيب وإعرابه. يقول سيبويه: "وإن شاء -يعني المتكلم- رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته"[٢]. وتكون صورة بناء التركيب بناء على هذا المعنى على النحو الآتي: "مررت برجلين. مسلم وكافر" وفي هذه الصورة البنائية للتركيب تغيرت حركة مسلم وكافر من الجر إلى الرفع، وتغير إعرابها من النعت والبدل إلى الخبر وفي هذا إعلام المخاطب بحقيقة الرجلين اللذين مرا عليهما، لأنه يجهل حقيقتهما. والخبر حكم يوضح تلك الحقيقة.ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل[٣]، قوله عز وجل: **"قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة"**[٤].

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ٤٣١/١

(٢) السابق ٤٣١/١

(٣) السابق، ٤٣٢/١

(٤) آل عمران آية : ١٣ .

جـــاءت كلمة (فئة) مرفوعة على الابتداء. وعلى هذا قراءة المصحف الشريف. "وقرأ مجـــاهد والحسن والزهري وحميد بجر فئة"[1]. وعبر سيبويه عن هذا بقوله: ومن الناس من يجر، والجر على وجهين: على الصفة وعلى البدل[2].

وقـــرأ ابـــن الســـميفع وابن أبي عبلة: بنصب فئة على القطع بتقدير أمدح فئة وأذم أخرى[3].

فالاهـــتمام والعناية جعل (فئة) مرفوعة على الابتداء لأنها محور الحديث. وهذه الفئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله. وهذا الاهتمام والابتداء فرق بينهما وبين الفئة الأخرى الكافرة.

ومعنى إضافة صفة لكل فئة من الفئتين، الأولى مؤمنة تقاتل في سبيل الله، والأخرى كافـــرة تقـــاتل في سبيل الطاغوت. أثر في بناء كلمتي فئة، وأخرى وجاءتا مجرورتين على الصـــفة، أو مجرورتين على البدل التفصيلي بسبب معنى تميز كل فئة بما يميزها من الإيمان أو الكفر.

أما معنى المدح للفئة المؤمنة والذم للفئة الكافرة فجعل إعرابها يتغير إلى النصب على أن كـــل واحـــدة منهما مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره في المدح (أمدح) وتقديره في الذم أذم.أو أشتم.

ووراء كـــل تلك المعاني معنى التبعيض الذي يسمح بحرية الحركة في بناء مكونات التركيب، رفعا ونصبا وجرا، فقولك: مررت برجلين مسلم وكافر، من قبل أنك تُبَعِّض، كأنك قلت: أحدهما كذا والآخر كذا"، ومنهم كذا ومنهم كذا"[4].

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط ج ٢/ ٢٩٢.
(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ٤٣٢.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط ج ٢/ ٢٩٢.
(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ٤٢٢.

وتفسير ذلك أن الخبر في التبعيض ينبغي أن يكون مثنى أو مجموعا.. على معنى أن أحدهما (مسلم) والآخر كافر. كما في المثال السابق" مررت برجلين، مسلم وكافر، لكي يكون ذلك محمولا على القطع للابتداء. (أو الخبر).

ويجوز القطع في مثل قولك:" مررت بأربعة صريع وجريح، لأن الصريع والجريح غير الأربعة، فصار على قولك منهم صريع ومنهم جريح"[1].

ومنه قول كثير عزة[2]:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ سَلِيمَةٌ ... ورِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

يجوز في كلمة (رجل سليمة، ورجل) الرفع على القطع (مبتدأ). ويجوز أن يجرا نعتا لرجلين المجرورة بالإضافة أو بدلا منهما. حسب المعنى الذي يريده الشاعر. وذلك لما في كلمة رجلين من جواز التبعيض.

ويجوز في تركيب نحو مَرَرْتَ بأخويك الطويل والقصير، ومررتُ بأخويك الراكع والساجد.. البدلُ والصفة والابتداء على "ما مضى الكلام في النكرة، فأغنى عن إعادته في المعرفة لأن الحكم واحد"[3].

ويجوز البدل أو القطع في قول "بعض العرب الموثوق بهم"[4]:

فَإِلى ابْنِ أُمِّ أُنَاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أو تُزْحِفُ

مَلِكٍ إِذَا نَزَلَ الوُفُودُ بِبَابِهِ ... عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ١/٤٣٤.

(٢) السابق، ١/٤٣٢.

(٣) السابق ٢ /٨ بتصرف.

(٤) ينظر السابق ٢/٩.

فكلمـــة "ملك" جاءت في هذا التركيب مجرورة على أنها بدل من عمرو، ويكمن معنى زيادة الـــتعريف بعمرو هذا، الملك الذي يشبه البحر بعطاياه وكرمه. فالمخاطب يعلم أن عمراً ملك ولكنه يجهل كرمه.

ويجــوز رفع ملك على القطع وهذا يَدُلّ على أن السامع يجهل أن عمراً ملك، فيعلمه ويخبره المخاطب أن عمراً المتحدث عنه ليس رجلاً عادياً بل هو ملك فاعرف هذا عنه.

وقال آخر رجل من بين قُشَيْر[١]:

فَـلاَ تَجْعَلِـي ضَـيْفَيَّ ضَـيْفٌ مُقَرَّبٌ وآخَـرُ مَعْـزُولٌ عَـنِ الْبَيْـتِ جَانِـبُ

يجوز في هذا التركيب (فلا تجعلي ضيفيَّ ضيق مقرب وآخر معزول أن تجيء كلمة (ضيف مقرب وآخر معزول) منصوبة على البدل للمعاني التي ذكرت.

ويجــوز أن تأتــي مرفوعة على القطع لما فيها من معنى التبعيض فبعض الضيوف ضـيف مقــرب، وفي هذا البيت الشعري رفع الشاعر كلمة ضيف.. على القطع، ولو نصب علـــى معنى البدل والصفة لكان حسناً جائزاً. (جيدا).. لأن النصب على البدل أو الصفة جيّد كما قال النابغة الجعدي[٢].

٢- الجرُّ إتباعاً أو الرفع خبراً أو النصب حالاً باعتبار من وما نكرتين أو موصولتين :

يجيء في تراكيب العربية نمطٌ من التراكيب نحو : مررتُ بمن صالحٍ، ومررتُ بمن صالحٌ"[٣].والفرق بين التركيبين في البناء والإعراب واضح كما يبدو. ومن المؤكد أن المعنى المـــراد من (من) هو الذي يقود إلى بناء التركيب اللغويّ على نمط محددٍ، وهيئة مخصوصة مـــن الإعـــراب المراد. فالتركيب الأول (مررت بمن صالح) و (من) ذكرت في هذا التركيب

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ٢/١٠.

(٢) ينظر السابق،٢ /١٠.

(٣) السابق، ٢/١٠٧.

لتوصف. (من وما إنما يذكران لحشوهما ولوصفهما) [١]. فالباء حرف جر ومَنْ اسم موصول بمعـــنى الذي في محل جرّ بحرف الجر. وصالحٍ اسم مجرور (وصف) لِمَنْ المجرورة. وهو وصف لازم لـــ من سدّ مسدّ الصلة. والتركيب الثاني "مررتُ بمن صالحٌ" فصالح خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أي خبر لشيء مضمر كأنك قلت: "مررتُ بمن هو صالح" [٢].

وتقـــول: هـــذا من أعرف منطلق [٣]. برفع منطلق على أنه خبر. وعلى أنّ (أعرف) صـــفة لازمة لـــ (من) قامت مقام الصلة للموصول. ومن هنا نكرة وهي وصفتها اسم واحد. وإعراب منطلق خبر إما على عد هذا مبتدأ وتتمه مِنْ وصفتها أو على عد هذا تنبيهاً فقط. و (ومن أعرف) مبتدأ. وتقول: هذا مَنْ أعرف منطلقا [٤].

وبـــناء على اختلاف بناء التركيب واختلاف إعرابه فهذا مبتدأ ومن خبر و(منطلقا): حـــال منصـــوب. ويتضح مما سبق أنّ مرجعية المعنى في من وما هي التي تتحكم في بناء التراكيـــب اللغويـــة وفي حالات إعرابها. فإذا عددنا من وما نكرتين (من، بمنزل إنسان) وما بمـــنزلة شيء، احتجنا إلى صفة لازمة لهما تسد مسد الصفة. وعلى هذا المعنى جاء التركيب اللغوي (مررت بمن صالحٍ) (وهذا من أعرف منطلق).

وإذا جاءت مَن اسماً موصولاً (معرفة) تحتاج إلى صلة وتكون معرفة فتجيء صورة التعبير نحو هذا من أعرف منطلقاً.

واعتماداً على معنى "من" تغيّر بناء وإعراب التركيب اللغوي في الشاهد الشعري من قول الأنصاريّ (حسان بن ثابت) [٥].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/١٠٦.

(٢) السابق، ٢/١٠٧.

(٣) السابق، ٢/١٠٧.

(٤) السابق، ٢/١٠٧.

(٥) السابق، ٢/١٠٥.

فَكَفَــى بِــنَا فَضْــلاً عَلَــى مَنْ غَيْرِنَا   حُــــبُّ النَبِــــيِّ مُحَمَّــــدٍ إيَّانَـــــا

فالتركيــب اللغــوي (فكفــى بنا فضلاً على من غيرنا) جاءت فيه من وتلتها (غيرنا) ويجوز في غيرنا الجر والرفع. أما الجرّ فعلى اعتبارها صفةً لازمة بمنزلة الصلة للموصول وعــد "مــن" نكرة مبهمة تحتاج إلى وصف لازم، وعلى هذا جاءت غيرنا صفة مجرورة لــ (من) المجرورة بـــ على.

وأمـــا الرفع فعلى عدّ (من موصولة) وحُذِف عائد الصلة "هو" ويكون إعراب غيرنا. (غــير: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره هو، وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر مضاف إليه) [١].

ومثل ذلك قول الفرزدق[٢] :

إنِّــي وإيَّـــاكَ إذْ حَلَّــتْ بِأرْحُلِــــنَا   كَمَـــنْ بِوادِيــهِ بَعْــدَ المَحْــلِ مَمْطُــورِ

والشاعر عامل "من" نكرة مبهمة. وعد (ممطور) صفة لازمة لها.

وأمـــا قوله تعالى : "هذا ما لديّ عتيد"[٣]. فرفعه على وجهين : على شيء لديّ عتيد، وعلى هذا بعلي شيخ.

ويستشهد سيبويه على مجيء (من، وما) نكرتين ويستشهد على مجيء من نكرة بقول عمرو بن قمئية[٤]:

يَـــا رُبَّ مَـــن يـــبْغِضُ أذوادَنَــــا   رُحْـــنَ عَلَـــى بَغْضَـــائِهِ واغْتَدَيْـــنْ

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ١٠٥/٢.
(٢) السابق، ١٠٦/٢.
(٣) السابق ، ١٠٦/٢.
(٤) السابق، ١٠٨/٢.

وفـــي الشاهد دخلت رب على (من)، ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة. مدخول رب علـــى مـــن دليل على مجيئها نكرة وجملة يبغض أذوادنا نعت لازم لـــ من يسدّ مسد الصلة. ويستشهد بقول أميّة بن أبي الصلت[1].

ربّ ما تكره النفوس من الأمر له فرجةٌ كحلّ العقال.

ورد تركيـــب (رب ما تكره النفوس) وفيه دخلت رب على ما. ودخول رب على ما دليل على تنكير (ما) وجملة تكره النفوس من الأمر، في محل جر نعت لازم لـــ (ما).

وقال آخر[2] :

ألا رُبَّ مَـــنْ تَغْتَشُـــهُ لـــكَ نَاصِـحٍ ومؤتَمَـــنٍ بِالغَيـــبِ غَـــيرِ أمِيـــنِ

وقال آخر[3]:

ألا رُبَّ مَـــنْ قَلْبِـــي لَـــهُ نَاصِـحٌ ومَـنْ هُـو عِـنْدي في الظّباءِ السَّوانِحِ

ورد في الشاهدين السابقين التركيبان (ألا رب من تغتشه) ألا ربّ من قلبي له ناصح، وفـــيهما دخلت رب على من. ودخول رب على من دليل على أنها نكرة. ويثبت ذلك أنها في التركيـــب الأول وصـــفت بـــ "ناصح" وصفا لازما يسد مسد صلتها وأنها في التركيب الثاني وصفها بقوله لك ناصح.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١٠٩/٢.

(٢) السابق، ١٠٩/٢.

(٣) السابق، ١٠٩/٢.

٣- الجر بحرف الجر أو الإضافة أو الرفع صفة أو النصب تمييزاً

جاء عن العرب تراكيب نحو : "هذا راقودٌ خلاً، وعليه نِحْيٌ سمْناً"[١]. ويستطيع المتكلم أن يقول : هذا راقودُ خلٍ، وراقود من خل، وعليه نحي سمن ونحي من سمن ولكنه لا يستطيع أن يقول : هذا راقودٌ خلٌ لأن الخل اسم وجوهر[٢]. وليس مما يوصف به، ولكنه يضاف إليه ما كان منه. مثله في ذلك مثل الطين فتقول : بصحيفة طينٌ خاتمها[٣].

ولمـــا كانت الأسماء مثل : خل، وسمن وطين جواهر ولا يوصف بها، فرّ العرب في تراكيـــبهم إلـــى النصب في نحو هذا راقود خلا، على اعتبار أن خلا تمييز منصوب أو إلى الـــرفع نحو : بصحيفة (طين خاتمها) على التقديم والتأخير طين خبر مقدم، خاتم مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه.

فالعرب في تراكيبهم يَفِرّون إلى النصب أو إلى الرفع وسيبويه يُعَلِّل ذلك ويفسره بأن الصفة في هذه الأسماء لا تصحُ لأنها جواهر. وما جاء عن العرب من قولهم "مررت بصحيفة طيـــن خاتمهـــا.. وهذا راقودٌ خلٌ"[٤]. وصفه سيبويه بأنه قبيح أجري على غير وجهه، ولكنه حســن أن يبني على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك : هذه جبّتك خزا[٥]. (فخزاً) منصوبة. تبيّـــن (هـــذه الجبة) حالة كونها خزا. وذلك لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به، فتجري مجرى راقود، ونِحي.

ويجـــوز أن تبنى هذه الأسماء على المبتدأ فتكون أخبارا نحو : جبتك خز، فخز خبر مرفوع. ولا يكون صفة لأنه يشبه الأسماء التي أخذت من الفعل والمشتقات ولكنهم جعلوا هذه

---

(١) سيبويه، الكتاب ١١٧/٢.

(٢) السابق، ١١٧/٢.

(٣) السابق، ١١٧/٢.

(٤) السابق، ١١٧/٢.

(٥) السابق، ١١٨/٢.

الأســماء تلــي ما ينصب ويرفع ويجرّ فأجرها كما أجروها، فإنما فعلوا بها ما يفعل بالأسماء والحــال مفعول فيها، والمبنيّ على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل (من الفاعل ونائبه : والجار بتلك المنزلة، يجري في الاسم مجرى الرافع والناصب[١].

٤- جواز جر المعطوف على المضاف إليه المجرور على اللفظ أو نصبه على المحل

الإضـــمار في كتاب سيبويه ركن أساس، ومحور دارت حوله معالجات سيبويه كثيراً من قضايا التراكيب وفي أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي. ففي "باب من المصادر جرى مجــرى الفعل المضارع في عمله ومعناه"[٢]. يذكر سيبويه أنه نستطيع أن نقول : عجبتُ من ضــربِ زيدٍ وعمرو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل. ومن قال هذا ضاربُ زيدٍ وعمــراً قال : عجبتُ له من ضربِ زيدٍ وعمراً، كأنه أضمر : ويضرب عمراً، [أو وضربَ عمراً]. قال رؤبة[٣] :

قَــدْ كُنْــتُ دَايَنْــتُ بِهَــا حَسَّــانَا   مَخَافَــــةَ الإفــــلاَسِ واللَّــــيَّانَا

فالشــاعر عطــف (اللَّــيان) بالواو على الإفلاس. وهذا يستدعي المشاركة في الحكم والحركة الإعرابية. أيِ؛ أن يأتي اللَّيان مجروراً كما كان الإفلاس. ولكن الشاعر أضمر فعلا (نصب الليان تقديره وأن خفت).

ومنه : يُحْسِنُ بَيْعَ الأصْلِ والقِيانَا[٤].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١٠٨/٢.

(٢) السابق، ١٨٩/١.

(٣) السابق، ١٩١/١.

(٤) سيبويه، ١٩٢/١.

وفيه أضمر الشاعر الفعل يبيع مسبوقاً بـــ أن. لذلك جاءت (القيان) منصوبة على أنها مفعول به للفعل المضمر.

ومن إضمار الفعل وإبقاء أثره في التركيب قوله عز وجلّ "**بل ملّةَ إبراهيم حنيفا**"[١]. وذلـــك على تقدير نتبع ملّة إبراهيم حنيفا كأنه قيل لهم : اتبعوا حين قيل لهم : "كونوا هودا أو نصارى".

وأضـــمر الفعل :نتبعُ"[٢]. وظل أثره في بناء التركيب وإعرابه إذا أعْربت (ملة) مفعولاً به للفعل المضمر. المقدر بـــ "نتبع" كما ذكر سيبويه.

٥- جر الأسماء بعد حتى أو الرفع على الابتداء، أو النصب على العطف

حـــتى حرف من حروف المعاني التي يكثر الحديثُ عنها في كتب النحو. وقيلت في حتى أقوال وآراء. فهي حتت قلوب العلماء. ومنهم من يموتُ وفي نفسه شيء من حتى؛ لأنها تنصب، وتجرُّ، وترفع. فكيف استوى لـ (حتى أن تكون حرف عطف، وحرف جر، وحرف ابتداء؟. وكيف كان تعاملُ سيبويه، وتحليله للتراكيب التي اشتملت على حتى؟. إن الناظر في الكتاب يجد سيبويه قد استوفى الأقسام الثلاثة العطف، والجرّ، والابتداء في أحكامه على حتى، عـــند دخولهـــا على الأسماء. فعدّ سيبويه (حتّى) حرف عطف تعطف ما بعدها على ما قبلها، وتشـــركه في الحكم والمعنى. يقول سيبويه : "ومما يختارُ فيه النصب لنصب الأول، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو، والفاء وثُمّ قولك : لقيتُ القوم كلَّهم حتى عبد الله لقيـــته، وضربت القوم حتى زيدا ضربتُ أباه. فحتى تجري مجرى الواو، وثمَّ، .. لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبتدأ. وتقولُ : رأيتُ القوم حتى عبد الله، وتسكتُ، فإنما معناه

---

(١) البقرة، آية : ١٣٥.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٢٥٧.

أنك قد رأيت عبد الله مع القوم، كما كان رأيتُ القومَ وعبد الله على ذلك"[1]. وحتى هنا حرف عطف تشرك في الإعراب والحكم بين ما بعدها وما قبلها. فعندما قال : "رأيت القومَ حتى عبد الله.. فعبد الله رُئيَ مع القوم هذا بالنسبة للمعنى والحكم بين ما بعدها وما قبلها. وأما من حيث الإعراب فهو معطوف منصوب على القوم. والمعطوف عبد الله بعض القوم.

وتُعدّ "حتى" من حروف الجر أيضا، فهي تجرّ ما بعدها. فبعد أن أورد سيبويه طائفة من الأمثلة، والتراكيب، عد فيها حتى حرف عطف، قال: "وقد يحسن الجر في هذا كله، وهو عربـــي. وذلـــك قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته، فإنما جاء بـــ لقيته توكيدا بعد أن جعله غاية كما تقول: مررت بزيد وعبد الله مررت به"[2].

وحتى في هذا المثال جارّة. (ومعناها انتهاء الغاية) [3]. أي أن يكون الاسم بعدها غاية في الشرف أو الصفة[4]. أو آخر ما يمكن لقاءه.

ومعـــنى ذلـــك أن المتكلم عندما قال : لقيت القوم كلّهم حتى عبد الله أنه جعل عبد الله غايـــة ينتهـــي إليها في اللقاء. أي هو آخر الذين لقيهم. واستشهد سيبويه بقول الشاعر مروان النحوي :

أَلْقَـــى الصَّـحِيفَةَ كَـــي يُخَفِـفَ رَحلَـهُ   والـــزادَ حَـــتَى نَعْلِــهِ، أَلْقَاهَـــا[5]

علـــى اســـتعمال حتى حرف جر. فجاءت (نَعْلِه)، مجرورة لسبقها بـــ حتى. ومعنى ذلك أن الشـــاعر ألقى كل ما يُثقله، حتى نعله ألقاها. كي يكون حمله خفيفا، وحتى يستطيع الإسراع. وجعـــل النعل غاية في الإلقاء للتخفيف، لأنه لا يستطيعُ الاستغناء عنها؛ لأنها تحميه من الحرّ

---

[1] الكتاب، ٩٦/١.

[2] السابق ، ٩٧/١.

[3] المرادي الجنى الداني. ص٤٩٨.

[4] كمال الدين علي بن مسعود الفرّخان. المستوفى في النحو تحقيق محمد بدوي المختون.ص٤٣.

[5] سيبويه، الكتاب ٩٧/١.

والبرد، وتقيه مما على الأرض، من أحجار وأشواك وغير ذلك مما يؤذي. ومع ذلك، ورغبة في تخفيف الرحل، طلباً للسرعة.. ألقى نعله.

وفي كل ما سبق من أمثلة – رغم عدم كثرتها – والتي جاء فيها ما بعد حتى .. معطوفاً على أنها حرف عطف، أو مجروراً على أنها حرف جر، يجوز أن يأتي ما بعدها مرفوعاً على أنها حرف ابتداء يقول سيبويه : والرفع جائز كما جاز في الواو وثم، وذلك قولك : لقيتَ القوم حتى عبد الله لقيته، جعلت عبد الله. مبتدأ وجعلت لقيته مبنياً عليه، كما جاز في الابتداء، كأنك قلت : لقيتُ القوم حتى زيدٌ ملقي. وسَرَّحتُ القوم حتى زيد مُسرّح. وهذا لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لم تذكر فعلا، فإذا كان في الابتداء زيدٌ لقيته بمنزلة زيدٌ منطلق جاز ههنا الرفع[1].

وحتى هنا ابتدائية. ومعنى ذلك أنها صالحةٌ أن يليها المبتدأ والخبر. لأنها حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام فيقع بعدها المبتدأ والخبر.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٩٧/١.

٦- الجر بحرف الجر ويجوز النصب على البدل أو التوكيد على حذف حرف الجر

قـال الباحـث في غير مكان من البحث : إن المعنى هو المحور الأساسي في تحليل سـيبويه تراكيب العربية، وإليه يعود المعتمد في بنائها وإعرابها. ويظهر هذا بوضوح في ما ناقشه من تراكيب في باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم، وينصب لأنه مفعول. وذلك نحو "فالبدل أن تقول : ضُرِبَ عبد الله ظهره وبطـنه، وضـرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ .. ومطرنا سهلُنا وجبلنا، ومطرنا السهل والجبلُ. وإن شـئت كان الاسم بمنزلة أجمعين توكيدا. وإن شئت نصبت، تقول: ضرب زيدٌ الظهر والبطن ومطـرنا السـهل والجبل، وقلب زيدٌ ظهره وبطنه. فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل، وقلب على الظهر والبطن.

ولكـنهم أجـازوا هذا كما أجازوا قولهم : دخلت البيت، وإنما معناه دخلت في البيت. والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنك لو قلت : قُلِبَ هو ظهره وبطنه وأنـت تعني على ظهره لم يجز[1]. يجوز في هذه التراكيب البدل، أن يبدل الآخر من الأول. والبدل لا يغير في صورة نظم التركيب وبنائه، ولكنه يغير الإعراب، إذ يتبع البدل المبدل منه في إعرابه، فالمبدل منه في الأمثلة والتراكيب السابقة جاء مرفوعا، لذلك جاء البدل مرفوعا، ولو تغيرت حركة المبدل منه في الأمثلة السابقة، لتبعه البدل في ذلك. والمعنى في البدل غير المعنى في التوكيد، أو النصب على حذف حرف الجر. ولكنّ سيبويه لم يقل شيئا تفصيليا في هذه المعاني المختلفة، ربما ليترك للقارئ استخراج ما بينهما من فروق.

أما قوله: ضُرِب عبد الله ظهرُه وبطنه على التوكيد، فيصير الظهر والبطن توكيدا لعبد الله.. كما يصير أجمعون توكيدا للقوم إذا قلت: رأيت القوم أجمعين كأنه قال. ضرب كلُّه[2].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١٥٨/١

(٢) السابق ، ١٥٨/١.حاشية رقم (٢).

وأمـا النصب -إنْ شئت نصبت- تقول: ضُرب زيدٌ الظَّهْرَ والبطنَ، ومطرنا السهلَ والجبلَ.. فالمعنى أنّهم مطروا في السهل والجبل...

المعـنى فـي حالـة النّصْب على تقدير حرف جر مناسب محذوف، ولكل لغة نسقها الخـاص في بناء تراكيبها، والنسق الأصلي في بناء التركيب في هذه الحالة أن يكون السهل والجبل مجرورين مُطرنا في السهل والجبل، وبعد أن حُذف حرف الجر تغيرت صورة البنية وحـركة ألفاظه- فبعد أن كان السهل والجبل مجرورين بحرف الجر "في" الذي يفيد الظرفية تحـول إلى مطرنا السهل والجبل بحذف حرف الجر. وانتصب السهل والجبل بالفعل، ويشبه سـيبويه هـذا التركيـب بعد حذف حرف الجر بـ تركيـب دخلت البيت الذي كان دخلت في البيت. فانتصب البيت بالفعل بعد حذف الجار.

ولا يجعل سيبويه هذا الحذف قياسا، بل يقصره على السهل والجبل، والظهر والبطن. كما لا يجوز حذف حرف الجر إلا في الأماكن في مثل: دخلت البيت..." [1] لأن حرف الجر في اختصت بالأماكن، فساغ قوله حذف حرف الجر للاختصاص الذي اختصته.

ويـنقل عن الخليل -رحمه الله- رأيه- أنهم يقولون: مُطرنا الزرع والضرع. وإن شئت رفعت على البدل وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين توكيدا[2].

ويقال في هذا التركيب مطرنا الزرع والضرع.. أن له ثلاثة أوجه تركيبية بناء على معان يريدها المتكلم، ويتبعُ الوجه التركيبي والمعنى المراد تغيّر في الحركة الإعرابية.

فالوجـه الأول النصب على حذف حرف الجر، وكأنّ الصورة النسقية أو الأصل في التركيب أن يجيء (مطرنا في الزرع والضرع) والوجه الثاني الرفع على البدل مطرنا الزرع والضرع. والوجه الثالث الرفع على التوكيد مطرنا أجمعون.

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/١٥٩.

(2) السابق، ١/١٥٩.

واكتفى سيبويه بهذه الإشارة إتاحة للقارئ فرصة الاستنتاج. ويمضي سيبويه في تقصي الظاهرة التركيبية صادرا عن دقّته وأمانته وموسوعيته فيقول: فإن قلت: ضُرب زيد اليدُ والرجلُ. جاز على أن يكون بدلا وأنْ يكون توكيدا. وإن نصبته لم يُحسن، لأنّ الفعل أُنْفِذَ في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفت منه حرف الجر، إلا أن تسمع العرب تقول في غيره وقد سمعناهم يقولون: "مطرتُهمْ ظهراً أو بطناً"[1].

٧- الجر بحرف الجر أو الرفع مبتدأ والخبر مضمر لكثرة الاستعمال

يرى سيبويه أن ما حذف في كلام العرب لكثرة استعمالهم إياه "كثير" ومن ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعام؟، فمن طعام في موضع طعام. كما كان ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجل. ومثله جوابه: ما من طعام[2].

فالتركيب هل من طعام في زمان أو مكان هو البنية الأساسية للتركيب الذي يسأل به المتكلم. وكثرة الاستعمال أدت بالناطقين به، إلى إضمار أجزاءٍ منه حتى آل إلى هل طعام"؟ وبذا تغير بناء التركيب عما كان عليه. وتغير إعرابه.

ففي التركيب الأول الذي ليس فيه إضمار (جاءت كلمة طعام مجرورة بحرف الجر من.. وكان التركيب طويلا.

بينما في التركيب الثاني جاءت كلمة طعام مرفوعة على أنها مبتدأ. والخبر مضمر تقديره في زمان أو مكان.

ويرى الباحث أن كثرة الاستعمال مسوغ مقبول للإضمار أو الحذف كما يرى سيبويه. ولكنه يُضيف إلى ذلك معنى الاختصار أو الإيجاز عند المتكلم للتعبير عن حاجته الملحة للطعام بسبب الجوع الذي عاناه. أو معنى الرغبة في الإبلاغ عن حاجته الشديدة للطعام. وهذا معنى نفسي. يُعبّر عنه بأقصر عبارة. كالتحذير والإغراء.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/١٢٩

(٢) ينظر السابق، ٢/١٣٠

٨- النصب على حذف حرف الجر أو الرفع مبتدأ في المصدر المؤول مِنْ أنْ و أنّ.

حذفت العرب حرف الجر كثيرا، حذفت حرف الجر ونونه وبقي عمله. يذكر سيبويه رأي الخليل في قوله جل ذكره: "وأن هذه أُمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون"[١]. فقال: إنما هو على حذف اللام. كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، فإن حذفت اللام من أنْ فهو نصب. ولو قرؤوها "وإنّ هذه أمتكم أمة واحدة" كان خبرا، وقد قرئ[٢].

من العادات اللغوية، عند أبناء العربية، أن تسبق أنّ وأن المصدرتين بحرف جر. يعرب المصدر المؤول مجرورا بحرف الجر (اللام) كما في الآية الكريمة، وإن لم تسبق (أنّ وأن) بحرف جر يكون إعراب المصدر المؤول في محل نصب، هذا على فتح همزة (إن). أما إن جاءت إن مكسورة الهمزة. فيتغير إعراب المصدر المؤول. ويكون رفعا. ولو قلت: جئتك إنك تحب المعروف، مبتدأ كان جيدا)[٣]، لكسر همزة إن دلالة أنها وقعت مستأنفة أو ابتدأ بها الكلام. والجملة الاستئنافية أو الابتدائية لا محل لهما من الإعراب.

ومن الآيات على إرادة حرف جر محذوف قوله تعالى: "فدعا ربه أني مغلوب فانتصر"[٤]. وقال: "ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه أني لكم نذير مبين"[٥].

حاشا لله أن نقول على الله ما لا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. يقول سيبويه: إنما أراد بأني مغلوب، وبأني لكم نذير مبين ولكنه حذف الباء. وأرادها في التركيب فبقي عملها، لأنها منوية ومرادة في بنائه.

---

(١) المؤمنون، آية ٥٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ١٢٦/٣، ١٢٧

(٣) السابق، ١٢٧/٣

(٤) القمر آية ١٠.

(٥) هود آية ٢٥.

وقـال سبحانه وتعالى أيضا: "**وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا**"[١]. وهذه الآية الكريمة بمعنى ولأنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحد. على إرادة حرف الجر اللام المضمر وبهذا يكون إعراب المصدر المؤول في محل جر بحرف الجر.

أما على كسر همزة إن فيكون المصدر المؤول على الابتداء أو الاستئناف. وعلى هذا الباب بيت الفرزدق[٢]:

مَنَعــتْ تَمِـيماً أَنّــي أَنــا ابْــنُها وشَــاعِرُها المَعْـروفُ عِـنْدَ المَواسِـمِ

وينشـد علــى وجهين: بفتح همزة إن (على إرادة اللام) [٣] ويكون التقدير: لأني أنا (ابنها) وتعرب إن المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجر.

أما على الوجه الثاني بكسر همزة إن كما يقول سيبويه (وسمعنا من العرب من يقولُ إني أنا ابنها، بكسر همزة إن فتكون إن واسمها وخبرها على الابتداء) [٤].

ويجـوز في الآيات السابقة أن يكون إعراب أن واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجـر المحـذوف لكثرة استعماله في كلامهم. دون إرادته أن يكون منويا في بناء التراكيب اللغوية يقول سيبويه (ولو قال إنسان: إن أن في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز حذف الجار فيه كما حذفوا رب) [٥].

ويذكـر سيبويه أنه يجوز أن تقول: (لبيك إن الحمد والنعمة لك، بكسر همزة إن، وإن شئت قلت "أن")[٦].

---

(١) الجن/١٨

(٢) سيبويه ، الكتاب ١٢٨/٣

(٣) السابق ١٢٨/٣

(٤) السابق ١٢٨/٣

(٥) السابق ١٢٨/٣

(٦) السابق ١٢٨/٣

ويقــال في هذا الموضع ما سبق قوله وهو أن المفتوحة الهمزة في موضع جر على إرادة حرف الجر، أو على حذفه لكثرة الاستعمال وأما موضع المكسورة الهمزة فعلى الابتداء.

٩- الجر إتباعا ويجوز الرفع والنصب.

تبــنى التراكيب حسب مقتضيات أسس بناء الألفاظ معا. وحسب إرادة المتكلم غير المطلقة، لأنّها محدودة بنظام تجاوز الألفاظ، وأصول ترابطها، وتعلقها أو تعليقها ببعض. وإرادة المتكلم تعنى الاختيار بين الأوجه الإعرابية المختلفة، كما تعنى اختيار الألفاظ المناسبة لمــا يــريد. ولذلك يجوز للمتكلم أن يختار إنْ الشرطية أو (الجزاء) أو إما. في تركيب مثل: مــررت بــرجل إن صالحٍ وإن طالحٍ. لأن إن تعني (إما). وإن أراد- القائل إن الجزاء فهو جائز، لأنه يضمر فيها الفعل، وإما يجري ما بعدها هاهنا على الابتداء وعلى الكلام الأول..

ألا تــرى أنك تقول: قد كان ذلك صلاحا أو فسادا. ولو قلت: قد كان ذلك إن صلاحا وإن فسادا. كان النصب على كان أخرى، ويجوز الرفع على ما ذكرنا[1].

وعلى هذا يجوز في كلمتي صالح وطالح الجر والرفع أما الجر فعلى أنهما مجروران بحرف جر مضمر مع فعله، وتقديره.. مررت بصالح و مررت بطالح وإن محمولة على إما كأنه قال مررت برجل إما مررت بصالح وإما مررت بطالح.

وأمــا الرفع فعلى أنّ كل كلمة من صالح وطالح خبر لمبتدأ محذوف (هو) كأنه قال: مررت برجل إما هو صالح أو هو طالح.

أمــا مجيء صلاحا وفساداً منصوبين في تركيب (قد كان ذلك إن صلاحا وإن فسادا) فعلـــى أن كلا من صلاح وفساد.. خبر لكان الناقصة المضمرة مع اسمها فكأنه قال: إن كان ذلك صلاحا وإن كان ذلك فسادا.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢٦٨/١. و ١٦٧/١.

ويجـــوز أن يجـــيء (صــــلاح) و (فساد) مرفوعين على أن كل واحد منهما اسم كان مرفوع، وكان مضمرة مع خبرها كأنه قال: إن كان صلاح لنا وإن كان فساد لنا. ويجوز أن يكـــون المـــرفوع خبرا لمبتدأ محذوف تقديره أمري أو حالي كأنه قال: إن أمري صلاح .... وإن أمري فساد.

ويجوز أن يكون المرفوع في هذا التركيب (فاعلا) لكان. وتكون كان تامّة بمعنى وقع أو حدث. كأنه قال: قد كان ذلك إن كان صلاح أو فساد. والله وحده يعلم.

ويجوز قطع النعت عن المنعوت المجرور ورفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هـــو نحو: ما مررت برجل صالح بل طالح[1]. وذلك لأن بل من حروف الإضراب. ويجوز فـــي هـــذا التركيـــب أن تعـــرب كلمة طالح نعتا لرجل المجرور أو بدلا منه. لأن (بل) تفيد الإضراب[2].

ويجوز قطعها عن المنعوت المجرور ويتغير إعرابها إلى الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

والذي سوّغ هذا أن الكلام منفي غير مثبت. كما أن المعنى في الرفع خبرا يختلف عن الجر نعتا أو بدلا. فالنعت يؤذن بتمام الاسم والبدل فيه معنى التجزئة وعندما يقول الرجل ما مـــررت بـــرجل صــــالح كأنه قال: مررت برجل سَيّء أو طالح، أو ما فيه هذا المعنى. وأن تصـــف إنسانا بالسوء وعدم الصلاح لا يتساوى في المعنى مع أن تنفي عنه الصلاح أولا ثم تخـــبر عنه أنه طالح. فالإخبار يفيد تأكيد معنى الفساد بعد نفي الصلاح عنه. كما تدل الجملة الاسمية على الثبوت والدوام والاستمرار. وذلك لأن المتكلم يُضرب عن المعنى الأول، ويثبت معنى جديدا.

---

(1) سيبويه ، الكتاب ١/٤٣٤

(2) ابن هشام ، مغني اللبيب ١/١١٢. (بل)

١٠- الجر على البدل أو الرفع عل القطع لعدم معرفة المخاطب

تَوَقُّعُ المتكلم أن يبادره السامع بسؤال معين يجعله يبني كلامه بطريقة مخصوصة كأن يُبدل المعرفة من النكرة نحو: مررت برجل عبد الله. كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل عبد الله من الرجل. وعبد الله أعرف وأشهر من الرجل. لأنه عبد الله تعريف يُعرف به. ومثل ذلك قوله عز وجل ذكره: "وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله"[١].

وصراط الله بدل من صراط مستقيم. مع أن كلاهما معرفة، فصراط الأولى تَقَرَّبَ معناها بالصفة، وصراط الثانية تعرّفت بالإضافة إلى لفظ الجلالة، فاكتسبت بذلك تعريفا وشهرة عالية. فأبدل الأشهر والأعرف من الأقل شهرة وتعريفا، لأن الخطاب الإلهي الموجه إلى محمد صلى الله عليه وسلم أنه يهدي إلى صراط مستقيم في أمة غالبيتهم يجهلون هذا الأمر فكأنهم يسألون ما الصراط المستقيم. لذلك أبدل منه صراط الله. ليكون معروفا. ويجوز الرفع على القطع وإعراب الاسم المقطوع (مبتدأ)[*].

يقول سيبويه : "وإن شئت قلت: مررت برجل عبد الله جوابا لسؤال كأنه قيل له من هو... أو ظن أنه قيل له ذلك"[٢].

ويتضح من كلام سيبويه أن المخاطب عندما يسأل من هو؟ لا يعلم من الرجل الممرور به. ولهذا يبني المتكلم تركيبه على رفع وقطع عبد الله من أن يكون بدلا من رجل، وعده مبتدأ محذوف الخبر، يوضح المقصود بالرجل، ويعلم المخاطب أن الرجل الذي مر به من بين الرجال هو عبد الله. وبذلك يتعرف المخاطب إلى الرجل المقصود بالكلام.

---

(١) الشورى/ آية ٥٢ ، ٥٣

(*) هذا رأي سيبويه ويرى الباحث أن إعرابه خبرٌ أولى.

(٢) سيبويه ، الكتاب ٢/١٥

ومـــن الإجراء على البدل أيضا، مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد، والرفع جيد. وقال الشاعر، وهو بعض الهذليين، وهو مالك بن خويلد الخناعي[١].

يـــا مَـــيَّ إنْ تَفْقِـــدِي قَومَـــاً ولَدْتِهِـــمِ أو تُخْلَسِـــيهِم فَـــإنَّ الدَهـــرَ خَـــلاَّسُ
عَمْـــروٌ وعَـــبْدُ مَـــنَافٍ والـــذِي عَهِـــدَتْ بِبَطْـــنِ عَرْعَـــرَ آبِـــي الضَـــيْمِ عَـــبَّاسُ

إن المخاطب لا يعلم المقصود بـــ "قوم" في البيت الشعري. وقد يظن لأول وهلة أنهم أولاد "مي" زوج الشاعر. وهم في الحقيقة غير ذلك. لذلك بنى الشاعر تركيب بيت الشعر على قطـــع (عمـــرو وعـــبد مـــناف والذي عهدت عباس) عن البدل ورفعهم على الابتداء، ليُعلم المخاطب من هم الذين يتحدث عنهم. وليعرفه بما يجهل.

ولكن الشاعر لو نصب (عمروا) على البدل من (قوم) لجاز ولكن هذا التركيب مبني علـــى معـــنى معرفة المخاطب بذلك وهذا المعنى غير متحصل عند السامع لذلك بنى الشاعر تركيبه على الابتداء.

ومما جاء مبتدأ قول الشاعر وهو مهلهل[٢]:

ولَقَـــدْ خَبَطْـــنَ بُـــيُوتَ يَشْـــكُرَ خَـــبْطَةً أَخْوَالُـــنَا وهُـــمُ بَـــنو الأَعْمَـــامِ

فالشاعر بنى تركيبه عل القطع لذلك رفع أخوالنا على أنه مبتدأ "كأنه حين قال: خبطن بـــيوت بشـــكر قيل له: ومَنْ هم؟ فقال أخوالنا وهم بنو الأعمام، ولم يجعل بناء التركيب على إبدال أخوالنا من يشكر.

ومـــثله بـــناء تركيب مررت بعبد الله أخوك، "كأنه قيل له، من هو؟ أو من عبد الله، فقال: أخوك. وقال الفرزدق[٣]:

وَرِثْـــتُ أَبِـــي أَخْلَاقَـــهُ عَـــاجِلَ القِـــرَى وعَـــبْطَ المَهَـــارِي كُومُهَـــا وشَـــبُوبُهَا

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١٥/٢

(٢) السابق، ١٦/٢

(٣) السابق ، ١٦/٢

فالشـــاعر لم يبن تركيب بيته الشعري على أن المخاطب يعلم المهارى على حقيقتها، وذلك بجر كومها وشبوبها على البدل من المهارى، ولكن الشاعر بنى تركيبه اللغوي على أن المخاطــب يجهل المقصود بالمهارى، كأنه يسأل المتكلم أي المهارى؟. لذلك بنى تركيبه على أن المخاطب يجهل المقصود بالمهارى، ولا يعرف حقيقتها، فرفع الشاعر كومها وشبوبها على القطع (مبتدآن). وفي كومها وشبوبها معنى التبعيض.

ويجــوز أن تقــول مررت برجل الأسد شدة. كأنك قلت برجل كامل. لأنك أردت أن ترفع شأنه.

فـــي هـــذا التركيـــب جـــاءت كلمة الأسد مجرورة على أنها صفة أو بدل من رجل المجـــرورة. وفـــي مـــا ذكر سيبويه من معنى إعلاء شأن الرجل، ومدحه، ووصفه بالرجولة الكاملـــة سبّب بناء التركيب على جر الأسد صفة للرجل مع إضافة معنى تحلية الكلام بما فيه من تشبيه الرجل بالأسد في الشدة.

ويجــوز أن يبنـــي التركيب برفع (الأسد) على الاستئناف[١] والقطع لأن المخاطب لا يعلــم من الرجل المتحدث عنه. فيقطع المتكلم (الأسد) عن الصفة والبدل، ويبني كلامه على رفعها على الابتداء ليعلم المخاطب من الرجل الذي يتحدث عنه، كأنه يجيبه على سؤال متوقع (مـــن هـــو). ومن هو؟ تعنى أن المخاطب لا يعرف ولا يعلم ويجهل الرجل الذي يدور حوله الحديث. والرفع يبين المقصود للمخاطب.

وجـــاء الـــرفع علـــى قطـــع الصفة من النكرة وهو فيها أقوى من المعرفة نحو قول الراجز[٢]:

وسَـــاقِيَيْنِ مِـــثْلِ زَيْـــدٍ وجُعَـــلْ ... سَـــقْبانِ مَمْشُـــوقانِ مكـــنُوزَا العَضَـــلْ

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١٧/٢

(٢) السابق ، ١٧/٢

لم يبن الشاعر تركيبه اللغوي في البيت الشعري على جر (سقيين مَمشوقين مكنوزيِ) على البدل من زيد وجُعل، لأن المعنى الذي يزدحم في فكر الشاعر أن المخاطب يجهل حقيقة (زيـد وجُعـل) هذين. ويريد الشاعر أن يُعلمه من هما. ويريد أن يوضحهما له. فبنى تركيبه على القطع ورفع (سقيان ممشوقان مكنوزا) وهل هناك تعريف وتوضيح وإخبار وإعلام عن الساقيين أفضل من هذا؟

١١- الجر إتباعاً، أو النصب حالاً[*]:

ويجـوز فـي بعض التراكيب أن تحمل الصفة على الاسم قبلها، فتتبعه في إعرابه. ويجـوز أن تحمـل الصفة على غير الاسم الذي قبلها فتنصب على الحال. وذلك في نحو: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به"[1].

فالمـتكلم بـنى كلامه على معنى أن يجعل (صائد) صفة لرجل، فجاءت كلمة صائد مجـرورة تابعـة له. ورجـل مجرور بحرف الجر الباء وإن لم تحمل (صائد) على الرجل، وحملته على الاسم المضمر المعروف (المعرفة) في (معه) نصبته فقلت:

مررت برجل معه صقر صائداً به. كأنه قال: معه باز صائداً به، حين لم يرد أن يحمله على الأول[2].

والأمـثلة علـى ذلـك كثيرة منها: أتيت على رجل ومررت به قائم إن حملته على الرجل، وإن حملته على الهاء في به نصبته كأنك قلت: مررت به قائماً[3].

(*) سيبويه يسمى الحال خبراً أحياناً (ويقصد به الحال).

(1) سيبويه، الكتاب ٤٩/٢.

(2) السابق، ٤٩/٢.

(3) السابق، ٤٩/٢.

فقائم بالجر صفة للرجل المجرور. و (قائماً) حال من الرجل عند المرور به. وتقول : مــررت بــرجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه، الرّفع الوجه لأنه صفة الكيس، والنصب جائز على قوله: فيها رجل قائماً وهذا رجلٌ ذاهباً[1]. فتقول : مررت برجل معه كيسٌ مختوماً عليه، على اعــتماد الظــرف معه وتكون جملة (معه كيس) جملة اسمية مؤلفة من خبر مقدم مضافاً إلى الضمير الهاء، ومبتدأ مؤخر (كيس) ويكون مختوماً، حالاً منصوبا.

وجــاء عــن العرب قولهم : "هذا أول فارسٍ مقبلٌ"[2]. "أولّ" نكرة، وإن أضيفت إلى فارس. وفارس نكرة. فإضافة النكرة إلى نكرة يقوي معنى النكرة فيها "كما أن وصف النكرة وما بعدها يقوي فيها معنى النكرة أيضاً نحو : هذا أولُ فارسٍ شجاع مقبل.

وكما ورد ذاك عن العرب، ورد هذا أولُ فارسٍ مقبلاً[3] عن العرب أيضاً. سمع ممن يرويه من العرب.

وهــذا مبني على إرادة المتكلم (من الفرسان) فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا – يجزئهم من ذلك"[4].

فالتركيب الأول بني على رفع مقبل على أنه وصف لأول في قوله : "هذا أول فارسٍ مقبلٍ" وأول نكرة.

أما التركيب الثاني فالمتكلمَ غير بناءَ التركيب إلى نصب مقبلا على أنه حال، على نية تقديــر هذا أول فارس من الفرسان مقبلاً، وبهذا يصبح أول فارس معرفة. وينتصب (مقبلا) على أنه حال. والمعنى هذا أول فارس من الفرسان – الذين ذهبوا في غارةٍ، أو لنجدة قوم – في حالة إقبال.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٥٢.

(٢) السابق ٢/١١٠

(٣) السابق ، ٢/١١٢

(٤) السابق ،٢/١١٢

ومثل ذلك قول العرب "عليه مائةٌ بيضا" والرفع الوجه وعليه مائة عَيْناً والرفع الوجه.

و (مررت بماءِ قعدةَ رجُلٍ) والجرُّ الوجه"[1]. وعُدَّ الحال هنا بعيداً لأن ما جاء على هيئة حتى يكون من صفة الأول، وبالتالي لا يكون حالا مع أن من يثق به سيبويه سمع رؤبة يقول: هذا غلام لك مقبلا"[2].

فرؤبة في هذا التركيب نصب (مقبلا) على الحال. أي انظر إلى غلامك هذا في حالة إقبال. وهذا المعنى لا يكون في الرفع لو قال: (هذا غلام لك مقبل) فيكون المعنى إخبارا عن إقباله. أي هذا غلام لك مقبل.

بناء على ما يدور في ذهن المخاطب يبدو ذلك في نحو: "مررت برجل عبد الله، كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه. وإن شئت قلت: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك"[3].

التركيـب اللغوي "مررت برجل عبد الله" مؤلف من عناصره الواضحة أمامنا. (الفعل الماضــي والضمير وحرف الجر والاسم المجرور (رجل) والعلم عبد الله. الذي جاء مجرورا (بـدل) مـن رجل. وعبد الله معرفة. ورجل نكرة. والذي سوغ هذا الإبدال، أن التركيب بني علـى مـا قيل للمتكلم: بمن مررت؟ أو على ظنه أنه يقال له ذاك. فالمتكلم عندما سمع (بمن مـررت) أو ظـن أنـه قـيل له أجاب بلغة السؤال مررت بـ لذلك جاء البدل والمبدل منه مجرورين.

أليس هذا التحليل الذي ذكره سيبويه مدعاة للفخر به، وللإحساس بعجزنا وعدم قدرتنا علـى استيعاب ما شرحوه وفسروه لنا، فضلا عن الإتيان بجديد. فسيبويه يرى أن وراء هذا التركيب بحركاته سؤال قام في ذهن المتكلم على اليقين أو على الظن فبنى تركيبه على ما في ذهنه.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١١٢/٢

(٢) السابق ، ١١٣/٢

(٣) السابق ١٤/٢-١٥

وأما (مررت برجل عبد الله) ولا يختلف التركيبان من الناحية الشكلية إلا بحركة عبد الله الـــذي جاء مجرورا في الأول، ومرفوعا في الثاني. والذي سوغ للمتكلم أن يأتي بـــ عبد الله مـــرفوعا، يقيـــنه أنـــه قيل له (من هو) أو على ظن ذلك. فـــ من هو استدعت أن يجيب بالتركيـــب (مررت برجل عبد الله). على القطع. قطع عبد الله من الرجل. ومما قبله. فارتفع على الابتداء، وهذه الحركة جعلت منه مبتدأ. والمبتدأ من أعمدة الكلام ويحتاج إلى خبر لنعلم السامع بالفائدة المرجوة من الكلام. كل هذه المعاني أدت إلى بناء التركيبين على ما بنيا عليه. الأول بجـــر عبد الله على البدل. والثاني برفع عبد الله على الابتداء. تبدل المعنى، فتغير بناء التركيب والحركة الإعرابية.

١٣- الجر إتباعا أو الرفع قطعا أو النصب على معنى الترحّم

يجـــوز ذلك في بعض الصفات التي فيها معنى الترحم. وهذه الصفات يجوز فيها أن تتبع ما قبلها، أو تنصب على تقدير فعل (أعني) أو ما في معناه، دون إرادة مدح أو ذم. وفي ذلـــك يقول سيبويه: "وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل، ولا يريد مدحا ولا ذما"[1]. وقال [2]:

وَمَـــا غَرَّنِـــي حَـــوزُ الرِّزَامِـــيِّ مِحْصَـــنًا عَوَاشِـــيَهَا بِـــالجَوِّ وَهْـــوَ خَصِـــيبُ

فالشاعر نصب "محصنـ" اسم الرزامي، على تقدير فعل أعني، وهو فعل يظهر، لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه، ولم يرد افتخارا ولا مدحا ولا ذما[3]. وهذا كما قال:

بنا تميما يُكشف الضباب[4].

فالشـــاعر نصب (تميما) على تقدير فعل أعني، وهذا على سبيل الفخر وخصهم بهذه الصفة.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٧٤/٢

(٢) السابق ، ٧٤/٢

(٣) السابق ، ٧٤/٢

(٤) السابق ، ٧٥/٢. وابن عقيل، شرح ابن عقيل ١٨/٢

ويجوز أن تنصب الصفة إذا أفادت (الترحم) يقول سيبويه: ومن هذا الترحم، والترحم يكــون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب[١].

ولذلــك يجــوز أن تقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل مررت به، أخيك.

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررت به البائس، كأنه لما قال مــررت بــه قــال المسكين هو، كما يقول مبتدئا: المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين"[٢].

يؤكــد ســيبويه أنه يجوز في المسكين ثلاثة أوجه كما يرى الخليل[٣]. فعندما يقول: مــررت بــه المســكين على البدل. والبدل يوضح المسكين من بين الذين تمت عليهم عملية المرور. فيضيف البدل تحديدا للذي مُر به وهو المسكين وليس غيره.

وأمّــا الرفع كما يقول مررت به المسكين هو أو المسكين أنت. فهو على إضافة حكم جديــد ومعنى جديد يجيله السامع. ولا يعرفه. وأما النصب على إضمار فعل أعني فهو على إرادة تعــريف الســامع بالمــتحدث عــنه، للترحم عليه وإظهار الشفقة، وربما يستدعي هذا مساعدته.

١٣- الجر مضافا إليه أو النصب أو الرفع بنـاء على محل إعراب المضاف

وحــذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، في اللغة العربية كثير. ووراء حذف المضـــاف أســـباب كثـيرة، منها ما يذكره سيبويه، أن ذلك الحذف يجيء "على اتساع الكلام

---

(١) سيبويه، الكتاب ، الكتاب ٢/٧٤ - ٧٥

(٢) السابق ، ٢/٧٥ - ٧٦

(٣) السابق ، ٢/٧٥.

والاختصـــار (الإيجاز) لعلم المخاطب بالمعنى"[١]. وعلى ذلك قوله تعالى جَدّه: "**واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها**"[٢].

فـــي ذلك التركيب القرآني الكريم، حذف المضاف "أهل" وأقيم المضاف إليه (القرية) مقامـــه. وتغير بناء التركيب بناء على ذلك. فبعد أن كان (واسأل أهل القرية) إذا كانت (أهل) مفعـــولا به للفعل أذكر، والقرية، مضافا إليه مجرورا. صار التركيب: واسأل القرية. فحذف المضاف، وحل محله المضاف إليه، وأخذ حركته الإعرابية فتحول من مضاف إليه مجرور، إلـــى مفعـــول به منصوب. كل ذلك يتم لمعاني الإيجاز والاختصار وعلم المخاطب بالمعنى المراد، وعلى اتساع الكلام. وفي هذا الاتساع من الكلام معنى بياني واستخدام مجازي، فعندما حذفـــت كلمة أهل، وقامت مقامها القرية.. والقرية مكان لا يُسأل والذي يسأل أهلها، إذن هو مجـــاز مرسل علاقته المحلية، وذلك يتم بذكر المحل وإرادة الحال. ووراء كثير من التراكيب اللغويـــة بـــيان مضيء، لو قدر الالتفات إليه في النحو العربي. ومن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، قول الحطيئة[٣].

وَشَـــرُّ المَـــنَايَا مَيِّـــتٌ وسْـــطَ أَهْلِـــهِ ... كَهُلْـــكِ الفَـــتَى قَـــدْ أَسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُهْ

ورد فـــي بيـــت الحطيئة التركيب الآتي: "وشر المنايا ميت". بينما الأصل التركيبي هو :"وشـــرُّ المـــنايا منـــيةِ ميِّت؟ وفي هذا التركيب جاءت كلمة ميت مجرورة بالإضافة. ولكنها جـــاءت فـــي التركيـــب الأول، الـــذي استخدمه الشاعر في بيت الشعر، مرفوعة بعد حذف المضاف، وحلولها محله. وأخذها موقعه الإعرابي.

ومـــثله فـــي السـعة. أنت أكرم علي من أن أضربك..إنما تريد: أنت أكرم علي من صـــاحب الضرب، ... لأن قولك : أن أضربك... هو الضرب...، لأن أنْ اسم .. وأضربك

---

[١] سيبويه ، الكتاب ١/٢١٢

[٢] يوسف آية ٨٢

[٣] سيبويه ، الكتاب ١/٢١٥

من صلته، كما تقول يسوئني أن أضربك، أي يسوئني ضربك، وليس يريد: أنت أكرم علي من الضرب، ولكن أكرم علي من صاحب الضرب.

والمعنى لو أن قائلا قال: أنت تضربني.. فقال الآخر: أنت أكرم علي من أن أضربك. أي أنت أكرم علي من صاحب الضرب أي نفسي. أي أنت أكرم علي مني لذلك لن أقوم بضربك[١].

وقال الجعدي[٢]:

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَّي   نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ

وأراد الشاعر: "عذير نعام"[٣]، على الأصل التركيبي. عذير خبر كأن مضاف، ونعام مضاف إليه. حذف المضاف (عذير) وقام المضاف إليه (نعام) مقامه. فأخذ موقعه الإعرابي (خبر كأن مرفوع). وقام بمعناه. فبعد أن كان المعنى كأن الصوت أو الحال صوت نعام صار المعنى كأن الصوت أو حال الجماعة "نعام" وهذا أقوى في التشبيه. كقولنا: كأن صوته أسد يزأر، أقوى من قولنا: كأن صوته صوت أسد.

وهذا الكلام كثير، منه ما مضى، وهو أكثر من أن أحصيه. ومنه ما ستراه أيضا فيما يستقبل إن شاء الله، ومنه قولهم: "هذه الظهر أو العصر أو المغرب". إنما يريد: صلاة هذا الوقت[٤]. أي هذه صلاة الظهر. فصلاة خبر مرفوع والظهر مضاف. حذف المضاف صلاة، وقام مقامه المضاف إليه (الظهر) مرفوعا.

وقال النابغة الجعدي[٥]:

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ   خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبِ

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ٢١٣/١ بتصرف

(٢) السابق ٢١٤/١

(٣) السابق ٢١٤/١

(٤) السابق ٢١٤/١ - ٢١٥

(٥) السابق، ٢١٥/١

يريد كخلالة أبي مرحب[1].

وقد تقول في سَعَة الكلام: فالليلة الهلال، إنّما الهلال في بعض الليلة، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال، ولكنه اتسع وأوجز[2]. فالليلة ليلة والهلال. تركيب فيه الليلة مسند إليه، وليلة مسند خبر مرفوع. والهلال: مضاف إليه مجرور، والمضاف إليه داخل في المضاف، معاقب للتنوين ولكن التركيب المنطوق: الليلة الهلال. صار الهلال محل المضاف إليه، وأخذ حركته الإعرابية (الرفع) وصار مسنداً لا يتم الكلام إلا به. وبه تتم الفائدة، والحكم على المبتدأ.

ويتّضح في حذف المضاف من الكلام، اعتماد قرينة السياق، إذ يؤدي السياق دورا رئيسا في تحديد العنصر المسقط أو -المحذوف- من أصل التركيب الذي حل النائب محله في الاستخدام لذلك تعين قرينة السياق في التحليل الدلالي للكلمة من خلال وجودها مؤتلفة مع غيرها من الكلم في سياق التركيب. ولا ينفصل دور السياق في رؤية المعنى عن دوره في دراسة عناصر التركيب[3].

ومع أنني لا أتفق مع الباحث في عدم اعتداده ورده دور المقام في تحديد العنصر المحذوف، لأنه لا علاقة للمقام بسياق التركيب الجملي[4].والمقام حال تحيط بالحدث الكلامي، وتغني عن ذكر بعض عناصره كما أشار سيبويه. في باب الأمر والنهي (الإغراء والتحذير). وهذا يعني أن قرائن الحال قد تغني عن ذكر المحذوف[5].

ومما جاء على حذف المضاف، في التراكيب العربية، قول العرب: "هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول"[6]. فهذه التراكيب صورة أخرى من تراكيب : "هذه بنو تميم، وهذه بنو

---

[1] سيبويه ، الكتاب ٢١٦/١

[2] عبد الله بابعير ظاهرة النيابة في العربية ص٣٥ .

[3] السابق، ص٣٦.

[4] سيبويه ، الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٧٣.

[5] السابق، ٣ /٢٤٧.

[6] السابق، ٢٤٦/٣، ٢٤٧.

ســلول"[١]. وأيســر النظر إلى هذه التراكيب يؤدي إلى ملاحظة تغير بنائها، وتغير إعرابها، وبخاصة في كلمة (تميم) و(سلول) ، و(أسد). إذ كانت كل كلمة من هذه الكلمات مضافا إليها مجرورا. أما على الصورة الثانية (هذه تميم) فتميم خبر مرفوع. والفرق بين الخبر والمضاف إلـيه في المباني النحوية كبير جدا. وتم ذلك بناء على حذف المضاف إليه تخفيفا ليحل محله المضاف، ويأخذ موقعه الإعرابي. وصرفت تميم وأسد وسلول، لأنك لم تجعل أي واحد منهما اسما للقبيلة، فصار كل واحد منهما في الانصراف على حاله قبل أن تحذف المضاف. وحذف المضـــاف، وإقامــة المضاف إليه مقامه (في كلام العرب كثير) [٢]. وعندما يشاء المتكلم أن يجعل تميما وأسدا اسم قبيلة في الموضعين جميعا فإنه يعاملها معاملة غير المنصرف، والدليل على ذلك قول الشاعر[٣]:

نَــبَا الخَــزُّ عَــنْ رَوْحٍ وأَنْكَــرَ جِلْــدَهُ   وعَجَّــت عَجِـيجًا مِــنْ جُذَامَ المَطَارِفُ

والدليل على ذلك "أيضا" قول الأخطل[٤]:

فَـــإِنْ تَــبْخَلْ سَــدُوسُ بِدِرْهَمَـــيْهَا   فَـــإِنَّ الـــرِيحَ طَيِّـــبَةٌ قَبُــولُ

ورد فـــي الشـاهدين الســابقين كلمـــتان هما (جذام وسدوس) ومنهما الشاعران من الصرف، لأنهما عاملاهما حملا على معنى القبيلة، والعلم المؤنث يمنع من الصرف. في حين تصرف هذه الأسماء وأشباهها إذا كانت تدل على حيّ. كأن يقول: "ولد سدوس" أو ولد جذامٍ، وذلــك حملا على معنى الأب وهو مذكر. ويقوي هذا ما يقوله العرب في الحمل على معنى القبيلة: هذه تميم بنتَ مر، وقيس بنتُ عيلان.. [٥].

---

[١] سيبويه ، الكتاب ٣/٢٤٦

[٢] السابق ٣/٢٤٧

[٣] السابق ، ٣/٢٤٨

[٤] السابق ، ٣/٢٤٨

[٥] السابق، ٣/٢٤٩

ذكـــر ســـيبويه في كتابه أسماء سور القرآن الكريم فقال: تقول: "هذه هود"[١]. جملة اســـمية مكونة من مسند ومسند إليه مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبر دلالة على الثبات. ولكن هذا التركيب هو الصورة المنطوقة من تركيب أساسي هو " هذه سورة هود"[٢] إذا كانت هود من مُقيّدات، ومتممات المسند، وكان إعرابها (مضافا إليه مجرورا). ويستدل سيبويه على أن القـــول: هذه هود، وهذه نوح، صورة منطوقة عن قولنا: "هذه سورة نوح و هذه سورة هود" أنـــك لـــو حذفـــت ســـورة لصار القول هذه الرحمن ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد سورة الرحمـــن[٣]. وهذا مبني على أن (نوح) و (هود) ليسا اسمين. وقد يجوز أن تجعل نوحاً اسما ويصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، إن جعلت نوحاً اسما لها لم تصرفه[٤].

ومناقشـــة سيبويه كلها مبنية على المعنى، فالمعنى هو الذي بنى التركيب (هذه سورة هـــود، حيث كان هود مضافا إليه مجرورا. والإسناد (الحكم) كان بين سورة وهذه. واكتسبت كلمـــة ســـورة من المضاف إليه تعريفا. بينما في التركيب الثاني صار الإسناد الحكم بين هذه وهود. فالحكم على هذه بهود. فارتفعت هود على أنه خبر للمبتدأ.

ومـــثل هذا أنك إذا نظرت في الكتاب تقول: هذا عمرو وإنما المعنى هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو، ونحو هذا، إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام، كما تقول: جاءت القرية. وإن شئت قلت: هذه عمرو. أي هذه الكلمة اسم عمرو، كما تقول هذه ألف وأنت تريد هذه الدراهم ألف. وإن جعلته اسما للدلالة لم تصرفه. وإن جعلته للحرف صرفته[٥].

فســـعة الكلام والمعنى الذي يراد، ومشيئة المتكلم حسب مقتضيات نظام اللغة، تجيز للمتكلم أن يقول هذا إن أراد الاسم، أو أن يقول: هذه عمروٌ إن أراد الكلمة.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢٥٦/٣

(٢) السابق ، ٢٥٦/٣

(٣) سيبويه ، ٢٥٧/٣

(٤) السابق ، ٢٥٧/٣

(٥) السابق ، ٢٦٩/٣

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: "بل مكر الليل والنهار" [١].
وقال عز وجل: "ولكن البر من آمن بالله"[٢].

وإنما هو على معنى "مكركم في الليل والنهار". وعلى معنى ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر"[٣].

فالمعنى هو سبب الاتساع. ولكن ألا يعد الاتساع، والاختصار والإيجاز إرهاصات ومقدمات لما جاء في ما بعد، في دراسات البلاغيين؟. إن في هذه التحليلات نواة لمصطلحات علم البلاغة. لأنّ المعاني البلاغية ومصطلحاتها قائمة أساسا على نتائج الدراسات النحوية. وكما قيل: إن البلاغة في الإيجاز. وإن العرب توجز لكي تبلغ ويحفظ عنها. ويكون سيبويه قد نبّه إلى ما في هذه الاستعمالات من مجاز، وقدم الأمثلة لمن يريد دراستها. وإن لم يضع لها الاسم الاصطلاحي[٤]. ومنه في سعة الكلام: صدنا قنوين، وإنما يريد صدنا بقنوين، أو صدنا وحش قنوين. وإنما (قنوان) اسم أرض (جبلان تلقاء الحاجر لبني مرة) [٥].

وفي تركيب (صدنا بقنوين) ، يتّسع سيبويه في الاتساع، ويجعل منه إقامة حرف الجر الباء، محل (في). أو حذف حرف الجر وإبقاء عمله. لأن القائل: صدنا قنوين يريد: صدنا بقنوين. أما صدنا قنوين فعلى حذف المضاف (وحش) الذي كان إعرابه مفعولا به منصوبا، ولما أسقط من التركيب الجملي، وحل محله المضاف إليه المجرور (قنوين)، أخذ حكمه الإعرابي فصار إعرابه مفعولا به منصوبا.

ومن الكلام الذي حذف منه المضاف إليه في تراكيب العربية قولهم: (مررت بكل قائما، وببعض جالسا.. حين حذفوا ما أضافوا إليه، وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة،

---

(١) سبأ آية ٣٣
(٢) البقرة آية ١٧٧
(٣) سيبويه ، الكتاب ٢١٢/١
(٤) ينظر عبد الحميد السيد ، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص١٠٣
(٥) سيبويه ، الكتاب ٢١٣/١. وينظر حاشية رقم (٢)

كأنك قلت: مررت بكليهم وببعضهم، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه...)[1]. ولهذا الحذف أثره في بناء التركيب وإعرابه أدى إلى انتصاب (قائما) و(جالسا) على الحال بدلا أن يكون صفة.

ومن الاتساع قوله عز وجل: "**ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينْعِق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء**"[2]. فلم يُشَبَّهوا بما ينعق، وإنما شُبِهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى[3]. وها هو سيبويه يذكر مصطلح التشبيه صراحة ويعتمد على المعنى في إقامة طرفي التشبيه، وينفي أن يُشَبَّهوا بما ينعق وإنما المعنى: أنتم والذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق. وهذه صورة وكأن التشبيه تشبيه تمثيلي. ولكن الكلام جاء على السعة، والإيجاز وعلم المخاطب. لأن الأصل التركيبي (مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق ومثل المنعوق). ولكن التركيب المستخدم جاء على صورة حذف بعض أجزاء التركيب، كما قال سيبويه. وحاشا لله أن نقول عليه إلا ما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. وحلّل التركيب وبين أسباب الحذف. ومثل ذلك من كلام العرب: بنو فلان يطؤهم الطريق، يريد أهل الطريق[4].

ويرى ابن جني أن في قول العرب (بنو فلان يطؤهم الطريق) من السعة وإخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه. فتقول على هذا: أخذنا على الطريق الواطيء لبني فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق.. ويتساءل بقوله: أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز؟. ووجه الشبه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه، فشبهته بهم إذا كان هو المؤدي لهم، فكأنه هم. وأما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم. وذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/١١٤ – ١١٥.

(2) البقرة/ آية١٧١

(3) سيبويه ، الكتاب ١/٢١٢

(4) السابق ، ١/٢١٣

الطـــريق لأنهم قد يحضرون فيه، ويغيبون عنه فأفعالهم أيضا كذلك. حاضرة وقتا ما وغائبة آخـــر. فأيـــن هـــذا مما أفعاله ثابتة مُستمرة ؟[١]. ولمّا كان هذا كلاما، غرضه المدح والثناء، اختاروا له أقوى اللفظين ليفيد أقوى المعنيين[٢].

ويـــرى ابـــن جني في قول سيبويه: إن مجيء قوله تعالى "**واسأل القرية**"[٣] التي مر علـــى اتســـاع الكـــلام والاختصار، وأن الفعل: اسأل عمل في القرية[٤]. على أنها مفعول به منصـــوب له. بعد أن حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فأخذ إعرابه، يرى ابن جني أن فيه المعاني الثلاثة: الاتساع: لأنه استعمل لفظ السؤال، مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله. ألا تـــراك تقـــول: وكم من قرية مسؤولة. وتقول القرى. وتسألك القرى. والتشبيه لأن القرية شـــبهت بمـــن يصـــح سؤاله لما كان بها، وطريقا لها. والتوكيد: لأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالســـؤال علـــى مـــن ليس من عادته الإجابة. فكأنهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناه في تصحيح الخبر. أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا فكيف لو سألت مَنْ من عادته الجواب[٥].

لذلـــك يرى الباحث، أن ما جاء به سيبويه، من أحكام على التراكيب اللغوية، كان في مـــا بعـــد عمدة الدراسات اللغوية والبيانية عند علماء البلاغة. وممن تأثر بسيبويه عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة.

ويلاحظ في تركيب (بنو فلان يطؤهم أهل الطريق)، أنّ إعراب الطريق (مضاف إليه مجرور)، وإعراب أهل، (فاعل مرفوع) وبعد حذف المضاف، حل محله المضاف إليه، وأخذ إعـــرابه، لـــذا صار إعراب الطريق فاعلا في قولهم: يطؤهم الطريق. وهذه الظاهرة تسمى

---

(١) ابن جني ، الخصائص ٢/٢٤٦ ، ٢٤٧

(٢) السابق ، ٢/٢٤٧

(٣) يوسف آية ٨٢

(٤) سيبويه ، الكتاب ١/٢١٢

(٥) ابن جني ، الخصائص ٢/٤٤٧

(النيابة) أي، إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي، الذي يستدل عليه من الأصل التركيبي الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، وإحلال عنصر آخر محله في الاستعمال، فيأخذ شيئا من خصائصه، لا كلها، لأنه ليس إياه فيأخذ إعرابه مثلا [1]. ويكون للسياق دور رئيس في الحذف، أو في تحديد العنصر المحذوف، الذي حل محله النائب. كما في إحلال المضاف إليه محل المضاف المحذوف[2].

ورد عن العرب تراكيب مثل قوله: "مَقْدَمَ الحاج، وخفوقَ النجم، وخِلافةَ فلان وصلاةَ العصر"[3]. فعدها سيبويه جوابا لسؤال متى سير عليه؟[4]. وتقدير البنية الأساسية للتركيب أن تجيء على نمط مثل: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم"[5]. ولكنه حذف سير عليه زمن على سعة الكلام والاختصار وبناء على تقدير البنية الأساسية للتركيب اللغوي كانت (زمن) و (حين) ظرف زمان وهو مضاف، ومقدم وخفوق، وخلافة، وصلاة كل واحد منهما مضاف إليه مجرور. وبناء على معنى تغير البناء بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه انتصب على الظرفية بدل الجر بالإضافة إليه.

ويرى الباحث أن فرقا في المعنى بين التركيبين. وهذا الفرق يتضح بالآتي: فعندما يقول المتكلم .. سير عليه زمن مقدم الحاج.. يحتمل الزمن فترة طويلة قد تكون ساعات، وقد تكون أياما. وأقلها ساعات. أما عندما يقول: مقدم الحاج فإنه يعني بالدقة والتحديد لحظة قدومه (وصيغة مَقْدَمَ تحتمل اسم الزمان والمكان، وكلاهما يدل على زمن أو مكان حدوث الفعل تحديدا. وما قيل في مقدم الحاج، يقال في خفوق النجم، وخلافة فلان وصلاة العصر. وقد يتوهم أن هذا المعنى قد يَتخلَّف في تركيب (خلافه فلان). ولكنه لا يتخلَّف لأن معنى زمن خلافه فلان يتحدد من لحظة توليه الخلافة إلى أن يتسلمها غيره بتنحيه عنها، بينما خلافة فلان

---

(1) ينظر عبد الله صالح عمر بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص١٤.

(2) سيبويه، الكتاب، ص٣٥.

(3) السابق ، ٢٢٢/١.

(4) السابق ، ٢٢٢/١.

(5) السابق ، ٢٢٢/١.

لحظة توليه الخلافة تحديدا وليس طول المدة التي ظل فيها خليفة. يقوّي هذا التفسير قوله تعالى: "ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم"[1]. فمعنى إدبار النجوم اللحظة الأولى التي تبدأ النجوم فيها بالإدبار. أما على قوله سبحانه وتعالى : "ومن إدبار النجوم" فقد يكون المعنى ممتدا لساعات. ويعتقد الباحث أن التسبيح وحده لا يمتد طيلة إدبار النجوم.

وترد التراكيب السابقة أيضا على سؤال: كم سير عليه؟ فكذلك[2] وينتصب على أن يجعل كم ظرفا[3].

ويجوز الرفع في جميع ما ذكر إذا شغلت الفعل به يقول سيبويه: إن رفعته أجمع كان عربيا كثيرا. وينتصب على أن تجعل كم ظرفا. وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من صيد عليه يومان، وولد ستون عاما[4].

وتقول سير عليه فرسخان يومين. لأنك شغلت الفعل بالفرسخين وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف. ومن ذلك أن تقول: كم ولد له؟ فيقول: ستون عاما. فالمعنى ولد له الأولاد وولد له الولد ستين عاما. ولكنه اتسع وأوجز[5].

وتقول سير عليه فرسخان يومين لأنك شغلت الفعل بالفرسخين وإن شئت قلت:سير عليه فرسخين يومان. وخلاصة ما قاله سيبويه أنه يجوز في تركيب نحو: سير عليه فرسخين يومان سير عليه فرسخان يومين. وولد له ستون عاما، الرفع والنصب.

أما الرفع فعلى أن تشغل الفعل به، ويصير نائب فاعل، وينتصب الثاني على أنه ظرف. وأما النصب فعلى أن المنصوب ظرف والمرفوع نائب فاعل للفعل.

---

(1) الطور/٤٩
(2) سيبويه، الكتاب ١/٢٢٣
(3) السابق ١/٢٢٣
(4) السابق ١/٢٢٣
(5) السابق ١/٢٢١.

لا يخفى على الناظر في الأمثلة التي أوردها سيبويه على حذف المضاف أو ما سماه سيبويه الاتساع في الكلام أنّ فيها خروجاً عن حدود العلاقات الطبيعية العادية المنطقية في النحو. وذلك (في إيقاع الفعل لفظاً على غير من هو له في المعنى)[1]. نحو : (بل مكر الليل والنهار) وبنو فلان يطؤهم الطريق.. كما أن تلك الأمثلة التي أوردها سيبويه على الاتساع (تدخل في باب المجاز عند البلاغيين) وإن كان سيبويه يكتفي بتعليلها بالاختصار، والإيجاز.

وأمثلة حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله.. أحد العوامل الطبيعية التي تؤثر في بناء التراكيب اللغوية.. (وأكثر المجازات فيها الحذف والاختصار، ويمكن أن تعدّ من المجاز وشأن المجاز عظيم في الإبداع اللغوي. ولكن الحذف أوسع كثيراً (والحذف مجاز أيضاً من جهة الإعراب، ولكن للحذف تأثيرا عميقاً في المعنى يتجاوز مبدأ توفير الطاقة، فحذف ما شأنه الذكر يبرز المذكور، إلى جانب الاستغناء عن العلاقات النحوية العادية التي لا تحتاج إلى إظهار، وربما حسن تركها لفطنة المخاطب. ولا شك أن تجاوز العلاقات النحوية العادية، أو الاتساع في الكلام كان أحد الأبواب التي فتحت لعلم البلاغة إن لم يكن أوسع هذه الأبواب.. وأن الحذف أو الاختصار كان ركنا مهما فيها) [2].

واكتساء المضاف إليه إعراب المضاف كما في قوله تعالى "**واسأل القرية**"[3]. (من المجاز، لأن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها.. والأصل. واسأل أهل القرية. فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر. والنصب فيها مجاز) [4]. وهكذا قولهم بنو فلان يطؤهم الطريق. يريدون أهلُ الطريق. وبهذا يكون الرفع في الطريق مجازاً). لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأصل. والذي يستحقه في أصله الجر.

---

(1) شكري محمد عياد، اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربي. ص١١١.

(2) السابق. ص ١١١.

(3) يوسف، آية : ٨٢.

(4) الجرجاني، أسرار البلاغة. ص٣٦٢.

وحذف المضاف من الكلام اتساع. وسماه ابن جني شجاعةً. والاتّساع ظاهرة لغوية، في تراكيب العربية (كما في غيرها من اللغات . وهو يصيبها في النحو والدلالة، حيث نجد كلمة ما تخرج عن كونها ظرفاً إلى أن تكون مفعولاً به مثلاً، ونجد كلمة أخرى لها معنى محدد، ثم يتسع هذا المعنى ليشمل معاني أخرى[1].

وعقد سيبويه بابا عنوانه : (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار) [2].

ويلاحظ من عنوان الباب، أن سيبويه أشار فيه إلى بعض الجوانب الهامة والخاصة بهذا الموضوع وهي : أن الاتساع في استعمال الكلمة يدخل الجملة في ضربٍ من الإيجاز، والاختصار، ومن ذلك أن تقول : كم ولد له؟ فيقول : ستون عاماً. فالمعنى ولد له الأولاد، وولد له الولد ستين عاما، ولكنه اتسع وأوجز[3].

ويرى الباحث أن الاتساع مبني على أثر المخاطب في بناء التركيب وإنشاء الجملة. وذلك لأن المتكلم يبني كلامه على قول المخاطب إذا سأل : كم صيد عليه؟. وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول : صيد عليه يومان. وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر. ولذلك أيضاً وضع السائل كم غير ظرفٍ) [4].

ويبدو أن الاتساع عند سيبويه، مرتبط بالمعنى ارتباطاً أساسياً مباشراً، لأن سيبويه عندما ذكر جملة: صيد عليه يومان، قال تعليقاً وتعقيباً عليها : (وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين) [5].

([1]) محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين. ص١٠٧.

([2]) سيبويه، الكتاب ١/ ٢١١.

([3]) السابق ١/ ٢١١. وينظر محمود ياقوت. قضايا التقدير النحوي ص١٠٧.

([4]) السابق، ١/ ٢١١.

([5]) السابق، ١/ ٢١١.

و مـــن الأمـــثلة، على ظاهرة الاتساع: كم سير عليه؛ وكم غير ظرف، فيقول : يومُ الجمعـــة ويومــــان. فكم ها هنا بمنزلة قوله : ما صيد عليه، وما ولد له من الدّهر؟ فليس كم ظرفاً كما أنّ ما ليس بظرف) [1]. فكم بمنزلة (ما) وما ليست ظرفاً، بل هي اسم استفهام.

١٤- النصب على الظرفية أو الرفع على جعل الآخر هو الأول. خبرا بعد حذف حرف الجر (في).

وردت عـــن العـــرب تراكيب مبدوءة بكلمة (حقّ) مسبوقة بهمزة الاستفهام في الكلام حيـــنا، وغير مسبوقة بهمزة الاستفهام أحياناً أخرى نحو : أحقاً أنك ذاهب، والحقّ أنك ذاهب. وكذلـــك إن أخبرت فقلت : حقاً أنّك ذاهب. وكذلك هما في الخبر. حملوه على : أفي حقٍ أنك ذاهب، وعلى : أفي أكبر ظنك أنك ذاهب، وصارت أنّ مبنية عليه، كما يبنى الرحيل على غدٍ إذا قلت : غداً الرحيلُ. والدليلُ على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك[2]:

قال يونس إنه سمع العربَ يقولون في بيت الأسود بن يعفر[3]:

أحَقّـــاً بَنِـــي أبْـــنَاءِ سَـــلْمَى بـــنِ جَنْدَلٍ   تَهَدُّدُكُـــم إيَـــايَ وَسْـــطَ المَجَـــالِسِ

ونظيره من أشعار العرب قول العبديّ[4]:

أحَقّـــاً أنّ جِيْرَتَـــنَا اســـتَقَلّوا   فَنِيَتُـــنَا ونِيَـــتُهُم فَـــرِيقُ

وقال عمر بن أبي ربيعة [5]:

أألحَـــقُّ أنْ دارُ الـــرَّبَابِ تَـــبَاعَدَتْ   أو انْبَـــتَّ حَـــبْلٌ أنّ قَلْـــبَكَ طَائِـــرُ

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/٢١١.
(2) السابق، ٣/١٣٤-١٣٥.
(3) السابق، ٣/١٣٥.
(4) السابق، ٣/١٣٦.
(5) السابق ٣/١٣٦.

وقال النابغة الجعديّ [١]:

ألا أبلــــغ بنِـــي خلَـــفٍ رسُـــولاً   أحقَـــاً أنّ أخْطَلَكُـــم هَجَانِـــي

وردت كلمـــة "حـــق" منصـــوبة فـــي التراكيب اللغوية التي سبقت بنوعيها الشعري والنـــثري. وفـــي الإخبار والاستخبار. ونصب حقٍ في كل التراكيب، بأنواعها المختلفة على الظرف، والتقدير (أفي حقٍ أنك ذاهب أو أفي أكبر ظنّك أنك... وصارتْ أنّ مبنيةً عليه، كما يُبنى الرحيلُ على غدٍ إذا قلت : غداً الرحيلُ) [٢].

ومـــا جاء في ما سبق من (حقا أو أحقاً) على الخبر والاستخبار منصوباً، جاء أيضاً مرفوعاً، ولذلك يقول سيبويه تعقيباً على ذ كره التراكيب والأبيات الشعرية : فكلُّ هذه البيوت ســمعناها من أهل الثقة هكذا. على نصب (حقا) والرفع في جميع ذا جيد قويّ، وذلك أنك إن شئت قلت : أحقٌّ أنك ذاهب. وأكبر ظنك أنك ذاهب، تجعل الآخر هو الأول[٣].

فمعنى الإخبار والحكم والفائدة في الجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر، وإرادة المـــتكلم إن شاء رفع، (حق) على التقديم والتأخير.. ويكون التقدير مع التأويل : (حق ذهابك) ويكـــون الإعـــراب : (حق : خبر مقدم وذهابك المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر). ويكون المبتدأ هو الخبر في هذا التقدير (فالذهاب هو الحق).

أمّا النصب في ما سبق من نحو (حقا وأحقاً أنك ذاهب) فعلى الظرف بعد حذف حرف الجر لأن التقدير "أفي حقّ" (وجاز وقوع "حق" ظرفاً، وهو مصدر في الأصل، لما بين الفعل والـــزمان مـــن المشـــابية، وكأنه على حذف الوقت وإقامة المصدر مقامه، كما تقول : أتيتك خفوق النجم، أي وقت خفوقه. فكأن تقديره أفي حقٍ..) [٤].

---

(١) سيبويه،الكتاب، ٣/١٣٧.

(٢) السابق، ٣/١٣٥.

(٣) السابق، ٣/١٣٧.

(٤) السابق، ٣/١٣٥، حاشية رقم (١).

١٥- الجرّ على اللفظ أو النصب حملاً على موضع الجار والمجرور.

حلّل سيبويه كثيراً من التراكيب اللغوية، ووصف أحد مكوناتها بأنه محمولٌ على موضع مكوّن آخر محدد بدقة قبله في بناء التركيب اللغوي. والحمل على الموضع أن يكون بإمكان المتكلم أن يعطف على اللفظ، ولكنه يختار العطف على موضع اللفظ. وهذا يعني أن المؤلف يدرك أن المعنى غاية التركيب اللفظي اللغوي. لذلك يبيح لنفسه أن يعطف على المحلّ.

وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك في التركيبين اللغويين السابقين جاء خبر ليس وخبر ما العاملة محل ليس على زيادة حرف الجر الباء في الكلام كما يبدو في (بجبان وبأخيك). وعندما عطف المتكلم كلمة (بخيل) على (بجبانٍ) وكلمة (صاحبك) على (بأخيك) لم يعطف بالجر على لفظ بجبان. بأخيك – المجرورين بحرف الجر الباء، ولكنه عطف على محلهما الذي هو النصب على أن كلّ واحدٍ منهما في محل نصب خبر الأول خبر ليس والثاني خبر ما العاملة عمل ليس. وعندما حلل سيبويه هذه التراكيب أدرك أسرارها. وتنبه إلى ظاهرة العطف على المحل.

يقول سيبويه عن التركيبين : (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك.. والوجهُ الجرُ لأنك أردت أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوّله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء، مع قربه منه) [١].

وبدلاً من أن يكون لفظ (بخيل) اسما مجرورا معطوفاً على جبان المجرور بحرف الجر الباء. صار (بخيلاً) اسماً منصوباً لأنه معطوف على محل (بجبان) الذي هو النصب خبر ليس.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٦٦-٦٧.

وممّا جاء من الشعر، في الإجراء على الموضع، قولُ عقيبة الأسديّ[١].

مُعَاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا

ورد التركيب اللغوي (فلسنا بالجبال ولا الحديدا) بنصب (الحديدا) على محل الجبال الذي هو النصب. وكان من المنتظر أن تأتي لفظة (الحديد) مجرورة، بالعطف على الجبال المجرورة بحرف الجر الباء، والجار والمجرور في محل نصب خبر ليس. ولكنّ الشاعر عطف لفظة (الحديد) على محل الجبال ولم يعطف على الجبال المجرورة. كأن الشاعر ممن يختار العطف على الفعل (ليس) وكان عنده، أسهل من العطف على الباء[٢].

يقول سيبويه : (دخلت الباء على شيء، لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبا) [٣].

والأهم عند سيبويه في ذلك المعنى، المعنى الذي أدّى إلى بناء التركيب على نصب (الحديد) وإعرابها بالنصب عطفا على محل الجار والمجرور (بالجبال) الذي هو خبر ليس. كما أن مجيء التركيب اللغوي على هذه الصورة البنائية المحددة بكون الجبال مجرورة بحرف الجر الباء، ونصب الحديد يكشف عن ذلك المعنى لذا يقول سيبويه : (إن دخول الباء على شيء لو لم تدخل عليه لما أخلّ بالمعنى، ولما احتيج إليها) [٤]. إذن دخول الباء وعدمه لا يغير من المعنى شيئا، ولا يخل به. ولهذا صح العطف على المحل، لأن فيه مراعاة للمعنى. (ولو لم تدخل الباء على الجبال لكان نصبا، ألا ترى أنهم يقولون : حسبك هذا وبحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى. وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء، لأن بحسبك في موضع ابتداء) [٥].

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ٦٧/١، ٩٢/٢٠، ٣٤٤، ٩١/٣.

(٢) القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ص٦٠.

(٣) السابق ٦٧/١.

(٤) ينظر السابق، ٦٧/١ بتصرف.

(٥) ينظر السابق، ٦٨ بتصرف.

ومثل ذلك قول لبيد[1] :

فَـإن لَـمْ تَجِـدْ مِـن دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً　　　ودُونَ مَعَـــدٍ فَلْـــتَزَعْكَ العَـــوَاذِلُ

فـي التركيـب اللغوي (لم تجد من دون عدنان والداً، ودون معدٌ) حيث جاء فيه كلمة دون الأولـى مجـرورة بحرف الجر (من) وعطف الشاعر كلمة دون الثانية بحرف العطف الـواو علـى دون الأولى. وجاءت كلمة دون الثانية منصوبة، والأصل أن تأتي مجرورةً في التركيب اللغوي؛ لأنها معطوفة على دون الأولى التي كانت مجرورة بحرف الجر الزائد (من) التي تكثر زيادتها بعد النفي، في الأعراف اللغوية في التراكيب العربية ومحلها النصب. ولهذا عطف الشاعر دون الثانية بالنصب على موضع دون الأولى الذي هو النصب. وهذا لا يغير من المعنى شيئا.

ومثل دون مَعَدٍ في العطف على المحل قول الشاعر : كَعب بن جُعَيْلٍ[2] :

ألا حـيَّ نَدْمَانِـي عُمَـيْرَ بـنَ عَامِـرٍ　　　إذا مَـا تَلاَقَيْـنَا مِـن الـيَوْمِ أو غَـدَا

فـي التركيـب اللغوي (إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا) عطف الشاعر (غدا) بالنصب على محل (اليوم) النصب، مع أن اليوم جاء مجرورا بحرف الجر الزائد من.

وقال العجاج[3] :

كَشْـحاً طَـوَى مِـن بَلَـدٍ مُخْـتَارَا　　　مِـن يَأسِـهِ الـيَائِسِ أو حِـذَارَا

فـي البيـت الشـعري ورد التركيب اللغوي بنصب (حِذارا) عطفاً على محل (يأسه) النصب على أنه مفعول به منصوب لاسم الفاعل (مختارا). والذي جاء (يأس) مجروراً بحرف الجر "من".

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ٦٧/١، ٦٨.

(٢) السابق ٦٨/١.

(٣) السابق، ٦٩/١.

ومـــن التراكيـــب اللغويـــة التي فسّرها سيبويه بالحمل على الموضع نحو : (ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مفلحا، يقول سيبويه : النصب في هذا جيد، لأنك إنمـــا تـــريد ما هو مثل فلانٍ ولا مفلحا. هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يُشـــبهُهُ جررت، وذلك قولك : ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به، فإنما أردت ولا كشبيه به. وإذا قلت مـــا أنـــت بزيد ولا قريباً منه فإنه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجيء بها، وأنت إذا ذكرت الكاف تمثل. وتكون قريبا ههنا إن شئت ظرفاً. فإن لم تجعل قريباً ظرفاً جاز فيه الجرّ على الباء والنصب على الموضع) [١].

يفـــرّق ســـيبويه بيـــن دخول الباء، ومن ودخول الكاف في الكلام. وذلك لأنّ (الكاف حرف ويعمل الجر ويفيد التشبيه ويأتي اسماً بمعنى مثل) [٢].

ولهذا فالفرق في المعنى بين التركيبين الآتيين (ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به) و (ما أنت كـــزيد ولا شبيهاً به، كبير جداً، أدى إلى بنائهما على هذه الصورة التركيبية التي جاءا عليها، وأدى إلـــى إعـــراب يؤدي إلى ذلك المعنى المراد. جاء في التركيب (ما أنت كزيد ولا شبيهاً به). (شبيهاً) ، منصوباً بالعطف على محل زيد المجرور لفظاً بالكاف، والمنصوب محلا على أنـــه خـــبر مـــا العاملة عمل ليس. ليكون تقدير الكلام (ما أنتِ زيدا ولا شبيها به) وعلى هذا التقدير والإعراب يكون المتكلم قد نفي أن يكون لزيدٍ شبيه.

أمـــا مجـــيء (شبيه) مجروراً في التركيب، عطفاً على الكاف أو على زيد المجرور بالكـــاف، لـــيكون تقديـــر التركيـــب (ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به). ويكون إعراب "شبيه" اسماً مجـــروراً معطـــوف على زيد. ليبرز معنى أن المتحدث عنه ليس مثل زيد ولا شبيه به، ولا كشبيه به، وفي هذه الحالة فقد أثبت شبيهاً لزيد[٣]. والفصل بين الجر والنصب في قولك : ما أنـــت كزيد ولا شبيهاً به، إنك إذا جررت الشبيه فقد أثبت شبيها، وإذا نصبت فلم تثبت هـ هنا

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٦٩/١.

[٢] ينظر ابن هشام مغني اللبيب ١٧٦/١-١٨٠. حرف الكاف .

[٣] ينظر سيبويه الكتاب ٦٩/١. بتصرف كبير

شبيهاً لزيد)[1]. ومن الحمل على الموضع، ما قاله الخليل رحمه الله ويونس، أنّه يجوز: ما أتاني غَيرُ زَيدٍ وعمروٌ). فالوجه الجرُ وذلك أن غيرَ زَيد، في موضع إلا زيد، وفي معناه فحمولة على الموضع)[2].

جاء (عَمرو) مرفوعاً في تركيب (ما أتاني غير زيد وعمرو) معطوفاً على موضع زيد وهو الرفع على أنه فاعل للفعل أتى لأن التركيب منفي، ولم يذكر المستثنى منه، فهو بمنزلة (ما أتاني إلا زيد. ولم يعطف (عمرو) على لفظ زيد، المجرور بإضافة غير إليه. لأنه كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه. والدليل على ذلك: أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قد قلت إلا زيد)[3].

١٦- الجرُّ أصلاً ولا يجوز إلا الجرّ

إنّ المعنى الذي يريده المتكلم، يقتضي أن يبني التركيب على إعراب محدد يكشف عن ذلك المعنى المراد. وتقتضي نوعية المعنى المراد إعراباً محددا واحداً لا يجوز غيره ويبدو ذلك في العنوان الآتي :

- المعطوف على المضاف إليه في نحو أي فتى، لدلالة التعجب. يرى سيبويه أنه لا يجوز في الاسم (جار) المعطوف على فتى في تركيب (أيّ فتى هيجاء أنت وجارِها) إلاّ الجرّ، في قول الشاعر[4] :

أيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وجَارِهَا إذا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ استقلَّتِ

(1) سيبويه، الكتاب ، ٦٩/١ حاشية رقم (٤)

(2) السابق، ٣٤٤/٢

(3) السابق، ٣٤٤/٢

(4) السابق ٥٥/٢.

فالجـــار معطوف بالواو على فتى المجرور مضافاً إليه، وهو مضاف إلى هيجاء ولا يجــوز في الجار إلا الجرّ عطفاً على فتى. والسبب في ذلك المعنى. لأن الشاعر لا يريد أن يجعل من المقصود بالتركيب (فتى هيجاء وجارها) جارَ شيء آخر غير الهيجاء. لأنه يريد أن يتعجب من فروسيته وشجاعته وملازمته الحرب بالمجاورة لها. ولا يحمل هذا المعنى للسامع إلاّ الجــرُّ. (لأن المتكلم لو قال : أيُّ فتى هيجاء أنت وزيدٌ. لجعل زيداً شريكه في المدح. ولو رفعـــه – جـــار – خـــبراً لأنت، لو قال : أيُّ فتى هيجاء أنت وجارها لم يكن فيه معنى أيُّ جارِها، الذي هو فيه معنى التعجب) [١].

البـناء على الفتح أصلاً، ولا يجوز إلا البـنـاء على الفتح

يشـــترط النحاة ألا يجيء اسم لا النافية للجنس إلا نكرة. ويرى سيبويه أن (لا النافية للجنس لا تعمل في معرفةٍ أبدا) [٢]. يعني أن اسمها نكرة. والمعارف لا تجري مجرى النكرة في باب لا النافية للجنس ومنه :

١- مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة :

يـــرى ســـيبويه أنه إذا جاء بعد لا النافية للجنس معرفة وعملت فيه، فمؤول على أنه نكرة. ومن ذلك قول الشاعر[٣]:

لا هَيْثَمَ اللّيلَةَ لِلْمَطِيِّ.

فـــي هـــذا التركيب عملت لا النافية للجنس في هيثم وهو معرفة. ولكن سيبويه ينصُّ على أن الشاعر عندما أعمل لا في هيثم (جعله نكرةً كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين). وظلت

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٥٥-٥٦.

(٢) السابق ٢/٢٩٦.

(٣) السابق، ٢/٢٩٦.

لا على بابها. ومثله : لا بَصرةَ لكم) [١]. كأنه يقصد لا بَصْرةَ من البصرتين. وتظلّ (بَصْرَةَ نكرةَ. وتظلّ لا على بابها في نفي النكرة. ومثل هذا قول ابن الزّبير الأسدي[٢].

أرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أبِي خُبَيبٍ   نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بِالبِلادِ

فالشاعر أعمل لا في أميّة. لأنه جعله نكرةً أدخله في مجموعة كل واحد منهم أميّة. وأما قولهم : قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها، تجعل أبا حَسَن نكرة. ويتساءل سيبويه عن ذلك مستغرباً لأن المقصود عليّ رضي الله عنه فيجيبه الخليل أن (لا) لا تعمل في معرفة، وإنما تعمل في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسُن أن تعمل لا. وعلم المخاطب أن علياً قد دخل في هؤلاء النكرات، وأنه قد غيب عنها. لأنه لم يُرد أن ينفي كلَّ من اسمه عليّ. فإنما أراد أن ينفي نكرات كلّهم في قضيته مثل علي كأنه قال : لا أمثالَ عليّ لهذه القضية. ودلَّ هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غُيِّب عنها[٣].

إن إضفاء معنى التنكير على اسم لا النافية للجنس الذي يكون معرفة، هو الذي يسوغ إعمالها فيه. وهكذا يظلُّ المعنى رائد العرب في بناء تراكيبهم وإعرابها. لأن إدخال لا على ما يُوهم أنه معرفة يرجع إلى أنه اسم من اسمين أو من مجموعة وهذا يدل على أنه نكرة.

الجزم أصلاً ويجوز رفع الأفعالَ المضارعة

الحركات أمارات على الإعراب. وتحمل الحركة الإعرابية معنى. وتتغير هذه الحركة بتغير المعنى. ولكن هذا يؤكد أن الإعراب غيرُ الحركات، فالإعراب أوسع وأشمل أو (هو معنى يُعْرَف بالقلب. أما الحركات فأشياء محسوسة، ألا ترى أنهم قالوا : حركات الإعراب، فلو كانت الحركات نفس الإعراب لكان هذا مجرى حركات الحركات، وهو بيّن الفساد) [٤].

---

(١) ينظر سيبويه، الكتاب، ٢٩٦/٢.

(٢) السابق، ٢٩٦/٢ -٢٩٧.

(٣) السابق، ٢٩٧/٢.

(٤) ينظر الإسفراييني، كتاب فاتحة الإعراب، ص١٢٧.

ولكـــن الحركات دلائل الإعراب، يعرف بها وعن طريقها. ويحمل رفع المضارع معنى غير معنى الفعل المجزوم. ويشمل العناوين الآتية :

١- جزم المضارع في جواب الأمر، أو الرفع على معنى الابتداء أو الحال.

٢- جزم المضارع في جواب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض أو الرفع على الاستئناف أو الحال.

٣- جزم المضارع على البدل أو الرفع على الحال بين فعل وجواب الشرط.

١- جزم المضارع في جواب الأمر أو الرفع على معنى الابتداء أو الحال

لـــيس من قبيل التكرار المملّ، إلحاح الباحث، على ترداد، أنّ المعاني هي السبب في بـــناء التراكيب، وإعراب مكوناتها اللفظية، ولكنه من قبيل ترداد حقيقة واضحة، في استكناه التراكيـــب، وفي قراءة تفسيرات سيبويه لها. ومن التراكيب اللغوية في العربية، الابتداء بفعل "أمر" وهذا الفعل يقتضي جوابا متعلقا به. وهذا التعلق سبب في مجيء الجواب مجزوماً على تقديـــر أداة شـــرط وفعله، وقد سبق هذا. ولا بأس من ذكر بعض الأمثلة الجديدة التي ناقشها سيبويه نحو :

ذَرْه يقل ذاك" ويجوز أن تقول : ذرْه يقولُ ذاك[١].

والرفع في الفعل المضارع، الواقع في الكلام، بعد فعل الأمر، من وجهين :

أحدهما : على الابتداء. والآخر على قولك : ذرْه قائلاً ذاك؛ فتجعل "يقولُ" في وضع قائل[٢].

وعلـــى هذا، يجوز في الفعل المضارع الواقع، بعد فعل الأمر، في الكلام ثلاثة أوجه إعرابية. حسب مقتضيات المعنى الذي أراده المتكلم من التركيب.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٩٨/٣

(٢) السابق ،٩٨/٣

فمعنى تعلّق الفعل المضارع، بفعل الأمر، تعلق جواب الشرط بأداة الشرط وفعله سبب في الجزم نحو قوله تعالى: "**ذَرهم يأكلوا ويتمتعوا ويُلههم الأمل**"[1].

وأما معنى حالهم على ما هي عليه، وقت الأمر فتدعو إلى الرفع، على تقدير الفعل المضارع جملة حالية مؤولة بمفرد نحو قوله تعالى: "**ذرهم في خوضهم يلعبون**"[2].

فالفعل المضارع (يلعبون) جاء مرفوعا، وقد سبقه في الكلام القرآني الكريم، فعل الأمر ذرهم، ورفع الفعل المضارع، في هذا التركيب، إما مسبب عن معنى وصف حالهم، عند تركهم "لاعبين في خوضهم" ويكون الفعل المضارع جملة حالية فعلية تؤول (بمعنى لاعبين). أو مسبب عن الإخبار عنهم، وقت تركهم في خوضهم فهم (لاعبون). ويكون الفعل المضارع (يلعبون) جملة خبرية فعلية مؤولة بمعنى (لاعبون) أي فهم لاعبون.

وعلى تلك المعاني، خرّج سيبويه أو فسّر تراكيب نحو: (ائتني تمشي، أي ماشيا) وإن شاء جزمه على أنه:إن أتاه مشى فيما يستقبل. وإن شاء رفعه على الابتداء"[3].

وقال عز وجل "**فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى**"[4].

في الآية القرآنية الكريمة جاء الفعل المضارع (لا تخاف) مرفوعا، وقد سبقه في النص القرآني المقدس فعل الأمر (اضرب). ومجيء الفعل المضارع (مرفوعا) على وجهين.

الوجه الأول معنى الابتداء.

الوجه الثاني معنى الحال.

يقول سيبويه "فالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف، ولا خاش"[1].

---

(1) الحجر آية ٣

(2) الأنعام آية ٩١

(3) سيبويه ، الكتاب ٣ /٩٨

(4) طه آية ٧٧

ويكون التقدير في حالة الرفع على الابتداء نحو: اضربه (إنك لا تخاف). وتكون الجملة الفعلية لا تخاف خبرية في محل رفع خبر إن المحذوفة مع اسمها. ولهذا جعل الفعل المضارع (لا تخاف) مرفوعا، لينقل ذلك الحكم والفائدة والإخبار.

وأما التقدير في حالة كون الفعل المضارع (لا تخاف) في محل نصب حال: أي، اضربه وأنت في هذه الحالة (غير خائف ولا خاش).

ويشير الباحث، إلى أن الفرق في المعنى، بين الحال والابتداء، هو الفرق بين التنقل الذي في الحال والدوام والثبات والاستمرار الذي في الإخبار وينقله الفعل المضارع إذا كان في محل رفع خبر لأن واسمها المحذوفين. ناهيك عما تحمل إن من توكيد، يضاف إلى تلك المعاني التي ذكرها الباحث.

ويمضي سيبويه، في استقصاء تلك الظاهرة اللغوية بقوله: وتقول: قم يدعوك، لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه، ويكون القيام سببا له، ولكنك أردت: قم إنه يدعوك. وإن أردت ذلك المعنى جزمت"[٢].

فالتركيب اللغوي قم يدعوك "مكون من فعل الأمر (قم) ومن الفعل المضارع (يدعوك). وجاء الفعل المضارع مرفوعا، وتفسير الرفع في، من أن الفعل المضارع جملة فعلية خبرية على تقدير إن واسمها مضمرين. وفي هذا تنبيه المخاطب للقيام لأنه يدعوه.

ويجوز جزم الفعل المضارع أيضا، على تعلق الفعل المضارع يدعوك، بفعل الأمر، تعلق جواب الشرط بأداة الشرط وفعله.

أمّا قول الأخطل[٣]:

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهَا كَمَا تَكُرُّ إلى أوْطَانِهَا البَقَرُ[١].

([١]) سيبويه ، الكتاب ٩٨/٣

([٢]) السابق، ٩٨/٣

([٣]) السابق ٩٨/٣

فــي البيــت الشــعري، ورد التركيب (كُرّوا إلى حرّتيكم تعْمرونها) وجاء فيه الفعل المضـــارع (تعمرونها) مرفوعا، على معنى أنه جملة فعلية حالية، مؤولة بمفرد مشتق نحو: كُــرّوا عامريــن وإن شــاء المتكلم قصد بالرفع على أن (تعمرونها) جملة فعلية خبرية لأن المحذوفــة مع اسمها) نحو: إنكم تعمرونها" مع ما في إن من توكيد الخبر علاوة على الثبات والدوام والاستمرار. ومع ما في الحال من تنقل وعدم ثبات وعدم استقرار ودوام.

ويقــول الباحــث: إن ســيبويه مثال الذكاء النادر، فهو يمضي في استقصاء الظاهرة اللغويــة بكل أجزائها، وها هو يستمر في حشد الأمثلة لجواز الجزم والرفع في جواب الأمر يقول: "وتقول: مُره يحفرْها)، وقُلْ له يقل ذاك[٢]. وقال الله عز وجل: "**قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم**"[٣].

فالتركيــبان اللغويــان: مره يحفرها. وقل له يقل ذاك والتركيب القرآني الكريم (قل لعبادي الذي آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا..

حيــث ورد فــي بداية كل تركيب فعل أمر، وجاء جواب الأمر في التراكيب الثلاثة مجــزوما، وهذا يحمل معنى تعلق جواب الأمر بفعل الأمر، تعلق جواب الشرط بفعل الشرط وأداته. على تقدير شرط محذوف. ويجوز الرفع في مره يحفرها، على الابتداء[٤]. على تقدير مــره أنـــه يحفــرها. ويكــون الفعل المضارع جملة فعلية في محل رفع خبر، لإن واسمها المضمرين.

وفي تركيب (مره يحفرها) يجوز الرفع على شيء وهو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها"[٥].

([١]) سيبويه ، الكتاب ، ٩٩/٣

([٢]) السابق ٩٩/٣

([٣]) إبراهيم آية ٣١

([٤]) سيبويه ، الكتاب ٩٩/٣

([٥]) السابق، ٩٩/٣

ويجوز رفع الفعل المضارع يحفر في التركيب السالف الذكر، على حذف أن. ويكون الـــتقدير (مره بأن يحفرها) فحذفت أن، وحذف حرف الجر الباء تلقائيا بعد حذف أن، فارتفع الفعـــل علـــى حذف أن، ويكون إعراب (يحفرها) بناء على ذلك جملة فعلية في محل نصب مفعـــول به على نزع الخافض ويشبه سيبويه مره يحفرها بدون ذكر أن، بمنزلة عسينا نفعل، فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب[١].

وفـــي اللغـــة العربية حروف هي: "حسبك، وكفيك، وشرعك وأشباهها، تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي. تقول: حسبك ينم الناس"[٢].

ويحمل سيبويه قولهم: اتّقي الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه[٣]. ففي هذا التركيب جاء الفعـــل المضارع "يثب" مجزوما، على جواب الطلب المقدر في اتقي، لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا، وكذلك ما أشبه هذا[٤].

ويبدو من التركيب الظاهري، أو الأدائي الذي أمامنا أنه جملة خبرية، وحَمَله سيبويه علـــى معـــنى الطلب، والطلب إنشاء وهذا المعنى على تقدير لام الطلب في الكلام قبل الفعل اتقـــي، وفعـــل، أدت إلـــى مجيء الفعل المضارع المبني للمجهول (يثب) مجزوما في جواب الطلب، لينقل لنا دلالة تعلق جواب الطلب بالطلب.

ويتعيـــن رفع الفعل المضارع إذا خلا التركيب اللغوي من معنى الجزاء يقول سيبويه بعـــد أن سأل الخليل عن قولهم: ما تدوم لي أدوم لك، : ليس في هذا جزاء من قبل أن الفعل صـــلة لمـــا فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين كأنه قال: أدوم لك

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ٩٩/٣

(٢) السابق ١٠٠/٣

(٣) السابق ، ١٠٠/٣

(٤) السابق ، ٣/ ١٠٠

دوامك لي. فما دمت بمنزلة الدوام. ومثل ذلك: كلما تأتيني آتيك، فالإتيان صلة لما كأنه قال: كل إتيانك آتيك.. ولا يستفهم بـ كلما كما لا يستفهم بـ ما تدوم"[1].

٣- جزم المضارع في جواب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض أو الرفع على الاستئناف أو الحال.

يتوقف جزم الفعل المضارع، في جواب الطلب، على مراعاة المعنى الذي تعبر عنه إرادة المتكلم في الموقف اللغوي فإن أراد ترتب الفعل على ما قبله جُزم الفعل، وإن لم يرد ذلك جاء بالفعل مرفوعاً، ويكون جملة حاليةً، أو مستأنفة. وليس هناك من دليلٍ على إرادة معنى ترتب الفعل على معنى ما قبله إلاّ الجزم. فالمعنى له دور في الإعراب، والحركة الإعرابية، كما أن للإعراب والحركة الإعرابية دورها في الكشف عن حالة الجزم. وتحليل سيبويه للتراكيب التي جاءت مجزومة في جواب الطلب، يدلُّ بوضوح على تصوره للمعنى الذي يريده المتكلم، ويدلُّ بوضوح على تصوره لمرجعيةٍ محددة، أو بنيةٍ أساسية، هي أسلوب الشرط، يقول سيبويه.

فأما ما جُزِمَ بالنهي والاستفهام والعرض والتمني والعرض فقولك – على الترتيب : ائتيني آتِكَ. لا تفعل يكن خيراً لك، ألا تأتني أحدثْك؟ وأين تكون أزُرْك؟ ألا ماءً أشْرَبْهُ، وليته عندنا يحدثْنا. و ألا تنزل تُصبْ خيرا. فإنما انجزم هذا الجوابُ، كما انجزم جواب إن تأتِني، بـ إن تأتني، لأنهم جعلوه مُعلّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما إن تأتني غيرُ مستغنية عن آتِك[2].

فكلام سيبويه السابق يدلُّ على ترابط أجزاء جواب الطلب بالطلب ترابط جواب الشرط بأداة الشرط وفعله. ففعل الطلب وفعل الشرط وأداته يحتاجان إلى جواب. ويدل على

---

(1) سيبويه، الكتاب ، ١٠٢/٣.

(2) السابق ٩٣/٣-٩٤.

أن جواب الطلب يتعلق بفعله، كما يتعلق جواب الشرط بفعل الشرط وأداته والذي دلّ على هذا هو الجزم الذي جاء أصلاً لتوصيل معنى الشرط الذي أراده المتكلم.

ويمضـــي سيبويه في التحليل متبنياً رأي الخليل الذي يقول : إن هذه الأوائل كلها فيها معـــنى "إن" فلذلـك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال : ائتني آتك، فإن معنى كلامه، إن يكن منك إتيان آتكَ، وإذا قال : أين بيتك أزرك؛ فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرك، لأن قوله : أين بيـتك؟! أعلمنـــي. وإذا قال : ليته عندنا يحدثنا، فإنّ معنى هذا الكلام : إن يكن عندنا يُحدِّث، وهو يريد هينا إذا تمنى ما أراد في الأمر. وإذا قال : لو نزلت فكأنه قال : انزل"[1].

فالطلب يتضمن معنى أداة الشرط وفعله. والذي يذهل في تحليل سيبويه، غوصه إلى أعمـاق روح التراكيب العربية فمعنى الاستفهام في قولك : أين بيتك؟! أعلمني ومعنى التمني نحـــو : لو نزلت. انزل. وبهذا حمل التمنّي والاستفهام على معنى الشرط، كما قال : إن يكن عـندنا يُحدِّثـنا. وإن أعلم مكان بيتك أزرك. وغنيّ عن الذكر شدة تعلق جواب الشرط بفعل الشرط وأداته. فعلى هذا المعنى يتعلق جواب التمني والاستفهام بفعليهما.

وممـــا جاء في هذا الباب قوله تعالى : "**هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، تؤمـنون بـــالله ورسـوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون**"[2]. فلما انقضت الآية قال : يغفرْ لكم.

في التركيب القرآني الكريم، جاء الفعل المضارع "يغفر" مجزوماً في جواب الاستفهام الـــوارد في أول الآية الكريمة "أهل أدلكم على تجارة" على تقدير شرط إن تتاجروا بها يغفر لكم. وممّا جاء مجزوماً في جواب الاستفهام قول جابر بن حُنَيّ[3]:

ألا تَنْتَهِـــي عَـــنَّا مُلُـــوكٌ وتَـــتَّقِي ‌‌ ‌‌ ‌‌ ‌‌ مَحَارِمَـــنَا لا يَـــبْؤِ الـــدَّمُ بِالدَّمِ

([1]) سيبويه، الكتاب ٣/٩٤.

([2]) الصف، آية : ١٠-١١.

([3]) سيبويه، الكتاب ٣/٩٥.

والشاعر جاء في هذا التركيب (لا يبؤ الدّمِ) بجزم الفعل المضارع (يَبُؤ) مجزوماً في جـواب الاستفهام، الوارد في أول البيت، على تقدير : إن يكن من الملوك انتهاء عنا" لا يبؤ الدم. ومنه قول الراجز[1] :

مَــتَى أنَـــامُ لا يؤرِّقنـــي الكَـــرِى   لَـــيْلاً ولا أسْـــمَعُ أجْـــراسَ المَطِـــى

التركيـب (مـتى أنـام لا يؤرقنـي) مبني على استفهام (متى أنام) وعلى جوابه (لا يؤرقنـي). وجـاء جـواب الاستفهام مجزوماً. على تقدير أداة شرط وفعله نحو : إن أنم لا يؤرقني). كأنه قال: إن يكن مِني نومٌ في غير هذا الحال لا يؤرقني الكرى.

إنّ جـزم الفعل المضارع، في جواب الطلب، يتوقف على إرادة المتكلم معنى ترتب الفعـل على ما قبله، كتعلق جواب الشرط بفعله وأداته، وليس هناك من دليل على هذه الإرادة إلاّ جـزم الفعل. وهنا يبرز دور كبير للعلامة الإعرابية، في تحديد تلك الإرادة. أما إذا عزف المـتكلم عـن ذلـك، "وجعل الثاني مستغنياً عن الأول، غير متعلق به، فابتدأ بالفعل ورفعه لذلك"[2].

كأنه يقول : ائتني أنا آتيك. ومثل ذلك قول الشاعر وهو الأخطل[3]:

وقــال رائدُهــم أرسُــوا نُــزاولُها   فكُــلُّ حَــتْفِ امــرئٍ يَمضِــي لمِقْــدارِ

وقال الأنصاريّ[4]:

يــا مــالِ والحــقُّ عِــنْدهُ فقِفُــوا   تُؤتَــوْنَ فِــيهِ الوَفَــاءَ مُعْــتَرَفَا

---

(1) سيبويه، الكتاب ، ٣/٩٥.
(2) السابق ٣/٩٦.
(3) السابق، ٣/٩٦.
(4) السابق، ٣/٩٦. حاشية (٣) .

في البيتين السابقين : ورد التركيبان اللغويان وهما : "أرسوا نزوالها" والتركيب الأول مبني (من فعل الأمر أرسوا، والفعل نزاولها والتركيب الثاني مبني من فعل الأمر قفوا وجوابه (تؤتـــون) وجاء جواب الأمر في التركيبين مرفوعاً، لأن المعنى الذي أراده الشاعران هو ألا يُعلَّــق جـــواب الأمــــر بفعله. فالأخطل أراد انزلوا وأقيموا. ثمّ استأنف فجاء الفعل المضارع مـــرفوعاً. والمعنى الذي أراده الشاعر من قطع الفعل (نزاول) عن فعل الأمر أنزلوا هو الذي بـــنى الفعـــل المضــــارع (نزاول) على حالة الرفع. ويقال مثل هذا في التركيب الثاني (فقفوا تؤتـــون، حيـــث لم يرد الشاعر الأنصاري تعلق الفعل (تؤتون) بفعل الأمر "قفوا" كما يتعلق جواب الشرط بفعله وأداته. وإنما أراد الشاعر معنى الابتداء والقطع والاستئناف، فارتفع الفعل (تؤتـــون) علـــى أنه في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنتم) أو في محل رفع خبر إنّ المحذوفة مع اسمها.

وقال معروف الدُّبيري[1]:

كُونُـــوا كَمَـــن وَاسَـــى أَخَـــاهُ بِنَفْسِـــهِ نَعِـــيشُ جَمِـــيعاً أو نَمُـــوتُ كِلاَنَـــا[2]

كأنه قال : كونوا هكذا. ثمّ استأنف وابتدأ فقال : إنا نعيشُ جميعاً أو نموت كلانا"[3].

فالتركيـــب (كونـــوا كمـــن واسى أخاه بنفسه. نعيش جميعاً أو نموت كلانا. جاء من مكوِّناتـــه فعل الأمر كونوا. والفعل المضارع (نعيش). ولكن المعنى الذي أراده الشاعر وهو الإخـــبار عـــن إن واسمها المحذوفين، وعدم إرادة تعلق الفعل نعيش بفعل الأمر كونوا، هما اللذان جعلا الفعل المضارع (نعيش) مرفوعاً. وعبرت الحركة الإعرابية عن كل تلك المعاني التي هي نفسها كانت وراء مجيء الإعراب على صورة الرفع.

ومما جاء مجزوماً في جواب النهي قول عمرو بن عمار الطائي[1]:

---

(1) سيبويه، الكتاب ٣/٩٦ حاشية رقم (٤).

(2) السابق، ٣/٩٦.

(3) السابق، ٣/٩٦.

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنَّهُ فَيُذْنِكَ مِنْ أُخْرَى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ

يقول سيبويه : وأما قول عمرو الطائي – السابق – فهو على النهي[2]. "التركيب اللغوي، ولا تجهدنه فيدنك" جاء فيه الفعل المضارع (يدنك) مجزوماً في جواب النهي. والنهي محمول على تقدير شرط إن لا تجهد الحصان يُدْنكَ، وهذا يدل على شدة تعلّق جواب النهي بفعل النهي. واشتراط إيصال الصائد إلى مبتغاه عدم إجهاد فرسه. مع أن الجزم معه معنى تكرار النهي كأنه قال : "لا تجهدنّه" ولا يُدنينك ولا تزلقنّ. ومثله من النهي : لا يَرَيَنَّك هينا، ولا أرينّك هينا. ويشترط سيبويه لحصول الجزاء، ألا يكون الكلام الأول واجبا. فلا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب. ولا نعلم أن شيئاً جاء غير هذا البتّة[3].

٣– جزم المضارع على البدل أو الرفع على الحال بين فعل وجواب الشرط:

تبنى جملة الشرط على أداة شرط، وفعل شرط وجواب شرط. وترد بينهما أفعال مضارعة، يجوز في بعضها الرفع وفي بعضها الآخر الجزم فأما ما يرتفع بينهما فنحو، وإن تأتني تسألني أعطك، وإن تأتني تمشي أمش معك"[4]. والذي أجاز مجيء الفعلين المضارعين. تسألني، وتمشي. مرفوعين لأنهما ليسا بشرط ولا جزاء، وإنما اعترضا بينهما "حالاً" على تقدير إن تأتني سائلاً، وإن تأتني ماشياً"[5]. ومثله نحو قول زهير[6]:

ومَنْ لا يَزَلْ يَستَحملُ الناسَ نَفْسَهُ ولا يُغْنِهَا يَوماً مِنْ الدهرِ يُسْأَمِ

---

(1) سيبويه، الكتاب ، ٣/١٠١.

(2) السابق، ٣/١٠١.

(3) السابق ، ٣/١٠١. بتصرف.

(4) يُنظر السابق ٣/٨٥.

(5) السابق/ ٣/٨٥.

(6) السابق، ٣/٨٥.

ففي البيت رفع الشاعر "يستحمل" لأنه ليس بشرط ولا جزاء، وإنما جاء معترضاً بينهما على أنه "خبر" عن (لا يزل).

ويجوز رفع يغنها الذي جاء مجزوماً كأنه قال: من لا يزل يُغني نفسه[1] ومما جاء مرتفعاً قول الحطيئة[2]:

مَـتَى تَأْتِـهِ تَعْشُـو إلـى ضَـوْءِ نَـارِهِ   تَجِـدْ خَـيْرَ نَـارٍ عِـنْدَهَا خَـيْرُ مُوقِـدِ

وفي البيت جاءت كلمة (تعشو) الفعل المضارع مرفوعاً على أنه حال اعترض بين فعل الشرط (تأته) وجوابه تجد.

وردت في التراكيب السابقة أفعال مضارعة بعد أفعال الشرط، وكان من الجائز أن تأتي هذه الأفعال مجزومة تابعة لأفعال الشرط بدلاً منها ولكنها جاءت أحوالاً وليست تابعة لأفعال الشرط، فتغيرت حركتها الإعرابية من السكون علامة الجزم، إلى الضمة علامة الرفع للدلالة على الحال.

وأما ما جاء مجزوماً فهو ما سأل سيبويه الخليل عنه من قول الشاعر الحطيئة[3]:

مَـتَى تَأْتِـنا تُلْمِـمْ بِـنا فِـي دِيَارِنَـا   تَجِـدْ حَطَـباً جَـزْلاً ونَـاراً تَأَجَّجَـا

ورد في التركيب (تلمم) مجزوماً على أنه بدل من تأتنا والإلمام تفسير للإتيان.

ومثله ما أنشده الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد[4]:

إنْ يَـبْخَلُوا أو يَجْبُـنُوا   أو يَغْـدِروا لا يَحْفِلُـوا

يَغْـدُوا عَلَـيْكَ مُرَجَّلِـينَ   كَـأَنَّهُم لَـمْ يَفْعَلُـوا

---

(1) سيبويه، الكتاب ، ٣/٨٥.

(2) السابق، ٣/٨٦.

(3) السابق ، ٣/٨٥.

(4) السابق، ٣/٨٦ – ٨٧.

ورد في البيتين السابقين الفعل المضارع "يغدوا" مجزوماً على أنه بدل من الفعل المضارع المجزوم "لا يحفلوا". وغُدوهم مرجلين يُفَسِّرُ أنهم لم يحفلوا.

والذي يسوّغ مجيء الفعل المضارع مجزوماً بين فعل الشرط وجوابه معناه إذا كان تفسيراً لفعل الشرط. وإذ لم يكن تفسيرا له فالوجه الرفع.

وعلى التفسير جاء الفعل المضارع يضاعف مجزوماً، لأن مضاعفه العذاب هو من نوع لقيّ الآثام في قوله تعالى "**ومن يفعلْ ذلك يلقَ أثاما. يضاعف له العذاب يوم القيامة**"[١].

ومثل الآية الكريمة من الكلام : إن تأتنا نحسن إليك نعطك ونحملك جاء فيها الفعل المضارع نعطك مجزوماً لأنه تفسير للإحسان، ولأن العطاء إحسان. "تفسر الإحسان بشيء هو هو"[٢].

---

(١) الفرقان، آية : ٦٨، ٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/٨٧.

الفصل الرابع

ويشمل موضوعات مبنية أصلاً على تعدد الأوجه الإعرابية (التوابع مثلاً).

لعلَّ أصعب وأمتعَ شيء في دراسة اللغة جانب المعنى. فاللغة بما فيها، من جملٍ وتراكيب وكلام وأقوال، ما هي إلا تعبير عن جوانب معنوية لها مرتكزات ودعائم في عالم الإنسان، فضلاً عن الأسس، والقواعد، والأصول المراعاة، في بناء الجمل اللغوية المقبولة، عند أبناء اللغة الواحدة. فالقائل عندما يقول : (يا ربِّ). فإن الدعاء يا رب مباشرة امتلاء نفسي كبير بالخطاب المباشر بين العبد وخالقه.. امتلاً بالعبودية لله وبالخضوع له.. وبالخشية منه. ومحاولة التقرب والقرب الحقيقي من الله. وامتلاً العبد بهيمنة الله على المنادي وعلى الكون. وربما تتناقص هذه المعاني عندما يذكر المتكلم لفظ الفعل فيقول : أدعو يا ربِّ، كما أنّ المعاني تختلفُ بين قولنا : نحنُ – الشعراءَ أو نحن الشعراءُ. ويختلف الإعراب بناء على ذلك. كما يتغير بناء التراكيب. فالتركيب (نحن، الشعراء) تركيب غيرُ تام بناء على مجيء كلمة الشعراء منصوبة ويظلّ المبتدأ (نحن) بدون خبر بل يضطرّ الكاتب إلى تكملة التركيب بالخبر. أو يضطر المحلل للتراكيب أن يُقدِّر خبرا..

وقد تختلف الأوجه الإعرابية أصلاً حسب المعنى الذي يريده المتكلم بين الرفع والنصب والجر وخشية أن تتجزأ هذه العناوين، رغب الباحث في أن يفرد فصلاً رابعاً للعناوين الآتية :

١- العطف على التوهم.

٢- بدل الغلط.

٣- جواز الإتباع، أو النصب على المدح والذمّ والترحم أو الرفع على الابتداء.

٤- الحمل على المعنى.

١- العطف على التوهم

يجيء في تراكيب العربية العطف على أثر عاملٍ غير موجود لفظاً في التركيب نحو قول زهير[1]:

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيا

فالشاعر عطف (سابق) بالجر، مع أنها معطوفة على خبر ليس (مدرك) المنصوب. ويفسر سيبويه هذا البناء التركيبيّ بتبنيه رأي الخليل الذي ينصُّ، على أن الشاعر جرّ (سابقٍ)؛ لأن الأول (مدرك) خبر ليس قد يدخله الباء فجاءوا بسابق وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء[2].

ويجوز أن يقع التوهم في كلام الناس شعراً ونثراً. وسواءٌ أكان ذلك عن روية وأناة وتمثُّل، أو عن سرعة. والسبب في ذلك أن المتكلم يفكر في المعاني، ثم يلبسها الألفاظ، والشاعر عندما ألبس بالألفاظ معاني النفس كان في عقله (لست بمدرك) مع أن لسانه لم ينطقها. ولمّا أكمل قال : ولا سابقٍ بناء على ما ظن أو توهَّم من إدخال الباء في الكلام.

وفرق العلماء بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم تفريقاً دقيقاً فقالوا : (الفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود في المعطوف. أما في العطف على التوهم فالعامل مفقود، وأثره موجوداً)[3].

ويرى بعض العلماء المعاصرين[4]. أن التوهم، وبدل الإضراب، أو الخطأ أو النسيان يقع أثناء الكلام حيث يسبق اللسان إلى شيء غير مقصود إليه فيهرع المتكلم إلى تصويبه بذكر ما يريد ومع ذلك لم يقع التوهم في استعمالات العرب إلا في التوابع. والتوابع تتبع ما

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/١٦٥ سابقاً، ٣٠٦، ٢/١٥٥، ٣/٩، ٥١. ١٠٠، ٤٠/١٦٠.

(2) السابق، ٣/١٠٠-١٠١.

(3) د. محمد عبد القادر هنادي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم. ص ٢١٧-٢١٨.

(4) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص٥٦.

دلالياً في الحكم الإعرابي والدلالة. ولمّا كثرت المعاني التي تؤثر في بناء تراكيبها مثل التوهم في بعض أبوابها النحوية. كما وقع التوهم في العطف لأن التوهم معنى في النفس وله اعتبار في بناء التراكيب[1]. ومن العطف على التوهم ما ورد من قول العرب: (إنك وزيدٌ ذاهبان)[2]. ويرى سيبويه أنه لا يجوز العطف على اسم إن قبل تمام الخبر. وعدّه من الغلط فهو يقول:

واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنك وزيد ذاهبان. وذلك أن معناه الابتداء، فيرى أنه قال: هُمْ[3]. لقد عدّ سيبويه هذا العطف غلطاً من بعض العرب. وكان حكم سيبويه على بعض الشواهد أخفّ من التغليط في بعض المواضع. فقد عدّه من قبيل العطف على التوهّم في موضع تدخل فيه الباء كثيراً نحو قول الأحوص[4]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... ولا نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

فالشاعر جاء بـ: (ناعب) مجرورة مع أنها معطوفة على المنصوب (مصلحين) وإنما جعل الشاعر هذا الجر على شيء يقع كثيراً. وهو دخول الباء في خبر ليس. فحمل (ناعب) على بمصلحين..)[5]. فالشاعر توهّم أنه أدخل الباء على مصلحين فكأنه قال: ليسوا بمصلحين. وتحوّل إعراب كلمة ناعب من النصب إلى الجر على توهم الباء داخلة في (مصلحين).

ومثله لعامر بن جُوين الطائي[6]:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ واحدٍ ... ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

---

(1) حسام سعيد النعيمي، النواسخ في كتاب سيبويه، ص ٢٢٨.

(2) سيبويه، الكتاب ٢/١٥٥.

(3) السابق، ١/٣٠٦، ٢/١٥٥.

(4) السابق، ١/٣٠٦.

(5) السابق، ١/٣٠٦.

(6) السابق، ١/٣٠٦-٣٠٧.

فالشاعر نصب الفعل أفعل بأن مضمرة لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيراً[1]. وانتصب الفعل المضارع بـ أنْ مضمرة.

ويرى ابن جني في عطف العربي على التوهم (من باب مراعاة الفروع والأعراب يتكلمون بالسليقة لذلك فهم يجدون. القواعد (طبعاً ووهماً) [2].

ويرى بعض العلماء المعاصرين أن الربط بين التوهم والخطأ ليس بلازم لأن من معاني التوهم التمثيل والتخييل والتشبيه والمشاكلة. وبهذا يرجع تفسير التوهم إلى السليقة والطبع. ومهما قيل عن التوهم فإنه يقع من العربي السليقي، وفي فصيح الكلام، وإنه قائم على مشاكلة كلام لكلام آخر، وأن ذلك وإن جاء مخالفاً للقياس، ففيه معنى الرغبة في إفادة المعنى. ونفي اللبس، وقد يكون للتنبيه على الأصل، أو لهجة من اللهجات[3].

٣- بدل الغلط

جاء في تراكيب العربية ما يسمى ببدل الغلط، ومجيء بدل الغلط يؤكد أن المعنى هو غاية التركيب اللغوي، وبخاصة عندما يقوم المتكلّم بتصويبه. لأن في تصويبه تصويباً للمعنى بالقصد، وإرجاع التركيب اللغوي إلى بناء شكليّ محدد، يبين عن ذلك المعنى. وبدل الغلط لا يجوز أن يأتي في القرآن الكريم. ولم يأت منه في القرآن الكريم شيء. فما سرّ مجيئه في لغة العرب؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل يورد الباحث بعض الأمثلة التي جاء فيها بدل الغلط. منها مجيء الفعل المضارع (تسألنا) مجزوماً بدلاً من الفعل المجزوم – فعل الشرط – تأتنا في قولهم : إن تأتنا تسألنا نعطك[4]. إذ جاء الفعل (تسألنا) مجزوماً بين فعل الشرط تأتنا

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/٣٠٧.

(2) د. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط١، ١٩٩٥، ص٤٦. وينظر ابن جني الخصائص، ٢/ ٣٢٦.

(3) السابق، ص ٤٦- ٤٧.

(4) سيبويه، الكتاب ٣/٨٧.

وجوابــه نعطــك. مــع أن الفعل (تسألنا) ليس تفسيراً للفعل الأول تأتنا، لأن السؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز أن يأتي مجزوماً على الغلط والنسيان[1].

ومجيء الفعل المضارع (تسألنا) مجزوماً يوضح معنى تعلقه بفعل الشرط تأتي. وهذا لا يجوز. لذلك تدارك القائل خطأه في الكلام، بإبدال الفعل نعطك المجزوم من تسأل المرفوع. أمـا مجيء الفعل المضارع (تسألنا) مرفوعاً فعلى أنه في محل نصب حال من الضمير (هو) المستتر في الفعل تأتي، ليبيّن حال الفاعل في وقت الإتيان.

ونظير بدل الغلط في الأفعال، ما جاء في الأسماء نحو :

(مررتُ برجل حمار) كأنه نسي ثم تدارك كلامه[2].

فالقــائل يــريد من الأصل أن يقول : (مررت بحمارٍ) وهذا ما كان يُفكر فيه وعندما نطــق، سبق لسانه إلى نطق رجل فجاء التركيب على شكل (مررت برجل) وهذا النطق نبّه المــتكلّم إلى أنه نسي ما كان يفكر فيه، ويريد أن يقوله، فغلط وأخطأ ثمّ تدارك نسيانه وغلطه فصوّب كلامه : بذكر حمار.

ويتضح من قول سيبويه أن القائل ابتدأ بواجب. أي؛ أن الكلام الذي بناه المتكلّم مثبت غــير منفــي. وعــندما نطقه (مررت برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ) فَطِنَ إلى كلمة صالح، مع أن المــتحدث عــنه ليس صالحاً. لذلك عمد المتكلّم إلى (بل) التي تفيد الإضراب[3]. عن المعنى الأول، وتثبــت معــنى جديداً هو ما بعدها. فتدارك النسيان أو الغلط الذي بنى تركيبه اللغوي علــيهما بــــ (بل) وأتى بصفة مجرورة هي طالح بعد بل. وأجراها على المنعوت المجرور (رجل) [4] ويُفهم من كلام سيبويه أن لبدل الغلط. مصطلحات أخرى غير الغلط نحو البداء، أو الضرب، أو النسيان يبدو ذلك في قوله. في مناقشة قولك : (مررتُ برجلٍ حمار) السابق يقول

---

(1) سيبويه، الكتاب ٨٧/٣.

(2) السابق، ٨٧/٣.

(3) ابن هشام مغني اللبيب ١١٢/١ (بل).

(4) سيبويه، الكتاب ٤٣٤/١.

: يبدل الحمار مكان الرجل، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك[1].

ويتوقف هذا على غرض المتكلم وإرادته في نحو مررتُ برجل حمارٍ فالمتكلم أخبر أولا أنه مر برجل، ثمّ بدا لك أن يخبر أنه مرّ بـ حمارٍ من غير إبطال الأول، (فصار كأنهما إخباران مصرّح بهما، فهذا هو الإضراب أو البداء. أو أراد المتكلمُ أن يخبر أنه مرّ بحمار من أول الأمر، فسبق اللسان إلى الرجل فهذا هو الغلط إن تعلّق باللسان، وهو النسيان إن تعلق بالذهن. وليس هنا اشتراك بين البدل والمبدل منه إلاّ في العلامة الإعرابية)[2]. يقول سيبويه : (مررتُ برجلٍ حمارٍ. فهو على وجه محال، وعلى وجه حَسَن. فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمارٌ. وأما الذي يحسنُ فهو أن تقول : مررت برجلٍ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل، إما أن تكون غلطت أو نسيت، وإما أن يبدو لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل، وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك. ومثل ذلك قولك : مررت برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير : مررت برجل حمارٍ)[3].

ومن بدل الغلط عند سيبويه نحو : مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ. وتم في هذا التركيب إبدال طالحٍ من صالح، وعلى الإشراك بينهما في الإجراء على الرجل. ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنه ابتدأ بواجب[4].

ويقول في تفسير مجيء النكرة بدلاً من المعرفة في نحو قولك : مَرَرْتُ بعبد الله زيد.. إما غلطت فتداركت، وإما بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/٤٣٩.

(2) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية. ص١٥٦.

(3) سيبويه، الكتاب ١/٤٣٩.

(4) السابق، ١/٤٣٤.

(5) السابق، ٢/١٦.

أما قول العرب : (إنهم أجمعون ذاهبون) [1] فيرى سيبويه أنه غلط من العرب. وهذا الغلط يؤول على معنى الابتداء. وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال : هُمْ[2].

والغلــط هو التوهم لأن سيبويه يقول : فيرى أنه قال : هُم. كأنه توهّم عدم إدخال إنّ التي تجيء للتوكيد.

٣- جواز الإتباع، أو النصب على المدح والذمّ والترحم أو الرفع على الابتداء

جــاءت فـــي العربية تراكيب كثيرة، يجوز في بعض مكوناتها الاسمية ثلاثة أوجه إعرابية. الاتباع لما قبلها. أو الرفع على القطع. أو النصب على إرادة معنى المدح والثناء أو الذم. جمع ســيبويه هذه التراكيب وناقشها. وعلّل سبب إعرابها بالمعنى. فيقول في نحو : الحمد لله أهلَ الحمــد، والملــك لله أهل الملك : وإن شئت جعلت (أهل) صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته.. وإن شئت نصبته[3].

يجوز في كلمة أهل ثلاثة أوجه إعرابية. الجر صفة للفظ الجلالة الله – المجرور على التعظــيم بـــاللام. والـــرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو). وهنا قطعت الصفة (أهل) عن الموصـــوف (الله). والنصــب مفعــولاً به منصوباً لفعل محذوف تقديره (أذكر) لإرادة معنى التعظــيم والثناء والمدح. لأنك لا تريد أن تحدّث الناس بأمرٍ قد جهلوه. ولكنك تريد التعظيم. ومـــنها قـــول الله تعـــالى : "**الحمد لله ربّ العالمين**"[4]. يجوز أن تكون كلمة (رب) صفة لله. فتكون مجرورة. ويجوز قطعها عن النعت وتعرب خبرا.. وهذا الإعراب يقدم للسامعين معنى لا يعـــرفونه. أما النصب وهي عربية[5]. فعلى إرادة المدح والتعظيم والثناء على الله بما هو أهلُه.

([1]) سيبويه، الكتاب ٢/١٥٥.

([2]) السابق، ٢/١٥٥.

([3]) السابق، ٢/٦٢-٦٣.

([4]) الفاتحة، آية : ١.

([5]) سيبويه، الكتاب، ٢/٦٣.

وكمـــا يذكر سيبويه فالرفع على القطع إرادة معنى إعلام الناس أو السامعين بأمر قد جهلـــوه. فهـــو يقـــدم لهـــم حكماً جديداً لا يعرفونه. وأمّا الاتباع فإضافة حلية أو شيء جديد للمتـــبوع. وأمـــا النصـــب فعلـــى إرادة المـــدح والثناء والتعظيم. لذلك فالمعاني التي يريدها المتكلمون هي التي تؤدي إلى بناء التراكيب وإعرابها رفعاً أو نصباً أو اتباعاً.

ومثل ما سبق قول الله عز وجل "**لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة**"(١).

فـــإرادة مدح المؤمنين والثناء عليهم بأنهم يقيمون الصلاة. هي التي أدت إلى مجيء كلمـــة (المقيميـــن) منصـــوبة بفعـــل تقديره أذكر. لأن إقامة الصلاة تحديد دقيق لما يراد من الصلاة. وهي تتضمن إحسان الوضوء وإسباغه. والتوجه إلى الكعبة. ثم التوجه إلى الله بتقلب والمشـــاعر. ثـــم الخشـــوع التام. ولهذا يستحق من يقيم الصلاة المدح. ومنه قوله جلّ شأنه "**والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس**"(٢).

مـــع جـــواز رفـــع الصابرين عطفا على (الموفون) أو على القطع(٣) إلا أنها جاءت منصـــوبة لإرادة مدح الصابرين. وهذا في غاية الدقة بالنسبة للمتلقي.. لأن فيه حثاً للمؤمنين علـــى الصـــبر عامة، وعند ملاقاة. الأعداء والمصائب بخاصة. لأن منزلة الصابرين توازي مـــنزلة الشهداء. لأنهم راضون بقدر الله. وبشر الصابرين.. والصابرون على مصائب الحياة عليهم صلوات من ربهم ورحمة.

ومن الشعر جاء قول الخرنق بنت هفّان من بني قيس بن ثعلبة(٤):

لا يَـــبْعَدَنْ قَوْمـــي الذيـــن هُـــمُ	**سَـــمُّ العُـــداةِ وآفـــةُ الجُـــزُرِ**
النازليـــنَ بِكُـــلِّ مُعـــتَرَكٍ	**والطَّيِّـــبُونَ مَعَـــاقِدَ الأُزُرِ**

---

(١) النساء، آية : ١٦٢.

(٢) البقرة، آية : ١٧٧.

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب ٢/٦٤.

(٤) السابق، ١/٢٠٢ برفع (النازلون) و ٢/٦٤ بنصب النازلين.

ويجــوز في النازلين الرفع على الاتباع لآفة المرفوعة. أو على القطع. أما الشاعرة فنصــبتها لأنهــا تريد مدح قومها والثناء عليهم بأنهم ينزلون في مواضع ازدحام الفرسان في الحروب، وهذا المعنى يختلف عن معنى الاتباع. أو الرفع خبراً للسامعين بأمر يجهلونه.

ومنه قول ابن خيّاط العُكْلي[1] :

وكُــلُّ قَــومٍ أطَــاعوا أمْــرَ مُرْشِــدِهِم ... إلا نُمَــيراً أطاعــتْ أمــرَ غَاوِيهــا
الظاعنيــن ولمّــا يُظعِــنوا أحَــدا ... والقَــائلون لِمَــنْ دَارٌ نُخَلّــيها

فالشــاعر نصــب (الظاعنين) بفعل مضمر تقديره أذكر لإرادة معنى الذم ورفع كلمة (القائلون) على إضمار مبتدأ يخبر عنهم.

ويــرى يونس أن بعض العرب يقول : والظاعنون والقائلين. كما أن من العرب من يقول : (النازلون بكل معترك والطيبين. أما قول العرب : (الظاعنون والقائلين) فهذا شتم لهم وذم كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم. وإن شئت أجريت هذا كله اتباعا على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعاً. فرفع على الابتداء[2].

ويذكر عيسى أنه سمع ذات الرُمّة يُنشد هذا البيت نصبا[3]:

لَقَـدْ حَمَلَـتْ قَـيسُ بـنُ عَيْلانَ حَرْبَها ... علــى مُسْــتَقِلٍّ للنوائِــبِ والحَــرْبِ
أخاهــا إذا كَانَــتْ عِضاضَــا سَــمَالها ... علــى كُــلِّ حَــالٍ مِــنْ ذَلُولٍ ومِنْ صَعْبِ

ويــرى الخليل أن الشاعر نصب أخاها لأنه لم يُرِد أن يُحدّث الناس، ولا مَن يخاطب بأمــرٍ جهلــوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علم، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل. كأنــه قال : أذكر أهل ذاك، وأذكرُ المقيمين، ولكنه (فعل) لا يستعمل إظهاره. فكيف لا يثنى عليه وهو أخو الحرب الملازم لها تخطيطا وقيادة وشجاعة. (وهذا شبيه بقول العرب : إنا بني

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٦٥.

(٢) السابق، ٢/٦٥.

(٣) السابق،٢/٦٥.

فــلان نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاءً) [1].

يقتضي منهاج التعظيم والشتم أن الاسم الذي يُعظم به، والاسم الذي يشتم به شيء قد وجــب للمعظم والمشتوم وشهرا وعُرفا به قبل التعظيم والشتم، فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء، أو على جهة الوضع فيه والذم. وهذا ما يختلفان به عن الترحم الذي – هــو رقة وتحنن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه[2]. ومع أن الاسم الذي يُنصب علــى الذم والشتم والمدح والثناء يجب أن يكون معروفاً فإن سيبويه يستشهد على مجيئه نكرة في قول أمية بن أبي عائذ[3]:

ويَــأوِي إلــى نِسْــوةٍ عُطّــلٍ وشُــعْثاً مَراضِيــعَ مِــثْلَ السَّــعالى

ويفســر سيبويه ذلك بأن الشاعر-عندما قال : (إلى نسوة عُطّل. صرن عنده ممن عُلِمَ أنهــن شعث. ولكنه ذكر ذلك تشنيعاً لهن وتشويها. ويذكر رأي الخليل وهو : أن الشاعر كأنه قــال : وأذكرهنّ شعثا، إلاّ أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره وإن شئت جررت على الصفة[4]. وكذلك يجوز رفع شعث على القطع. ويجوز جرُها عطفاً على عُطُّلٍ.

وجــواز تعدد الأوجه الإعرابية من صفةٍ أو الرفع على القطع خبرا. أو النصب مدحاً وثــناء أو ذمــاً أو تــرحماً ينبئ عن تلك المعاني التي يريدها المتكلّم. فالإخبار وإضافة حكم للســامع ينبئ عنه الرفع، كما ينبئ النعت عن إضافة حلية للمنعوت. كما أن النصب ينبئ عن المــدح أو الــذم أو الــترحّم. وهذا يؤكد أن العربي كان يصدر عن المعاني في بنائه تراكيبه

---

(1) ينظر: سيبويه. الكتاب، ٢/٦٥-٦٦.

(2) السابق، ٢/٦٦.

(3) السابق، ٢/٧٥ هامش رقم (١).

(4) السابق، ٢/٦٦.

وإعـــرابها. كما كان النحاة يصدرون عن المعاني في تحليلها والتقعيد لها. ومما جاء محمولاً على الابتداء قول الشاعر(١) :

فـتى الـناسِ لا يَخفـى علـيهم مكانـه   وضِـرغامةٌ إنْ هـمَّ بالحـربِ أوقعـا

فالشـــاعر بنى التركيب اللغوي على رفع ضرغامة خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) لإضافة حكم جديد وهو الشجاعة كأنه الأسد. مع أن الممدوح معلوم عند السامعين.

ومثله قول الآخر(٢) :

إذا لقـــي الأعــداءَ كـــان خلاتَهـــم   وكلـــبٌ علـــى الأدنَيْـــن والجـــار نـــابحُ

فالشاعر بني التركيب على قطع كلب عن النعت ورفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديـــره (هو). ليفيد معنى إساءته لأهله وجيرانه. ويجوز أن تجيء كلمة كلب منصوبة على إرادة معـــنى الذم. أيضاً. ويؤكد سيبويه أنه سمع هذه الأبيات من الشاعرين اللذين قالاهما(٣). هكـــذا علـــى الرفع. ليؤكد بذلك أن جواز الاتباع أو القطع أو النصب إنما هو نتيجة المعاني، ولإرادة المتكلم الذي يختار الوجه الإعرابي الذي يكشف عن المعنى الذي يريد.

ومـمـــا جاء على الاتباع ويجوز فيه الرفع والنصب قول العرب : مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك. وهذا يشبه قول الراجز(٤):

بأعيُـــنٍ مـــنها مَلِـــيحاتِ الـــنظر   شَـــكْلِ الـــتِّجارِ وَحَـــلالِ المُكْتَسَـــبْ

وفـــي البيـــت الشـــعري جـــاءت كلمة شكل وحلال مجرورتين كل واحدة منهما نعتاً لمليحات المجرورة. وفي النعت إضافة صفة جديدة للمنعوت تتضمن الشكل والكسب الحلال.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٦٨/٢.

(٢) السابق، ٦٨/٢.

(٣) السابق، ٦٨/٢.

(٤) السابق، ٦٧/٢.

وهـذه حلـية للأعيـن الموصوف الأول. ويجوز أن ترفع هاتان اللفظتان على القطع، أو أن ينصبا على إرادة المدح.

وغـير ذلـك من الشواهد التي ناقشها سيبويه وكلها تؤكد أن المعاني تؤثر في إرادة المـتكلم فيختار الألفاظ ويكسيها الإعراب الذي يكشف عن المعنى الذي أولاه سيبويه اهتماماً كبيراً في التحليل والتقعيد. لذلك يقول : إنه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحـس أن يُعَظَّم بها[1]. لأن بعض الصفات لا تكون مما يُعَظَّم به الرجل عند الناس كالبزاز. كما لا يجوز تعظيم رجلٍ خاملٍ.

ومن الشواهد التي جاء النصب فيها على المدح والتعظيم قول الفرزدق[2]:

ولَكِنَّنـي اسـتَبْقَيتُ أعْـراضَ مَـازِنٍ	وأيَامَهَـا مِـن مُسـتَنيرٍ ومُظْلِـمِ
أُنَاسَـاً بِـثَغْرٍ لا تَـزَالُ رِمَـاحُهُم	شَـوَارِعَ مِـن غَـيْرِ العَشـيِرَةِ بـالدَمِ

فالشاعر نصب أناساً بفعل مضمر تقديره (أذكر) لإرادة معنى المدح والتعظيم .

ومما ينتصب على أنه عظّم الأمر قول عمرو بن شأس الأسدي[3].

ولَـمْ أرَ لَـيلَى بَعْـدَ يَـومِ تَعَرَّضَـتْ	لَـنَا بَيْـنَ أثْـوابِ الطِـرافِ مِـنَ الأَدَمْ
كِلاَبِـيةً وبـرِيَةً حَبـتَرِيَةً	نَـأَتْكَ وخَانَـتْ بِالمَواعِـيدِ والـذِمَمْ
أُنَاسَـاً عِـدَىً عُلِّقَـتْ فِـيهِم ولَيتَنِـي	طَلَبْـتُ الهَـوَى فِي رَأسِ ذِي زَلَقٍ أشَمْ

نصب الشاعر كلابيه، وبرية، حبترية، على التعظيم. ونصب أناساً على الاختصاص والتشنيع لا على الحال. لأن النصب على الحال يفسد المعنى[4].

ومما انتصب على التعظيم والمدح قول الآخر[1]:

---

(1) ينظر سيبويه، الكتاب ٢/٦٩.

(2) السابق، ٢/١٥١.

(3) السابق، ٢/١٥١.

(4) السابق، ٢/١٥١-١٥٢. وينظر هامش رقم (٣).

ضَنِنتُ بِنَفسِي حِقبَةً ثُم أصبَحَت	لِبِنتِ عَطاءٍ بينُها وجميعُها
ضَبابِيَّةٌ مُرِّيَّةٌ حابِسيَّةٌ	مُنيفاً بِنَعفِ الصَّيدَلَين وضِيعُها

يذكر سيبويه أنه سمع هذا الشعر ممن يرويه عن العرب نصبا، ويدلل على أن النصب على التعظيم والمدح، أنك لو حملت الكلام على أن تجعله حالاً لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفاً. وليس هنا تعريف، ولا تنبيه ولا أراد أن يوقع شيئاً في حالٍ، لقبحه ولضعف المعنى[٢].

ومما ينتصب على المدح والتعظيم لأنه لا تجوز فيه الصفة نحو : فوق الدار رجلٌ وقد جئتك برجلٍ آخر عاقلين مسلمين. وتقول : اصنع ما سرَّ أخاك، وأُحبَّ أبوك الرجلان الصالحان، على الابتداء، وتنصبه على المدح والتعظيم[٣]. ولا يكون نصبُ (عاقلين مسلمين) كنصب الحال، وإن كانا خاليين من الألف واللام، لأنك لم تجعل(في الدار رَجل وقد جئتك بآخر) في حال تنبيه يكونان فيه لإشارة، ولا في حال عمل يكونان فيه. أما المُعرّف بأل فلا يكون حالاً[٤].

لا يجيز سيبويه أن يعظم الخَلْقُ بما يكون تعظيماً لله يقول : وليس كلُّ شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عز وجل يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين : لو قلت : الحمدُ لزيد تريد العظمة لم يجز. وكان أمراً عظيماً[٥]. غير مُغتَفر

ومن الإتباع على الصفة قول الشاعر مالك بن خويلد الخُناعي[٦] :

يا مَيَّ لا يُعجِزُ الأيامَ ذو حَيَدٍ	في حَومَةِ الموتِ رزّامٌ وفرّاسُ
يَحمي الصَّريمةَ أُحدانُ الرجالِ، لَهُ	صَيدٌ، ومجترئٌ بالليلِ همّاسُ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١٥٢/٢.

(٢) السابق، ١٥٢/٢.

(٣) السابق، ٥٧/٢-٥٨.

(٤) ينظر السابق، ٥٨/٢.

(٥) السابق، ٦٩/٢.

(٦) السابق ، ٦٧/٢-٦٨.

حيث أجرى الشاعر الصفات (رزّام)، و (فرّاس) تابعين مرفوعين للموصوف المرفوع (ذو). كما أجرى الصفات (مجترئ وهماس) بالرفع تابعين لكلمة أحدان المرفوعة فاعلاً، ويجوز النصب على المدح والتعظيم.

ويفرق سيبويه بين ما ينتصب من الأسماء والصفات على إرادة المدح والتعظيم أو الذم والشتم، وبين ما ينتصب على غير إرادة المدح والذم في التراكيب المتشابهة. ويرى أن الشاعر نصب كلمة (محصن) على تقدير فعل أعني، وهو فعل يظهر، لأنه لم يرد أكثر من أن يعرّفه بعينه، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمّاً. وكذلك سمع هذا البيت من أفواه العرب – منصوباً – وذكروا أن اسمه محصنٌ. في قول الشاعر[1]:

ومَا غرَّنـي حَـوْزُ الرِّزامـيِّ مِحْصَنًا   غَواشِـيَهَا بِـالجوِّ وهـو خصـيبُ

كما يرى سيبويه (رفع جسم وأحلام) على أن الشاعر لم يرد أن يجعلهما شتماً. ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها. فكأنه قال. أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا. ويَنْقُل رأي الخليل – رحمه الله – أن الشاعر لو جعلهما شتماً فنصبهما على الفعل كان جائزاً. كما قد يجوز أن ينصبهما على معنى الفعل ولا يريد مَدْحاً ولا ذماً ولا شيئاً ممّا ذكر[2]. في قول حسان بن ثابت[3]:

حـارِ بـنَ كَعْـبٍ ألا أحـلامَ تَزْجُـرُكمْ   عَنّـي وأنـتم مـن الجُـوفِ الجمـا خيرِ
لا بـأسَ بِـالقومِ مـن طُولٍ ومن عِظَمٍ   جِسْـمُ الـبِغَالِ وأحـلامُ العَصَـافيرِ

فالشاعر رفع (جسم) خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا إخبار عن أجسام القوم وعقولهم.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/٧٤.

(2) السابق، ٢/٧٤.

(3) ينظر السابق، ٢/٧٣- ٧٤.

وفــرق سيبويه بين ما ينتصب من الصفات لإرادة المدح أو لإرادة الذم نحو : (أتاني زيدٌ الفاسق الخبيث) [1]. فالمتكلمُ نصب الفاسق والخبيث (يشتم زيداً هو يَسُبُّه بذلك) [2]. وجاء نصــب حمالــة علــى الذم في قوله تعالى : (**وامرأته حمالة الحطب**) [3]. فحمالة ليست خبراً للمرأة ولكنه كأنه قال : أذكرُ حمالة الحطب، شتما لها. وإن كان فعل لا يستعمل إظهاره [4].

وقال عروةُ الصعاليك العبسي [5] :

سَــقوني الخَمْــرَ ثُــمَّ تَكَنَّفونِــي	**عُــداةَ اللهِ مِــنْ كَــذِبٍ وَزُورِ**

فالشــاعر شــتم المــتحدث عنهم وذمّهم بقوله (عداة) نصبا. وهذا شيء معروف عند المخاطبين.

وقال النابغة [6] :

لَعَمْــرِي ومَــا عَمْــرِي عَلَــيَّ بِهَيِّــنٍ	**لَقَــدْ نَطَقَــتْ بُطْــلاً علــيَ الأقَــارِعُ**
أقَــارِعُ عَــوفٍ لا أُحَــاوِلُ غَــيْرَهَا	**وُجُــوهَ قُــرودٍ تَبتَغــي مَــنْ تُجَــادِعُ**

فالشــاعر لــم يرد أن يخبر عن الأقارع بأن وجوههم وجوه قرود (برفع) وجوه نعتاً لأقارع المرفوعة. ولكنه أراد أن يشتمهم وأن يذمهم. بما يعرفه الناس فيهم من وجوههم لذلك نصــب (وجوه) شتماً وذما لهم. مع أنه يجوز رفع عُداة ووجوه في البيتين على الابتداء (على إضــمار شــيء في النفس لو ظهر لم يكن ما بعده إلا رفعا كما يرى يونس) [7]. وهذا إخبار بشيء لا يعرفه الســامعون. بينما أراد الشاعر أن يشتم المتحدث عنهم بما يعرفه الناس فيهم.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٧٠/٢.

(٢) ينظر السابق، ٧٠/٢.

(٣) المسد، آية : ٤.

(٤) سيبويه، الكتاب ٧٠/٢.

(٥) السابق، ٧٠/٢.

(٦) السابق، ٧٠/٢-٧١.

(٧) ينظر السابق ٧١/٢. وابن يعيش شرح المفصل ٣٦/١.

ومما جاء على الرفع ويجوز النصب قول الشاعر[1]:

مَـتَى تَـرَ عَيْنَـيْ مَـالِكٍ وجِـرانَه ... وَجَنْبَـيْهِ تَعلَـمْ أنَّـهُ غَـيرُ ثائِـرِ
حِضَـجْرٌ كَـأُمِّ التوأميـنِ توكَّـأتْ ... عَلَـى مِرفَقَـيْها مُسـتَهِلَةَ عاشِـرِ

فالشـاعر رفـع كلمة (حضجر) خبراً لمبتدأ محذوف، على القطع، لإخبار السامعين بعظم بطن المتحدث عنه، ولو نصبه لإرادة معنى الذم لجاز ذلك.

يذكر سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء – كان ينشد بنصب- الآكل على الذم والشتم في قول شاعر معروف من أزد السراة[2]:

قُبِّحَ مَـنْ يَزْنِـي بِعَـوْ ... فِ مِـنْ ذَواتِ الخُمُـرْ
الآكِـلَ الأشـلاءَ لا ... يَحْفِـلُ ضَـوْءَ القَمَـرْ

وإن شاء جعل الآكل صفة مجرورة لعوف المجرور بالباء[3]. ولكنه أراد ذمه وشتمه بذلك لا الإخبار عنه ووصفه بتلك الصفة.

وينقل سيبويه سماع يونس نصب (شغارة) و(فطارة) في قول الفرزدق[4]:

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وخَالَـةٍ ... فَدْعـاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ علـيَّ عِشـارِي
شَـغَّارَةً تَقِـذُ الفَصِـيلَ بِـرِجْلِها ... فَطَّـارَةً لِقَـوادِمِ الأَبْكَـارِ

فالشـاعر نصب (شغَّارة، فطَّارة) شتماً لها، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عـنده علـمٌ بذلك ولو ابتدأ وأجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربياً[5]. ومما جاء على الذم نصب عيني بنت ماء في قول الشاعر[1]:

---

(1) سيبويه، الكتاب . ٢/٧١.

(2) السابق ٢ /٧١ – ٧٢. وينظر ابن يعيش شرح المفصل ٤/١٣٣.

(3) ينظر السابق، ٢/٧٢.

(4) السابق، ٢/٧٢.

(5) سيبويه، الكتاب ٢/٧٣.

طَلِيقُ اللهِ لَمْ يَمْنُنْ عَلَيْهِ ... أبو داوُدَ وابنُ أبي كَثيرِ
ولا الحجاجُ عينَي بنتِ ماءٍ ... تقلّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقُورِ

فالشاعر نصب (عيني بنت ماء) لإرادة معنى ذم وشتم الحجاج بالجبن. ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ لمعنى الإخبار وإفادة حكم جديد، لا يعرفه السامعون.

ويذكر سيبويه رأي الخليل في نصب (خويربين) على الذم في قول رجلٍ من بني أسد[٢]:

إنّ بها أكتلَ أو رزاما ... خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفانِ الهاما

فالشاعر نصب (خويربين) على الشتم. ولا يجوز النصب على الحال لوجود أو كما لا يجوز نصب خويربين على (إنّ) [٣].

ومما جاء على الشتم والذم قول الشاعر[٤]:

أمِن عمِلِ الجرّافِ أمسِ وظُلمِهِ ... وعُدْوانِهِ أعْتَبْتُمونا بِراسِمِ
أميري عَداءٍ إن حَبَسْنا عليهما ... بَهائِمَ مالٍ أوْدَيا بالبَهائِمِ

فالشاعر نصب (أميري) شتماً لهما. ويفسر سيبويه أنك إن حملت الأميرين على الأعتاب كان محالاً، وذلك لأنك لا تحمل صفة الاثنين على الواحد ولا تحمل الذي جرّ الأعتاب على الذي جرّ الظلم، فلما اختلف الجرانُ واختلطت الصفتان صار بمنزلة قولك : فيها رجلٌ وقد أتاني آخرُ كريمين، ولو ابتدأ فرفع كان جيداً[٥]. ولا يجوز أن تأتي كلمة (أميرين)

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ٢/٧٣. وابن يعيش شرح المفصل ٢/١٠٢.
(٢) السابق، ٢/١٤٩.
(٣) السابق، ٢/١٥٠.
(٤) السابق، ٢/١٥٠.
(٥) السابق ٢/١٥٠-١٥١.

حالاً، ولا بدلاً من الاسمين (الجراف وراسم) لاختلاف العامل فيهما، لأن الجرّاف مجرور بالإضافة، وراسماً مجرور بالباء، وهما متعلقان بأعتبتمون[1].

ويذكر سيبويه أنه يجوز إن شئت أن تنصب على الشَّتمْ وذلك قولك : (اصنع ما سرّ أباك وكره أخواك الفاسقين الخبيثين وإن شاء ابتدأ. ولا سبيل إلى الصفة هنا)[2]. لأنك لا تستطيع أن تجعل بعض الصفة منصوباً والآخر مرفوعاً[3]. أي، لا تستطيع أن تجعل (الفاسقين) صفة للأب والأخوين. لذلك انتصب (الفاسقين والخبيثين) على الذم والشتم. كما لا يجوز الرفع على القطع على أن (الفاسقين) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما.

ويرى الباحث أن المعاني التي تزدحم في ذهن المتكلم، أثناء مخاضات التراكيب اللغوية هي التي تشكلها في صورةٍ بنائية مخصوصة، وتؤدي إلى إعراب محدد يكشف عن تلك المعاني. مع أن لإرادة المتكلم أثراً بارزاً في عملية الاختيار من بين الأوجه التي تجيزها أنظمة التركيب في العربية.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ٢/١٥٠، هامش رقم (٥).

(2) السابق، ٢/٥٧.

(3) ينظر السابق، ٢/٥٨.

٤- الحمل على المعنى

درج أبناء العربية، في التعبير عن المعاني التي يريدونها، أن يحمل فعل على معنى فعل آخر، ويبدو ذلك، في تحليل سيبويه للتراكيب اللغوية المستخدمة على ألسنة أبناء العربية. فلو قلت : مررت بعمروٍ وزيدا لكان عربياً، فكيف هذا؟ والسبب لأن (مرّ) فعل لازم. والجار والمجرور (بعمروٍ) في موضع مفعولٍ منصوب. ومعنى مرّ أتى ونحوها، تحمل الاسم (زيدا) إذا كان العامل الأول فعلا، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى[١].

في التركيب اللغوي : مررت بعمروٍ وزيدا عطف القائل زيدا بالنصب على محل (الجار والمجرور بعمرو) وهو النصب على أنه مفعول به، وذلك حملا على معنى الفعل مرّ بتقدير فعل لا ينقض المعنى نحو (أتى). لأن معنى (مَرّ) أتى ونحوها. وبدلاً من أن يكون (زيدا) مجروراً بالعطف على عمرو المجرور بحرف الجر الباء، عطفه القائل على محل (بعمرو) والذي محلّه النصب على أنه مفعول به منصوب للفعل مرّ، ولما كان الفعل مر لازما فإن ذلك يقتضي تقدير فعل متعد على معناه، أو شريطة ألا ينقض معنى مر، وبهذا يكون الفعل الذي لا ينقض معنى (مرّ) هو أتى. فصار (زيدا)، منصوبا بالعطف على محل بعمرو المنصوب. وفي هذا إدراك ووعي بكل مكوّنات التركيب اللغوي. وما به من معنى كامن في التركيب ببنائه وإعرابه.

ومثله كما قال جرير[٢]:

جِئْني بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِم   أو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بنِ سَيَّارِ

(١) سيبويه، الكتاب ٩٤/١.

(٢) السابق، ٩٤/١، ١٦٩، ١٧٠.

فالشـــاعر عطـف مثل الثانية بالنصب على مثل الأولى المجرورة بحرف الجر الباء وذلـك بـتقدير (فعـل نحو (هاتني) بمعنى الفعل جئني) [١]. فحمل نصب (مثل) الثانية على (هاتني) المقدر، مفعولاً له. بدلاً من الجر.

ومثله قول العجاج[٢]:

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وغوراً غائرا.

ربمــا كان من المنتظر أن يعطف الشاعر (غورا) بالجر على نجد المجرور بحرف الجـر فــي. ولكن الشاعر عطف بالواو غوْرا نصباً كأنه قال : (ويسلكن غوراً غائراً. على معـنى الفعـل يذهبن الذي هو يسلكن. واقتضاء لمراعاة المعنى يرى سيبويه أنه لا يجوز أن تضمر فعلا لا يتعدى (لا يصل) إلا بحرف جر، لأن حرف الجر لا يضمر) [٣].

ومن ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي[٤]:

فَلَـيْسَ بِمَعْـروفٍ لَـنا أن نَـرُدَّهَا صِـحاحاً ولا مُسْـتَنْكَرٌ أن تُعقَـرا

فـي التركيـب (ولا مستنكر أن تعقرا) جاء لفظ مستنكر مرفوعا كأن الشاعر قال : (لـيس بمعروفٍ لنا ردّها صحاحاً ولا مستنكر عقرها، والعقر ليس للرد) [٥]. وإعرابه الواو حرف عطف. لا نافية غير عاملة. مستنكرٌ خبر مقدم. وعقر مبتدأ مؤخر، والهاء مضاف إليه (وعقرها من المصدر المؤول أن تعقرا).

ويجيز سيبويه جر مستنكر، (ويوجه جواز الجر على أن الضمير المنصوب في نردها يعـود إلى الخيل، لا إلى الرد، وكأن الخبر عن رد الخيل كالخبر عن الخيل. وتقدير الكلام :

---

(١) سيبويه، الكتاب ٩٤/١. هامش رقم (٢)

(٢) السابق، ٩٤/١.

(٣) السابق، ٩٤/١

(٤) السابق، ٦٤/١

(٥) السابق ، ٦٤/١

فلـيس بمعـروفةٍ لـنا الخيل. فجعل ردّ الخيل كأنه الخيلُ، لأنها فيها، ولهذا حسُن معه. ولا مسـتنكرٍ عقـرها، بالجر لأن الضمير في عقرها يعود إلى الخيل. فهو داخل في المعنى) [١]. كأنه قال : وليس بمعروفةٍ ردّها، حين كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنث[٢].

وعلـى هذا التقدير والبناء يتغير الإعراب فيصبح الواو حرف عطف لا نافية مستنكرٍ مجـرور علـى معـروف، لأنّ قولـه : ليس بأتيك الأمور كأنه قال : ليس بمعروفةٍ خيلنا صِحاحاً[٣].

ويجـيز النصب يقول : وإن شيئاً نصبت فقلت : ولا مستنكراً أن تعقرا[٤]. على محل بمعروفٍ. وهو النصب على أنه في محل نصب خبر ليس.

ومن الحمل على المعنى قول كعب بن جُعَيل التغلبي[٥]:

أعنِّـي بِخَـوّارِ العِـنَانِ تَخَالُـهُ ... إذا راحَ يَـرْدِي بـالمُدَجَّجِ أحْـرَدَا
وأبْـيَضَ مَصْـقُولَ السّـطامِ مُهَـنّدَا ... وذا حَلَـقٍ مِـنْ نَسْـجِ دَاودَ مُسَـرَّدَا

فـي البيـت الثاني نصب الشاعر كلمة أبيض والصفات (مصقول) ومهندا، وذا حلق ومسردا، ففسر سيبويه النصب بالحمل على المعنى. كأنّ الشاعر قال: واعطني أبيض مصقول السطام كما قال: هات مثل ابن منظور[٦].

ومن الحمل على المعنى، ما يأتي منصوبا على إضمار فعل، لتقدم ذكر ما يدل عليه، ويشتمل على ما بعده في المعنى. ومثل ذلك قول القطامي[٧]:

فَكَـرَّتْ تَبْتَغِـيهِ فَوافَقَـتْهُ ... عَلَـى دَمِـهِ وَمَصْـرَعِهِ السِـبَاعَا

([١]) السيرافي ، شرح عيون كتاب سيبويه ٥٩/١ حاشية رقم (١)
([٢]) سيبويه ، الكتاب ٦٥/١
([٣]) السابق ، ٦٥/١
([٤]) السابق، ٦٥/١
([٥]) السابق ، ١٧٠/١
([٦]) السابق ، ١٧٠/١
([٧]) السابق ، ٢٨٤/١

فالشاعر نصب (السباعا) بفعل مضمر تقديره وافقت. ويكون تقدير التركيب (على نعمه ومصرعه وافقت السباعا. والذي سوّغ إضمار الفعل هنا تقدم ذكره في الشطر الأول عندما قال: فوافقته. يقول سيبويه (وإنما نصب هذا -السِّباعا- لأنّه حين قال: وافقته فقد علم أن السباع قد دخل في الموافقة. وأنّه قد اشتمل على ما بعده في المعنى[1].

ومثله قول ابن الرُّقيّات[2]:

لَنْ تَراهَا ولَو تَأمّلْتَ إلا ولَهَا فِي مَفَارِقِ الرأسِ طِيبا

فالشاعر نصب طيبا بفعل مضمر تقديره ترى لتقدم ذكره. لأنّه لمّا قال: لن تراها فقد علم أن الطيب قد دخل في الرؤية. وأنه قد اشتمل على ما بعده في المعنى[3].

ومثل ذلك قول ابن قميئة[4]:

تذكّرتْ أرْضاً بِهَا أهْلُهَا أخْوالَهَا فِيهَا وأعْمَامَهَا

فالشاعر نصب (أخوالها وأعمامها) بفعل مضمر تقديره (تذكرت) لتقدّم ذكره، ولأن الشاعر عندما قال في الشطر الأول تذكرت أرضا، عُلم أن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر[5].

ومنه قول جرير[6]:

إذا بَعضُ السِّنينَ تَعَرّقَتنا كفى الأيتامَ فَقْدُ أبي اليتيم

---

(1) سيبويه ، الكتاب ١/٢٨٥

(2) السابق ، الكتاب ١/٢٨٥

(3) ينظر السابق ١/٢٨٥

(4) السابق ١/٢٨٥ . وابن يعيش ، شرح المفصل ١/١٢٦

(5) السابق ١/٢٨٦ . والسابق ١/١٢٦

(6) سيبويه ، الكتاب ١/٥٢ ، ٦٥. وينظر ابن جني ، الخصائص ٢/٣٩٦. وابن سنان الخفاجي. سر الفصاحة ، ص١٦.

فالشاعر أنث الفعل (تَعَرَّقتنا) في تركيب (إذا بعض السنين تَعَرَّقتنا) على معنى السنين (لأن بعــض السنين، مؤنث، وهو سنون) [١]. لأن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنث.

وقال بعض العرب: قال فلانة: وإنما حذفوا التاء لأن إظهار المؤنث عندهم يكفيهم عن ذكــرهم التاء. وحذف التاء كلما طال الكلام أحسن. نحول قولك: حفر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء) [٢].

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر الأعور الشني[٣]:

هَــوِّنْ عَلَــيْكَ فَــإن الأمــورَ   بِكَــفِّ الإلـــهِ مَقَادِيـــرُهَا
فَلَــيْسَ بِآتِــيكَ مَنْهِــيّهَا   ولا قاصــرٌ عــنك مأمورُهــا

فالشاعر رفع (قاصر) لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهــو (المنهي). وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهي، والمنهي هو الأمور لأنه من المأمور وهــو بعضــها، فأجراه على المعنى وأنثه. كأنه قال: ليس بآتيتك منهيها. وفي هذا تأنيث بعد تذكير كأنه قال: ليس بآتيتك الأمور. ويجيز النصب فتقول (ولا قاصرا عنك مأمورها). عطفا على محل الجار والمجرور (بآتيتك) وهو في محل نصب خبر ليس) [٤].

ومنه قول ذي الرُمّة[٥]:

مَشَــيْن كمــا اهــتزّت رِمَــاحٌ تسـفّهَتْ   أعالِــيهَا مَــرُّ الــرِيَاحِ النّواسـمِ

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٥٢/١

(٢) السابق ٣٨/٢

(٣) السابق ٦٣/١

(٤) السابق ٦٤/١ ، ٦٥

(٥) السابق ٦٤/١ – ٦٥

فالشاعر أنث الفعل (تسفهت) كأنه قال: تسفيتها الرياح[1]. لأن (مر) وهو منكر مضاف إلى الرياح والرياح مؤنث. فاكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث. وحمل الشاعر المذكر على المؤنث.

ومن الحمل على المعنى، قول العرب ما جاءت حاجتك أنث الفعل جاءت على ما حيث كانت الحاجة. كما قال بعض العرب: من كانت أمك. حيث أوقع من على مؤنث[2].

ومنه قراءة بعض القراء: **"ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا"**[3]. و **"تلتقطه بعض السيارة"**[4]. وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث (البعض) لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه"[5].

تأنيث المذكر من الحمل على المعنى. وذلك يبدو في تأنيث بعض السيارة، وبعض الأصابع، والسبب في ذلك، أن معنى بعض السيارة سيارة لأن البعض جزء من السيارة (القافلة) ولأن بعض الأصابع، أصابع. لذلك حمل المذكر على المؤنث حملا على المعنى. أما تأنيث تكن مع القول، لأن القول بمعنى مقالتهم. لذلك حمله على المعنى.

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر، جرير[6]:

لَمَّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ ... سُورُ المدينةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

أنث الفعل تواضعت مع سور فهو مذكر حملا على معنى السور، أنه جزء من المدينة.

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/٦٥

(2) سيبويه ، الكتاب ١/٥١. وينظر ابن جني ، الخصائص ٢/٤١٥

(3) الأنعام آية ٢٣ .

(4) يوسف آية ١٠ .

(5) سيبويه ١/٥١. وينظر ابن جني ، الخصائص ٢/٤١٥

(6) السابق ١/٥٢

وقال العجاج[١]:

طُولُ الليالي أسرَعَتْ في نَقْضِي

أنث الشاعر الفعل أسرعت مع طول وهو مذكر. لأن طول مضاف إلى الليالي والليالي مؤنث. فاكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، فحمل الشاعر على المعنى.

وقال الأعشى[٢]:

وتَشْرَقُ بِالقَولِ الذي قَدْ أذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَت صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَمِ

أنث شرقت مع صدر وهو مذكر، لأن صدر القناة من مؤنث. وذلك بإضافة صدر إلى القناة، فحمل الشاعر على معنى صدر القناة، فأنث الفعل.

وتزدحم كتب النحو بالتراكيب التي فسرها النحاة بالحمل على المعنى منها قول عمر بن أبي ربيعة[٣]:

وكَانَ مِجَنِّي دونَ مَنْ كُنْتُ أتَقِي ثَلاثُ شُخوصٍ، كاعِبان ومُعْصِرُ

في هذا الشعر ورد التركيب (وكان مجني..... ثلاث شخوص) والشخص في لفظه مذكر، وكان على الشاعر أن يقول ثلاثة شخوص، ولكن الشاعر حذف التاء الدالة على التأنيث مع المعدود المذكر بلفظه، حملا على المعنى الذي هو النساء، لأن من كان يرافقه ثلاث نسوة.

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر[٤]:

وإنَ كِلاباً هذه عَشْرُ أبْطُنٍ وأنتَ بريءٌ مِن قَبائِلِها العَشْرِ.

---

(١) سيبويه، السابق ٥٣/١

(٢) السابق ٥٢/١ . وابن جني . الخصائص ٣٩٦/٢

(٣) السابق، ٥٦٦/٣ وهارون القيسي، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٤١/٢

(٤) السابق، ٥٦٤/٣ السابق ٢٤٢/٢

في قول الشاعر (هذه عشر أبطن).. ذكر العدد "عشر" مع المذكر (بطن مفرد أبطن).. لأنه لم يرد البطن وإنما أراد القبائل، فحملها على المعنى، والمفرد قبيلة مؤنث. فاستخدم عشر معها.

وقال القتّال الكلابي[١]:

قَبائِلُنا سَبْعٌ وأنتم ثلاثةٌ ... ولَلسَّبْعُ خَيرٌ مِن ثَلاثٍ وأكثرُ

فأنث ثلاثة، لأن المقصود القبائل، ولكن الشاعر حمل القبائل على الأبطن والبطون. والبطن مذكر، فحمل القبيلة المؤنثة على معنى البطن المذكر كأنه قال: وأنتم ثلاثة أبطن[٢].

وقال الحطيئة[٣]:

ثَلاثَةُ أنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ ... لَقَدْ جارَ الزَمانُ على عِيالي

لقد ذكر الشاعر كلمة ثلاثة المؤنثة، مع المعدود المؤنث أنفس، وذلك لأنه حمل مفرد أنفس (نفس) المؤنثة على معنى الشخص المذكر. فكأنه قال: ثلاثة أشخاص.

ومن الحمل على المعنى وضع الظاهر موضع المضمر.. وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد[٤].

ومما جاء على وضع المفرد موضع الجمع قوله تعالى: "**فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا**" [٥]. (وإن شئت قلت أعينا وأنفسا) [٦]. ولكن جاء لفظ الواحد (نفسا وعينا ويراد به الجمع. ومن التلفظ بالمفرد وإرادة الجمع قول علقمة بن عَبَدة[٧].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٥٦٤/٣

(٢) السابق ، ٥٦٤/٣ ، وحاشية رقم ٤

(٣) السابق ، ٥٦٤/٣

(٤) ابن جني ، الخصائص ٤١١/٢

(٥) النساء/آية ٤

(٦) سيبويه ، الكتاب ٢١٠/١

(٧) السابق ٢٠٩/١

بهـا جِـيَفُ الحَسْـرى فأمـا عِظامُهـا فَبِـيضٌ وأمّـا جِلْدُهـا فَصَـلِيبُ

فالشاعر ذكر (جلد) وهو مفرد أريد به الجمع (جلود) وقال[1]:

لا تُـنكِروا القَـتْلَ وقَـدْ سُـبِينا فـي حَلْقِكُـم عَظمـاً وقَـدْ شَـجِينا

فالشـاعر اسـتعمل المفـرد (حلق) وأراد به الجمع (حلوق) ويرى سيبويه أنه (ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميعا. حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام) [2]. نحو قول علقمة وما بعده السابقين.

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع[3]:

كُلُـوا فـي بَعْـضِ بَطْـنِكم تَعِفّـوا فَـإنّ زَمـانَكم زَمَـنٌ خَمِـيصُ

فالشاعر ذكر (بطن) وهو مفرد وأراد الجمع (بطون).

ومن الشواهد التي فسرها سيبويه حملا على المعنى قول الحارث بن نهيك[4]:

لِيُـبْكَ يَـزِيدُ ضَـارِعٌ لِخُصُـومَةٍ ومُخْتَـبِطٌ مِمّـا تُطِـيحُ الطّوائِـحُ

فالشـاعر رفـع (ضارع) على المعنى. لأن الشاعر عندما قال: (ليبك يزيد كان فيه معنى ليبك يزيد، كأنه قال: ليبكه ضارع) [5]. ويكون التقدير ليبك يزيد، ليبكه ضارع. ويكون رفـع ضـارع على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره (يبكي). وكأنه جواب لسؤال: من يبكيه؟ فيأتي الجواب. يبكيه ضارع.

---

(1) سيبويه ، الكتاب ٢٠٩/١

(2) السابق ٢٠٩/١

(3) السابق ٢١٠/١

(4) السابق ٢٨٨/١

(5) السابق ٢٨٨/١

ومن ذلك قول عبد العزيز الكلابي[1]:

وجدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُم جَزَاءً   وجَنَّاتٍ وعَيْناً سَلْسَبِيلا

فالشاعر نصب جنات وعينا حملا على معنى وجدنا المذكور في أول البيت الشعري. (لأن الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء، فحمل جنات وعينا على المعنى) [2]. كأنه قال: وجدنا جنات وعينا. فالشاعر لم يعطف على لفظ الجزاء الذي هو مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر. وإنما عطف جنات على محلّ (الجزاء) وهو النصب مفعولا به للفعل وجد. وفي هذا تقوية للمعنى، ونفي لأي شك يمكن أن يقوم في نفس أي سامع حول جزاء الصالحين.

ومثله قول الشاعر[3]:

أَسْقَى الإِلَهُ عَدَوَاتِ الوَادِي   وَجَوْفَهُ كلُّ مُلِثٍّ غَادِي
كلُّ أجشَّ حالكِ السَّوادِ

فالشاعر رفع كلمة (كل) ويفسر سيبويه أن الحمل على المعنى هو الذي أدى إلى رفع كلمة كل فاعلا لفعل تقديره سقى. وذلك لأن الشاعر عندما قال أسقى الإله.. (كأنه قال: سقاها كل أجش) [4]. لأن أسقى فيه معنى سقى. فارتفع كل بفعل داخل في معنى أسقى.

ومن الحمل على المعنى فيما يرى الخليل قول الشاعر[5]:

إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هيَّجَنِي   ولَو تَغَرَّبْتُ عَنهَا أُمَّ عمَّارِ

---

(1) سيبويه ، الكتاب ٢٨٨/١

(2) السابق ٢٨٨/١

(3) السابق ٢٨٩/١

(4) السابق ١٨٩/١

(5) السابق، ٢٨٦/١

فالشاعر نصب (أم عمار) بفعل مضمر تقديره ذكرني. لأن الشاعر لما قال: هيجني عرف أنه قـد كـان ثم تذكر، لتذكره الحمام وتهيجه، فألقى ذلك الذي قد عرف منه على أم عمار، كأنه قال: هيجني، فذكرني أم عمار) [١]. لأن الفعل هيج يدل على معنى الفعل تذكر.

ومـثل ذلك ما قاله الخليل وهو قول أبي عمرو (ت ١٥٤ هـ): (ألا رجل إما زيدا، وإمـا عمرا، لأنه حين قال: ألا رجل، فهو متمن شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيدا أو عمرا، أو وفق لي زيدا أو عمرا. وإن شاء المتكلم أظهر الفعل، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعل، لأنه قد عرف أنه متمنٍ شيئا وطالبه) [٢].

فمعـنى التمنـي في (ألا) سوغ نصب زيد وعمر بالعطف على زيد المنصوب بفعل مضمر يدل عليه التمني نحو: وفق أو اجعل. ومثل ذلك قول عبد بني عبس[٣]:

قَـدْ سَـالَمَ الحَيـاتُ مِـنه القَدَمـا　　　الأفعـوانَ والشـجاعَ الشُّـجْعَما

وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزاً ضِرزِما*.

فالشاعر نصب (الأفعوان والشجاع) لأنه عندما قال: سالم قد علم أن القدم هنا مسالِمة كما أنها مسالَمة، فحمل الكلام على معنى أنها مسالِمة[٤]. ومنه ما أنشده بعضهم من شعر أوس بن حجر[٥]:

تُواهِـقُ رِجْلاهـا يَداهـا ورَأسُـهُ　　　لَهـا قَتَـبٌ خَلْـفَ الحقيـبةِ رادِفُ

فالشاعر رفع كلمة (يداها) فاعلا لفعل مضمر تقديره (تواهق) لتقدم ذكر الفعل تواهق فـي أول البيت. لأن الفعل تواهق يدل على المشاركة. فاليدان مواهِقتان كما أنهما مواهَقتان.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢٨٦/١

(٢) السابق ٢٨٦/١

(٣) السابق ٢٨٧/١

(٤) السابق ٢٨٧/١

(٥) السابق ٢٨٧/١

فحمل اليدين على أنهما مواهقتان. ورفعهما على هذا المعنى. كأن الشاعر قال: تواهق يداها رجلها. فالفعل تواهق يحتوي على معنى الفاعل والمفعول معا).

ويوصف الحمل على المعنى بأنه غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما[1].

ومن الحمل على المعنى قوله تعالى: "**بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن له أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**"[2].

فرب العزة أجرى ذكر (من) في أول الآية. ثم أجرى عليها على لفظ الواحد قوله (وهو محسن). ثم أجرى عليها على معنى الجمع في قوله تعالى (ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) فالضمير هم في عليهم، والواو وهم في (ولاهم) على معنى من. ويراد به الجمع. وهذا مثله في أنه تكلم سبحانه بتذكير بعد تأنيث. كما أنه هينا جمع بعد مفرد[3].

ومن الحمل على المعنى قوله تعالى: "**وحورا عينا**"[4]. في قراءة أبيّ بن كعب[5]. ونصب (حور) على تقدير فعل مضمر لا ينقض معنى أن لهم لحم طير مما يشتهون. نحو: ويرزقهم أو يعطيهم أو يهبهم. على أن حورا مفعول به.

وقرئت هذه الآية بالرفع "ولحم طير مما يشتهون. وحور عين"[6]. وعليها المصحف الشريف، وقرأ بها الجمهور، ونسبها سيبويه إلى الحسن[7]. مع أن حورا معطوفة بالواو على لحم المجرورة بالعطف.

---

(1) ابن جني ، الخصائص ٤١١/٢ .

(2) البقرة ، آية ١١٢ .

(3) ينظر سيبويه ، الكتاب ٦٥/١ .

(4) الواقعة ، آية ٢٢ .

(5) سيبويه ، الكتاب ٩٥/١. وينظر البحر المحيط ٢٠٦/٨

(6) الواقعة ، آية ٢١ ، ٢٢ .

(7) سيبويه ، الكتاب ١٧٢/١

لأن المعنى في الحديث على قوله: لهم فيها حمله على شيء لا ينقض المعنى)[١]. في (ولهـم لحـم طير مما يشتهون). ويكون إعراب (لحم) مبتدأ مرفوعا وفي هذا إخبار وإعلام السـامعين بـأن للسابقين من المؤمنين في الدنيا حورا عينا في الجنة في الآخرة. وهذا تفخيم لجزاء المؤمنين. وحث للآخرين على الإيمان. كما أن قراءة الجر[٢] (وحور عين)[٣]. فحور مجرورة بالعطف على لفظ لحم المجرورة.

ومن الحمل على المعنى نصب (أسهل) في قول عمر بن أبي ربيعة[٤].

فَوَاعِدِيــهِ سَـرْحَتَي مَـالِكٍ   أو الـرُّبَا بَيْنَـهُمَا أَسْـهَلا

فالشـاعر نصب (أسهل) بفعل مضمر تقديره (وائتي)، يدل عليه معنى فعل الأمر في أول التركيب اللغوي (واعديه). كأن الشاعر قال: (وائتي) أسهلا. (فأسهلا) مفعول به منصوب بفعل (وائتي) المضمر، والذي دل عليه معنى فعل الأمر واعديه.

ومن الأمثلة التي ناقشها سيبويه: من كانت أمك. وأيُّهُنَّ كانت أمك. وفيه أجرى المتكلم صلة من وخبره كصلة التي إذا عنى مؤنثا حيث ألحق تاء التأنيث في كان حملا على معنى من[٥].

ومـنه قراءة[٦] الجحدري والأسواري ويعقوب، وابن عامر وأبي جعفر وشيبة ونافع قوله تعالى: "**ومن تقنت منكن لله ورسوله**"[٧]. حيث جعلت من وصلتها كصلة التي حين عنى

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١/١٧٢

(٢)السابق ١/١٧٢ هامش رقم (٣) وهي قراءة الحسن والسلمي وعمرو بن عبيد أبو جعفر والأعشى وطلحة والمفضل وأبان وعلقمة والكسائي وينظر أبو حيان البحر ٨/٢٠٦

(٣) السابق ١/٢٧١

(٤) السابق ١/٢٨٢ – ٢٨٣

(٥) السابق ٢/٤١٥

(٦) أبو حيان ، البحر المحيط ٧/٢٢٨

(٧) الأحزاب آية ٣١ .

رب العـزة مؤنثا، فألحق التاء في تقنت. وتلحق الواو والنون في الجميع في نحو قوله تعالى: "ومنهم من يستمعون إليك"[١].

وعندما يريد المتكلم الإثنين يُلحق الألف والنون كما في قول الفرزدق[٢]:

تَعَـالَ فَـإنْ عَاهَدْتَنِـي لا تَخُونُنِـي نَكُـنْ مِـثْلَ مَـنْ يَـا ذِئْـبُ يَصْطَحِبَانِ

ومـا حمـل على المعنى كثير. منه ما سمعه أبو عمرو من رجل يمني يقول: فلان لغوب، جاءت كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة؟[٣].

ومـن الحمل على المعنى مجيء إلا بمعنى لكن. يرى سيبويه أن إلا تأتي بمعنى لكن وذلك في نحو: (ما زاد إلا ما نقص). فهو بمعنى: ما زاد ولكنه نقص. وإلا هنا جاءت بمعنى لكن. وفي نحو: ما نفع إلا ما ضر. كأنه قال: ما نفع ولكنه ضر[٤].

وتأتي غير بمعنى لكن كما في قول الشاعر النابغة[٥]:

ولا عَيْـبَ فِـيهم غَـيْرَ أنَّ سُـيُوفَهُم بِهِـنَّ فُلُـولٌ مِـنْ قِـراعِ الكَتائِـبِ

يـرى سيبويه، أن غير جاءت مضمنة معنى لكن. كأن الشاعر قال: ولا عيب فيهم، ولكن سيوفهم.

وقال النابغة الجعدي[٦]:

فَـتَى كَمَلَـتْ خَـيْرَاتُه غَـيْرَ أنَّـه جَـوادٌ فَـلا يُبْقِـي مِـنَ المَـالِ باقِـيا

جـاءت غـير بمعـنى لكن كأن الشاعر قال: ولكن ذلك جواد.. أو لكنه جواد. وفي الشاهدين السابقين استدراك وهو عند البلاغيين تأكيد المدح بما يشبه الذم.

---

(١) يونس آية ٤٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٤١٦/٢

(٣) ابن جني ، الخصائص ٢٤٥/١

(٤) سيبويه ، الكتاب ٣٦٢/٢

(٥) السابق ٣٢٦/٢

(٦) السابق ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧

ومثل ذلك في مجيء غير مضمنة معنى لكن قول الفرزدق[1]:

وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أَنّي ابنُ غالبٍ ... وأَنّي مِنَ الأَثْرَيْنِ غيرِ الزّعانِفِ

كأنه قال: ولكني ابن غالب. ومثل ذلك في الشعر كثير. ومثل ذلك قول بعض بني مازن عنز بن دجاجة[2]:

مَنْ كانَ أَشْرَكَ في تَفَرُّقِ فالِجٍ ... فَلَبُونُه جَرِبَتْ مَعًا وأَغَدَّتِ

إلا كَناشِرَةِ الذي ضَيَّعْتُمُ ... كالغُصْنِ في غُلَوائِه المُتَنَبِّتِ

كأنه قال: ولكن هذا كناشرة.

ومما جاءت فيه إلا على معنى لكن في القرآن الكريم قوله تعالى: "**ولا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم**"[3]. وقوله عز وجل: "**فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا**"[4]. أي ولكن قوم يونس لما آمنوا[5]. كما كان معنى إلا في الآية الأولى (لكن) والتقدير ولكن من رحم.

ومما جاءت فيه إلا بمعنى لكن قوله عز وجل: "فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم"[6].

يقول سيبويه في توجيه الآية الكريمة: أي، ولكن قليلا ممن أنجينا منهم. ومنه قوله عز وجل: "**أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا ان يقولوا ربنا الله**"[7]. أي ولكنهم يقولون: ربنا الله. وهذا الضرب في القرآن كثير[8].

---

(1) سيبويه ، الكتاب ٣٢٧/٢

(2) السابق ٣٢٨/٢

(3) هود /٤٣

(4) يونس /٩٨

(5) سيبويه ، الكتاب ٣٢٥/٢

(6) هود /١١٦

(7) الحج /٤٠

(8) سيبويه ، الكتاب ٣٢٥/٢

وتفسير سيبويه إلا وغير بمعنى لكن إدراك واع لما تتضمنه التراكيب من معان. لأن معنى إلا إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها. ومعنى لكنّ استدراك وفي بعض التراكيب يجيء الاستدراك بعد معنى المدح ونفي العيب والنقص، ووصف المذكور بصفات كمال الأخلاق لذلك يجيء الاستدراك موهما بذكر عيب أو نقص. وإذا به يثبت مدحا جديدا. وبذا يكون التفات سيبويه إلى معنى الاستدراك في لكنّ، سبقا بالإشارة إلى بعض فنون البلاغة.

ومن الحمل على المعنى مجيء إلا بمعنى غير وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغُلِبْنا. والدليل على أن (إلا) وصف بمعنى غير، أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت أحلت[1]. لأن المعنى لو كان معنا زيد لهلكنا. وهذا معنى غير مراد.

فالمعنى هو الذي يجعل إلا متضمنة معنى غير وصفا وليس استثناء، لأن الاستثناء يجعل الكلام محالا. ونظير ذلك قوله عز وجل: "**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**"[2]. فإلا صفة بمعنى غير. والمعنى لو كان فيهما غير الله لفسدتا.

وجاءت إلا بمعنى غير في الشعر في قول ذي الرُّمَّة[3]:

أُنيخَتْ فَألْقَتْ بَلْدَةً فوقَ بَلْدَةٍ قليلٍ بِهَا الأصواتُ إلا بُغَامُهَا

كأنه قال: قليل بها الأصوات غيرُ بغامها. إذا كانت غُير غيرَ استثناء فإلاّ بمعنى غير صفة للأصوات.

ومثله قول الشاعر[4]:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى اليومَ غَيَّرَهُ وقعُ الحَوادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

---

(1) سيبويه ، الكتاب ٢ /٣٣١

(2) الأنبياء آية ٢٢

(3) سيبويه ، الكتاب ٢ /٣٣٢

(4) السابق ٢ /٣٣٣

كـأن الشاعر قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث فإلا بمعنى غير. وهي صفة لغير الأولى. والمعنى إذا أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء[١].

المعنى هو هو الذي يجري وراءه سيبويه في تعليقه وتفسيره وتقديره.

كما في قول عمرو بن معد يكرب[٢]:

وكُـــلُّ أخٍ مُفَارِقُـــهُ أخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أبِـــيكَ إلا الفَـــرْقَدَانِ

كأنـــه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، فغير صفة لكل، لأن إلاّ بمعنى غير.

ويستدل سيبويه على مجيء إلا بمعنى غير، بمجيء غير صفة لبعض الأسماء التي جاءت إلا (بمعنى غير) صفة لها[٣].

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٣٣٤

(٢) السابق ٢/٣٣٤

(٣) ينظر السابق ٢/٣٣٢ – ٣٣٥

الخاتمة

مــدح وتقــريظ كــتاب سيبويه حقيقة واقعة عند العلماء، ويستحق الكتاب ما قيل فيه وزيــادة، لأنّه أول كتاب نحو تم تأليفه في النحو العربي، على غير مثال سابق، فجمع سيبويه فيه القواعد وبينها، وعقد أبوابا يجمع فيها المسائل النحوية. فهو بحق أول كتاب لتدوين النحو العربــي وصــل إليــنا بهذه الصورة الكاملة. وترجع أهميته الكبيرة لما فيه من قواعد نحوية نحــتاج أن نــتعلمها على مر العصور حفاظا على سلامة اللغة العربية، ولما اشتمل عليه من تحلــيل فــذ لتراكيــب العربية، وتوضيح أسرارها، وأساليب بنائها. فسيبويه يلاحظ العبارات والتراكيــب ويــتأملها، ويســتنبط خواصها، ويستنتج معانيها، بما وهب من حس لغوي دقيق مرهف، ومن ذكاء نفاذ، ثم يُحلّلها ويوضّح معانيها مستنتجا أسرار بنائها وأوجه إعرابها.

لســيبويه وآرائــه مكانة مقدمة عند علماء النحو، قدماء ومعاصرين وقد حَرِص أكثر العلماء والباحثين في علم النحو على أن يستشهدوا بآرائه، ليدعموا ويؤكدوا آراءهم ومذاهبهم، وقلمّا يخلو مؤلَّف نحوي من الأخذ عن الكتاب لهذا يعد الكتاب الأم أو عمدة التأليف النحوي، وآراء سيبويه هي المصباح الذي ينير السبيل للسائرين في طريق التأليف في علم النحو.

تــناول سيبويه طريق نظم الكلام في الكتاب. ونظم الكلام عنده ترتيب الألفاظ، وبناء الجمل والتراكيب، وصياغتها صياغة سليمة، بشكل حسن أو قبيح، وجعل مدار حكمه في بناء الجمــل والتراكيب على ما فيها من خواص تركيبية وما فيها من حسن أو قبح، وعلى ما فيها من معان يمكن وصفها بالصدق أو الكذب. وبين أن وضع الألفاظ في غير موضعها يؤدي إلى قبح وفساد التأليف نحو: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك(١).

يؤمن سيبويه بوجود أصل تركيبي للجمل والتراكيب المستخدمة في الاستعمال اليومي. وهذا الأصل يمكن أن يظهر ويمكن ألا يظهر، وفي أغلب الأحيان يكون الأصل التركيبي بناء نظريا مجردا في الذهن.

---

(١) ينظر سيبويه ، الكتاب ١/٢٥ -٢٦

كان محور التقعيد النحوي عند سيبويه يعتمد على المعنى ويجمع الفكر النحوي عنده بين نظرته إلى الشكل الخارجي المنطوق، وبين نظرته التعمقية إلى الأصل التركيبي. للكشف عـن أسرار بناء التراكيب. لأنه يرى أن فهم التراكيب المستخدمة يوصل إلى ما وراءها من أصول تركيبية، والعكس صحيح.

يعـتمد مـنهج سيبويه على المعنى في تحليل الجمل والتراكيب والعبارات. لأنه على وعـي تـام بـأن للمعنى تأثيرا كبيرا في بناء وإعراب التراكيب. وما يعتورها من حذف أو إضمار أو تغيير في البناء والإعراب. وتقدير المضمر والمحذوف وترجيح وجه إعرابي على آخر.

كتاب سيبويه يتصف بالشمول لأنه بحث جميع المسائل المتعلقة بقواعد العربية. وأنه نظر في جميع أبواب النحو العربي. ولم ينس صغيرة ولا كبيرة من مسائل علم النحو العربي وتفريعاته المختلفة. فكان كتابه غنياً عن غيره في بابه التأليفي.

لسـيبويه فضل السبق في ميدان علم البلاغة بالإشارة إلى أسباب جودة الكلام وفساده الذي صار نظرية عند الجرجاني تسمى نظرية النظم.

كمـا أن لسـيبويه فضل السبق والريادة بذكر مصطلحات تعد بلاغية. وبخاصة عند تفسـيره الاستفهام بالهمزة يقول: وقد تقول: أتضرب زيدا وأنت تدعي أن الضرب واقع.... وأنـك تقول للرجل أضربا وأنت تعلم أنه قد ضرب لتوبخه وتقرره. كأنه يتحدث عن خروج الاسـتفهام عن معناه الحقيقي إلى التوبيخ والتقرير. كما في حديثه عن الكاف يذكر مصطلح التشبيه بلفظ التمثيل نصا.

كمـا أنـه تحـدث عـن الحذف للتخفيف والإيجاز والاتساع. وهذه من مصطلحات البلاغيين كما تحدث عن الوصل والفصل وغير ذلك.

يعتمد سيبويه في تفسير الكلام بالإضافة إلى عناصره اللفظية على عناصر أخرى غير لغويـــة نحو علم المخاطب، أو دلالة الحال، أو السياق الخارجي أو الظروف المحيطة. بحيث تسُد هذه الدلالات مَسّد عناصر لغوية.

اعتمد سيبويه دلالة كثرة الاستعمال في تفسير كثير من أوجه بناء التراكيب وإعرابها. لأن كثرة الاستعمال سهّلت حذف أحد العناصر اللغوية في تراكيب كثيرة.

وفســر سيبويه التلازم التركيبي في التراكيب التي جاء فيها نحو قولهم: كلمته فاه إلى في، وبايعنه يدا بيد. ورجع فلان عوده على بدئه.

. سيبويه صاحب أو مبدع نظرية النحو العربي في الكتاب لأنه ناقش المكونات اللفظية الأساسية لبناء الكلام العربي والجملة العربية. وساوى بينهما في المفهوم في الأبواب النحوية. فكثــيرا مــا كان يقول: وحدّ الكلام، وهذا هو وجه الكلام وهو يقصد الجمل. حسب المعاني. وحسب مقتضيات نظرية العامل.

يعــد الكــتاب استنتاجا ذكيا واعيا دقيقا لعلاقات المعنى الحقيقي الكامن وراء الأنماط اللغوية الظاهرة المستعملة على ألسنة أبناء العربية، في حياتهم اليومية.

تعد مادة الكتاب مادة لغوية تعليمية، تعلم اللغة العربية من أراد أن يتعلمها، بالإضافة إلى أنه مادة علمية نحوية. فالكتاب يُعلم العربية، كما يؤسس ويؤصل قواعدها.

مــيزة سيبويه الكبيرة قدرته الفائقة على صوغ أفكاره، في الكتاب، بصورة متنامية، علــى شــكل هرم مقلوب، إذ يعطي بعض المقدمات التنبيهية لبعض الأبواب النحوية، واعدا باستيفائها فيما سيأتي. ثم يعود إليها مستكملا. كأني به يريد إيصال فكرة موجزة إلى المتلقي. وبعــد تــأكده من وصولها يعود إلى الباب النحوي فيسهب في عرض المادة اللغوية، يناقشها ويحللهــا، ويستنبط منها القواعد والأحكام. مع الإلحاح عليها وذكرها في مواطن مختلفة من الكتاب. تأكيدا على ترسيخها وتجذيرها عند المتلقي أو السامع، عن طريق الربط المحكم بين أجزاء المادة العلمية التي يناقشها. وعن طريق التذكير ببعض أفكارها، حتى لا يترك للقارئ

أو السامع فرصة نسيانها، أو الشرود عنها. وإن حصل هذا، فإنه يضطر للعودة إليها مراجعا ليـــتذكرها من جديد. وهذه إحدى الصعوبات التي تواجه من يقرأ في الكتاب إن لم يكن يقظا يضيع عليه كثير من أفكار سيبويه.

وضوح مقاصد سيبويه في كل كلمة يذكرها ويدونها في أي موضع من كتابه. أي إنه يعنـــي مـــا يقـــول ويذكر. وهذه القصدية الواضحة عنده تتجلّى في كل مناقشاته وتحليلاته. وبخاصة في استعمال اسم الإشارة الذي يقصد به مبنى نحويا أو قيم.

يخلـــو الكتاب من الخلط والاضطراب والتناقض في الأحكام، فأحكامه مطردة وثابتة. مع أنه كان يستخدم مصطلحات (المطرد، كثير، عربي كثير، عربي حسن، حسن قوي، جيد، جاء قليل.. ولا يكاد يعرف في الحكم على الكلام المستقرأ من الكلام العربي. ويستخدم الحَدّ والقياس والوجه والمثال والتمثيل في الحكم على قواعد اللغة).

توجد بعض المشابه بين نظرية النحو التحويليّ التوليدي، وبين نظرية النحو العربي. وذلـــك فـــي السـعي إلى ما وراء اللغة المستعملة، والقول بالتقدير والأصل التركيبي، وأثر الكلمـــات بعضـــها فـــي بعض. فالأصل التركيبي هو الجواني والأداء اللغوي المستعمل هو الظاهري أو البّراني. وربما كان هذا يشبه ما يسمى بالبنية العميقة، والبنية السطحية.

ولهذا كان سيبويه يستخدم كلمة التمثيل مصطلحا، يقابل الكلام المستعمل عند العرب. ويفهـــم من كلام سيبويه أن التمثيل تجريد لأنه لا يتكلم به. والتمثيل أحد أركان نظرية النحو عند سيبويه.

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

السورة	رقم الآية في السورة	الصفحة
سورة البقرة		
بلـــى مــن أسلم وجهه لله وهو محسن له أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.	١١٢	٣٩٦
وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	١٢٤	٢١
بل ملة إبراهيم حنيفاً	١٣٥	٢٨١، ٣١٦
ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء	١٧١	٣٤٠
ولكن البر من آمن بالله	١٧٧	٣٣٩
والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضرّاء وحين البأس	١٧٧	٣٧٤
وعلى الذين يطيقونه	١٨٤	١٢٦
الحجُ أشهر معلوماتٌ	١٩٧	٢٦
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج	١٩٧	٦٢
وإن كان ذو عُسرة فنظرة الى ميسرةٍ	٢٨٠	٢٥٢
سورة آل عمران		
ومـــا يعلم تأويله إلا اللهُ والراسخون في العلمِ يقولون آمناً به كلٌ من عند ربنا	٧	٤٠
قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة	١٣	٣٠٧
وما محمدٌ إلا رسول	١٤٤	١٠٤
متاع قليل	١٩٧	١٢٣
سورة النساء		
فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا.	٤	٣٩٢
فلا جناح عليهم	٢٣	٦٥
وكفى بالله شهيداً	٧٩، ١٦٦	١٤٤
لكــن الرّاســخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما انزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة.	١٦٢	٣٧٤

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الأبدي، احمد بن محمد شهاب الدين.

كتاب الحدود. تحقيق د. المتولي بن رمضان احمد الدّميري، الناشرون وكالة الشروق للدعاية الإعلان ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- ابن الانباري، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد (أبو البركات)

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر.

- ابن الحاجب، جمال الدين بن عمر

كتاب الكافية في النحو، شرح الشيخ رضي الدين محمد الاستراباذي. دار الكتب العلمية بيروت ط٣، ١٩٧٩.

الأمالي النحوية أمالي القرآن الكريم. تحقيق هادي حسن حمودة. مكتبة النهضة العربية. عالم الكتب ط١ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

الإيضاح في شرح المفصل.

تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي. مطبعة العاني بغداد

- ابن جني، ابو الفتح عثمان.

الخصائص. حققّه محمد علي النجار. درا الهدى للطباعة والنشر، بغداد، ط٢.

دار الهدى للطباعة والنشر لبنان ط٢.

- ابن عقيل، بهاء الدين.

شـــرح ابـــن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.

المســـاعد علـــى تسهيل الفوائد شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات. دار الفكر بدمشق.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد

الصاحبي. تحقيق السيد أحمد صقر. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة.

- ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان.

الكتاب كتاب سيبويه. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. ط٢ ١٩٧٧م.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم

لسان العرب. دار صادر للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٩هـ ١٩٩٨

- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف

شـــرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب. تأليف محمد محي الدين عبد الحميد.

مغنـــي اللبيب عن كتب الأعاريب. حققه وفصّله وضبط غرائبه محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة المدني القاهرة.

- ابن يعيش، موفق الدين

شرح المفصّل. عالم الكتب بيروت مكتبة المثنّي القاهرة.

- أبو المكارم. د. علي

الظواهـــر اللغوية في التراث النحوي الظواهر التركيبية. القاهرة الحديثة للطباعة ط١ ١٣٨٧هـــ ١٩٦٨م.

- الإسفراييني، تاج الدين.

كتاب فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة. تحقيق د.عفيف عبد الرحمن ١٩٨١م.

- الأفغاني، سعيد

من تاريخ النحو، دار الفكر ط٢، ١٣٨٨هـــ ١٩٧٨م.

-الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف

تذكـــرة الـــنحاة تحقـــيق د. عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة ط١ ١٤٠٦هـــ- ١٩٨٦.

تفسير البحر المحيط. دار الفكر للطباعة والنشر ط٢ ١٤٠٣-١٩٨٣م

- أنيس، د. إبراهيم وعطية الصالحي وحسن علي عطية

المعجم الوسيط

-بابعير، عبد الله صالح عمر

ظاهـــرة النيابة في العربية رسالة دكتوراه الى جامعة المستنصرية إشراف الأستاذ الدكتور هادي نهر ١٩٩٧م

بُحَيْري، د. سعيد حسن.

علم لغة النص. المفاهيم والاتجاهات الناشرون الشركة المصريّة العالمية للنشر.

- بشر، د. كمال.
اللغــة العربـــية بيـــن الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

- البغدادي، الشيخ عبد القادر.
خـــزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية. المطبعة الميرية ببولاق. دار صادر، بيروت.

- ترزي، د. فؤاد حنّا.
في أصول اللغة والنحو. مطبعة دار الكتب بيروت.

- الجاحظ، عمرو بن بحر .
البيان والتبين. بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الفكر ط٤

-جبل، د. محمد حسن.
الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالته. دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٧م.

- الجرجاني، الإمام عبد القاهر.
أســـرار الـــبلاغة في علم البيان. تقديم السيد محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية للطباعة والنشر والتوزيع ط٢.
دلائـــل الإعجـــاز. تحقـــيق وتقديم د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية ، ط٢، ١٤٠٧هـــ ١٩٨٧م.

- الجرجاني، علي بن محمد الشريف.
كتاب التعريفات. تحقيق د عبد المنعم الحفني دار الرشيد.

- الجوهري، اسماعيل بن حمّاد.

تـــاج اللغـــة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور غفّار. دار الكتاب العربي بمصر

- حَبَلّص. د. محمد يوسف.

البحث الدلالي عند الأصوليين.

- حجازي، د. محمود فهمي.

علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللّغات الساميّة، الناشر مكتبة غريب القجالة ١٩٩٢م.

- حسّان، تمام.

الخلاصة النحوية. عالم الكتب ط١، ٢٠٠٠م .

اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط١، ١٩٧٩م.

- حسَن، د. عباس.

النحو الوافي. دار المعارف بمصر ط٣، ١٩٦٦م.

- حسين، د. عبد القادر

أثر النحاة في البحث البلاغي. دار غريب للطباعة والنشر القاهرة ١٩٨٨م

- حلواني، د. محمد خير.

المفصّل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة. ط١، ١٩٧٩م.

- الحلوة، د. مصطفى.
الـــدرس النحوي في الدرس النحو الأساسي والنحو التطبيقي والنحو الوظيفي. ط١ ١٩٩٣م.

- حمران، محمد أديب عبد الواحد.
المعجم في الأساليب الإسلامية والعربية. الرّياض، ط١، ١٩٩٨م.

- حمّودة. . طاهر سليمان.
ظاهـــرة الحـــذف فـــي الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٨٢م

- حمّودة، د. فتحي بيومي.
المـــورد في النحو والصرف، الناشر دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع جدة ط١، ١٤٠٥هـــ، ١٩٨٠م.

- الحموي ياقوت.
معجم الأدباء. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط٣، ١٩٨٥م

- الحموز، محمد عواد.
الرَّشـــيد فـــي الـــنحو العربي. دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط١، ١٤٢٢هـــ ٢٠٠٢م

- حيدر، د. فريد عَوض .
- علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية. الناشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط٢ ١٤١٩هـــ ١٩٩٩م

- حميدة، د. مصطفى
نظـــام الارتـــباط والربط في تركيب الجملة العربية. الناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، طبع في دار نوبار للطباعة/ القاهرة ١٩٧٧م.

- الخثران، عبد الله بن حمد.
مراحل تطور الدرس النحوي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية ١٩٩٣م

- خريم، د. جوزيف ميشال.
دلـــيل الدراســـات الأسلوبية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط١، ١٤٠٤هـــ-١٩٨٤م.

- الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سنان.
سِرُّ الفصاحة. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٠٢هـــ-١٩٨٢.

- الخلايلة، د. محمد خليل محمود.
بنائـــية اللغـــة الشعرية عند الهذليين رسالة دكتوراه آداب ونقد بإشراف د. موسى ربابعة ٢٠٠١م مطبوعة.

- الخولي د. محمد علي.
علم الدلالة علم المعنى. الناشر دار الفلاح للنشر والتوزيع ط١ ٢٠٠١
قواعد تحويلية للغة العربية دار المريخ الرياض ط١ ١٤٠٢هـــ-١٩٨١م.

- الخويسكي، د. زين كامل.
الجملـــة الفعلـــية بسيطة وموسّعة. الناشر مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ١٩٨٧م.

- الدّايل، عبد الله بن حمد بن عبد الله.
البـــناء في اللغة العربية قيم الإعراب مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع الرياض ط١ ١٤١٥هـــ-١٩٩٠م.

- دّراز د. طنطاوي محمد
الابتداء ونواسخه. دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. صنعاء الجمهورية اليمنية، دار الحرف العربي ط١، ١٤١٥-١٩٩٥م

- الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة.
كتاب عيون الأخبار. الناشر دار الكتاب العربي/ بيروت لبنان.

- الراجحـــي، د. عـــبده. الـــنحو العربي والدرس الحديث. بحث في المنهج دار النهضة للطباعة والنشر بيروت ط١، ١٩٧٩م.

- الزجاجي، أبو القاسم
الإيضاح في علل النحو. تحقيق ما زن المبارك. دار النقاش، ط١، ١٩٨٢م.
كتاب الجمل في النحو حققه وقدم له د.علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر. دار الأمل اربد الأردن ط١، ١٤٠٤هـــ-١٩٨٤م
كـــتاب حـــروف المعانـــي حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة لطباعة والنشر، دار الأمل ط١، ١٩٨٤م
مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ، ١٩٦٢م .

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر.
الكشّـــاف عـــن حقـــائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. رتّبه وضبطه مصطفى حسن احمد. الناشر دار الكتاب العربي.

المفصّل في صنعة الإعراب وبذيله كتاب المفصّل في شرح أبيات المفصل للسيد محمــد بــدر الدين النعساني الحلبي قدم له وبوبه الدكتور علي بو ملحم. دار مكتبة الهلال، بيروت ط١، ١٩٩٣م

- السامرائي، د. ابراهيم.

الــتطور اللغوي التاريخي. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط٢ ١٤٠١هــ ١٩٨١م

- السيّد، عبد الحميد.

التطبيق النحوي. دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، ط١، ٢٠٠١م

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله.

أخــبار النحوييــن البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض. تحقيق د. محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام ط١، ١٤٠٥هــ ١٩٨م.

شرح أبيات سيبويه. حققه وعلّق عليه د رمضان عبد التواب.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- السيوطي، جلال الدين.

الاقــتراح فــي علم أصول النحو. تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم. وأحمد سليم الحمصي. ط١، ١٩٨٨م.

المزهــر فــي علــوم اللغة وأنواعها. شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، على محمّد البُجاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر.

همــع الهوامع شرح جمع الجوامع. تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٩هــ-١٩٧٩م.

- شرف الدين، د. محمود عبد السلام.
الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبية دراسة تفسيرية. دار مُرْجان للطباعة ط١ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

- شمس الدين د. جلال.
التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين. دراسة ابستمولوجيّة، دار الجامعيين لطباعة الأفست والتّجليد. الإسكندرية ١٩٩٤م.

شميلة د. عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأهدل.
النحو المستطاب سؤال وجواب وإعراب. مكتبة الإرشاد، صنعاء الجمهورية العربية ا ليمنيّة ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

- الصابوني، محمد علي.
صفوة التفاسير. شركة الطباعة العربية السعودية. الرياض١٩٨١م.

- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق،
التبصرة والتذكرة. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى الدّاية، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

- ضيف د. شوقي.
المدارس النحوية. دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٢م.

- عاشور، المنصف.
بنية الجملة العربيّة بين التحليل والنظرية. منشورات دار كلية الآداب بمنوبة ١٩٩١م.

–عبد البديع، د. لطفي.

عبقرية اللغة العربية ط١ ١٩٧٦.

– عبد اللطيف، د. محمد حماسة.

بناء الجملة العربية. دار الشروق ١٤١٦-١٩٩٦م

الجملـــة فـــي الشعر العربي. الناشر مكتبة الخانجي. القاهرة مطبعة المدني ط١، ١٩٩٠.

العلامـــة الإعرابـــية في الجملة بين القديم والحديث. دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

– عبد العزيز، د. محمد حسن.

القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي ط١، ١٩٩٥م

– عجلان، د. عباس بيومي .

الأداء الفني للنص. دار المعرفة الجامعية ١٩٩٤م

– عثمان، د. عبد الرؤوف محمد.

أنمـــوذج من النحو الميداني في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الطباعة المحمدية القاهرة ط١، ١٤٢٣هـــ ١٩٩٢م

– العلولا د. منيرة بنت سليمان.

الإعـــراب وأثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م

- العمايرة، د. خليل.
دراســات وآراء فــي ضوء علم اللغة المعاصر. في نحو اللغة العربية وتراكيبها منهج وتطبيق. ط١ ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

- عيد د. محمد.
أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب ١٩٧٣م.
الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون. عالم الكتب. ط١، ١٩٧٩م

- عياد، د. شكري محمد.
مدخــل الى علم الأسلوب. دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

- عياشي، د. منذر.
اللسانيّات والأسلوبية ط١،
اللسانيات والدلالة. الناشرون مركز الإنماء الحضاري. حلب ط١، ١٩٩٦م

- فارس، نصر الدين، وعبد الجليل زكريا.
المنصف في النحو واللغة والإعراب منشورات دار المعارف بحمص ط٢، ١٩٩٠

- فُتَيح، د. محمد.
في الفكر اللغوي. دار الفكر العربي القاهرة ط١ ١٩٨٩م

- الفُرَّخان. كمال الدين علي بن مسعود (قاضي القضاة).

المســتوفي في النحو. تحقيق محمد بدوي المختون. دار الإشعاع للطباعة القاهرة ط١، ١٩٧٠م

- الفراء، يحي بن زياد.

معاني القرآن عالم الكتب. ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

- فضل د. صلاح.

بلاغة الخطاب وعلم النص. الناشرون: الشركة العربية العالمية للنشر- لونجمان

قباوة د. فخر الدين.

إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار القلم العربي ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م

- القرطبي، ابن مضاء،

كتاب الرد على النحاة. تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار ا لمعارف ط٢ ١٩٤٧.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد.

الجامع لأحكام القرآن. درا الكتب العلمية لبنان، ١٩٩٣م .

- القرطبي، هارون بن موسى بن صالح.

شــرح عيون كتاب سيبويه. دراسة وتحقيق عبدر ربه عبد اللطيف. ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

- القيسي، مكي بن أبي طالب.

مشكل إعراب القرآن. دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن.

- المتوكل، احمد.

البنية الحملية الى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربّية. دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م

الجملة المركّبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ ط١، ١٩٨٧م

دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع. الدار البيضاء ط١، ١٩٨٦م

- المجاشعي، الإمام ابو الحسين علي بن فضّال.

شرح عيون الإعراب. الدكتور حنا حدّاد. مكتبة المنار الزرقاء الأردن ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م

- المرادي، حسن بن قاسم.

الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق طه محمد. مؤسسة الكتب للطباعة والنشر الموصل ١٩٧٦م.

- مسعود، فوزي.

سيبويه جامع النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

- مصطفى، إبراهيم.

إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٣٧م.

- المطلبي، مالك بن يوسف.

في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر. دراسة لغوية في شعر السيّاب ونازك البياتي دار الرشيد للنشر.

- الملخ د. حسن حميس سعيد.
نظـرية التعلـيل فـي الـنحو العربي بين القدماء والمحدثين. دار الشروق للنشر والتوزيع ط١، ٢٠٠٠م

- الموسى، نهاد.
نحـو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٠م
نظـرية الـنحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. ط١، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م

- اللغوي، أبو الطَيب.
مراتـب النحويـين، تحقـيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي ط٢، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م

- المبارك، د. مازن.
النحو العربي العلة النحوية، دار الفكر ط٢، ١٣٩١هـ-١٩٧١م

- المبارك، محمد.
فقه اللغة وخصائص العربية. دار الفكر ط٢.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد.
المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب بيروت.

- الموصلي، الشيخ عبد العزيز بن جمعة.

شـــرح كافـــية ابن الحاجب دراسة وتحقيق وتعليق د. علي الشوملي. دار الكندي للنشر والتوزيع دار الأمل ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

- هنادي، محمد عبد القادر.
ظاهـــرة الـــتأويل فـــي إعـــراب القرآن الكريم. دراسة تحليلية لموقف النحاة من القـــراءات القرآنـــية المـــتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية، مكتبة الطلب الجامعي مكة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م

-ناصف، د. علي النجدي.
سيبوية إمام النحاة. القاهرة، عالم الكُتب، ط١، ١٩٧٩م.

- النحاس، أبو جعفر احمد بن محمد.
شرح أبيات سيبوية تحقيق أحمد خّطاب. مطابع المكتبة العربية بحلب ط١، ١٣٩٤-١٩٧٤م.

-النحوي، أبو علي.
المســـائل المشـــكلة المعروفة بالبغداديات. دراسات وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي. مطبعة العاني بغداد.

- النعميمي د. حسام سعيد.
النواسخ في كتاب سيبوية. دار الرسالة للطباعة. بغداد ط١٩٧٧،١م

- ولويل د. كامل جميل.
عودة للنحو العربي الأصيل النحو المعنى، ١٩٩٤م.

- ياقوت، د. محمود سليمان.
قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، القاهرة، ط١ ١٩٨٥.

ABSTRACT

Impact of Meaning on Constructing and Parsing Structures

Prepared by
Mohammad AL-Hamdan

Supervised by
Prof. Samir Estetiyyah

This research aims at analyzing the Correlation between structures of Arabic and their meanings as they have been discussed in Sibawayhi`s Al- Kitab.

Sibawayhi determined that language is a sematic act and is composed of variety of structure is a semantic act because meaning are the are the Pillars of structures.

All that was exemplified through Sibawayhi who analyzed and debated linguistic structures in Arabic. He asserted that meaning is the main agent of specific forms of structure and parse. He also affirmed that structure construction and specified parsing reveal the intended meaning. Meaning also allows the speaker to select the parsing form that reveals the meaning permitted by the linguistic system in Arabic.
Sibawayhi also affirmed that Arabic is a parsing language the most characteristic of which are the vowel points which emerged intentionally to differentiate between minute semantic meanings in homogenous linguistic structures as in different forms of parsing. It was also determined that meaning leads to omitting one of the linguistic structure elements in case of a verbal cue or of overuse or of the addressee`s knowledge.

Keywords: meaning, linguistic, structure, prasing, adverb, addressee, omission, advancing and retarding, Sibewaih, structure analysis